نُصوصٌ بلاغيّة
من مباحث المعانى

اختيار وتقديم

دكتور عبد الحكيم راضى



تمهيد فى موضوع الدرس البلاغى

من الممكن أنْ نجدَ مدْخلا مَيْسوراً للوقوف على موضوع الدرْسِ البلاغيِّ إذا نحن قارنَّا بين عمل البلاغيِّ وما يقومُ به عددٌ من أصحاب العلوم اللغويّة الأخرى، وليكنْ سبيلُنا إلى ذلك أنْ ننظرَ فى موقف هؤلاءِ من جملةٍ ما ولتكنْ جملةَ (إنّ محمداً عالمٌ) . .

فالنحويُّ سوف يحدثنا عن الأداة (إنّ) وعن عملها فى المبتدأ والخبر وكيف أنها تنصبُ الأولَ ليكونَ اسمًا لها ، وترفع الثانى خبراً لها ، وسيحدثُنا عن كلمة (محمّد) وأنها منصوبةٌ بالفتحة الظاهرة ، وعن كلمة (عالم) وأنها مرفوعة بالضمة ، وبإمكان النحويّ أن يقارنَ بين الجملة فى حالة دخول (إنّ) عليها وفى حالة خُلوّها منها ، ففى الحالة الأخيرة سيتحولُ الشكلُ الإعرابيُّ لكلمة (محمد) إلى الرفع بدلاً من النصب ، وقد يقارن الجملةَ المسبوقةَ بـ (إنّ) بنفس الجملة إذا كانت مسبوقةً بالفعل (كانَ) ليتغيَّرَ الشكلُ الإعرابيُّ لكلٌ من الكلمتين ، فكلمة (محمّد) ستتحول إلى الرفع ، وكلمة (عالم) سَتَتَحَوَّلُ إلى النصب .

فإذا جئنا إلى رَجُل الصَّرْف وجدنا عمله خاصًا بالكلمات المفردة ، فكلمة (محمَّد) على وزن (مُفعَّل) ، وأصلها من (حَمِد) ، وقد لحقت بأول الأصلِ ميمٌ زائدةٌ بعد أن ضُعّف الحرفُ الثانى - وهو عيْن الكلمة - فوُجِدتْ لدينا هذه الصِّيغةُ (محمّد) التى تحولت من مجال الصِّفَة إلى الاستعمال فى مجال التَّسْمية ، أما المادة الأصلية المكوَّنة من الحاء والميم والدّال فيمكن الحديثُ عنها صرفيًا ، فالفعل الماضى منها (حَمِدَ) على وزن فَعل ، والمضارع (يَحْمَدُ) على وزن (يفعَل)، والأمر على وزن (افْعَلْ) واسم الفاعل هو (حامد) على وزن (فاعل) واسم المفعول (محمود) على وزن (مَفْعول) .. إلخ ، وهذا نفسه ما يمكن أن يفعله الصرفيُّ مع كلمة (عالم) .

أما صاحبُ علم الأصواتِ فسوف يحدثنا عن صفاتِ الأصواتِ التى تتكوّنُ منها كلماتُ الجملة وعن مخارج هذه الأصوات ، أى موقع كلٍّ منها عند إخراجه من جهاز النطقِ عند الإنسان ، كما يحدثنا عن علاقةِ كلِّ صوت منها بالآخَر ، وعن قُرب المخارج وتباعُدها بعضها بالنسبة إلى بعض ، وما قد ينتج عن التقارب أو التباعُد فى مخارج الأصواتِ من تلاؤم أو تنافر بينها .

فإذا جاء الدَّوْر على عالم الدلالة ، أو صاحب علم (مَتن اللغة) رأيناه يسرد لنا المعانيَ المختلفةَ للكلمات ، فمادة (حمد) من معانيها : الذِّكْرُ والثناء ، وهو نقيض الذَّمِّ ...الخ ، وكذلك الأمر فى كلمة (عالم) فإنّ (عَلِمَ) بمعنى تيقَّنَ وَعَرَفَ ، والعالِم ضدُّ الجاهل ...الخ .

وهكذا تبدو لنا مجالاتُ كلٍّ من هذه العلوم ، وهى وإن كانتْ متفاوتةً فيما بينها فإنها تتفقُ فى التركيز على أجزاءِ النصِّ اللغوى فى ذاته : فالنحو - كما رأينا - يبحث فى الكلمة المفردة من حيث حالة آخرها وَفْقًا لموقعها داخلَ الجملة ، والصَّرْفُ يبحث فى الكلمة المفردة من حيث بِنْيتُها أو وزنها فى ذاتها ، كما ينظرُ فى الصِّيَغ المختلفة التى يمكن استخراجُها من جِذْرٍ واحد ، أما علم الدلالة فينظر فى المعانى المختلفة التى تحملها الكلمة ، وهنا ندرك أنّ أيًّا من هذه العلوم لا ينظر إلى النصِّ اللغوى من حيث العلاقةُ بينه وبين الموقف الذى يُسَاقُ فيه ، فالنحوىّ لن يسأل - فىَ قولنا (محمد عالم) - إن كان الخبرُ صادقًا أو كاذبًا ، ولا إنْ كانت الصفةُ التى يحملها الخبرُ لائقةً بالمتحدَّث عنه أو غيرَ لائقة ، ولن يكونَ هناك فرقٌ بين تناوله لجملة (محمدٌ عالم) وجملة (محمدٌ جاهلٌ) ، فالذى يعنيه - كما سبق القولُ - هو توافقُ إعرابِ أواخرِ الكلمات مع مواقعها فى الكلام.

كذلك فإنّ النحويَّ لن يمدَّ تفكيره إلى الفقرة الكاملة أو إلى العمل الكامل، كالقصيدة أو الرسالة أو الخطبة ، إنّ كل ما يعنيه هو الاطمئنانُ إلى خضوع الشكل الإعرابى - ومحلّه أواخر الكلمات - لمقتضيات المواقع الإعرابيّة

التى تحتلها هذه الكلمات بصرف النظر عن الموضوع أو المناسبة أو الغرض من الكلام .

والأمر كذلك بالنسبة للصَّرفيّ وعالم الأصوات وصاحب مَتْنِ اللغة ، فالأولُ يكفيه أن يسرُد الصيغَ المختلفةَ من المادة الواحدة مبيِّنًا الفروق فيما بينها - كالفرق بين صيغة اسم المفعول وصيغة اسم الفاعل ، بينما يقتصرُ الثانى على ذكر صفات الأصوات وخصائصها وذكر مخارجها والعلاقات بينها ، أما الثالث فمهمتُه ذكرُ دلالات الألفاظ لا غير .

لذلك يبقى المجالُ خاليًا لعلم لغويٍّ آخرَ يقوم على درْس النصِّ اللغوى والنظر فيه من زاوية أخرى ، هى زاوية العلاقة بين هذا النصّ والموقف الذى سيقَ فيه من حيث ملائمةُ النصِّ - أو عدمُ ملاءمته - لذلك الموقف ، وهذا هو موضوع علم البلاغة ، وهو بهذا المفهوم لا ينفصل عن علوم الأصوات والدّلالة والنحوِ والتصريف ، بمعنى أنه لا يستغنى عن النظر فيها والإفادة منها واستغلال إمكانياتها سعيًا وراء صفة (الملاءمة) هذه ، والتى يعتمد فى تحقيقها على الإفادة من إمكانات هذه العلوم .

فإذا كان عالمُ الأصوات لا يعنيه إلاّ وصفُها وذكرُ مخارجها فإنّ عالمَ البلاغة يعنيه السؤال عما إذا كانت أصوات الكلمة متنافرةً أو متلائمة ، لأن حُسنَها فى السمع - أو قبحَها - يتوقف على تلاؤُم الأصوات أوتنافرها ، وإذا كان عالمُ الصَّرْف لا يعنيه إلاّ بيانُ الفروق بين الصِّيغ المختلفة المتفرِّعة من الجذْر الواحد ، فإنّ عالمَ البلاغة تُهِمُّه هذه الفُروق ، لا لذاتها وإنما لمَا لها من أثرٍ فى معنى الكلام ، وربما فى موسيقاه ، وبالتالى فهو يختار بعضَ هذه الصيغ دون بعض . وبالمثل يُهِمّه الفرقُ فى مجال النَّحْو بين تركيبٍ وآخر ، وإذا كان النحويُّ لا يرى فى قولنا (زيدٌ ناجحٌ) وقولنا (ينجحُ زيدٌ) ، (زيدٌ يَنْجَحُ) سوى أن الخبر فى بعضها مفردٌ وفى بعضها جملةٌ فعليةٌ ، وأنّ

المسندَ إليه فى بعضها فاعلٌ وفى بعضها مبتدأ ، وأن المسندَ فى بعضها متقدمٌ وفى بعضها متأخِّر ، وكذلك المسند إليه ، دون أن يرتِّب على هذه الفروق شيئا بعد ذلك .. فإنَّ الأمرَ يختلف من وجهة نظر البلاغيِّ ، إذْ لا يستوى أيٌ من هذه التراكيب مع غيره منها ..

فمجيء المسند إليه مبتدأً غيرُ مجيئه فاعلاً ، ومجيئُه متقدِّما غير مجيئه مؤخَّرا ، ومجيء المسند اسما غيرُ مجيئه فعلاً .. الخ . وسنعرف أنّ المعانى المترتِّبةَ على مثل هذه الفروق هى ما يُطلَقُ عليه (مَعَانِى النَّحْوِ) وأنّ العلمَ الذى يقوم على دراستها هو ما يعرف بـ (عِلْمِ المَعَانى) وأنّ هذا العلم يدرس الفروق فى المعانى بين صُوَرِ التراكيب المختلفة ليدلَّنا على التركيب الأنسب لموقفٍ معين، وأن هذه (المناسبة) أو (الملاءمة) هى التى أطلق عليها القدماء اسم (المُطابقة) وأنّ ما نُسميه الآن بـ (الموقف) هو ما أطلقوا عليه (الحال) أو (المقام) .

وإذن فإنَّ قضايا الصِّحَّة اللغوية - نحويًا وصرفيًا ودلاليًا - ليست داخلة فى موضوع علم البلاغة ، إذْ لا تبحث البلاغةُ فى النحو أو الصرف أو دلالة اللفظ على معناه الأصلى ، ومع ذلك نكرر ما سبقَ قولُه عن انتفاعِ البلاغة بكلّ هذه العلوم واستغلالها لصالحها .. وهذا ما يظهر فى تعريفهم للبلاغةَ فى الكلام وحديثهم عن مجال الدرس البلاغى .

الإطلاق والنسْبيَّةُ بين قواعد اللغة وأصول البلاغة .

من ناحية أخرى نلاحظ أنّ الحكمَ بالصَّواب أو الخطأ فى مجال كلٍّ منْ هذه العلوم يستند إلى قوانينَ أو أصول مستمدَّةٍ من المادة المحكوم عليها ، بمعنى أنّ الحكمَ بصواب رَفْع الفاعل فى النحو - مثلا - وخطأ نَصْبه ، أو الحكم - فى الصرف - بأن صيغةَ اسم الفاعل من الفعل (ضَرَبَ) على وزن (فاعل) ومن الفعل (أَكْرَمَ) على وزن (مُفْعِل) إنما يُستَنَدُ فى كلٍّ منها إلى قوانينَ أو قواعدَ نشأتْ من استقراءِ المادّة اللغوية ذاتها ، فقواعد الصواب والخطأ هنا

ذاتيّـةٌ : أي لا تستند إلى شيء سوى المادة المدروسة ذاتها ، لأنّ الحكمَ هنا إقرارٌ لبعض خواصّ هذه المادة ، في حالة الحكم بالصواب ، ورفضٌ لما يخالف هذه الخواص ، في حالة الحكم بالخطأ ، تماما كالحال حين تحكم على المواد المحسوسة - كالخشب والحديد والماء والبترول - فلا سبيل لكَ إلى إثبات أن هذا خشبٌ أو حديدٌ أو نحاسٌ أو ماء أو زيْت ...الخ إلا بالنظر في المادة ذاتها ... هذا على حين أن الحكمَ بالصواب والخطأ ، أو - بعبارة أدقّ - بالملاءمة أو عدم الملاءمة في حالة البلاغة .. لا يقتصر الرجوعُ فيه على العبارة اللغوية وحدها .. إذ لابدَّ من النظر إلى العنصر الآخر ، وهو الموقف ، لنرى إذا ما كان النصُّ يلائمه أو لا يلائمُه .. وهذا يعني أن النصّ الواحدَ قد يكون ملائما لبعض المواقف دون بعضها الآخر ، وهو ما يعني أيضا أن النصّ الواحد قد يكون بليغا أو غير بليغ ، وأن بلاغته أمرٌ، أو حكم ، لا يتقرر بالرجوع إلى النصّ وحده ، وإنما يعتمد على النظر إلى كلٍّ من النص اللغويّ والموقف الذي قيلَ فيه ...

وهذا - بدوره - يُفضي بنا إلى إقرار حقيقة هامة وهي أن صفَتَيْ الصواب والخطأ في محيط علوم اللغة المشار إليها صفتان ذاتيتان مطلقتان ، أي أنهما تُستَمدأن من اللغة ذاتها وأنهما غير قابلتين للتغيُّر ، فالفاعل - مثلا - مرفوع في كل نصوص اللغة ولا بد أن يبقى هكذا في أي نصوص مستقبلة ، وكذلك المفعول منصوبٌ ، ولا بد أن يبقى منصوبا ، لأنّه مستخدَم هكذا في نصوص اللغة التي جرى استنباطُ النحاة قواعدَهم منها ، وقُلْ مثلَ هذا في علوم كالصرف والأصوات، فقواعد الصواب والخطأ - أو الثِّقَل والخفّة مطّردة أو شبهُ مطّردة ، فهي إلى الإطلاق أقرب . وذلك بخلاف ما سبق أن رأينا من نسْبيَّة الحكم بالبلاغة أو عدمها ، واعتماد هذا الحكم على مدى الملاءمة بين النص اللغوي بكل عناصره والموقف الذي سيق فيه ، حيث تبقى بلاغة النص أو عدمها رهنا بتحقيق هذه الملاءمة .

إن الأمر هنا شبيه بحال الأدوية التي تُوصف للمرضى ، فليس بوسعنا أن

نصف أيًا منها بأنه مفيدٌ أو غير مفيد ، إلاّ بالنظر إلى طبيعة المرض الذى يُوصَف له الدواء ، فهو - أى الدواء - مفيد إذا ما وُجِّه إلى المرض الذى يستجيب له، وهو غير مفيد ، وربما يكون ضاراً، إذا ما وُجِّه إلى مرض آخر .
وفى هذا التشبيه تحتلّ العبارة اللغوية مكان الدواء ، ويحتل حال المتلقّى مكان المرض الذى يُوصف له . وكما يوصف الدواء بأنه ناجعٌ إذا صادف المرض الذى يناسبه هذا الدواء ، كذلك تُوصف العبارة اللغوية بأنها بليغة إذا صادفت الحالَ التى تلائمها ، وبعبارة أخرى : إذا كان يُشترط لوصف الدواء بأنه مفيد أن يصادف المرض الذى يناسبه ، فكذلك الأمرُ فى وصف العبارة بأنّها بليغة ، أعنى أن تُصادف الحال التى تُلائمها ، إذ لا توجد عبارة بليغة مطلقا فى جميع الظروف والأحوال ، وهذا ما تعنيه بقولنا : إن بلاغة العبارة صفة غير ذاتية فيها ، وبالتالى فهى صفة نسبيّة، بخلاف صفتى الصحة والخطأ فى قواعد اللغة ، إذ هما صفتان مطلقتان.

هيكل البحث البلاغى وتقسيم علوم البلاغة

يُلاحظ المتتبع لتقسيم علوم البلاغة إلى (علم المعانى) و (علم البيان) ثم (علم البديع) ، أن البلاغيّ العربىّ قد حاول الوصول إلى وضع هذه العلوم ، وتقسيمها ، وتحديد دور كلّ منها ، بادئا بتحديد موضوع العلم - أى علم البلاغة - وموضوعه هو : الكلام العربى من حيث هو بليغ أو غير بليغ، وقد جرّهم ذلك إلى الحديث عن صفة البلاغة فى الكلام ، وانتهوا إلى أنها - أى بلاغة الكلام - تعنى « مطابقة الكلام لمقتضى الحال ، مع فصاحته». (راجع نص الخطيب القزوينى من كتاب « الإيضاح ») .

ومعنى هذا أن هناك شرطين لتحقُّق صفة البلاغة فى الكلام .

أولهما : أن يكونَ مطابقا لمقتَضَى الحال .

وثانيهما : أن يكونَ فصيحا .

علم المعانى وصفة المطابقة

وقد عَرَّفُوا (الحال) بأنها : « الأمرُ الداعى للمتكلم إلى إيراد كلامه على طريقةٍ مخصوصة » ولو شئنا أن نعطيَ كلمةً من عندنا تقابل كلمة (الحال) لقلنا إن المقصودَ بها هو (الموقف) الذى يقدِّم فيه البليغُ عَمَله (خطبته مثلا) بكل العناصر التى تكوِّنُ هذا الموقف وتُحيط به .. من طبيعة المتلقِّين من حيثُ جنسُهم وأعمارُهم ومستوى ثقافتهمْ ومدى تقبُّلهم للبليغ أو رفضهم له ... إلخ، وكذلك طبيعةُ الغرض والموضوع الذى يقال فيه الكلام .. إذ لا شك أنّ على البليغ أن يُراعيَ هذه الجوانبَ كلَّها فى كلامه ، فلا يخاطب النساءَ بما يخاطب به الرجال ، ولا يخاطب الصغارَ بما يخاطب به الكبار ، ولا المثقفين بما يخاطب به الجهلاء أو أنصاف المثقفين ، ولا الأذكياء بما يخاطب به الأغبياء ، ثم إنه لا بد أن يفرقَ بين جمهور مؤيدٍ له وقابل للاستماع إليه ، وجمهور مخالفٍ له يريد أن يشغَب عليه فى أول فرصة تسنَح .

يضاف إلى ذلك طبيعةُ الموضوع الذى يتحدث فيه - أو يكتب - ومعروف أنّ الموضوعات تتنوع ، وأنّ الأغراض تختلف ، فأنت قد تتحدث مهنِّئًا ، وقد تتحدثُ معزِّيا ، وقد تتحدث فى مناسبةٍ وطنية ، وقد تتحدث غاضبا لأنّ أحداً قد أهانك ، وهذه كلها موضوعات تختلف الأغراضُ والمواقف بداخلها ، فالتهنئة - مثلا - قد تكون لصديق بمناسبة زواجه ، أو بمناسبةِ نجاحه فى الامتحان النهائيِّ ، أو بمناسبة عودته إلى أرضِ الوطن بعد غيبةٍ ، أو بمناسبة نجاته من حادث .. وقد تكون التهنئة لرئيسك فى العمل بمناسبة ترقيته إلى درجة أعلى ، أو نقلة إلى منصب أكبر .. أو لأنه شُفِيَ من مرضه ..... إلخ .

فهذه كلها (أحوالٌ) أو (مواقفُ) يجب على البليغ أن يراعيَها وأن يختار لكلٍّ منها ما يناسبه من ألفاظٍ وتراكيبَ وصورٍ بيانيّة .

وحين يفعل ذلك يُقال : إن كلامه قد جاء مطابقًا لمقتَضَى الحالِ . وكلمة (المقتَضَى) - بفتح الضاد - هى اسم مفعول ، ومعناها : ما تقتضيه الحالُ ، أى

ما تطلبه الحالُ وتحتاج إليه . ففى موقف من المواقف أو حال من الأحوال يتطلب هذا الحال أو يقتضى أن يحقق الكلام - بأصواته وألفاظه وخصائص تراكيبه - أثراً معينا فى متلقيه ، هذا الأثر الذى تطلّبه - أو اقتضاه - هو ما سماه البلاغيون بمقتضى الحال ، فإذا جاءت عبارةُ البليغ - بألفاظها وتراكيبها - محققةً لهذا الأثر الذى اقتضته الحال ، قيل : إن العبارة - أو الكلام - قد طابق مقتضى الحال ، أى جاء محققا للأثر أو (المعنى) المطلوب .

وينبغى أن نلاحظ أننا نقرن بين كلمة (الأثر) وكلمة (المعنى) ، كما ينبغى أيضًا أن نلاحظ وضع كلمة (المعنى) بين قوسين ، وذلك لننبّه إلى أن المقصودَ بـ (المعنى) هنا هو أمر غير (الفكرة) أو (المحتوى) ، إن المراد بـ (المعنى) هنا : هو هذا الأثر الذى تتركه على المتلقى طبيعة التركيب أو خصوصيته التى تتميّز بها صورته .

إن الأحوالَ - أو المقامات - تختلفُ (وكلمة المقام بمعنى الحال تقريبا) وبسبب اختلافها يحتاجُ كلٌّ منها إلى تأثير أو (معنًى)معيّن ، هذا التأثير ، أو المعنى - الذى يختلف باختلاف المقامات - يتحقق بمجىء الكلام على أسلوبٍ أو صورةٍ تركيبيةٍ خاصة .

هذه الصورة التركيبيةُ الخاصة هى التى تحمل المعنى الخاصَّ الذى يلائم - أو يطابق - الحالَ ، فكأنّ لدينا عناصرَ ثلاثةً هى : الحال ، وما تقتضيه من معنى - أى مقتضَى الحال - واللفظ ، أو التركيب الذى يجيءُ على طريقة مخصوصة لكى يحملَ المعنى الملائم للحال ، فيكون الكلام مطابقا لمقتَضَى الحال .

وأيّ تصرفٍ فى اختيار اللفظ - أو تركيب الجملة - يترتّبُ عليه - بالضرورة - اختلافُ (المعنى) الذى تحملُهُ العبارةُ ، وبالتالى يجيءُ التركيبُ غيرَ مطابق لمقتضيَ الحال ، أى يجيءُ التركيبُ غيرَ حاملٍ للمعنى الذى تتطلّبُهُ الحال، أو حاملاً لمعنى خلاف المعنى الذى تتطلّبه ، ومن هنا يكونُ وصفُ الكلام بعدم المطابقة لمقتَضى الحال .

وقد رتَّبوا ضرورةَ اختلاف الأساليب على واقع اختلاف الأحوال أو المقامات، فهناك حالٌ يلائمها الإيجازُ ، وحالٌ يلائمها الإطناب وحال يلائمها التقديم - تقديمُ المسنَد إليه أو المفعول مثلا - وحال يلائمها التأخيرُ ، وحال يلائمها الفَصْلُ - بمعنى عدم العطف - وحال يلائمها الوصلُ ... إلخ .. وحين يقولون - مثلا - إن مقام الإيجاز يُباين مقامَ الإطناب ، فهذا معناه أن المقامَ ، أو الحالَ ، التى يلائمها المعنى الذى تحمله العبارة الموجزة غَيْرُ الحال التى يلائمُها المعنى الذى تحمله العبارة المُطنبة ، وكذلك إذا قالوا : إن مقامَ التعريف يُباين مقامَ التنكير ، فإنهم يعنون أنّ الموقفَ الذى يحتاج إلى المعنى الناتج عن هذا الأسلوب غيرُ الموقف الذى يحتاج إلى المعنى الذى ينتج عن ذاك .

هذا - باختصار - معنى حديثهم عن « مطابقة الكلام لمقتَضَى الحال » يقصدون بهذه (المطابقة) أن يَجيءَ الكلامُ على الصِّفة التى تحقق الأثر ، أو (المعنى) الذى يتطلبّه الموقف أو المقام الذى يُساق فيه الكلام . وقد حَصروا هذه المطابقةَ فى المعانى التى تحملها صورُ التراكيب المختلفة مِنْ تقديم وتأخير، وحذف وذكْر وفصْل ووصْل وقصْر - بفتح القاف وسكون الصاد - وإطلاق ، وإيجاز وإطناب وتعريف وتنكير ... إلخ . وأطلقوا على المعانى التى تحملها هذه التراكيب اسم (مَعانى النحو) - وهى غيرُ الإعراب - ويجب أن يكونَ هذا الفرقُ واضحا ، فالنحو بمعنى مراعاة حركات الإعراب شَيْءٌ و (معانى النحو) شَيْءٌ آخر . **إن (معانى النحو) هى تلك المعانى التى تُستفادُ من صُورة التركيب لا من إعراب كلماته* أو دَلالتها** ، وعلى سبيل المثال فى قوله تعالى : (اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ) لا نتحدّث فى معانى النحو عن إعراب لفظ الجلالة وأنه مبتدأ ، وإنما نتحدث عن المعنى المستفاد

* يُقصد بالإعراب هنا حالاتُ أواخر الكلمات ، فهذه الحالات مما لا ينظر فيه صاحب علم المعانى. وإنما ينظر فى مواقعها ، كأن تكون الكلمة مقدّمة أو مؤخّرة ، مثلا ، وفى صفتها ، كأن تكون اسما أو فعلا ، وفى وظيفتها ، كأن تكون مبتدأ أو فاعلا ... إلخ .

من مجيئه مبتدأ . وكان يمكن - نظريا - أن يجيء فاعلا . فيقال (يَبْسُطُ اللهُ..)هنا يتحدث البلاغيون عن معنى التقديم - تقديم لفظ الجلالة ومجيئه مبتدأ - إن هذا التقديمَ أفادَ (التّخْصيص) تخصيصَ الله سبحانه بِبَسْطِ الرّزق لمن يشاء ، وهذا (التخصيص) هو معنى التقديم هنا . أى المعنى الذى أفادَهُ التقديمُ ، والتقديم صورةٌ من صُوَر التركيب النحوى ، والتّخصيصُ معناه ، فالتخصيص معنى من معانى النحو ، وقد يكون للتقديم معنى آخر هو (التأكيد) أو (الاهتمام) ، فيكون (التأكيد) و (الاهتمام) معنيين من معانى النحو ، وهكذا قُلْ فى بقية الأساليب ، أو التراكيب النحوية التى سبق ذكرُها ، وفى غيرها ، فهى كلّها صورٌ من صور التراكيب لها إعراباتُها المختلفة ، ولكنّ الإعراب فى ذاته لا يُهِمّ البلاغيين ، وإنما يعنيهم المعانى المترتبةُ على اختلاف الإعراب ، فتقديم الاسم على الفعل له معناه ، وعكس ذلك - أى تقديم الفعل وتأخير الاسم - له معناه أيضا ، والإخبارُ بالاسم له معناه والإخبار بالفعل له معناه ، وحَذْف المبتدأ له معنى خلافُ معنى ذكرِه ، وكذلك حذف المفعول وحذف الفاعل كلها تراكيبُ نحويةٌ لها معانيها الخاصة.

وهذه هى المعانى التى تُعرَف بـ (معانى النحو) ، وهى خلاف الأفكار وخلاف المحتوى ، وهذا ما جعلنا نضع كلمة المعنى بين قوسين . وبمرور الوقت أُطْلِقَ على العلم الذى يقوم بدراستها ودراسة التراكيب الحاملة لها (علم المعانى) ، وأصبح هذا العلمُ واحدا من علوم البلاغة يقوم على رعاية مطابقة الكلام لمقتضى الموقف - أو الحال - كما يقول البلاغيون ، والمطابقة المقصودة فى كلامهم بين المعنى النحوى أو مقتضى الحال وبين العبارة أو الصورة التركيبية للكلام ، وهذه المطابقة هى - كما نذكر - الشرطُ الأول فى بلاغته .

وهنا نلاحظ أن القدماءَ قد ضيّقُوا مفهوم المطابقة وضيّقوا - بالتالى - مفهومَ المقتضى ، وقد سبق القول إن عناصر المطابقة ، بمعناها المطلق ، تشتملُ على ما يتعلّقُ بالأفكار والأغراض والمفردات والتراكيب ، ولكنّ ذلك

منّا كان اجتهاداً غايتُه التقريب ، لأن القدماءَ فى حديثهم عن المطابقة لم يذكروا الأغراضَ أو الموضوعات أو الأفكار ، كما لم يذكروا كثيراً من الأحوال التى تجب مراعاتها من جانب البليغ .

وبذلك جاء حديثُ (المطابقة) فى كتب البلاغة مقصوراً على مُطابقة الصورة التركيبية للعبارة للمعانى التى تقتضيها (الأحوال) أو (المقامات) ، ولذلك أطلقوا عليها - أى على معانى التراكيب هذه - مُقْتَضَيَاتِ الأحوال ، وحصروا فيها - كما سنرى - مباحث (علم المعانى) وهو اسم مختصر ، إذ إن المقصود هو (علم معانى النحو) .

وقد يبدو ذلك - فى ظاهره - قُصورا فى النظر البلاغى فى تراثنا ، ولكنا نعتقد أن البلاغيَّ العربى كان بعيدَ النظر ، منطقيا مع نفسه ، وهو يستبعد بحثَ المحتويات والأفكار من مجال عمله . فمن ناحيةٍ نجد أنّ مسألةَ المحتويات والأفكار والأغراض تخضعُ لاعتبارات اجتماعية ودينية وسياسية وثقافية يتقبل المجتمع بمقتضاها - ويرفض - ما يشاء من الأغراض والأفكار ، فضلا على الخضوع للأحوال والمناسبات ، وبالتالى يكون من غير العملى أن يتعرضَ البلاغى لما لا يمكن إخضاعُه لبحثٍ موضوعى يتكشفُ عن أصولٍ ومبادئَ تَتّسِمُ بالاطّراد والشمُول . كما أن عنصر الأفكار أو المحتوى فى العمل الأدبى ، بمعنى القيم والمثل التى تثار فى الأدب ، هو فى حقيقته عنصر غير أدبى ، وهو أقرب إلى أن يكون معطىً اجتماعيًا ، على أساس أن المجتمع هو الذى يقدم للأديب هذه الأفكار والمثل ، وبالتالى فليس للأديب فضل فى هذا الجانب الذى لا يمكن التنبؤ به أو إخضاعه لبحث سابق .

ومن ناحية أخرى فإنّ استبعادَ بحث الأفكار أو المحتويات منْ شأنه أن يُبْقيَ على البحثِ البلاغى فى إطاره اللّغويّ ، أى يُبْقِى علمَ البلاغةِ علمًا لغويا قبل كل شيء .

ذلك - فيما نرى - هو السببُ فى ابتعاد البلاغيين عن الحديث فى الأفكار

عند بحثهم - أو تصورهم - للمطابقة ، واقتصارهم فيها على ما يتصل بمعانى النحو ، وهى - كما قلنا - مستمدّة من صور التراكيب وخصائصها . وبالتالى يمكن الحديثُ عنها باعتبارها مُعْطًى ملموسا لظواهر التراكيب وصورها المحسوسة .

علم البيان وصفة الفصاحة

قلنا إنّ (مطابقة الكلام لمقتضى الحال) هى الصفة الأولى من الصفتين اللتين يجبُ توافرُهما فى الكلام البليغ ، وإن الصفة الأخرى هى صفةُ (الفصاحة) وقد جعلوها - هى الأخرى - شرطًا لبلاغة الكلام ، ولهذا كان لا بد من بحثها فى كتب البلاغة ..

وقد رأوا أنّ الفصاحةَ تكون فى الكلمة المفردة ، وتكونُ فى الكلام المركّب، وذلك إذا خَلَتْ الكلمةُ المفردةُ وخلاَ الكلامُ المركب من عدد من العيوب التى تسلبه صفة الفصاحة .

فالكلمةُ المفردةُ تكون فصيحةً إذا كانت خاليةً من عيوب ثلاثة هى : -

١ - التنافر ، أى تنافر الأصوات داخلَ الكلمة الواحدة .

٢ - مخالفة القياس (الصرفى) أى عدم موافقتها لقوانين الصرف .

٣ - الغرابة ، أى أن يكون معناها غريبا لا يتّضحُ بسهولة للسامع أو القارئ ، فإذاخلت الكلمة المفردة من هذه العيوب كانت فصيحةً .

أما الكلام المركّب فإنه يكون فصيحا إذا كان خاليا من عيوب ثلاثة أيضا هى :

١ - تنافر الكلمات داخلَ العبارة .

٢ - ضعف التأليف ، وهو عيب نحويٌ ، وقد مثّلوا له بعودة الضمير على كلمة متأخرة فى اللفظ وفى الرتبة (راجع نص القزوينى من الإيضاح) .

٣ - التعقيد ، وهو : عدم وضوح معنى الكلام ، وقد رأوا أنّ منه ما يعود إلى

اختلال تركيب الألفاظ فى الكلام المركّب ، وسموه (التعقيد اللفظى) ، وهو فى أساسه عيبٌ نحويٌ . كما رأوا أنّ منه ما يعودُ إلى عَدَم وضُوح دَلالةِ الألفاظ فى استخدامها المجازيّ وقد أطلقوا عليه التّعقيد المعْنويّ .

ينبغى إذن - لكى يكونَ الكلام فصيحا - أن يكون خاليا من مجموعة العيوب السابقة ، سواء فى الكلمة المفردة أو الكلام المركب ، ومعنى هذا أن على دارس البلاغة أن يعرفَ من العلوم ما يمكّنه من التعرّف على العيوب المخلّة بالفصاحة لكى ينتفع بهذه المعرفة ، سواء وهو يحاول الإنشاءَ أو وهو يحكم على كلام الغير .

أدوات من خارج مجال الدرس البلاغى :

لذلك كان السؤال المطروح هو : أيُّ العلوم يدرسها طالب البلاغة ليتجنّبَ عيوبَ الفصاحة؟ ، وكان الجواب : إن هذه العيوب تعود إمّا إلى الأصوات ، كعيب التنافر ، وإما إلى الصرف ، كعيب مخالفة القياس ، وإما إلى النحو ، مثل ضعف التأليف والتعقيد اللفظى ، وإما إلى مَتْن اللغة ، وهو عيب الغرابة . ومن هنا أشاروا على دارس البلاغة أن يستمدّ المعلومات التى تجنّبه الوقوعَ فى عيوب (الفصاحة) من علوم : الأصوات والصرف والنحو ومَتْنِ اللغة ، ولمّا كانت هذه العلوم موجودة فعلا ولها كتبها المعروفة ، فقد رأوا أنه لا داعيَ لأن يُعيدَ البلاغيون الكلامَ فيها مرة أخرى ، وأن على دارسى البلاغة مراجعة نتائج هذه العلوم فى مصادرها ، دون حاجة إلى تأليف جديد فيها .

وهنا نتذكر ما سبق أن قلناه من أنه بالرغم من أنّ هذه العلومَ ليست هى البلاغة فإنّ معرفتَها لازمةٌ لدارس البلاغة ، إذ إنها - كما نرى - تفيده فى تَجنُّب عيوب (الفصاحة) التى هى - أى الفصاحة - أحَدُ شرْطَى بلاغة الكلام، وهذان الشرطانِ - كما نذكر - هما : المطابقة لمقتضَى الحال، والفصاحة.

محور الدرس فى علم البيان

هنا يبرز سؤالٌ عن العلم الذى نتجنب بدراسته (التعقيد المعنوى) وقد سبق أن عرفنا أنّ التعقيدَ المعنويَ عيبٌ من عيوب الفصاحة فى الكلام المركّب .. إلى جانب عدد من العيوب الأخرى .. وأنهم وجدُوا لهذه العيوب علوما يمكن بدراستها تجنُّبُ هذه العيوب ، أما التعقيد المعنوى فإنهم لم يجدوا علما يقوم على دراسة أسبابه وطريقة تجنّبه . لذلك أنشأوا علمَ البيان ليَضْطلعَ بدراسة هذا العيب كى يمكن التخلّصُ منه . وبذلك تكتمل دراسةُ عيوب الفصاحة . وكما أن علم المعانى يقوم بدراسة كيفيّة مطابقة الكلام لمُقْتضَى الحال حتى لا يخطئ المتكلمُ فى هذه المطابقة ، فإنّ علمَ البيان يدرس كيفيّة تجنّب التعقيد المعنوى متعاونا مع علوم الأصوات والصرف والنحو ... إلخ من أجل مراعاة شروط الفصاحة .

بذلك يتّضحُ دَوْرُ كلّ من هذين العلمين ، فعلم المعانى مضطلع بمراعاة المطابقة ، وعلم البيان مضطلع - مع بقية العلوم اللغوية المذكورة - بمراعاة صفات الفصاحة . وقد أضافوا علما ثالثًا هو علم البديع الذى يهتم بألوان تحسين العبارة من سجع وجناس وازدواج .. إلخ

وبذلك صارت علوم البلاغة ثلاثة هى : المعانى ، والبيان ، والبديع :

الأول : يدرس صفة المطابقة لمقتضى الحال

الثانى : يكمل دراسة صفات الفصاحة

الثالث : يقوم على بحث ألوان التحسين

كلمة حول مفهوم (التعقيد المعنوى)

قلنا إن البلاغيين يجعلون نصيبَ علم البيان من الدرس البلاغيّ أنْ يعرّفَنا التعقيدَ المعنويّ حتى يمكنَنا تجنُّبُه فى كلامنا وتبيُّنُه فى كلام الغير . وقد عرّفوا هذا التعقيد بأنه « أن لا يكونَ انتقالُ الذّهْن - أى ذهن المتلقى -

من المعنى الأول إلى المعنى الثانى - الذى هو لازِمُهُ والمُرادُ به - ظاهراً » .

وأول ما يلقانا فى هذا التعريف هو مصطلح (المعنى الأول) و (المعنى الثانى) .. ويُقصَد بالمعنى الأول : المعنى الوَضْعِىّ المباشر للكلمة أو العبارة. فالمعنى الأول لكلمة (الأسد) - مثلا - هو ذلك الحيوان المفترس المعروف ، والمعنى الأول لكلمة (البحر) هو الماءُ الواسعُ الكثير ... وكذلك المعنى الأول لكلمة (الشمس) هو الكوكب المنير الذى نعرفه .

فإذا جاء المتنبى يصف لقاءَ أحدِ ممدوحيه ورجالِه له وترحيبهم به، وقال :

ولمْ أرَ قبْلِى مَنْ مَشَى البحرُ نحوَهُ … ولا رجلاً قامتْ تُعانِقُه الأُسْدُ

وإذا قال آخرُ فى وصف جارية يحبُّها :

قامتْ تظلِّلُنِى ومِنْ عَجَبٍ … شمْسٌ تظلِّلُنِى مِنَ الشمْسِ

وجدنا لكلٍّ من كلمة (البحر) ، وكلمة (الأُسْد) - وهى فى بيت المتنبى جمعٌ بضمِّ الألف وسكون السِّين - وكلمة (الشمس) فى البيت الثانى .. وجدنا لكلٍّ من هذه الكلمات معنى آخرَ هو الذى قصد إليه الشاعر ، فالبحرُ هنا مقصودٌ به الإنسان الواسع العطاء ، وهذا هو المعنى الثانى لهذه الكلمة ، وكلمة (الأُسْد) مقصودٌ بها الرجالُ الشجعان ، وهذا هو معناها الثانى ، وكذلك كلمة (الشمْس) - فى البيت الثانى - مقصود بها المرأة الجميلة ، وهذا هو معناها الثانى .

وربما كان فى البيت الآتى للبحترى ما يوضّح كيفيّة ورود الكلمة الواحدة ولها معنيان ، أحدهما ، هو المعنى الأصلى أو الوَضْعى أو الحقيقى ، أو - كما يسميه البلاغيون - (المعنى الأول) ، والآخر هو المعنى الثانى . إن كلمة (الهِزَبْر) تعنى الأسَد ، وقد استخدمها البحترى فى وصف واحد من ممدوحيه بالشجاعة ، لأنه لقى الأسد وصارعه . يقول البحترى فى ممدوحه :

هزبرٌ مشى يبغى هزبْرًا ، وأغْلبٌ　　من القوم لاقى باسل الوجه أغلبا

الهزبر - كما قلنا - هو الحيوان المعروف بالأسد ، وهذا هو المعنى الأول للكلمة فى الموضعين ، غير أن الكلمة فى الموضع الأول تتجاوز هذا المعنى ، لتدلّ على الإنسان الشجاع ، وهذا هو (المعنى الثانى) لها فى هذا الموضع ، وهو بطبيعة الحال المعنى المقصود ، وواضحٌ أنّ (المعنى الثانى) هو المعنى المجازى الذى ينتقل إليه ذهن السامع أو القارئ بعد أن تلقى (المعنى الأول)، وذلك بفعل السياق أو الموقف أو غيرهما من القرائن ، يُضاف إلى هذا أن للفظ المستعمَل إيحاءات أو معانى تلازمه ، وهذه هى المعانى التى ينصرف إليها الذهن عند سماع اللفظ ، فكلمة (الأسد) توحى إلينا عند سماعها بالشجاعة والجرأة ، وكلمة (الزهرة) توحى بالجمال والرقة ، وكلمة (السيف) تُوحِى بالقَطْع والحَسْم والمضاء فى الأمور ، وكلمة (الرِّيح) توحى بالسرعة كما توحى بالكرم .. وهكذا .

فإذا أطلقت الكلمةُ وأُريدَ بها معنىً من المعانى التى تلازمها على نحو ما بيّنّا ، انصرف الذهنُ من المعنى الأول إلى المعنى الثانى فى يُسْرٍ وسهولة ، وفُهِمَ المعنى المرادُ من الكلام ، وعندئذٍ يُوصف الكلامُ بأنه خالٍ من التعقيد المعنويّ .. أما إذا صَعُبَ على الذهن أن ينتقلَ من المعنى الأول إلى المعنى الثانى (وهو المعنىَ المراد) فإن الكلامَ يُوصَفُ بأنه معقّد تعقيدًا معنويًا ، وعلى سبيل المثال فى قول أبى تمام يمدح أحد القادة بالشجاعة ، ويصف فرار عدُوِّه أمامه :

ولّى ، ولمْ يَظْلِمْ ، وما ظَلَمَ امرؤٌ　　حَثّ النّجاءَ وخَلْفَهُ التّنّيْنُ

لقد استخدم أبو تمام كلمة (التنّين) ليعبّر عن الإنسان الشجاع ، ولكن المعنى الأول لها يدلّ على حيوان كريه ، ولم يَشِعْ بين الناس أن يعبِّرَ به عن

معنى الشجاعة أو الإنسان الشجاع . ولذلك فقد يكونُ من الصَّعْب أن نتصور المعنى الذى أراده من هذه الكلمة .. أى يكون من الصعب أن ينتقل ذهنُنا من المعنى الأول لكلمة (التنّين) وهو الحيوان الكريه ، إلى المعنى الثانى المقصود ، وهو الإنسان الشجاع ، وهنا تُوصَفُ الاستعارةُ بأنها بعيدة ، أو تُوصَفُ بالتعقيد المعنوى .

مباحث علم البيان

إذا كان (علم البيان) يعلّمنا كيفيةَ الاحتراز عن الوقوع فى التعقيد المعنوى - الذى هو صعوبة انتقال الذهن من المعنى الأول إلى المعنى الثانى - فهذا يعنى أن مجالَ بحثه هو الألفاظ المستعملةُ فى غيرِ معناها الحقيقى ، وهذا المعنى الحقيقى يُطلَقُ عليه : الدلالة الوضعيَّةُ ، أو الحقيقيّةُ ، وأحيانا : الدلالة اللفظيةُ أو : دلالة اللفظ على ما وُضِعَ له . أما المعنى غير الحقيقى فيطلَقُ عليه : الدلالةُ العقلية ، أىْ دلالة اللفظ على معنى آخر غيرِ معناه الحقيقى ، كدلالة (الأسد) على الرجل الشجاع ، ودلالة (البحر) على الرجل الكريم ... إلخ ، فهذه الدلالات تُسَمَّى دلالاتٍ عقلية ، أو هى ما يُسمَّى بالمعنى الثانى كما سبق القول .

وهذا هو موضوع البحث فى علم البيان ، أعنى الألفاظ المستعمَلَة بدلالاتها العقلية ، أو ما أطلقوا عليه : دلالة اللفظ على غيرِ ما وُضِعَ له . وقد وجَدُوا أن اللفظَ يُطلَقُ على غير ما وُضِعَ له فى صورتين رئيسيّتين هما : المجاز والكناية ، وهما يشتركان فى أنّ اللفظ - أو العبارةَ - تُطلَقُ ويُرادُ بها معنى آخر غير معناها الحقيقى ، فمن أمثلة المجاز ما مر بنا من قبلُ فى قول الشاعر :

* شمسٌ تُظلِّلُنى من الشمس *

ومن أمثلة الكناية قوله تعالى عن المسيح عليه السلام وأمه مريم :

« كَانَا يَأْكُلانِ الطَّعَام »

فكلمة (الشمس) الأولى في البيت استعارة - وهي قسم من المجاز - أما عبارة (يأكلان الطعام) في الآية القرآنية فهي كناية عن قضاء الحاجة ، وهذا من صفات البشر . وواضح أن كلمةَ (الشمس) في البيتِ وعبارةَ (يأكلان الطعام) في الآية ، قد أُطلِقَتا بمعنى غير المعنى الحقيقي لكل منهما ، وهذا هو وجه الاتفاق بين المجازِ والكناية . أعني أنّ كلاً منهما يُطلَقُ فيه اللفظُ ويُرادُ به معنى غيرُ معناه الحقيقي .

ولكنّ هناك وجهًا للاختلاف بينهما وهو أن الكلمة في المجاز تُطلَقُ ولا يُرادُ بها إلاّ المعنى الثاني - أي المعنى غيرُ الحقيقي - ولا يمكن أبداً أنْ تتجهَ إلى المعنى الأول . لماذا ؟ لأن المجازَ يشتمل على قرينةٍ تمنع من إرادة المعنى الحقيقي . فكلمة (الشمس) في البيت السابقِ مقصودٌ بها : المحبوبة الجميلة، ولا يمكن أن يُقْصَدَ بها الشمسُ الحقيقية ، لأن الشمس الحقيقية لا تظلّلُ أحداً منَ الشمس ، وعلى ذلك فقوله (تظلّلني) قرينة تمنع من إرادة المعنى الحقيقيّ . أما في الآية فقوله تعالى (كانا يأكُلان الطّعامَ) مقصود به أنهما كانا بشرين يحدثُ منهما ما يحدث من البشَر ، وهذا هو المعنى المراد ، وهو المعنى الثاني ، وإنْ لم يكن هناك ما يمنَعُ من إرادة المعنَى الأول - وهو أكل الطعام على الحقيقةِ - أي أنّ الكنايةَ تخالف المجازَ في أنها تحتَمل المعنيين معا - المعنى الثاني والمعنى الأول - وهذا هو الفرق بينها وبين المجاز الذي لا يحتمل إلاّ المعنى الثاني ، لأنّ القرينةَ فيه تمنع من إرادة المعنىَ الأول.

هذا هو موضوع البحثِ في علم البيان ، أعني الاحترازَ عن التّعقيد المعنويّ الذي يمكن أن يقعَ عند إطلاقِ اللفظ على غير معناه الحقيقيّ في كلٍّ من المجَازِ والكناية .

ونرى أن البلاغيين بتحديدهم لموضوع علم البيان على هذا النحو - أعنى تخصيصَهُ ببحث واحد من عيوب الفصاحة وهو التعقيد المعنوى ... الذى هو عيب من عيوب الفصاحة .. نرى أن فى هذا التحديد تضييقًا لموضوع العلم ، وللدَّوْر الذى تؤديه صورُ البيان من المجاز والكناية بكلّ تقسيماتهما ، ذلك أنّ هذه الصور تلعبُ دوراً أساسيًا فى تحقيق الصفة الأخرى من صفتَيْ البلاغة، وهى المطابقة ، فلا شك أنّ اختيارَ اللفظ فى المجاز وفى الكناية أيضا له دورٌ فى تحقيق هذه الصفة .. فأنت تستعير حمرةَ الوردْ لحُمرة الخدّ ، ولكنكَ لا تستعير حمرةَ الدّم ، وتستعير (الأسدَ) للرّجُل الشجاع ولا تستعير (الفيل) ، ويمكنك أن تستعيرَ بياضَ الثلج لبياض الشّيْب فى الرأس ، ولكنّ استعارةَ ضوءِ النهار - أو بياضه - لا تليق ..

ومعنى هذا أن صورَ البيان من مجاز وكناية ، وكذلك صورَ التشبيه - تخضعُ لمبدأ المطابقة ، بمعنى أنه يجب أن يراعى فى (المعنى الأول) أن يكونَ مؤديا إلى المعنى الثانى بقوة ، وذلك من أجل تحقيق الغَرَضِ من الصور البيانية فى وضوح المعنى وتأكيده وإكسابِ الكلام مزيداً من الجمال والتأثير.

والواقع أن كلَّ شروط الفصاحة - أو معظمَها - تخدم الصفة الأخرى للبلاغة - وهى (المطابقة) - وعلى سبيل المثال : شرط الخلوِّ من الغرابة ، وهو مقبول من الناحية النظرية ، ولكنه مع ذلك يخضع لصفة المطابقة ، إذ قد تكون الغرابةُ صفة مرغوبةً فى بعض الأحوال إذا كان المتكلمُ يوجّه كلامه إلى جمهور من المثقفين ، أو مجموعة من المتخصّصين فى علم من العلوم ممن يجيدون اللغةَ إجادةً تامة ، وقد حدَثَ أنْ لجأ الشعراء إلى غرابة اللغة أمام بعض الممدوحين ممنْ يحبّون الغريب ، كما لجأ بعضُهم إلى صفة أخرى طريفة، وهى الخطأ فى الإعراب ، من أجل أنّ ممدوحَه كان لا يجيد الإعراب ، وكان يلحَن فى كلامه ، ومعنى ذلك أنّ هذا الشاعر قد ضحىّ بالصحّة النحوية من أجل المطابقة .

وإذن فلا يجب أن ننظرَ إلى صفاتِ الفصاحة كما نظرَ إليها القدماء ، أعنى أننا لا يجب أن ننظر إلى هذه الصفات على أنها منفصلةٌ عن صفة المطابقة ، لأن صفات الفصاحة وإن كانت - فى ذاتها - صفات مطلقة ، فإن قيمتها تخضع للنسبية فى سياق الاستخدام فى النصوص الأدبية ، وهو ما يجعل فى الإمكان توظيفها لصالح مبدأ المطابقة .

وظيفة ألوان البديع بين النظرة القديمة والنظرة المعاصرة :

وهذا نفسه يمكن قوله عن ألوان البديع ، فقد دأب القدماء على القول بأن هذه الألوان من طباق وجناس ومشاكلة ومزاوجة .. الخ هى من باب الزِّينة الإضافيةِ التى يُؤتَى بها بعد تَحقُّق الصفتين الأساسيّتين فى الكلام البليغ وهما : المطابقة ، والفصاحة ، ويمكن فى الوقت نفسه ألاّ يُؤتىَ بها . وهو تصوُّرٌ غير صحيح ، لأننا لا نتصور أن عمليةَ الإنشاء الأدبى تتمّ على مراحل متعاقبة تتحقّق فيها شروط البلاغة من الفصاحة والمطابقة والتحسين واحداً بعد الآخر ، فتُحَقَّقُ المطابقةُ أولاً ثم الفصاحةُ بعدها ، ثم التحسين - أو الزينة البديعيّة - التى يمكن - وَفْقًا للتصور القديم - أن يُؤتى بالكلام خالياً منها . وهذا غيرُ صحيح ، لأنّ عمليةَ الإنشاء وانبثاق النصّ البليغ عن مبدعه تتمّ دفعةً واحدة وعلى نحو كُليّ ، بحيث لا نتصور أنّ الطباق فى قولِ ابن الرُّوميّ وهو يرثى ولده :

طواهُ الرّدَى عنّى فأضْحَى مَزَارُهُ بعيداً على قُربٍ قَريبًا عَلَى بُعْدِ

قد جاءَ بعد إنشاءِ البيت ، وأنّ البيت الشعريَّ قد مرَّ بمرحلةٍ كان فيها خاليا من الطباق ، ثم جاءَ الشاعرُ بالطِّباق بعد ذلك ، وهذا مستحيل ، فالطِّباق فى البيت يشكّل اللَّبِنَةَ الأساسيةَ فى معناه ، بل إنه ليبدُو لنا أنه من غير الممكن أن يُؤدَّى المعنى الذى أراده الشاعرُ دون هذه الكلمات الحاملة للطِّباق ، والتى

تحمل فى نفس الوقت معنًى أنّ الإنسان وجودُهُ زائل ومجرّدُ وَهْم ، لا فرقَ بين أن يكونَ الإنسان موجوداً أو غير موجود ، بَيْنَ أن يكونَ قريبًا أو بعيداً ، فأمامَ الموتِ والتلاشى تتساوَى الأشياءُ ، بل تنمحى تماما ، وبذلك تصدُق كلّ الأخبار ويصبحُ الإنسان بعيداً قريبًا ، أو قريبا بعيدا ... فلا فرق.

والواقع أنّ بإمكاننا القولَ إن كل مباحث الدرس البلاغى سواء ما يندرج تحت المعانى أو البيان أو البديع تتّجه جميعُها إلى خدمةِ صفةِ المطابقة التى ترتبطُ بها بلاغةُ الكلام بصفة أساسيّة ، وقد نتج عن ذلك - أعنى عن السعى من أجل المطابقة - ما نلاحظه فى كتب البلاغة من الحديث عن الأسلوب وعكسه ، فأنتَ تجد حديثًا عن التقديم وحديثًا عن التأخير ، وحديثا عن الحذف وحديثًا عن الذكر ، وحديثا عن الفصل وحديثا عن الوَصْل .. الخ ، أى أنه لا يوجد أسلوبٌ بليغ وآخر غيرُ بليغ على نحو مطلَق ، فالسَّعْيُ من أجل (المطابقة) أو ربْطُ بلاغة الكلام بها قد عمل على فكّ الرابطةِ بين النص فى ذاته وبين صفة البلاغة ، فالأسلوب الواحد قد يكون بليغا وقد يكون غير بليغ، فهو بليغ إذا وُضع فى مكانه ، أى إذا صادف الحالَ التى تقتضى معناه، وهو غير بليغ إذا جاء على عكس هذه الصفة ، وبذلك تكون البلاغة صفة نسبية ، يتحدد وجودُها أو عدمُها بالنظر إلى كلٍّ من الكلام والمناسبة - أو الحال .

وهنا نلاحظ أن خضوع البلاغة - أو صفةِ المطابقة بالذات - لعامل النسبية هذا قد أفضَى إلى توظيف طاقات العبارة اللغوية فى سبيل هذه المطابقة ، سواء وافقتْ شروطَ الفصاحة أو اختلفت معها ، أكثرَ من هذا تهتم مباحث البلاغيّين بالظواهر اللغوية التى تمثّلُ خروجًا على القواعد المثالية التى يتمسّكُ بها النحاةُ ، وعلى سبيل المثال فى مبحث التقديم والتأخير نراهم يركّزون على

المواضع التى يكوِّن التقديمُ فيها جائزًا وليس واجبًا ، لسبب رئيسيٍّ هو أن البلاغيَّ يتجه ببصره إلى حيث تكون الحريةُ فى استخدام طاقات اللغة وإمكاناتها مكفولةً ، وهذا لا يتحقق فى المواضع التى لا تسمح القواعد النمطية بالتصرف فيها ، وقُلْ مثل هذا فى مبحث الحذف حيث لا يناقش البلاغيُّ مواضع الحذف الواجب ، وإنما مواضع الحذف الجائز ، لأنَّ الحذفَ الواجبَ ليس مجالاً لإمكانية التصرُّف فى التركيب ، وليس الحذف والذكر والتقديم والتأخير والإيجاز والإطناب ... إلى آخر صور التراكيب الممكنة ، وكذلك ليس إطلاق العبارة أو الكلمة المفردة بمعنى غير معناها الوضعى ... وليس مخالفةُ مقولات النحاة واللغويين فى الضمائر والأعداد والجنس ... إلخ .. ليس ذلك كله سوى ألوانٍ من الخروج على القواعد اللغوية النمطية التى تحكم هذه الظواهر سعيًا من أجل تحقيق المطابقة بين أحوال المتلقين - أو مقتضيات هذه الأحوال - ومعانى التراكيب والعبارات التى يجب أن تتجه كلُّ طاقاتها - كما سبق القول - إلى خدمة هذه (المطابقة) .

ويعد هذا فى الواقع مدخلا عريضا تلتقى فيه نظرةُ البلاغة القديمة إلى لغة الأدب مع أبرز مقولات علم الأسلوب ... هذه التى ترى أنّ أوضحَ ما يميز اللغةَ الأدبيةَ هو ظاهرةٌ انحرافها أو عدولها عن النمط أو المعْيار الذى تقرِّهُ قواعدُ النحاة واللغويين ، أو أنّ ما يميزها هو استغلال إمكانات النحو - بمعناه الواسع - وتوظيفها لتلبية مقتضيات التعبير ...

هذا الاستغلال لإمكانات النحو ، أو العدول أحيانا عن قواعده النمطية ، وكذلك العدول عن قوانين التصريف والدلالة .. هو الذى يصادفنا فى مباحث الدرس البلاغى حيث نجد الحديث عن الظاهرة ونقيضها - فمثلا يصادفنا الحديث فى تقديم المسند إليه وفى تأخيره وفى ذكره وحذفه وفى تعريفه

وتنكيره .. إلى آخر ما يعرف بـ (أحوال المسند إليه) ، وبعض هذه الأحوال موافق لقواعد النحو ، كما هو معروف من تقدُّم المبتدأ وذكره وتعريفه ، وبعضها الآخر يمثل عُدُولاً عن هذه القواعد أو ترخُّصًا فيها ، كتأخير المبتدأ وحذفه وتنكيره ، وقُلْ مثلَ هذا فى كثير من ظواهر الاستعمال التى وقف عندها الدرسُ البلاغى محاولاً إبراز المعانى (النحوية) التى تنتج عنها ، فالفاعل يتأخَّر عن الفعل وَفْقًا لقواعد النحو ، ولكنه قد يتقدم ويحتل منزلة المبتدأ ، والمفعول حقه التأخير عن الفعل والفاعل ، ولكنه قد يتقدَّمُ على الفاعل ثم على الفعل والفاعل معا ، وهى صورة تمثِّلُ تجاوزا لما يُعرَفُ بـ : (الرتبة) - أى الموقع الذى تحتله الكلمة فى باب نحويٍّ معين بالنسبة لغيرها تقدّما وتأخرا - وهو تجاوز له معناه ، وقد يكون مطلوبًا من أجل أنْ يجيء الكلامُ مطابقًا لمقتضى الحال التى يُقال فيها ، وعندئذ يفضّلُ التجاوزُ على عدم التجاوز ، أى تُفضَّل مخالفة القاعدة على اتّباع القاعدة .. ليبرز السؤال عن (القيمَة) أو المعنى الخاصّ الذى تَحَقّق نتيجة لهذه المخالفة ، تماما كما يُسألُ عن المعنى المترتب على الالتزام بالقاعدة .....وهذا هو محور الدرس البلاغى .

[١]

نصّ كتاب (الصناعتين) فى وظائف الدرس البلاغىّ

بين يدى النص :

هذا النصّ من مقدمة كتاب (الصناعتيْن) لأبى هلال العسكرى المتوفى عام ٣٩٥ هـ . وتشير كلمة (الصناعتين) - هكذا بالجرّ بالياء - إلى أنّ هناك مضافا محذوفا هو كلمة (كتاب) ، أى أن العنوان هو (كتاب الصناعتيْن) ثم حُذِفَ المضاف وبقى المضاف إليه المثنّى على حاله من الجرّ بالياء .

والصناعتان المشارُ إليهما هما صناعتا الكتابة والشّعْر ، وتعنى كلمة الصناعة - فى إطلاق أبى هلال لها فى عنوان كتابه : الأصول والمبادئ التى يُحْتَكَمُ إليها فى تقويم الفن الأدبى وفى إنشائه أيضا ، ولهذا سنرى فى الكتاب خطّيْن متوازيين يتناول أحدُهما المَثَلَ الأعلى للظاهرة الأدبية أو لبعض عناصرها ، ويتناول الآخر الطّرفَ المقابل ، أعنى أنه يتناول الظاهرة فى نماذجها الرديئة ، ومن هنا نجد فى الكتاب حديثا عن تمييز جيِّدِ الكلام من رديئه ومحموده من مذمومه ، وحديثا فى حُسْنِ الأخذ (السرقة الأدبية) وقبحه ، وحديثا عن الجيد والرديء من التشبيه والاستعارة والسّجْع والازدواج وجودة اللفظ والمعنى عموما و رداءتها ، كما نجد تعداداً لألوان البديع حسب مفهوم البديع عنده - وتمثيلا للجيّد والرديء من هذه الألوان .

وكثيرا ما يُنسَبُ إلى أبى هلال فى هذا الكتاب مسئوليةُ تحويل النقد إلى بلاغة ، ويعنى أصحاب هذا القول أنّ الأحاديث الشاملة المستطردة ، وربما الانطباعية عن الشعر والشعراء والأدب عموما ، والتى كانت تمثّل - قبل أبى هلال - محورَ النشاط النقدى ، قد تحولت فى كتاب أبى هلال إلى أصول منضبطه تندرج تحت أبواب وفصول وعناوين ومصطلحات ذات دلالات محدّدة وتعاريف مقنّنة .

وفى تقديرنا أنّ تلك نقلة طبيعية كان على النقد العربى أن يَخْطُوَ إليها سعيًا وراءَ مزيدٍ من العِلْميّة والموضوعية ، ودعوى - أو تهمة - تَحْجير النقد بتحويله إلى بلاغة مقنَّنة دعوى غيرُ مستقيمة يُبرِّرُها عند أصحابها مفهومٌ خاصٌ للنقد يربط بينه وبين مجال التطبيق من جهة ، وبينه وبين الأحكام المُرْسَلة غير المعلّلة من جهة ثانية . والواقع أن كلُّ نشاط تطبيقى يحتاج إلى أصول نظرية يستند إليها ، وتمثل المعاييرُ البلاغية جانبا من الأصول التى يُستند إليها فى النشاط النقدى ، وبالتالى فليس هناك - فى رأينا - ما يدعو إلى مهاجمة هذا الفرع من النظر فى العبارة الأدبية .

أما موضوع النصِّ الذى بين أيدينا فهو وظائف الدرس البلاغيّ ، أو غاياته، بعبارة أخرى : يحاول الإجابة عن سؤال : لماذا ندرس البلاغة ؟ والجواب عنده يتفرع إلى وظيفة أساسية هى « معرفة إعجاز كتاب الله تعالى » من الجهة التى كان منها معجزا ، وهى : « ما خصَّه الله به من حُسن التأليف وبراعة التركيب ... إلى غير ذلك من محاسنه التى عجز الخلقُ عنها » ، وإلى وظائف أخرى يسميها فضائل ، منها : القدرة على تمييز جيد الكلام من رديئه ، والتمكن من الإنشاء الجيدّ ، والقدرة على حسن الاختيار ، وهى - كما نرى - وظائف تُهم كلاً من المبدع والناقد .

نصّ كتاب (الصناعتين) فى وظائف الدرس البلاغى

بسم الله الرحمن الرحيم

قال أبو هلال الحسنُ بنُ عبد الله بن سهل رحمه الله لبعض إخوانه : اعلم علّمك الله الخير ، ودلّك عليه ، وقيّضه لك ، وجَعَلك من أهله . أن أحق العلوم بالتّعلّم ، وأوْلاها بالتحفُّظ - بعد المعرفة بالله جل ثناؤه - علمُ البلاغة ومعرفةُ الفصاحة ، الذى به يعرف إعجاز كتاب الله تعالى ، الناطق بالحق ، الهادى إلى سبيل الرشد ، المدلول به على صدق الرسالة وصحة النبوة التى رفعت أعلام الحق وأقامت منار الدين ، وأزالت شُبَه الكفر ببراهينها ، وهتكت حُجُب الشك بيقينها .

وقد علمنا أن الإنسانَ إذا أغفل علم البلاغة ، وأخلّ بمعرفة الفصاحة لم يقع علمُه بإعجاز القرآن من جهة ما خصَّه الله به من حُسن التأليف ، وبراعة التركيب ، وما شحنه به من الإيجاز البديع ، والاختصار اللطيف ، وضَمَّنه من الحلاوة ، وجلَّله من رونق الطلاوة ، مع سهولة كلمه وجزالتها ، وعذوبتها وسلاستها ، إلى غير ذلك من محاسنه التى عجز الخلقُ عنها ، وتحيّرت عقولُهم فيها .

وإنما يُعْرف إعجازُه من جهة عجْز العرب عنه ، وقصورهم عن بلوغ غايته ، فى حسنه وبراعته ، وسلاسته ونصاعته ، وكمال معانيه ، وصفاء ألفاظه . وقبيحٌ لعمرى بالفقيه المؤتَمّ به ، والقارئْ المهتدى بهدْيه ، والمتكلم المشار إليه فى حسن مناظرته ، وتمام آلته فى مجادلته ، وشدة شكيمته فى حجاجة ، وبالعربى الصليب والقرشى الصريح ، ألأ يعرف إعجاز كتاب الله تعالى إلأ من الوجهة التى يعرفه منها الزّنجى والنبطى ، أو أن يستدل عليه

بما استدل به الجاهل الغبي ، فينبغي من هذه الجهة أن يقدَّم اقتباس هذا العلم على سائر العلوم بعد توحيد الله ومعرفة عدله والتصديق بوعده ووعيده على ما ذكره ، إذ كانت المعرفة بصحة النبوة تتلو المعرفة بالله جل اسمه .

ولهذا العلم بعد ذلك فضائل مشهورة ، ومناقب معروفة ، منها أن صاحب العربية إذا أخل بطلبه ، وفرط في التماسه ، ففاتته فضيلتُه ، وعَلِقت به رذيلةُ فَوْته ، عفَّى على جميع محاسنه ، وعمَّى سائر فضائله ، لأنهُ إذا لم يُفرق بين كلامٍ جيد وآخر رديء ، ولفظٍ حسن وآخرَ قبيح ، وشعرٍ نادرٍ وآخرَ بارد ، بانَ جَهْلُه ، وظهر نقصه .

وهو أيضًا إذا أراد أن يصنع قصيدةً ، أو ينشئَ رسالة - وقد فاته هذا العلم - مَزَجَ الصَّفْوَ بالكَدرِ ، وخلط الغُرَرَ بالعُرَر ، واستعمل الوحشيُّ العَكر ، فجعل نفسه مَهْزأةً للجاهل ، وعبرةً للعاقل ، كما فعل ابن جحْدر في قوله :

حلفتُ بما أرْقَلَتْ حولَهُ　　　هَمَرْجلةٌ خلقُها شَيْظَم

وما شَبْرقَتْ من تَنُوفيَّةٍ　　　بِهَا من وَحَى الجنّ زِيزَيَمُ

وأنشده ابن الأعرابي ، فقال : إن كنتَ كاذبًا فالله حسيبك .

وكما ترجم بعضهم كتابه إلى بعض الرؤساء : (مُكَرْكَبةٌ تَرْبُوتًا ومحبُوسةٌ تَبْرِيتًا) فدل على سخافة عقله ، واستحكام جهله ، وضره الغريب الذي أتقنه ولم ينفعه ، وحطه ولم يرفعه ، لمَّا فاته هذا العلم ، وتخلف عن هذا الفن .

وإذا أراد أيضًا تصنيف كلام منثور ، أو تأليف شعر منظوم ، وتخطى هذا العلمَ ساء اختياره له ، وقبُحت آثاره فيه ، فأخذ الرديء المرذُول ، وترك الجيد المقبول ، فدل على قُصورِ فهمه ، وتأخُّر معرفته وعلمه .

[٢]

نصُّ مقدّمة كتاب « الإيضاح » للخطيب القزوينى

بين يدى النص

هذا النصّ هو المقدمة التى كتبها الخطيبُ القزوينى - جلال الدين محمد بن عبد الرحمن ت ٧٣٩هـ لكتابه (الإيضاح) وهو شرح على تلخيصه - تلخيص الخطيب - للقسم الثالث من كتاب (مفتاح العلوم) للسَّكَّاكِيّ - أبى يعقوب يوسف بن أبى بكر محمد بن على ت ٦٢٦ - وهذا القسم من كتاب السكاكى يتناول علومَ البلاغة، وفيه تحددتْ الصورة المدرسية لهذا العلم وانقسامُه إلى علومه الفرعية الثلاثة - المعانى والبيان والبديع - وقد قام الخطيب بتلخيص ذلك القسم فيما عُرِفَ بـ (تلخيص المِفْتاح) ثم قام - هو نفسه - بشرحه فى هذا الكتاب - الإيضاح - الذى نَتَحدَّثُ الآن عن مقدمته .

ولهذه المقدمة - فى رأيى - أهميةٌ بالغة فى تاريخ البلاغة العربية ، فهى تمثّل الصياغةَ النهائيةَ والكاملة لمنهج مدرسة السكاكى ، هذا المنهج الذى يمكن وصفه بأنه منهج (تحليليٌّ) يهتم بتحليل الأصل إلى عناصره الأساسية، والأصل هنا هو مفهوم البلاغة - أو القول البليغ - عند أصحاب هذه المدرسة ، وهو عندهم : (القولُ الفصيحُ ، المطابق لمقتَضَى الحال) . وهدف التحليل هو الوصول إلى تصوُّر متكامل لخطّة البحث البلاغيّ والعلوم التى يتمّ فى إطارها هذا البحث .

لذلك نراه ينطلق من الحديث عن خصائص - أو صفات - الكلام البليغ ، إلى الحديث عن علوم البلاغة ، فإذا كان للكلام البليغ شَرْطان أو صفتان ، هما مطابقتُه لمقتضَى الحال ، وفصاحتُه ، فنحن بحاجة إلى علمين يبحث أحدهما فى شرط المطابقة والآخر فى شرط الفصاحة .

وسبق القولُ إنهم فهموا المطابقةَ على أنها مطابقة المعنى النحوى المستفاد من

صورة التركيب لمقتضى الحال التى يُساق فيها الكلام ، ولذلك سَمّوْا العلم الذى يبحث فى صفة المطابقة من خلال معانى التراكيب بـ (علم المعانى) .

ولما كانت الفصاحةُ عندهم تتحققُ بسلامة الكلام من العيوب اللغوية عامة ومنها المآخذ النحوية ، وكان هدفُها العامُ هو وضوحُ المعنى وسلامته من التعقيد بكلّ صوره ، أطلقوا على العلم الذى يبحث فى أهمّ شروطها : وهو السلامة من التعقيد المعنوى .(علم البيان) .

ثم رأوا أن من ظواهر اللغة الأدبية ما لا يدخل - من وجهة نظرهم - فى إطار المعانى النحوية ولا فى فى دائرة الوضوح ، وإنما هى عندهم - ظواهرُ تتعلق بتحسين الكلام وتزيينه ، فأفردُوها بالحديث تحت ما سموه بـ (علم البَديع) .

وبذلك ترسم مقدمة الخطيب - كما سبق القولُ - صورةَ البحث البلاغى ومنهجَه انطلاقا من خصائص القول البليغ . وقد أفضّى هذا المنهجُ التحليليُّ إلى انحياز كلّ جزئية من جزئيات الظاهرة الأدبية فى اللغة إلى المجال الذى تنتمى إليه فى إطار هذا المنهج ، فانحازت مباحثُ التراكيب إلى علم المعانى ، ومباحثُ الدلالة إلى علم البيان ، وما يتعلق بصور التحسين إلى علم البديع .

وترتب على هذا توزيع جديد لمواقع مفردات هذه الظواهر ، فصارت الاستعارة - مثلا - من مباحث البيان ، بعد أن كانت من مباحث البديع عند ابن المعتزّ ، وصار التشبيه من مقدمات علم البيان ، وكان عند ابن المعتزّ ضمنَ ما سماه بالمحسِّنات ، وكانت صوُر المجاز تأتى متجاورةً أو مختلطة ، وميَّز عبدُ القاهر بين ما سماه بالمجاز العقلى وما سماه بالمجاز اللغوى ، فانحاز الأولُ إلى مباحث المعانى لتعلُّقه بالتركيب ، وانحاز الثانى إلى مباحث البيان لتعلُّقه بالدلالة ، وهكذا .

ويلفت النظر فى حديث القزوينى فى مقدمته أمورٌ أولها : أنه حاول أن يضعَ حداً للجدل حول معانى مصطلحى (البلاغة) و (الفصاحة) سواء من حيث التفرقة بينهما أو إطلاق كل منهما فى عدد من المجالات بمعنى يختلف فى كل

مجال عنه فى المجال الآخر . **الثانى** : أنه فى حديثه عن شروط الفصاحة يلجأ إلى أن يُعرِّفها بالسلب ، بمعنى أنه يرى الفصيح هو ما خلا من كذا وكذا من العيوب ، وفى تقديرى أن هذا المسلكَ فى التعريف أكثرُ من رائع ، إذا أخذنا فى الاعتبار أنه فى حالة صياغة التعريف فى ألفاظ موجبة علينا أن نسوق كلَّ خصائص المعرَّف ، وهو ما قد يكون مستحيلا - بل هو مستحيل فعلا - فى حالة الحديث عن صفات اللفظ الفصيح ، ذلك أن الكثرة الكاثرة من ألفاظ اللغة هى بهذا الوصف ، فكيف يمكننا - والحالة هذه - أن نعدِّدَ خصائصَ كلِّ الألفاظ الفصيحة لنُدْخلها فى التعريف؟ لقد كان من الأوفق والأدقّ أن يطالعنا بقوله : إن الفصاحة فى المُفْرَد أو فى المركَّب تكون بخلوِّه من كذا وكذا .. فما خَلاَ من هذه العيوب فهو فصيح ، ولذلك جاءت أمثلتُه فى هذا الصَّدَد أمثلةً لغير الفصيح ، فهذا هو ما يمكن الإمساك به وتعداده ، أما الفصيح فهو كلُّ ما عدا ذلك ، وفى هذا المسلك ما فيه من اعتراف بسعة أساليب اللغة واستعْصَائها على الحَصْر . **الثالث** : هو هذه المحاولة الجاهدة للضبط والتنظيم وسَلْك الفروع تحت أصولها على نَحْوٍ دقيق ، فالبلاغةُ فى الكلام تكون بالمطابقة والفصاحة ، ولهذا كان علْم المعانى والبيان ، ومباحث المعانى هى كلّ صُوَر التراكيب الأساسية فى كلّ أحوالها ، ومباحثُ البيان تنحصر فى المجاز والكناية .. وقُدِّمَ بحثُ المعانى على بحث البيان لأنّ مباحثَ المعانى تنزل من مباحث البيان منزلةَ المفرد من المركَّب .. وهكذا ، وهذه السِّمة - أعنى الضبط والتعليل - تطبع المؤلفات المتأخرة على كل حال .

من كتاب الإيضاح للخطيب القزويني
في موضوع البحث البلاغى ومنهجه ومصطلحاته

مقدمة فى الكشف عن معنى الفَصَاحة والبَلاغة ، وانْحِصَار علم البلاغة فى المعانى والبيان .

ما يوصف بالفصاحة وبالبلاغة

١ ـ للناس فى تَفْسير الفصاحة والبَلاغة أقوالٌ مُخْتَلفَة ، لم أجِدْ فيما بلغنى منها ـ ما يَصْلُح لتعريفهما به ، ولا ما يُشِير إلى الفَرْق بين كَوْن الموصوف بهما الكلامَ وكَون الموصوف بهما المتكلمَ ؛ فالأوْلى أن نقتصر على تَلخيص القول فيهما بالاعتبارين ، فنقول :

كلُّ واحدةٍ منهما [١] تقع صفةً لمعنيين :

أحدهما : الكلام ، كما فى قولك « قَصِيدةٌ فصِيحةٌ ، أو بَليغة » و « رسالة فصِيحةٌ ، أو بَلِيغة »

والثانى : المتكلم ، كما فى قولك « شاعر فَصيحٌ ، أو بَليغٌ » و « كاتبٌ فصيح ، أو بليغ »

والفصاحَةُ خاصةٌ تقعُ صفةٌ للمفرد ؛ فيقال : « كلمة فصيحة » ولا يقال « كلمة بليغة » .

فصاحة المفرد

٢ ـ أما فصاحة المفرد ، فهى خُلُوصُه من : تنافر الحروف ، والغَرابة ، ومُخَالفة القياس اللغوىّ .

---

(١) أى كل واحدة من (الفصاحة) و (البلاغة) .

تنافر الحروف وأقسامه

فالتنافر منه ما تكون الكلمةُ بسببه مُتناهيةً فى الثِّقَل على اللسان ، وعُسْرِ النطق بها ، كما رُوِى أن أعرابيًا سُئل عن ناقته ؛ فقال : تَرَكْتُهاَ تَرْعَى الهُعْخُعَ (١) .

ومنه ما هو دون ذلك ، كلفظ مُسْتَشْزِرٍ فى قول امرئ القَيْسِ :

* غَدَائِرُهُ مُسْتَشْزِرَاتٌ إلىَ العُلاَ * (٢)

الغرابة

والغَرَابة : أن تكون الكلمةُ وَحْشِيَّةً ، لا يَظْهَر معناها ؛ فيُحتاجُ فى معرفته إلى أن يُنَقَّر عنها فى كتب اللغة المبسوطة ، كما روى [عن] عيسى بن عمر النحوى (٣) أنه سَقَطَ عن حمارٍ ؛ فاجتمع عليه الناسُ ؛ فقال : «مالكُمْ تَكأكأتُمْ علىَّ تَكَأكُؤكمْ عَلَى ذِى جِنَّة ؟! افْرنْقِعُوا عَنِّى » أى : اجتمعتُمْ تَنَحَّوا .

أو يُخَرَّجَ لها وَجْه بَعيدٌ ، كما فى قول العَجَّاج :

* وَفَاحِمًا وَمَرْسِنًا مُسَرَّجَا * (٤)

---

(١) أو الخُعْخُع ، وكلاهما بزنة هدهد ، قيل : هو اسم لضرب من النبت ، وقيل : هذه كلمة موضوعة للمعاياة ، ولا أصل لها فى اللغة .

(٢) الغدائر : الذوائب ، ومستشزرات : مرتفعات ، وبقية البيت :

* تضل العقاص فى مثنى ومرسل *

وهو من أبيات فى وصف الشعر ، من معلقة امرئ القيس بن حجر الكندى الشاعر الجاهلى .
تضل : تختفى ، العقاص : الضفائر ، المثنى : المفتول ، المرسل : المتروك دون فتل .

(٣) من علماء اللغة والنحو فى القرن الثانى الهجرى .

(٤) العجاج من رجاز العهد الأموى ، والبيت غزل . الفاحم : الشعر الأسود ، والمرسن : الأنف، وأصله موضع الرسن من الدابة .

فإنه لم يُعْرَفْ ما أراد بقوله « مُسَرَّجًا » حتى اختُلِفَ في تَخريجه : فقيل : هو من قولهم للسيوف « سُرَيْجيَّة » منسوبة إلى قَيْن يقال له سُرَيْج ، يريد أنه في الاستِواء والدِّقة كالسيف السُّرَيْجيّ ، وقيل : من السِّراج ، يريد أنه في البَريق كالسِّراج ، وهذا يقرب من قولهم « سَرِجَ وَجْهُه » بكسر الراء - أى حَسُنَ ، و « سَرَّجَ اللّهُ وَجْهَه » أى بَهَّجَه وحَسَّنه .

مخالفة القياس

ومخالفة القياس كما في قول الشاعر :

* الحَمْدُ لِلّهِ العَلِيِّ الأَجْلَلِ * (١)

فإن القياسَ « الأَجَلّ » بالإدغام .

الكراهة في السمع

وقيل خُلُوصُه مما ذكر ، ومن الكَرَاهة في السَّمْع ، بأن تَمُجَّ الكلمةُ ، ويتَبَرَّأُ من سماعها ، كما يُتَبَرَّأُ من سَماع الأَصْوات المُنْكَرة : فإن اللفظ من قَبيل الأصوات ، والأصواتُ منها ما تَسْتَلِذ النفسُ سماعَه ، ومنها ما تكره سَمَاعَهُ كلفظ « الجِرِشَّى » في قول أبى الطيب :

* كَرِيم الجِرِشَّى ، شَرِيفِ النَّسَبْ * (٢)

---

(١) من أرجوزة لأبى النجم العجلى ، واسمه الفضل بن قدامة ، الراجز الأموى .

(٢) صدره :

* مبارك الاسم أغر اللقب *

وهو من قصيدة مدح بها المتنبى سيف الدولة الحمدانى ، والأغر فى الأصل : من به غرة ، وهى بياض فى الجبهة ، ولأنه يكون واضحًا مشهورًا : صح استعمال لفظه فى كل مشهور واضح، وإن لم يكن به غرة .

أى كريم النَّفْس ، وفيه نَظَر

ثم علامة كون الكَلمة فصيحة أن يكون استعمالُ العرب الموثوق بعربيتهم لها كثيراً ، أو أكثر من استعمالهم ما بمعناها .

فصاحة الكلام

٣ ـ وأما فَصَاحةُ الكلام فهى خُلوصه من : ضَعْفِ التأليف ، وتَنَافُرِ الكلمات ، والتعقيدِ ، مع فصاحتها .

ضعف التأليف

فالضعف كما فى قَولنا « ضَرَبَ غُلامُهُ زَيْداً » فإن رجوعَ الضمير إلى المفعول المتأخر لفظا ممتنعٌ عند الجمهور ؛ لئلا يلزمَ رجوعُه إلى ما هو متأخرٌ لفظا ورتبة ، وقيل : يجوز ؛ لقول الشاعر [1] :

جَزَى رَبُّهُ عنِّى عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ ... جَزَاءَ الكِلاَبِ العَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ

وَأُجيبَ عنه بأنّ الضميرَ لمصدر « جزى » أى ربُّ الجزاء ، كما فى قوله تعالى « أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى [2] » أى العَدْلُ .

تنافر الكلمات

والتنافر : منه ما تكون الكلماتُ بسببه متناهيةً فى الثقل على اللسان وعُسْرِ النطق بها متتابعةً . كما فى البيت الذى أَنْشَدَهُ الجاحظُ :

وَقَبْرُ حَرْبٍ بِمَكَانٍ قَفْرٍ ... وَلَيْسَ قُرْبَ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرُ [3]

---

(١) هو النابغة الذبيانى الشاعر الجاهلى .

(٢) بعض الآية ٨ من سورة المائدة .

(٣) مجهول القائل ، ويدعى بعض الناسبين أنه لجنى رثى به حرب بن أمية جد معاوية ، بعد أن هتف به ، فمات .

ومنه مادون ذلك ، كما فى قول أبى تمام :

كَرِيمٌ ، مَتَى أمدحْهُ أمدحْهُ وَالْوَرَى
مَعِى ، وَإِذَا مَالُمْتُهُ لمتُهُ وَحْدِى

فإن فى قوله « أمْدَحْهُ » ثقلاً ما ؛ لما بين الحاء والهاء من تَنَافُرٍ (١).

التعقيد

والتعقيدُ : أن لا يكون الكلامُ ظاهرَ الدَّلالة على المُرَاد به ، وله سببان :

أحدهما : مـايرجع إلى اللفظ ، وهو أن يخـتـل نظم الكلام ، ولا يَدْرِى السامعُ كيف يتوصَّل منه إلى معناه ، كقول الفرزدق (٢) :

وَمَا مِثْلُهُ فِى النَّاسِ إِلاَّ مُمَلَّكًا   أَبُـو أُمِّهِ حَـىٌّ أَبُـوهُ يُقَارِبُـهْ

كان حَقُّه أن يقـول : ومـا مثلُه فى الناس حَىٌّ يقـاربه إلا مُمَلَّكًا أبُو أمِّه أبوه ، فإنه مَدَح إبراهيمَ بن هِشَام بنَ إسـماعيلَ المخزوميَّ خالَ هِشَام بن عبد الملكَ بن مَرْوَان ، فـقـال : ومـا مثله - يعنى إبراهيمَ الممدوحَ - فى النـاس حيٌّ يقاربه ، أى أحد يشبهه فى الفضائل ، إلا مملَّكًا ، يعنى هشـامًا ، أبو أمِّه ، أى أبو أمِّ هشـام ، أبُوهُ ، أى أبو الممدوح ؛ فـالضـمـير فى « أمه » للمُمَلَّك ، وفى « أبوه » للممدوح ، فـفَصَل بين « أبو أمه » وهو مبـتـدأ و « أبوه » وهو خبره ، بـ : « حَيٌّ » وهو أجنبى ، وكذا فَصَل بين « حى » و « يقاربه » وهو نعتُ حى ، بـ : « أبوه » وهو أجنبى ، وَقَـدَّم المستـثنى على المسـتـثنى منه ؛ فهو كما تَرَاه فى غاية التعقيد .

---

(١) مثل هذا التعليل يقبل لو كان يتحدث عن تنافر الحروف ، ولكنه بصدد الحديث عن تنافر الكلمات .

(٢) من أشهر شعراء الأمويين ، والملك - فى البيت - الملك .

فالكلامُ الخالي من التعقيد اللفظي : ما سَلِمَ نظمُه من الخلل ؛ فلم يكن فيه ما يُخالف الأصل من تقديم ، أو تأخير ، أو إضمار ، أو غير ذلك - إلا وقد قامَتْ عليه قرينة ظاهرة - لفظية ، أو معنوية - كما سيأتي تفصيل ذلك كله ، وأمثلته اللائقةُ به .

والثاني : ما يرجع إلى المعنى ، وهو : أن لا يكون انتقالُ الذهنِ من المعنى الأول إلى المعنى الثاني - الذي هو لازمُه والمرادُ به - ظاهراً ، كقول العباس بن الأحنف [1] :

سَأَطْلُبُ بُعْدَ الدَّارِ عَنْكُمْ لِتَقْرُبُوا ... وَتَسْكُبُ عَيْنَايَ الدُّمُوعَ لِتَجْمُدَا

كَنَى بسَكْبِ الدُّمُوعِ عما يُوجِبُه الفراقُ من الحزن ، وأصابَ ؛ لأن من شأن البُكَاء أن يكونَ كنايةً عنه ، كقولهم : أبكاني ، وأضحكني ، أي أساءني وسرَّني ، كما قال الحَمَاسيُّ [2] :

أَبْكَانِي الدَّهْرُ ، وَيَا رُبَّمَا ... أَضْحَكَنِي الدَّهْرُ بِمَا يُرْضِي

ثم طَرَّد ذلك في نقيضه ، فأراد أن يَكْنِيَ عما يُوجِبُه دوامُ التلاقي من السرور بالجُمود ؛ لظنِّه أن الجمودَ خُلُوُّ العين من البكاء مطلقًا من غير اعتبار شيء آخر ، وأخطأ ؛ لأن الجمودَ خُلُوُّ العين من البكاء في حال إرادة البكاء منها ؛ فلا يكون كنايةً عن المسرة ، وإنما يكون كنايةً عن البخل ، كما قال الشاعر :

أَلا إِنَّ عَيْنًا لَمْ تَجُدْ يَوْمَ وَاسِطٍ ... عَلَيْكَ بِجَارِي دَمْعِهَا لَجَمُودُ [3]

---

(١) من شعراء الغزل في العصر العباسي .

(٢) نسبة إلى الحماسة ، وهي مختارات لأبي تمام من شعر السابقين ، وصاحب هذا البيت هو حطان بن المعلى الشاعر الإسلامي .

(٣) واسط : اسم بلدة كانت عندها موقعة مات فيها ابن هبيرة ، فرثاه أبو عطاء السندي بقصيدة منها هذا البيت .

ولو كان الجُمُودُ يَصْلح أن يُرَاد به عدمُ البكاء فى حال المسرة لجاز أن يُدْعَى به للرجل ، فيُقَال : لا زالت عينُكَ جامدةً ، كما يقال : لا أبْكَى اللّه عَيْنَكَ ، وذلك مما لا يُشَك فى بُطْلانه ، وعلى ذلك قولُ أهل اللغة « سَنَةٌ جَمَاد » لا مَطَرَ فيها ، و « ناقة جَمَاد » لا لَبَنَ لها ، فكما لا تُجْعل السنة والناقة جَمَاداً إلا على معنى أن السنة بَخيلة بالقَطْر ، والناقة لا تَسخُو بالدَّرِّ، لا تُجْعَل العينُ جَمُوداً إلا وهناك ما يقتضى إرادة البكاء منها ، وما يجعلها إذا بَكَتْ محسنةً موصوفة بأنها جادت ، وإذا لم تَبْكِ مسيئة وموصوفة بأنها قد ضَنَّتْ .

فالكلام الخالى عن التعقيد المعنوى : ما كان الانتقالُ من معناه الأول إلى معناه الثانى الذى هو المراد به ظاهراً ، حتى يُخَيَّل إلى السامع أنه فَهِمَه من حَاقِ اللفظ ، كما سيأتى من الأمثلة المختارة للاستعارة والكناية .

شروط أخرى لفصاحة الكلام

وقيل : فصاحة الكلام هى خلوصه مما ذكر ، ومن كَثْرَةِ التكرار ، وتتابع الإضافات ، كما فى قول أبى الطيب :

* سَبُوحٌ لهاَ منْها عَلَيْها شَوَاهدُ *[1]

وفى قول ابن بَابَكَ [2] :

* حَمامَةَ جَرْعَا حَوْمَةِ الجَنْدَلِ اسْجَعِى *

---

(١) صدره :

* وتسعدنى فى غمرة بعد غمرة *

وتسعدنى : بمعنى تعيننى ، والغمرة : الشدة ، وسبوح : وصف للفرس إذا كان حسن الجرى كأنه يسبح براكبه فى الماء .

(٢) هو أبو القاسم عبد الصمد بن بابك من شعراء اليتيمة ، وجرعا : مقصور جرعاء ولها معان كثيرة ، أنسبها لبقية البيت أنها الكثيب جانب منه رمل وجانب منه حجارة ، وحومة الشيء : معظمة ، والجندل : الصخر ، وسجع الحمام : هديره .

وفيه نظر : لأن ذلك إن أفْضَى باللفظ إلى الثِّقَل على اللسان فقد حَصَلَ الاحترازُ عنه بما تقدم ، وإلا فلا تُخِلُّ بالفصاحة ، وقد قال النبى صلى الله عليه وسلم : « الكريمُ ابْنُ الكريم ابْنِ الكريم : يوسُفُ بْنُ يعقوب بن إسحاقَ ابن إبراهيمَ » .

قال الشيخ عبد القاهر : قال الصاحب : إيَّاكَ والإضافاتِ المتداخِلَةَ فإنها لا تَحْسُن ، وذكر أنها تستعمل فى الهجَاء ، كقول القائل :

يَاعَلِيُّ بْنَ حَمْزَةَ بْنِ عِمَارَهْ   أَنْتَ - واللهِ - ثَلْجَةٌ فِي خِيَارَهْ

ثم قال الشيخ : ولا شَكَّ فى ثِقَل ذلك فى الأكثر ، لكنه إذا سَلِمَ من الاستكراه مَلُحَ وَلَطُفَ .

ومما حَسُن فيه قولُ ابن المعتز أيضًا :

وَظَلَّت تُدِيرُ الرَّاحَ أَيْدِي جَآذِرٍ   عِتَاقِ دَنَانِيرِ الْوُجُوهِ مِلاَحِ [1]

ومما جاء فيه حَسَنًا جَميلاً قولُ الخالديِّ [2] يصف غُلاَمًا له :

وَيَعْرِفُ الشِّعْرَ مِثْلَ مَعْرِفَتِي   وَهْوَ عَلَى أَنْ يَزِيدَ مُجْتَهِدُ
وَصَيْرَفِيُّ القَرِيضِ وَزَّانُ دِيـ   ـنَارِ الْمَعَانِي الدِّقَاقِ ، مُنْتَقِدُ

---

(١) عبد الله بن المعتز الخليفة العباسى ، الشاعر ، الناقد ، صاحب كتاب « البديع » من أوائل المؤلفات البلاغية ، والراح : الخمر ، والجآذر : جمع جؤذر ، وهو ولد البقرة الوحشية ، وعتاق : جمع عتيق ، أى كريم ، و « دنانير الوجوه » من إضافة المشبه به للمشبه .

(٢) أبو عثمان سعيد بن هاشم الخالدى ، من شعراء اليتيمة ، وكان فى حاشية سيف الدولة الأدبية ، وقيم دار كتبه مع أخيه أبى بكر محمد . والصيرفي، والصيرف ، والصراف: من يبيع النقد بالنقد ، ولأنه شديد الخبرة ، جاز إطلاقه على كل خبير ، ودينار المعانى : كدنانير الوجوه ، و وزانه : من يحسن تقديره .

فصاحة المتكلم

٤ - وأمافصاحة المتكلم فهى : مَلَكة يُقْتَدَر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح .

فالملكة : قِسْم من مَقُولة الكَيْف التى هى هَيْئة قَارّةٌ لا تقتضى قِسمَةً ولا نسبة ، وهو مُخْتَصّ بذوَات الأنفُسِ ، راَسِخ فى موضوعه .

وقيل « مَلَكة » ولم يَقُلْ « صفة » ليُشعرَ بأن الفصاحة من الهيئات الراسخة ؛ حتى لايكون المعبِّرُ عن مقصوده بلَفْظٍ فصيح فصيحًا إلا إذا كانت الصفة التى اقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح راسخةً فيه .

وقيل « يُقْتَدَر بها » ولم يُقل « يعبِّر بها » ليشملَ حالتى النُّطق وعَدَمه.

وقيل « بلفظ فصيح » ليعم المفرد والمركب .

بلاغة الكلام

٥ - وأما بلاغة الكلام فهى : مُطَابقته لمُقْتَضَى الحال ، مع فصاحته .

ومقتضى الحال مختلف ؛ فإن مَقَامَات الكلام متفاوتةٌ ؛ فمقام التنكير يُبَاينُ مقامَ التعريف ، ومَقَامُ الإطلاق يُبَاينُ مقامَ التقييد ، ومقَام التقديم يباينُ مقامَ التأخير ، ومقامُ الذكْرِ يباينُ مَقَامَ الحَذْف ، ومَقَامُ القصْر يباينُ مقامَ خلافه ، ومقامُ الفصْلِ يباينُ مقام الوَصْلِ ، ومقامُ الإيجاز يباينُ مقامَ الإطناب والمساواة ، وكذا خطَابُ الذكِيِّ يباين خطابَ الغَبيِّ .

وكذا لكل كلمةٍ مع صاحبتها مَقَامٌ ، إلى غير ذلك ، كما سيأتى تفصيلُ الجميع .

وارتفاعُ شأنِ الكلامِ فى الحُسْنِ والقَبُولِ بمُطابقتِه للاعتبارِ المناسبِ ، وانحطاطُه بعدمِ مطابقته له . فمقتضى الحال هو الاعتبارُ المناسبُ .

بين صفة المطابقة و معنى النظم عند عبد القاهر

وهذا - أعنى تطبيقَ الكلامِ على مقتضى الحال - هو الذى يُسَمِّيه الشيخ عبدُ القاهرِ بالنَّظْمِ حيث يقول [١] : النَّظْمُ تأَخِّى [٢] مَعَانِى النَّحْوِ فيما بَيْنَ الكلِمِ على حَسَبِ الأغراضِ التى يُصَاغُ لها الكلامُ .

البلاغة بين اللفظ والمعنى

٦ - فالبلاغة صفةٌ راجعةٌ إلى اللفظ باعتبار إفادته المعنى عند التركيب ، وكثيراً ما يُسَمَّى ذلك فصاحةً أيضًا ، وهو مُرَاد الشيخ عبد القاهر بما يكرره فى (دلائل الإعجاز) من أن الفَصَاحة [٣] صفةٌ راجعةٌ إلى المعنى دون اللفظ ، كقوله فى أثناء فَصْلٍ منه : علمتَ أن الفصاحةَ والبلاغةَ وسائرَ ما يجرى فى طريقهما أوصافٌ راجعة إلى المعانى ، وإلى ما يُدَلّ عليه بالألفاظ ، دونَ الألفاظ أنْفُسِها .

وإنما قلنا مراده ذلك : لأنه صَرَّحَ فى مواضعَ من « دلائل الإعجاز » بأن فضيلةَ الكلامِ للَّفْظِ ، لا لمعناه ، منها أنه حكى قولَ مَنْ ذهب إلى عكس ذلك فقال : فأنتَ تَرَاه لا يُقَدِّمُ شعراً حتى يكونَ قد أودعَ حكمةً أو أدبًا أو اشْتَمَلَ على تشبيه غريب ومعنى نادر .

ثم قال : والأمر بالضد إذا جئنا إلى الحقائق وما عليه المحصِّلُونَ : لأنا لا

(١) انظر دلائل الإعجاز (ص ٤٢ وما بعدها ، طبع المنار)

(٢) تأخيت الشيء : تحريته وتتبعته .

(٣) يُلاحظ أن عبد القاهر - وهو سابق على الخطيب - كان يستخدم مصطلح (الفصاحة) بمعنى (البلاغة) ، أى صفة الامتياز والتفوّق فى الكلام .

نرى متقدمًا فى علم البلاغة مُبرِّزًا فى شأوها إلا وهو يُنْكِر هذا الرأىَ .

ثم نَقَل عن الجاحظ فى ذلك كلامًا منه قوله : والمعانى مَطْرُوحَة فى الطريق يَعْرِفها العَجَمِيُّ والعربى والقَرَوِيُّ والبَدَوِيُّ ، وإنما الشأنُ فى إقامة الوزنِ ، وتَخَيُّرِ اللفظِ ، وسُهُولةِ المَخْرَجِ ، وصحة الطَّبْع ، وكَثْرَةِ الماء ، وجَوْدَةِ السَّبْك .

ثم قال : ومعلومٌ أن سبيلَ الكلامِ سبيلُ التصويرِ والصِّيَاغَة ، وأن سبيلَ المعنى الذى يُعَبَّر عنه سبيلُ الشيء يقعُ التصويرُ فيه ، كالفضة والذهبِ يُصَاغ منهما خَاتَم أو سِوَار ، فكما أنه مُحَال - إذا أردتَ النظر فى صَوْغ الخاتمِ وجَوْدَة العمل ورَدَاءته - أن تنظرَ إلى الفضَّة الحاملةِ لتلك الصورة ، أو الذهبِ الذى وقَعَ فيه ذلك العملُ ؛ كذلك محال - إذا أردت أن تعرفَ مكانَ الفَضْلِ والمزيَّة فى الكلام - أن تنظر فى مجرد معناه ، وكما أنَّا لو فضَّلْنا خاتمًا على خاتم ، بأن تكون فضَّةُ هذا أجْوَدَ ، أو فصُّهُ أنفس ؛ لم يكن ذلك تفضيلا له من حيث هو خاتم ؛ كذلك ينبغى إذا فَضَّلْنا بيتًا على بيتٍ من أجْلِ معناه ، أن لا يكون ذلك تفضيلا له من حيث هو شِعْر وكلام .

هذا لفظه ، وهو صريحٌ فى أن الكلامَ - من حيثُ هو كلامٌ - لا يوصَفُ بالفضيلة باعتبار شَرَف معناه ، ولا شك أن الفصاحة من صفاته الفاضلة ؛ فلا تكون راجعةً إلى المعنى ، وقد صَرَّحَ فيما سبق بأنها راجعةٌ إلى المعنى دون اللفظ ؛ فالجَمْعُ بينهما بما قَدَّمْناه ، بحَمْلِ كلامه حيث نَفَى أنها من صفات اللفظ على نفى أنها من صفات المفردات من غير اعتبار التركيب ، وحيث أثْبَتَ أنها من صفاته على أنها من صفاته باعتبار إفادَته المعنى عند التركيب .

٧ - وللبلاغة طرَفَانِ : أعلى إليه تنتهى ، وهو حَدُّ الإعجاز وما يقرب

منه، وأسفل منه تبتدئ ، وهو ما إذا غُيِّرَ الكلامُ عنه إلى ما هو دونه الْتَحَقَ عند البلغاء بأصْوَاتِ الحيوانات وإن كان صحيح الإعراب .

وبين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة .

توابع البلاغة من المحسِّنات

وإذْ قَدْ عرفْتَ معنى البلاغة فى الكلام ، وأقسامها ، ومراتبها : فاعلم أنه يتبعها وُجُوه كثيرة - غَيرُ راجعة إلى مطابقة مقتضى الحال ، ولا إلى الفصاحة - تورثُ الكلام حُسْنًا وقَبُولاً .

بلاغة المتكلم

٨ - وأما بلاغة المتكلم فهى : مَلَكة يُقْتَدَرُ بها على تأليف كلام بليغ .

مرجع بلاغة الكلام

وقد عُلم بما ذكرنا أمران : أحَدُهما : أن كل بليغ - كلامًا كان أو متكلما - فصيحٌ ، وليس كلُّ فصيحٍ بَليغًا ، والثانى : أن البلاغة فى الكلام مرجعُها إلى الاحتراز عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد ، وإلى تمييز الكلامِ الفَصِيحِ من غيره ، والثانى - أعنى التمييزَ - منه ما يُتَبين فى علم مَتْنِ اللغَة ، أو التصريف ، أو النَّحْو ، أو يُدْرَكُ بالحس ، وهو ما عدا التعقيد المعنوى .

علوم البلاغة ووظائفها

وما يُحترز به عن الأول - أعنى الخطأ - هو علم المعانى .

وما يُحْترز به عن الثانى - أعنى التعقيد المعنوى - هو علم البيان .

وما يُعرف به وُجُوهُ تحسين الكلام - بَعْدَ رِعاية تطبيقه على مقتضى الحال وفصاحته - هو علم البديع .

وكثير من الناس يسمى الجميع « علم البيان » وبعضهم سَمَّى الأول « علم المعانى » والثانى والثالث « علم البيان » ، والثلاثة « علم البديع » .

علم المعانى

علم المعانى عند الخطيب

٩ - وهو علم يُعْرَفُ به أحوالُ اللفظ العربى التى بها يُطَابق مُقْتَضَى الحال. وقيل « يعرف » دون « يعلم » رعايةً لما اعتبره بعضُ الفضلاء من تخصيص العلم بالكليات والمعْرفة بالجزئيات ، كما قال صاحب القانون [1] فى تعريف الطب : « الطبُّ علم يُعْرَفُ به أحوالُ بَدَنِ الإنسان » ، وكما قال الشيخ أبو عمر [2] رحمه الله « التصريفُ علمٌ بأصولٍ يُعْرَف بها أحوالُ أبنيةِ الكَلِمِ » .

علم المعانى عند السكاكى .

وقال السكاكى « علمُ المعانى : هو تَتَبُّعُ خَوَاصِّ تراكيب الكلام فى الإفادة ، وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ؛ ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ فى تطبيق الكلام على ما تقتضى الحالُ ذكره » .

مناقشة السكاكى

وفيه نظر ؛ إذ التتبُّع ليس بعلم ، ولا صادق عليه ؛ فلا يصح تعريف شيء من العلوم به .

ثم قال « وأعنى بالتراكيب تراكيب البلغاء » .

ولا شك أن معرفةَ البليغ من حيث هو بليغٌ متوقفةٌ على معرفة البلاغة . وقد عرَّفها فى كتابه بقوله « البلاغةُ هى بلوغُ المتكلم فى تأدية المعنى حدًا له

---

(١) صاحب القانون : الرئيس ابن سينا ، وكتابه « القانون » فى علم الطب وهو أول كتاب طبع باللغة العربية ، طبع أولا فى إيطاليا ، ثم طبع فى بولاق مصر .

(٢) أبو عمر : هو ابن الحاجب صاحب « الكافية » فى النحو ، و « الشافية » فى الصرف .

اختصاص بتوفية خواصِّ التراكيب حقَّها ، وإيراد أنواع التشبيه ، والمجاز ، والكناية على وجهها » .

فإن أراد بالتراكيب فى حدِّ البلاغة تراكيبَ البلغاء - وهو الظاهر - فقد جاء الدورُ ، وإن أراد غيرَها فلم يُبيِّنْه ، على أن قوله « وغيره » مبهم لم يبين مراده به .

مباحث علم المعانى ، ووجه انحصاره فيها

١٠ - ثم المقصودُ من علم المعانى منحصرٌ فى ثمانية أبواب :

أولها : أحوال الإسناد الخبرى .

وثانيها : أحوال المُسْنَد إليه .

وثالثها : أحوال المُسْنَد .

ورابعها : أحوال متعلّقات الفعل .

وخامسها : القَصْر .

وسادسها : الإنشاء .

وسابعها : الفَصْلُ والوَصْلُ .

وثامنها : الإيجاز والإطناب والمساواة .

ووَجْهُ الحَصْر أن الكَلاَمَ إمّا خبر أو إنشاء ؛ لأنه إمّا أن يكون لِنِسْبَته خارج تطابقه أو لا تطابقه ، أو لا يكون لها خارج ، الأول الخبر ، والثانى الإنشاء ، ثم الخبر لا بُدَّ له من إسناد ومُسْنَد إليه ومسند ، وأحوال هذه الثلاثة هى الأبواب الثلاثة الأولى ، ثم المسند قد يكون له متعلقات إذا كان فعلاً ، أو متصلا به ، أو فى معناه ، كاسم الفاعل ، ونحوه ، وهذا هو الباب الرابع ،

ثم الإسناد والتعلُّقُ كلٌّ واحدٍ منهما يكون إما بقصر ، أو بغير قصر ، وهذا هو الباب الخامس ، والإنشاء هو الباب السادس ، ثم الجملة إذا قُرِنَتْ بأخرى فتكون الثانية إما معطوفةً على الأولى ، أو غير معطوفةٍ ، وهذا هو الباب السابع ، ولفظ الكلام البليغ إما زائدٌ على أصلِ المُراد لفائدةٍ ، أو غيرُ زائد عليه ، وهذا هو الباب الثامن .

الفن الثاني : في علم البيان (*).

وهو : علم يُعرف به إيراد المعنى الواحد بطرقٍ مختلفة في وضوح الدّلالة عليه .

ودلالةُ اللفظ إمّا على ما وُضِعَ له أو على غيره .

والثاني إما داخلٌ في الأول دخول السّقْف في مفهوم البيت ، أو الحيوانِ في مفهوم الإنسان ، أو خارج عنه خروجَ الحائط عن مفهوم السقف ، أو الضاحكِ عن مفهوم الإنسان .

وتسمَّى الأولى دلالةً وضعية ، وكل واحدة من الأخيرتين دلالةً عقلية .

وتخْتصُّ الأولى بدلالة المطابقة ، والثانية بالتَّضمُّن ، والثالثة بدلالة الالتزام .

وشرط الثالثة اللّزوم الذهنى ، أعنى أن يكون حصولُ ما وُضِعَ اللفظُ له في الذهن ملزومًا لحصول الخارج فيه ، لئلا يلزم ترجيحُ أحد المتساويَيْن على الآخر لكَوْنِ نسبة الخارج إليه حينئذ كَنِسبَةِ سائرِ المعانى الخارجة .

ولا يُشترط في هذا اللزوم أن يكون مما يُثْبِته العقل ، بل يكفى أن يكون مما يُثْبِته اعتقاد المخاطب : إما لعرف ، أو لغيره ، لإمكان الانتقال حينئذ من

* هذا النص ليس متصلا - في الأصل - بالمقدمة السابقة ، وهو في (الإيضاح) وارد في مقدمة حديث الخطيب عن (علم البيان) .

المفهوم الأصلى الخارجى .

وقد وقع فى كلام بعض العلماء ما يُشْعِر بالخلاف فى اشتراط اللزوم الذهنى فى دلالة الالتزام ، وهو بعيد جداً ، وإن صحَّ فلعل السبَب فيه توهمُ أنَّ المرادَ باللزوم الذِّهْنى اللّزوم العقلى ، لإمكان الفهم بدون اللزوم الذهنى بهذا المعنى حينئذ كما سبق .

ثم إيراد المعنى الواحد على الوجه المذكور لا يتأتى بالدلالة الوضعية ، لأن السامعَ إن كان عالمًا بوضع الألفاظ لم يكن بعضُها أوضحَ دلالة من بعض، وإلا لم يكن كلٌّ واحدٍ منها دالا.

وإنما يتأتَّى بالدلالات العقلية ، لجواز أن يكون للشىء لوازمُ بعضُها أوضح لزومًا من بعض .

ثم اللفظ المرادُ به لازمُ ما وُضِعَ له ، إن قامت قرينةٌ على عدم إرادةِ ما وُضِعَ له فهو مجاز ، وإلا فهو كناية .

ثم المجاز منه الاستعارة ، وهى ما تُبْتَنَى على التشبيه ، فَيَتَعَيَّنُ التعرّضُ له .

فانحصر المقصود فى التشبيه والمجاز والكناية ، وقُدِّم التشبيهُ على المجاز لما ذكرنا من ابْتِناءِ الاستعارة التى هى مجازٌ على التشبيه ، وقُدِّم المجازُ على الكناية ، لنزول معناه من معناها منزلةَ الجزء من الكل .

الفن الثالث : علم البديع (*)

وهو : علم يعرف به وجوهُ تحسين الكلام ، بعد رعاية تطبيقه على مقتضى الحال ووضوح الدلالة .

(*) هذا التعريف مأخوذ من مقدمة الخطيب لعلم « البديع » .

[٣]

نصّ « دلائل الإعجاز » لعبد القاهر فى معنى النّظم

بين يدى النص :

هذا النصُّ من كتاب (دلائل الإعجاز) وهو من تأليف العالم اللغويّ الشهير أبى بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجُرجانى ، المتوفَّى سنة ٤٧١ هـ ، وله أكثر من كتاب فى النحو والبلاغة ، وكتاباه (دلائل الإعجاز) و (أسرار البلاغة) من أشهر الكتب فى المجال الأخير .

وهناك أسباب لاختيار هذا النص ، وإيراده فى هذا المكان بالذات :

فمن ناحية تحتل نظرية (النظم) عند عبد القاهر مكانة بارزة فى تاريخ البحث البلاغى عند العرب بصفة عامة ، وفى تاريخ قضية الإعجاز القرآنى بصفة خاصة .

وقد كانت هناك محاولاتٌ جرت فى هذا الشأن ، سواء فى تعليل صفة الإعجاز عموما ، أو فى البحث فى كُنه بلاغة القرآن المعجزة ، عند من قالوا بأن إعجازه فى بلاغته الفَذّة ، فذكر البعض أن سر الإعجاز فى أنه - أى القرآن - قد أخبر عن أمور حدثت فعلا فى الماضى ، وقد أخبر عنها دُونَ أن يكونَ الرسول - صلى الله عليه وسلم - قد قرأ عنها شيئا ، لأنه كان أميًّا لا يعرف القراءة ، وذكر آخرون أنّ إعجازه كان بسبب إخْباره عن أشياء فى المستقبل لم تكن قد وقعت ، وأن ما أخبر عنه قد تحقق فعلا بعد نزوله ، وقال غير هؤلاء إنه معجز بصرف الله الناسَ عن محاكاته ، وسلْبِهم القدرة على محاولة ذلك .

ولكن أقوى الآراء كان هو الرأى القائل بأن سر الإعجاز هو فى بلاغته الفريدة، التى فاقت كل ما عُرِف من صنوف البلاغات ، وقد تباينت الاتجاهات داخل هذا الرأى ، فذكر البعضُ أن محور إعجازه هو الألفاظ المستعملة فى عبارته

، وذكر آخرون أن محوره هو المعانى التى وردت فيه ، ولكن أيًا من هذين الاتجاهين لم يكن له من القوة ما يقنع الناس به ويُغلق الباب على غيره من الآراء .

وجاء عبد القاهر ، وبدأ من منطلق منطقى هو : أن الصِّفةَ التى بها كان القرآن معجزا ينبغي أن تكون مما حَدَثَ بنزوله ، أى أن تكون صفةً غير مسبوقة ، وفى إطار القول بأن القرآن معجز ببلاغته الفريدة راح عبد القاهر يتساءل عن مكمن هذه البلاغة ، إذ لا يكفى أن نقولَ - على سبيل التقليد - إنه معجز لأنه بليغ ، أو أن سر إعجازه هو بلاغته ، دون أن نضع أيدِيَنا على حقيقة ، أو محَلّ ، هذه البلاغة .

ومن هذا المنطلق رفض عبد القاهر ما كان من نسبة الإعجاز إلى ألفاظ القرآن، فالألفاظ موجودةٌ ومستعملة قبل نزوله ، ولذا فلا يمكن نسبة الإعجاز إليها، وإلاّ لكانَ كلّ كلام العرب - قبلَ القرآن وبعده - معجزا ، لأن ألفاظه هى الألفاظ المستخدمة فى القرآن ، وكذلك رفض عبد القاهر أن يكون إعجازُه فى معانيه ، بمعنى الأفكار والقيم الواردة فيه ، وذلك أنّ كثيرا من هذه المعانى قد يرد فى الكتب السماوية السابقة على القرآن ، بل إن منها ما وَرَدَ فى كلام بعض الحكماء، وعلى ذلك فلا يمكن القول بأنّ إعجازَ القرآن فى معانيه ....

وهكذا انتهى السبيل بعبد القاهر إلى استبعاد كلٌ من الألفاظ والمعانى من أن يكون محلا لإعجاز القرآن ، ويجدر بالذكر أن الألفاظ التى استبعدها عبد القاهر من مجال الإعجاز هى - كما يُفهم من كلامه - الألفاظ المفردة ، بمعانيها الوضعية ، ولسنا ندرى إن كان هناك من قال بهذا الرأى فعلا ، أم أنه مجرد مبالغة تأثّرَ فيها عبد القاهر الأشعرى بأستاذه المعتزلى أبى عثمان الجاحظ ، إذ نجد عند كل منهما ذلك الحماس للرأى الخاصّ والتفصيل فى عرض حجج المخالفين ، وربما التزيّدُ فيها، ثم العودة بعد ذلك إلى نقضها والإجهاز عليها ...

المهم أن عبد القاهر وقد تم له - على طريقته - تفنيدُ حجج القائلين بأن الإعجاز - أو مدار بلاغة الكلام عموما - يكون على اللفظ ، وكذلك حجج القائلين بأن هذا

المدارَ يكون على المعنى ، راح يعرض وجهة نظره في ذلك ، وقد استغلَّ في هذا الصدد مصطلحا مستَمَدًا من بيئة غير بيئة النقاد والبلاغيّين هو مصطلح (النظم) المعروف لدى صانعى العقود من الخرز وحبات اللؤلؤ وفصوص الياقوت والمرجان وغيرها من الأحجار الكريمة ، ونظْم هذه الأشياء يعنى تأليفَ بعضها إلى بعض وجمعَه فى سلك واحد ، ومن هنا جاء (النظم) بمعنى تأليف الكلام بعضه إلى بعض ، وضم بعضه إلى بعض على طريقة مخصوصة .

لقد استخدم الجاحظ - قبل عبد القاهر - هذا المصطلح عَلَمًا على الصفة التى كان بها القرآن معجزا ، وصرح فى غير موضع بأن إعجاز القرآن إنما هو فى نظمه وتأليفه ، وليس فى مفردات ألفاظه أو عباراته الجزئية . ومعروف أن للجاحظ كتابا بعنوان (نظم القرآن) ولكنه مفقود ، كذلك استخدم هذا المصطلح كثيرون جاؤوا بعده منهم الخطّابى ت ٣٨٨ هـ ، والرمّانى ت ٣٨٦ هـ ، والباقلانى ت ٤٠٣ هـ ، غير أن عبد القاهر قد تميز على هؤلاء جميعا بوضوح الرؤية والإحاطة بالموضوع وتفصيل القول فيه .

إن ما يميِّز كلاما عن كلام هو طريقة نظمه ، أى طريقة تعليق مفرداته بعضها ببعض على نحو يتحقق فيه التوافق بين قواعد النحو والمعنى الذى ينبغى أن يشتمل عليه التركيب استجابةً للموقف أو الحال . وقواعد النحو عندئذ هى كلُّ ما جرى العرف اللغوى باستخدامه ، يستوى فى ذلك ما يعدّه النحاة أصلا وما يعدّونه جائزا ، فكل أساليب اللغة وصور تراكيبها معروضة أمام المتكلم ينظم على منوالها ما يضمن المطابقة بين معناه (النحوى) ومقتضى الحال التى يُساق فيها الكلام ، أو بعبارة أخرى - إن على المتكلم أن يصوغ من أساليب اللغة وتراكيبها ما يحمل من معانى النحو ما يتطابق مع مقتضى الحال التى يواجهها ، أو الغرض الذى يسعى لتحقيقه .

والنظم بهذه الكيفية بنية متكاملة ، تتضمن تركيب العبارة ، ودلالات

مفرداتها وصيغها واستعمالاتها الحقيقية والمجازية ، والقيم الجمالية والموسيقية ... الخ ، وهو - بهذه الكيفية أيضا - من عمل المتكلم ، وهو ملك لـه ، لأنه صانعه ، فهو الذى اختار المفردات ، وهو الذى ركّبها .. فقدّم وأخّر ، وعرّف ونكّر ، وحذف وذكرَ وأطال وقصّر وأظهر وأضمر ، وسألَ وأخْبر ، وأطلق وقصَر ، إلخ ، وهو الذى وجّه هذا التركيب أو ذاك إلى الحال التى تقتضى معناه ، وبذلك تعود فضيلةُ التركيب إلى صاحبه إن أصاب ، وتعود تبعتُه عليه إن أخطأ .

ثم إنه عملية متجددة ، وذلك بحكم الحاجة المستمرة إلى مواجهة المواقف المتغيرة بما يلائمها من صور التراكيب .

ومن هنا صح فيه التنافس فيما بين البشر ، وصح فيه التحدى من جانب القرآن لأولئك الذين أنكروا أنه من عند الله سبحانه .

من ناحية أخرى نلاحظ أن تعريف عبد القاهر للنظم بأنه (توخّى معانى النحو بين الكلم على حسب الأغراض التى يصاغ لها الكلام) يمثل - رغم تقدم زمن عبد القاهر على زمن الخطيب وزمن السكاكى أيضا - يمثل شرحا مباشرا على مفهوم المطابقة عند الآخريْن ، وهى المطابقة بين المعنى النحوى الذى تحمله صورة التركيب والحال التى يساق فيها الكلام ، وذلك - كما قلنا - هو مضمون تعريف عبد القاهر للنّظم بأنه توخى معانى النحو بين الكلم على حسب الأغراض التى يُصاغ لها الكلام ، وذلك ما دعانا إلى إيراد هذا النص فى هذا المكان بالذات .

فى معنى النظم وأهميته

من (دلائل الإعجاز) لعبد القاهر الجرجانى

واعلم أن ههنا أسراراً ودقائق لا يمكن بيانها إلاّ بعد أن نُعدَّ جملةً من القول فى النظم وفى تفسيره والمراد منه وأى شيء هو ، وما محصوله ، ومحصول الفضيلة فيه .

فينبغى لنا أنْ نأخذَ فى ذكره ، وبيان أمره ، وبيان المزيّة التى تُدَّعَى له من أين تأتيه ، وكيف تعرض فيه ، وما أسبابُ ذلك وعلله ، وما الموجبُ له .

وقد علمتَ إطباقَ العلماءِ على تعظيم شأن النظم وتفخيم قدره ، والتنويه بذكره ، وإجماعَهم أنْ لا فضل مع عدمه ، ولا قدرَ لكلام إذا هو لم يستقمْ لـه ، ولو بلغ فى غرابة معناه مابلغ .

....

واعلم أنْ ليسَ النظمُ إلاّ أنْ تضع كلامَك الوضعَ الذى يقتضيه علمُ النحو، وتعملَ على قوانينه وأصوله ، وتعرف مناهجه التى نُهِجَتْ فلا تَزيغ عنها ، وتحفظَ الرُّسومَ التى رُسمت لك فلا تخلَّ بشيء منها .

وذلك أنّا لا نعلم شيئًا يبتغيه الناظم بنظمه غيرَ أنْ ينظرَ فى وجوه كلِّ باب وفروقه .

فينظر فى الخبر إلى الوجوه التى تراها فى قولك : زيدٌ منْطلقٌ ، وزيدٌ ينطلقُ ، وينطلقُ زيْدٌ ، ومُنطلقٌ زيدٌ ، وزيدٌ المنطلق ، والمُنْطلقُ زيْدٌ ، وزيدٌ هو المنطلقُ ، وزيدٌ هو منْطلقٌ .

وفى الشَرط والجزاء إلى الوجوه التى تراها فى قولك : إنْ تخرجْ أخرجْ ،

وإنْ خرجتَ خرجتُ ، وإن تَخْرجْ فأنا خارج ، وأنا خارجٌ إنْ خرجْتَ ، وأنا إنْ خَرجتَ خارجٌ .

وفى « الحال » إلى الوجوه التى تراها فى قولك : «جاءنى زيد مسرعًا »، و« جاءنى يُسْرِع » ، و « جاءنى وهو مسرعٌ أوْ وهو يسرع » و « جاءنى قد أسرع » و « جاءنى وقد أسرع » .

فيعرفَ لكلٍّ من ذلك موضعه ، ويَجيءَ به حيث ينبغى له .

= (١) ويَنظُرَ فى « الحروف » التى تشترك فى معنىً ، ثم ينفرد كل واحد منها بخصوصية فى ذلك المعنى ، فيضعَ كُلاً من ذلك فى خاصِّ معناه، نحو أنْ يجىء بـ « ما » فى الحال و بـ « لا » إذا أراد نفى الاستقبال ، وبـ «إنْ» فيما يترجح بين أن يكون وأن لا يكون ، وبـ « إذا » فيما علم أنه كائن .

= وينظرَ فى « الجُمَل » التى تُسْرَدُ ، فيعرفَ موضع الفصل فيها من موضع الوصل ، ثم يعرفَ فيما حقُّه الوصل موضع « الواو » من موضع «الفاء» ، وموضع « الفاء » من موضع « ثم » ، وموضع « أوْ » من موضع « أم » وموضع « لكنْ » من موضع « بل » .

= ويتصرَّفَ فى التعريف ، والتنكير ، والتقديم ، والتأخير ، فى الكلام كله ، وفى الحذف ، والتكرار ، والإضمار ، والإظهار ، فيُصيبَ بكُلٍّ من ذلك مكانه ، ويَستعمله على الصِّحة وعلى ما ينبغى له .

٧٦ - هذا هو السبيلُ ، فلستَ بواجدٍ شيئًا يرجعُ صوابُه إن كان صوابًا ، وخَطؤُه إن كان خطأ ، إلى « النظم » ويدخلُ تحت هذا الاسم ، إلاّ وهو معنى من معانى النحو قد أُصيب به موضعه ، ووضع فى حقه = أو عومل بخلاف

---

(١) « ينظر » معطوف على قوله فى أول الفقرة : « ... أن ينظر فى وجوه كل باب » ، وكذلك ما سيأتى بعده .

هذه المعاملة ، فأزيل عن موضعه ، واستُعْمِل في غير ما ينبغي له ، فلا ترى كلامًا قد وُصِف بصحَّة نَظْمٍ أو فساده ، أو وُصِف بمزيَّة وفضلٍ فيه ، إلا وأنت تجد مرجعَ تلك الصحة وذلك الفساد وتلك المزية وذلك الفضل ، إلى معاني النحو وأحكامه ، ووجدته يدخلُ في أصل من أصوله ، ويتَّصل بباب من أبوابه .

شواهد على فساد « النظم »

٧٧ - هذه / جملةٌ لا تزدادُ فيها نظرًا ، إلا ازددت لها تصوُّرًا ، وازدادت عندك صحَّة ، وازددت بها ثقة . وليس من أحد تحركه لأن يقولَ في أمر (النظم) شيئًا ، إلا وجدته قد اعترفَ لك بها أو ببعضها ، ووافق فيها ، دَرى ذلك أو لم يَدْرِ . ويكفيك أنَّهم قد كشفوا عن وجه ما أردناه حيث ذكَرُوا فساد (النظم) ، فليس من أحد يخالف في نحو قول الفرزدق :

وَمَا مِثْلُه في النَّاس إلاَّ مُمَلَّكاً ... أَبُو أُمِّهِ حَيٌّ أَبُوهُ يُقَارِبُهْ .

وقول المتنبي .

وَلَذا اسْمُ أَغْطِيَةِ العُيون جُفُونُها ... مِنْ أَنَّها عَمَلَ السيُوُف عَوَامِلُ

وقوله :

الطيِّبُ أنْتَ إذَا أصَابَكَ طِيبُهُ ، ... والماءُ أنْتَ إذا اغْتَسَلْتَ الغَاسِلُ

وقوله :

وَفاؤكُمَا كالرَّبْعِ أشْجَاهُ طَاسِمُهْ ... بأنْ تُسْعِدَا ، والدَّمْعُ أشْفَاهُ سَاجِمُهْ

وقول أبي تمام :

ثانِيهِ في كَبِدِ السَّماء ، ولَم يَكُنْ ... كاثْنَيْنِ ثَانٍ إذْ هُمَا فِي الغَارِ

وقوله :

يَدِي لِمَنْ شَاءَ رَهْنٌ لَمْ يَذُقْ جُرَعًا ... مِنْ رَاحَتَيْكَ دَرَى مَا الصَّابُ والعَسَلُ

= [1] وفى نظائر ذلك مما وصفوه بفساد النظم ، وعابوه من جهة سوء التأليف ، أن الفسادَ والخلل كانا من أن تعاطى الشاعرُ ما تعاطاه من هذا الشأن على غير الصواب ، وصَنَع فى تقديم أو تأخيرٍ ، أوْ حذفٍ وإضمارٍ ، أو غير ذلك مما ليس له أن يصنعه ، وما لا يسوغ ولا يصحُّ على أصول هذا العلم. وإذا ثبَت أن سببَ فساد النظم واختلاله ، أن لا يُعْمَل بقوانين هذا الشأن ، ثبت أنّ سبب صِحَّته أن يُعْملَ عليها = ثم إذا ثبت أنّ مُستَنْبَطَ صِحَّته وفساده من هذا العلم ، ثبت أن الحكم كذلك فى مزيَّته والفضيلة التى تعرض فيه ، وإذا ثَبت جميع ذلك ، ثبت أن ليس هو شيْئًا غير تَوَخّى معانى هذا العلم وأحكامه فيما بين الكَلم ، والله / الموفق للصواب .

شواهد على محاسن « النظم »

وإذْ قد عرفتَ ذلك ، فاعمِدْ إلى ما تواصفوه بالحسن ، وتَشَاهدوا له بالفضل ، ثم جعلوه كذلك من أجل « النظم » خصوصًا ، دون غيره مما يُسْتَحْسَنُ له الشعر أو غيرُ الشعر ، من معنى لطيف أو حكمة أو أدب أو استعارة أو تجنيس أو غير ذلك مما لا يدخل فى النظم ، وتأمَّله ، [2] فإذا رأيتكَ قد ارتحتَ واهتززت واستحسنت ، فانظر / إلى حركات الأرْيَحيَّة مِمَّ كانت ؟ وعند مَاذا ظهرت ؟ فإنك ترى عِيانًا أن الذى قلتُ لك كما قلت .

اعمِدْ إلى قول البُحترى :

بَلَوْنَا ضَرَائبَ مَنْ قَدْ نَرَى ... فَمَا إنْ رَأَيْنَا لِفَتْحٍ ضَرِيبَا

هُوَ المرْءُ أَبْدَتْ لَهُ الحَادِثَا ... تُ عَزْمًا وَشيكًا وَرَأْيًا صليبَا

---

(١) سياق الكلام : « فليس من أحد يخالف فى نحو قول الفرزدق ... وفى نظائر ذلك مما وصفوه .... أنّ الفساد والخلل » .

(٢) السياق : « فاعمد إلى ما تواصفوه .... وتأمله » .

تَنَقَّلَ فـي خُلُقَـيْ سُـؤْدَدٍ سَمَاحًا مُرَجّى وبَأسًا مَهِيبـا

فَكَالسَّيفِ إن جئتَهُ صَارِخًا ، وكَالبحرِ إن جِئتَهُ مُسْتَثِيبا [١]

فإذا رأيتها قد راقتك وكثرت عندك ، ووجدتَ لها اهتزازا فى نفسك ، فعُدْ فانظرْ فى السبب واستَقْصِ فى النظر ، فإنك تعلم ضرورةً أنْ ليس إلا أنه قدَّم وأخَّر ، وعرَّف ونكَّر ، وحَذَف وأضمَر ، وأعادَ وكرَّر ، وتوخَّى على الجملة وَجْهًا من الوجوه التى يقتضيها « علم النحو » فأصاب فى ذلك كله ، ثم لطُف موضع صَوابه ، وأتى مَأْتًى يوجبُ الفضيلة .

أفلا ترى أن أول شيء يروقك منها قوله : « هُوَ المرءُ أبدت له الحادثات » = ثم قوله : « تَنقَّل فى خُلُقى سُؤْدُدٍ » بتنكير « السؤدد » وإضافة «الخلقين » إليه = ثم قوله : « فكالسيفَ (٦٥) وعطفه بالفاء مع حذفه المبتدأ ، لأن المعنى لا محالةَ : فهو كالسيف = ثم تكريره « الكاف » فى قوله : «وكالبحر» = ثم أنْ قَرَنَ إلى كل واحد من التشبيهين شرطًا جوابُه فيه = ثم أنْ أخرج من كل واحدٍ من الشرطين / حالاً على مثال ما أخرج من الآخر، وذلك قوله « صارخًا » هناك « ومستثيبًا » ههنا ؟ لا ترى حسنًا تنسبُه إلى النظم ليس سَبَبُهُ ما عددتُ ، أو ما هو في حكم ما عددتُ ، فاعرف ذلك .

٧٩ - وإن أردت أظهر أمرًا فى هذا / المعنى ، فانظُر إلى قول إبراهيم بن العباس :

فلوْ إذْ نَبَا دهرٌ وأنكرَ صاحبٌ وسُلِّط أعداءٌ وغابَ نَصيرُ

تكونُ عن الأهْوَازِ داري بنجْوَةٍ ولكنْ مقاديرٌ جرتْ وأمُورُ

---

(١) فى ديوانه ، فى الفتح بن خاقان . « الضرائب » جمع « ضريبة » ، وهى الطبيعة والخلق و « الضريب » ، المثيل والشبيه . و « المستثيب » طالب الثواب .

وَإِنِّى لأَرْجُو بَعْدَ هَذَا مُحَمَّداً   لأَفْضَلِ مَا يُرْجَى أَخٌ وَوَزِيرُ

فإنك ترى ما ترىَ من الرَّونق والطَّلاوَة ، ومن الحسن والحلاوة ، ثم تتفقَّد السبب فى ذلك ، فتجدُه إنّما كان من أجل تقديمه الظرفَ الذى هو « إذْ نَبَا » على عامله الذى هو « تكون » ، وأنْ لم يقل : فلو تكون عن الأهواز دارى بنَجوةٍ إذْنباد = ثم أنْ قال : « تكون » ولم يقل « كان » = ثم أنْ نكَّر الدهر ولم يقل : « فلو إذنبا الدهر » = ثم أن ساق هذا التنكير فى جميع ماأتى به من بَعْدُ = ثم أنْ قال : « وأنْكرَ صاحبٌ » ولم يقل : وأنكرتُ صاحبًا = لا ترى فى البيتين الأوّلين شيئًا غير الذى عددتُه لك تجعله حُسْنًا فى « النظم »، وكله من معانى النحو كما ترى . وهكذا السبيلُ أبداً فى كل حُسْنٍ ومزيّةٍ رأيتهما قد نُسبا إلى « النظم » ، وفضلٍ وشرفٍ أحيل فيهما عليه .

فَصْلٌ

فى أن هذه المزايا فى النظم بحسب المعانى والأغراض التى تُؤَمّ

٨٠ - وإذ قد عرفتَ أنّ مَدار أمر « النظم » على معانى النحو ، وعلى الوجوه والفروق التى من شأنها أن تكون فيه ، فاعلم أنّ الفروق والوجوهَ كثيرة ليس لها غاية تقف عندَها ، ونهاية لا تجد لها ازدياداً بعدها = ثُمّ اعْلَمْ أنْ ليست المزيّةُ بواجبة لها فى أنفسها ، ومن حيث هى على الإطلاق ، ولكن تَعْرِض بسبب المعانى والأغراض التى يُوضَع لها الكلام . / ثم بحَسَب موقع بعضها من بعض ، واستعمال بعضها مع بعض .

تفسير هذا : أنه ليس إذا راقك التنكير فى « سؤدد » من قوله : «تنقّل فى خلقى سؤدد» ، وفى «دهر» من قوله : « فلو إذْ نَبَا دهرٌ »، فإنه يجب أن يروقك أبداً وفى كل شىء . ولا إذا استحسنت لفظَ ما لم يُسَمَّ فاعلُه

فى قوله « وأنْكرَ صاحب » ، فإنه ينبغى أن لا تراه فى مكان إلا أعطيتَه مثل استحسانك هٰهنا = بل ليس من فضل ومزيّة إلا بحسب الموضع ، وبحَسَب المعنى الذى تريد والغرَض الذى تَؤمُّ . وإنما سبيل هذه المعانى سبيل الأصباغ التى تُعْمَلُ منها الصور والنقوش ، فكما أنك تَرى الرجلَ قد تَهَدَّى فى الأصباغ التى عمل منها الصُّورة والنقش فى ثوبه الذى نَسَج ، إلى ضرب من التخيُّر والتدبُّر فى أنفُس الأصباغ وفى مواقعها ومقاديرها وكيفية مزجه لها وترتيبه إياها ، إلى ما لَم يَتَهدَّ إليه صاحبه ، فجاء نقشُه من أجل ذلك أعجبَ ، وصورتُه أغربَ ، كذلك حال الشاعر والشاعر فى توخِّيهما معانى النَّحو ووجوهه التى علمت أنها محصول « النَّظْم » .

...

[٤]

نص كتاب « الإيضاح » فى أحوال الإسناد الخبرى

بين يدى النص

فى هذا النصّ توضيحٌ مفصّلٌ لمعنى المطابقة ، وذلك من خلال الحديث عن أضربِ الخبر ، كما أنّ فيه توضيحًا لمفهوم (المعنى النحويّ) ، وأنه المعنى المستفادُ من صورةِ التركيب وليس من معانى مفرداته ، كما يوضّح أن لكلمة (المعاني) مَعَانيَ متعددةً ، فهى فى حديث الكِنْديّ لها دلالة معينةٌ ، وفى حديث المبرّد لها دلالةٌ أخرى ، فحديث الكِنْديّ منصرفٌ إلى (المعنى المباشر) - وهو واحدٌ فى الجمَل الثلاث التى مثّلَ بها ، وحديث المبرّد منصرف إلى (المعنى النحوى) وهو متعدّد بتعدد صور الجُمَلِ التى مثل بها الكندى . ولذلك يستخدم الكِنْديّ كلمة (المعنى) بصيغة المفرد - لمَا يراه من أن المعنى فى الجمل الثلاث واحدٌ ، ويستخدم المبرّد كلمة (المعانى) - بصيغة الجمْع - لما يراه من تعدّد المعنى النحوىّ بتعدد صور التركيب .

من ناحية أخرى يشير النصُّ مظهراً آخر من مظاهر المطابقة ، وذلك عندما يتوهّم المتكلمُ ، أنّ الحالَ على خلاف ما هى فى الظاهر ، فيورد كلامَه على وَفْق هذه الحال المتوهَّمة ، فيقال إنّ الكلام جاء على خلاف الظاهر . وهو مسلك تتعدّد أهدافُه بطبيعة الحال ، كما أنه قد يكون لبعض الاعتبارات الدينية دخلٌ فى حَمْل الكلام على خلاف الظاهر فى بعض المقامات .

القول فى أحوال الإسناد الخَبَرى

من كتاب « الإيضاح » للخطيب القزوينى

أغراض الخبر

١٣ - من المعلوم لكل عاقل أن قَصْدَ المخبر بخبره إفادةُ المخاطب إمّا نَفْسَ الحكم كقولك : « زَيدٌ قائم » لمن لا يعلم أنه قائم ، ويسمَّى هذا فائدة الخبر ، وإما كونَ المخبر عالما بالحكم ، كقولك لمن زيدٌ عنده، ولا يَعْلم أنك تعلم ذلك: « زَيْدٌ عنْدَكَ » ، ويسمى هذا لازمَ فائدة الخبر .

اعتبار ما وراء الظاهر بلاغة

١٤ - وقد يُنَزَّلُ العالم بفائدة الخبر ولازم فائدته منزلةَ الجاهل ؛ لعدم جَرْيه على موجَبِ العلم ؛ فيُلْقى إليه الخبر كما يلقَى إلى الجاهل بأحدهما .

قال السكاكى : وإن شئْتَ فعليك بكلام رب العزة : « وَلَقَدْ عَلمُوا لَمَن اشْتَرَاهُ مَالَهُ فى الآخرَة منْ خَلاَقٍ ، ولَبِئْسَ مَا شَرَوْا به أنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ » [1] كيف تجد صَدْرَه يصف أهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القَسَميٌ ، وآخره ينفيه عنهم ؛ حيث لم يعملوا بعلمهم ؟! ونظيرُهُ فى النفى والإثبات « وَمَا رَمَيْتَ إذْ رَمَيْتَ » [2]، وقوله تعالى : « وإنْ نَكَثُوا أيْمَانَهُمْ منْ بَعْد عَهْدهم ، وطَعَنُوا فى دينكُمْ ؛ فَقَاتلُوا أئمَّةَ الكُفْر ؛ إنَّهُمْ لاَ أيْمَانَ لَهُمْ، لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُونَ » [3]. هذا لفظه ، وفيه إيهامُ أن الآية الأولى من أمثلة تنزيل العالم بفائدة الخبر ولازم فائدته منزلةَ الجاهل بهما ، وليس منها ، بل من أمثلة تنزيل العالم بالشيء منزلة الجاهل به ، لعدم جَرْيه على موجَب العلم، والفرقُ بينهما ظاهر .

---

(١) بعض الآية ١٠٢ من سورة البقرة ، والخلاق : النصيب ، وشروا : باعوا .

(٢) بعض الآية ١٧ من سورة الأنفال .

(٣) الآية ١٢ من سورة التوبة ، ونكثوا : نقضوا .

وُجوبُ تأليف الخبر بمقدار الحاجة

١٥ - وإذا كان غرضُ المخبر بخبره إفادةَ المخاطَب أحد الأمرين : فينبغي أن يُقْتَصَر من التركيب على قَدْر الحاجة .

فإن كان المخاطبُ خالي الذهن من الحكم بأحد طرفي الخبر على الآخر ، والتردد فيه : استغنى عن مؤكدات الحكم ، كقولك : « جاء زيد ، وعمرو ذاهب » فيتمكن في ذهنه لمصادفته إياه خاليا ،

وإن كان متصوِّر الطرفَيْن ، مترددا في إسناد أحدهما إلى الآخر ، طالبا له ؛ حَسُن تقويتُه بمؤكد ، كقولك : « لَزَيْد عَارف » أو « إن زَيْداً عارف » .

وإن كان حاكما بخلافه وجب توكيدُه بحسب الإنكار ؛ فتقول : « إنى صادق » لمن ينكر صدقك ، ولا يبالغ في إنكاره ، و « إنى لصَادق » لمن يبالغ في إنكاره .

وعليه قوله تعالى : « واضْرِبْ لَهُمْ مَثَلاً أَصْحَابَ القَرْيَةِ إذْ جاءَها المُرْسَلونَ، إذْ أَرْسَلْنَا إلَيْهِمُ اثْنَيْنِ ، فَكَذَّبُوهُما ، فَعَزَّزْنا بِثَالث ، فَقَالُوا : إنَّا إليكُمْ مُرْسَلُونَ ، قالوا : ما أَنْتُمْ إلاَّ بَشَرٌ مِثْلُنا ، وَما أَنْزَلَ الرَّحمنُ مِنْ شَيْءٍ ، إنْ أَنْتُمْ إلا تَكْذِبُونَ ، قالُوا : رَبُّنا يَعْلَمُ إنَّا إلَيْكُمْ لَمُرْسَلونَ »[1] حيث قال في المرة الأولى : « إنَّا إلَيْكُم مُرْسَلون » وفي الثانية : « إنا إلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ » .

ويؤيد ما ذكرناه جوابُ أبي العباس[2] للكندي[3] عن قوله[4]: إنى أجد في كلام العرب حَشواً ، يقولون : « عبد الله قائم » و « إن عبد الله قائم »

---

(١) الآيات ١٣ - ١٦ من سورة يس .

(٢) محمد بن يزيد ، المبرد ، النحوي ، صاحب كتابي « الكامل » و « المقتضب » توفي في سنة ٢٨٥ هـ .

(٣) هو أبو يوسف ، يعقوب بن إسحاق بن الصباح ، الكندي ، فيلسوف العرب ، المتوفى في سنة ٢٥٣ هـ .

(٤) أي عن قول الكندي ، إذ هو القائل : إنى أجد في كلام العرب حشواً .

و « إن عبد الله لَقَائم » والمعنى واحد ، بأن قال : بل المعانى مختلفة ؛ فـ : «عبد الله قائم» إخبار عن قيامه ، و « إن عبد الله قائم » جواب عن سؤال سائل ، و « إن عبد الله لَقَائم » جواب عن إنكار منكر .

أضرب الخبر

ويُسَمَّى النوعُ الأول من الخبر ابتدائيًا ، والثانى طلبيًا ، والثالثُ إنكاريًا ، وإخراجُ الكلام على هذه الوجوه إخراجًا على مقتضى الظاهر .

مراعاة غير الظاهر شعبة من البلاغة

١٦ ـ وكثيراً ما يخرج على خلافه* ؛ فيُنَزَّل غيرُ السائل منزلةَ السائل ؛ إذا قدم إليه مايُلَوِّح له بحكم الخبر ؛ فَيَسْتَشْرِف له استشرافَ المتردِّد الطالب ، كقوله تعالى : « وَلَا تُخَاطِبْنِى فِى الَّذِينَ ظَلَمُوا ؛ إِنَّهُمْ مُغْرَقُونَ [1] » وقوله : « وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِى ؛ إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ [2] » وقول بعض العرب :

فَغَنِّها ، وهْيَ لكَ الفِداءُ إنَّ غِناءَ الإبلِ الحُداءُ

وسلوك هذه الطريقة شعبة من البلاغة فيها دقة وغموض ، ورويَ عن الأصمعيُّ [3] أنه قال : كان أبو عمرو بنُ العَلاء [4] وخَلَفُ الأحمر [5] يأتيان بَشَّارا [6] ، فيسلمان عليه بغاية الإعظام ، ثم يقولان : يا أبا مُعاذٍ ، ما أحدثْت ؟ فيخبرهما وينشدهما ، ويكتبان عنه مُتَواضِعَيْن له ، حتى يأتى وقت الزوال ، ثم ينصرفان ، فأتياه يوما ، فقالا : ما هذه القصيدة التى

---

(١) بعض الآية ٢٦ من سورة هود .

(٢) بعض الآية ٥٣ من سورة يوسف .

(٣) هو أبو سعيد ، عبد الملك بن قريب ، الأصمعى ، الراوية ، اللغوى ، المتوفى فى سنة ٢١٦هـ .

(٤) أبو عمرو ، زبان بن العلاء ، إمام أهل البصرة فى القراءات واللغة والنحو ، توفى فى سنة ١٥٤ هـ ، أو فى سنة ١٥٩هـ على الخلاف .

(٥) هو أبو محرز ، خلف بن حيان ، الراوية ، المتوفى فى سنة ١٨٠ هـ .

(٦) أبو معاذ بشار بن برد ، الشاعر ، الغزل ، المتوفى فى سنة ١٦٩ .

* أى كثيرا ما يخرج الخبر على خلاف مقتضى الظاهر .

أحدثتها فى ابن قتيبة ؟ قال : هى التى بلغتكما . قالا : بلغنا أنك أكثرت فيها من الغريب ، قال: نعم ، إن ابن قتيبة يتباصر بالغريب ، فأحببتُ أن أورد عليه مالا يعرف ، قالا : فأنشدناها يا أبا معاذ ، فأنشدهما :

بكّرا صاحبىَّ قبلَ الهَجير إنَّ ذاك النجاحَ فى التبكير [1]

حتى فرغ منها ، فقال له خَلَفٌ : لو قلت يا أبا معاذ مكان (إن ذاك النجاحَ): بكّرا فالنجاح ؛ كان أحسن ، فقال بشار : إنما بنيتُها أعرابيَّةً وحشية ، فقلتُ : إن ذاك النجاح ، كما يقول الأعراب البدويون ، ولو قلتُ : بكرا فالنجاحُ ؛ كان هذا من كلام المولَّدين ، ولا يشبه ذلك الكلام ، ولا يدخل فى معنى القصيدة ، قال : فقام خَلَف ، فقبّل بين عينيه ؛ فهل كان ما جرى بين خلف وبشار بمحضر من أبى عمرو بن العلاء - وهم من فُحولة هذا الفن - إلا لِلُطْف المعنى فى ذلك وخفائه .

وكذلك ينزَّل غيرُ المنكر منزلة المنكر ؛ إذا ظهر عليه شيء من أمارات الإنكار ، كقوله [2]:

جاء شَقيقٌ عارضا رُمْحَهُ إنّ بنى عمِّكَ فيهم رِماح

فإن مجيئَه هكذا ، مُدلاً بشجاعته ، قد وضع رُمْحَه عارضا ؛ دليلٌ على إعجاب شديد منه ، واعتقاد أنه لا يقوم إليه من بنى عمه أحدٌ ، كأنهم كلُّهم عُزْلٌ ليس مع أحدٍ منهم رمح .

وكذلك ينزَّل المنكرُ منزلة غيرِ المنكر ، إذا كان معه ما إن تأمَّله ارتدع عن الإنكار ، كما يقال لمنكر الإسلام : « الإسلام حق » وعليه قوله تعالى فى حق القرآن : « لا رَيْبَ فيه » [3].

ومما يتفرع على هذين الاعتبارين قوله تعالى : « ثُمَّ إنَّكم بَعْدَ ذلك

---

(١) الهجير : شدة الحر .

(٢) قائله حجل بن نضلة ، وهو شاعر جاهلى .

(٣) بعض الآية ٢ من سورة البقرة .

لمَيّتُونَ ، ثُمَّ إنّكمْ يَوْمَ القِيامَةِ تُبْعَثُونَ »[1] أكد إثبات الموت تأكيدين - وإنْ كان مما لا يُنكر - لتنزيل المخاطَبينَ منزلة من يبالغ فى إنكار الموت ؛ لتماديهمْ فى الغفلة ، والإعراض عن العمل لما بعده ، ولهذا قيل : « مَيّتُونَ » دون «تموتون» كما سيأتى الفرق بينهما ، وأكّد إثباتَ البعثَ تأكيدا واحدا - وإن كان مما يُنكَرُ - لأنه لما كانتْ أدلتُه ظاهرةً كان جديرا بأن لا يُنْكرَ ، بل إمّا أنْ يُعترَف به ، أو يُتَرَدَّدَ فيه ؛ فنُزِّل المخاطَبون منزلةَ المترددين ؛ تنبيها لهم على ظهور أدلته ، وحثًا على النظر فيها ، ولهذا جاء « تُبْعثُون » على الأصل .

النفى كالإثبات فى هذه الاعتبارات

١٧ - هذا كله اعتبارات الإثبات ، وقسْ عليه اعتباراتِ النّفْى ، كقولك « ليس زيد ، أو ما زيد : منطلقا ، أو بمنطلق » و « والله ليس زيد ، أو ما زيد : منطلقا ، أو بمنطلق » و « ما ينطلق ، أو ما إن ينطلق : زيد » و « ما كان زيد ينطلق » و « ما كان زيد لينطلق » و « لا ينطلقُ زيد » و « لن ينطلقَ زيد » و « والله ما ينطلق ، أو ما إن ينطلقُ : زيد » .

[٥]

نصٌ من دلائل الإعجاز فى حذف المبتدأ

بين يدى النص :

الدلالةُ الكليّةُ فى النصّ اللغوى نتاجُ معقّد ، إذْ تشاركُ فيها معانى المفردات، وطبيعتُها الصرفيّةُ كما يشاركُ فيها إعرابُ المفردات ، ومواقعُها بعضها بالنسبة إلى بعضها الآخر داخلَ الجملة ، ثم يشاركُ فيها أيضًا وجودُ المفردة أو حذفُها اعتماداً على القرائن ، وكذلك تكرارُها ... إلخ .

هذه بعضُ العوامل التى تؤثّر فى الدلالة الكلية للنصّ اللغوى من داخل النصّ نفسه ، ناهيك عن العوامل المؤثرة فى دلالته من خارجه - وسيأتى دَوْرُهَا - وإذا شئنا أن نترجمَ حديث عبد القاهر فى دلالة حَذْف المبتدأ لقلنا إنه يدور حول محور التّركيز والتّكْثيف . فالنظام النحوىّ يقضى بوجود خَبَر لكل مبتدأ ، كما يقضى بوجود مبتدأ لكلّ خبر ، وإذا حُذف أحدُ العنصرين وجب تقديرُه اطمئنانًا إلى اطّراد النظام ... أما فى مجال البلاغة حيث الاهتمام بالمطابقة فقد يكون حذفُ هذا الجزء أو ذاك أوفقَ للمعنى المطلوب ، وأنسب للموقف ...

من هنا يجيء حديثُ البلاغيين عن الحذف فى أجزاء الكلام المختلفة ؛ وتتعدد دلالةُ الحذف بتعدُّد السياقات والمواقف ، وفى حالة المبتدأ فإنك قد تحذفه إجلالاً له وتعظيما ، وقد تحذفه تحقيراً وإهانةً - وهذه دلالةٌ تُستَمَدُّ من المقام ، ولكن الدلالة المطّردة لحذفه هى الدلالة المستمدة من النص اللغوى ذاته، والتى تنبع من إسقاط جزء من اللفظ والاكتفاء بالجزء المذكور وهو الخبر .

والخبر فى عرف النحاة هو (الجُزْءُ المُتِمُّ للفائدة) ، وقد يُقال إن المبتدأ هو مُعْتَمَدُ الفائدة والمقصودُ بها ، وهذا صحيح ، ولكنه قد لا يُهمنا كثيراً أنْ ننطقَ به،

أو قد يُهمّنا أنْ نسوقَ الفائدةَ - الخبرَ - رأسا ، لأن مدارَ الدلالة التى يتطلّبها الموقفُ يقوم عليها ، ولأن المبتدأ معروف من السياق أو المقام .. فيعمِد المتكلمُ إلى الخبر يقرعُ به ذهنَ المتلقى مباشرةً فيثبت فيه ويقرّ فى نفسه دون أن يشركَه العنصرُ الآخر وهو المبتدأ - فيحدث الأثر المطلوب .

إننا نلمح مشابهات لهذا فى حياتنا العادية ، أقصد التركيز - بطرق مختلفة - على أجزاء من كلامنا ، فقد ترفع الصوت أو تمدُّه عند النطق بكلمة ما أو تشير إلى المتلقى أثناء الحديث بما يُفْهَمُ منه أهميةُ هذا الجزء ، أو تكرر الكلمة أو تنطق بها وحدها أيضا . وأنت قد تكتب فتضع خطًا تحت بعض الكلمات ، أو تطلب إلى المطبعة كتابتَها بحجم أكبر من غيرها أو بلون مخالف - كما يحدث فى الصحف - كل هذه وسائل للتركيز على بعض أجزاء الكلام ، وقد يلجأ الرسام إلى تضخيم بعض أجزاء اللوحة وتصغير بعضها ، أو زيادة وضوح بعض الأجزاء وتعتيم بعضها ، كما يلجأ المخرج فى السينما أو المسرح إلى تركيز الضوء على بعض الأجزاء - يد القاتل وسكّينه ، مثلا أو وجه الضحية المرتعد ، الدموع فى عين الأم ، الرقعة فى الثوب ، الدّم يقطر من يد المجرم ... إلخ ، وهذه كلها حِيَلٌ للتركيز على جزء من المنظور أو المسموع بتعتيم الجزء الآخر أو حذفه ليظل الانتباه معلقا بالجزء اللامع أو المذكور ، وهذا هو محور حديث عبد القاهر عن فائدة حذف المبتدأ ، بل وعن قيمة ظاهرة الحذف عموماً .

القول فى الحذف

من كتاب (دلائل الإعجاز) لعبد القاهر الجرجانى

١٤٢ - هو بابٌ دقيقُ المسْلك ، لطيفُ المأخذ ، عجيبُ الأمر ، شبيهٌ بالسِّحر ، فإنك ترىَ به تَرْكَ الذكْر ، أفصحَ من الذكر ، والصَّمْتَ عن الإفادة ، أزيدَ للإفادة ، وتجدُك أنطقَ ما تكون إذا لم تَنْطق ، وأتمَّ ما تكون بيانًا إذا لم تُبِنْ .

حذف المبتدأ

١٤٣ - وهذه جملةٌ قد تُنْكرها حتى تَخْبُرَ ، وتدفعُها حتى تنظرَ ، وأنا أكتب لك بديئًا أمْثلة مما عَرَض فيه الحذفُ ، ثم أنبهك على صحّة ما أشرتُ إليه ، وأقيم الحجّةَ من ذلك عليه . أنشدَ صاحب الكتاب :

اعْتَاد قَلْبَكَ منْ لَيْلَى عَوَائِدُهُ ... وهَاجَ أهْوَاءَكَ المَكْنونَةَ الطللُ

/ رَبْعٌ قِواءٌ أذَاعَ المُعْصِراتُ بِه ... وكُلُّ حَيْرَانَ سَارٍ مَاؤُهُ خَضِلُ [1]

قال : أراد ، « ذاك ربع قواء أو : هو رَبْعٌ » . قال : ومثله قول الآخر :

هَلْ تَعْرِفُ اليَوْمَ رَسْمَ الدَّارِ والطَّلَلاَ ... كَما عَرَفْتَ بِجَفْنِ الصَّيْقَلِ الخِلَلاَ

دَارٌ لِمَرْوَةَ إذْ أهْلِي وَأهْلُهُمُ ... بِالكَانِسيَّةِ نَرْعَى اللَّهْوَ وَالغَزَلاَ [2]

كأنه قال : تلك دار . قال شيخنا رحمه الله : [3] ولم يَحمل البيت الأول على

---

(١) سيبويه ١ : ١٤٢ ، ونسبهما البغدادى فى شرح شواهد المغنى لعمر بن أبى ربيعة ، وليسا فى ديوانه . و « القواء » ، المكان القفر . « أذاع المعصرات به » ، وهى الرياحُ العاصفات ذوات الغبار والرهج . « وأذاع به » : ذهبت به وطمست معالمه . و « حيران » ، صفة لمحذوف هو السحاب المتردِّد ، و « سارٍ » يسير ليلاً . و « ماؤه خَضِلٌ » ، يحملُ ماءً غزيراً .

(٢) الصَّيقل : الذى يصقل السيوف ويجلوها . و « الخلل » جمع « خِلّة » ، وهى جفن السيف المنقوش بالذهب وفى المخطوطات والمطبوعات : « بالكامسيّة » ، بالميم ، وفى البلدان موضع يقال له : « كامس » ، ولكن الذى فى سيبويه فهو كما أثبت ، وهو موضع أيضًا .

(٣) فى هامش المخطوطة « ج » : « يعنى الشيخ أبا الحسن الفارسى ، ابن أخت الشيخ أبى على الفارسى » .

أن / « الرَّبع » بدل من « الطَّلل » لأن الرَّبع أكثر من الطَّلل ، والشيءُ يُبْدَل مما هو مثْلُه أو أكثر منه ، فأما الشيء من أقلَّ منه ففاسدٌ لا يُتَصوَّر . وهذه طريقةٌ مُستمِرَّة لهم إذا ذكروا الديار والمنازل .

حذف الفعل وإضماره

١٤٤ ـ وكما يُضْمِرون المبتدأ فيرفَعون ، فقد يضمرون الفعلَ فينصبون ، كبيت الكتاب أيضًا :

دِيَارَ مَيَّةَ إذْ مَيٌّ تُسَاعِفُنَا ... ولا يُرَى مِثْلُها عُجْمٌ ولاَ عَرَبُ

أنشده بنصب « ديارَ » ، على إضمار فعل ، كأنه قال : اذكر ديارَ ميَّة.

المواضع التى يطَّردُ فيها حذف المبتدأ وأمثلته

١٤٥ ـ ومن المواضع التى يَطَّرد فيها حذفُ المبتدأ : القطعُ والاستئناف، يبدأون بذكر الرجل ، ويقدِّمون بعض أمره ، ثم يَدَعُون الكلامَ الأول ، ويستأنفون كلامًا آخر . وإذا فعلوا ذلك ، أتوا فى أكثر الأمر بخبرٍ من غير مبتدإٍ ، مثال ذلك قوله :

وعَلِمْتُ أنى يَوْمَ ذَا ... كَ مُنَازِلٌ كَعْبًا ونَهْدَا

قَوْمٌ إذا لَبِسُوا الحَدِيـ ... ـدَ تَنَمَّرُوا حَلَقًا وقِدًّا (١)

* وقوله :

هُمُ حَلُّوا مِنَ الشَّرَفِ المُعَلَّى ... ومِنْ حَسَبِ العَشِيرَةِ حَيْثُ شَاؤُوا

بُنَاةُ مَكَارِمٍ وأُسَاةُ كَلْمٍ ... دِمَاؤُهُم مِنَ الكَلَبِ الشِّفَاءُ (٢)

---

(١) هو عمرو بن معد يكرب ، فى ديوانه المجموع ، وشرح الحماسة للتبريزى ١ : ٩١ ، و «الحديد » ، يعنى الدروع ، والحلق : الدروع . و « القِدّ » تُرْسٌ من القد وهو الجلد . و « تنمروا » ، كانوا كالنمور فى أفعالهم فى الحرب .

(٢) هو أبو البُرْج ، القاسم بن حنبل المرى ، شرح الحماسة ٤ : ٩٦ . و « أساة » جمع « آس »،

=

* وقوله :

رَآنِي عَلَى مَا بِي عُمَيْلَةُ فاشْتكى ... إلى مَالِهِ حَالِي أسَرَّ كَمَا جَهَرْ

ثمَّ قال بَعْدُ :

/ غُلاَمٌ رَمَاهُ الله بِالخَيْرِ مُقْبِلاً ... لَهُ سِيمِيَاءُ لا تَشُقُّ عَلَى البَصَرْ (١)

* وقوله :

إذَا ذُكِرَ ابْنَا العَنْبَرِيَّةِ لَمْ تَضِقْ ... ذِرَاعِي ، وأُلْقِي بِاسْتِهِ مَنْ أُفَاخِرُ

هِلاَلاَنِ ، حَمَّالاَنِ فِي كُلِّ شَتْوَةٍ ... من الثُّقْلِ ما لاَ تَسْتَطِيعُ الأَبَاعِرُ (٢)

« حمّالان » خبر ثانٍ ، وليس بصفة ، كما يكون لو قلت مثلا : « رجلان حمّالان » .

١٤٦ - وممّا اعتيد فيه أن يجيء خبراً قد بُني على مبتدإ محذوفٍ ، قولُهم بعد أن يذكُروا الرجل : « فتى من / صفته كذا » و « أغرُّ من صفته كيت وكيت » كقوله :

ألاَ لاَ فَتىً بَعْدَ ابنِ نَاشِرَةَ الفَتَى ... وَلاَ عُرْفَ إلاَّ قَدْ تَوَلَّى وأَدْبَرَا

فَتــىً حَنْظَلِيٌّ مَـا تَزَالُ رِكَابُـهُ ... تَجُودُ بِمَعْرُوفٍ وتُنْكِرُ مُنْكَرَا (٣)

= وهو الطبيب المداوى . و « الكلم » الجرح ، وكانوا يزعمون أن شفاء الذى عضه الكَلْب أن يُسْقَى من دم ملك .

(١) هو لابن عنقاء الفزارى ، الكامل ١ : ١٥ ، والأمالى ١ : ٢٣٧ ، وكان عُمَيلة الفزارى ، قد وصله بنصف ماله ، لما رأى من رثاثة حاله ، وكان عميلة جميلاً . وروايتهم « بالخير يانعًا » ، و « مقبل » ، يريد به فى إقبال شبابه .

(٢) هو موسى بن جابر الحنفى ، شرح الحماسة للتبريزى ١ : ١٩١ ، و « ألقى باسته من أفاخر » ، سقط على عجيزته من العجز ، وما يجد من الذلة والقلة ، و « هلالان » ، كالهلال فى الشهرة والارتفاع . و « الشتوة » ، زمن الجدب فى الشتاء .

(٣) هو أبو حُزابة ، الوليد بن حنيفة ،بقوله فى رثاء عبد الله بن ناشرة ، أحد بنى عامر بن زيد مناة بن تميم .

* وقوله :

سَأشْكُرُ عَمْراً إنْ تَرَاخَتْ مَنِيَّتِي ... أَيَادِيَ لَمْ تُمْنَنْ ، وإنْ هِيَ جَلَّتِ
فَتىً غَيْرُ مَحْجُوبِ الغِنَى عَنْ صَدِيقِهِ ، ... وَلاَ مُظْهِرُ الشَّكْوَى إذَا النَّعْلُ زَلَّتِ

* ومن ذلك قول جميل :

وَهَلْ بُثَيْنَةُ ، يَا لَلنَّاسِ ، قَاضِيَتِي ... دَيْنِي ؟ وفَاعِلَةٌ خَيْراً فَأجْزِيهَا ؟
تَرْنُو بِعَيْنَيْ مَهَاةٍ أَقْصَدَتْ بِهِمَا ... قَلْبِي عَشِيَّةَ تَرْمِينِي وَأَرْمِيهَا
هَيْفَاءُ مُقْبِلَةً ، عَجْزَاءُ مُدْبِرَةً ، ... رَيَّا العِظَامِ ، بلاَ عَيْبٍ يُرَي فيها
مِنَ الأوَانِسِ مِكْسَالٌ ، مُبَتَّلَةٌ ... خَودٌ ، غذاهَا بِلِينِ العَيْشِ غَاذِيهَا

* وقوله أيضًا :

إنِّي عَشِيَّةَ رُحْتُ وَهْيَ حَزِينَةٌ ... تَشْكُو إليَّ صَبَابَةً لَصَبُورُ
وتَقُولُ : بِتْ عِنْدِي ، فَدَيْتُكَ ، لَيْلَةً ... أشْكُو إلَيْكَ ، فَإنَّ ذَاكَ يَسِيرُ
غَرَّاءُ مِبْسَامٌ ، كَأنَّ حَدِيثَهَا ... دُرٌّ تَحَدَّرَ نَظْمُهُ مَنْثُورُ
/مَحْطُوطَةُ المَتْنَيْنِ ، مُضْمَرَةُ الحَشَا ، ... رَيَّا الرَّوَادِفِ ، خَلْقُهَا مَمْكُورُ[(١)]

* وقول الأُقَيْشر فى ابن عَمّ له مُوسِرٍ ، سأله فمنعه وقال : كم أُعطيك مالى وأنت تنفقه فيما لا يُغْنيك ؟ والله لا أعطيتُكَ . فتركَهُ حتى اجتمع القوم في ناديهم وهو فيهم ، فشكاه إلى القوم وذَمَّه ، فوثب إليه ابن عمه فلطمَه ، فأنشأ يقول :

سَرِيعٌ إلي ابن العَمِّ يَلْطِمُ وَجْهَهُ ... وَلَيْسَ إلَى دَاعِي النَّدَي بِسَرِيعِ
/ حَرِيصٌ عَلَي الدُّنْيَا ، مُضِيعٌ لِدِينِهِ ... وَلَيْسَ لِمَا فِي بَيْتِهِ بِمُضِيعِ

---

(١) فى مجموع شعره المطبوع . وهو فى الأغانى (الدار) ٨:١٤٨، «محطوطة المتنين» : ليس فى جانبى ظهرها ارتفاع ، بل هو ممتلىء مُسْتَوٍ مطمئن ممدود . و ممكور : ، مُدْمَج غير مسترخٍ .

١٤٧ - فتأمَّل الآن هذه الأبيات كُلَّها ، واسْتَقْرِها واحداً واحداً ، وانظُرْ إلى موقعها في نفسك ، وإلى ما تجده من اللُّطف والظَّرف إذا أنت مررت بموضع الحَذْف منها ، ثم فَلَيْتَ النَّفْس عمَّا تَجد ، وألطفت النظر فيما تُحِسُّ به . ثم تكلَّفْ أن تردَّ ما حَذف الشاعر ، وأن تخرجه إلى لفظك ، وتُوقعَهُ في سَمْعك ، فإنك تعلم أن الذي قلتُ كما قلتُ ، وأنْ رُبَّ حذف هو قِلادةُ الجِيد ، وقاعدةُ التَّجويد ، وإن أردْتَ ما هو أصدقُ في ذلك شهادةً ، وأدلُّ دلالة ، فانظر إلى قول عبد الله بن الزَّبير يذكر غريمًا له قد ألحَّ عليه :

عَرَضْتُ عَلي زَيْد ليأخذ بعض ما ... يُحَاوِلُهُ قَبْل اعْتِراض الشَّواغِلِ
فَدَبَّ دَبِيبَ البَغْل يَألَمُ ظَهْرهُ ... وقال : تَعَلَّمْ ، إنَّني غَيْرُ فَاعِلِ
تَثَاءَبَ حَتَّي قُلتُ : دَاسِعُ نَفْسِهِ ... وأخْرَج أنْيَابًا لَهُ كَالمَعَاوِلِ

الأصل : حتى قلت : « هو داسع نفسه » ، أي حسبته من شدة التثاؤب، ومما به من الجَهْد ، يقذفُ نفسه من جَوفه ، ويخرجها من صدره ، كما يَدْسَع البعير جِرَّته . ثم إنَّك تَرى نصْبَةَ الكلام وهَيْئَته تروم منك أن تنسى / هذا المبتدأ ، وتباعده عن وَهْمك ، وتجتهد أن لا يدور في خَلَدك ، ، ولا يَعْرِض لخاطرك ، وتَرَاك كأنك تتوقَّاه تَوَقِّيَ الشيء تَكْرَهُ مكانَه ، والثقيل تَخْشى هجومَه .

أمثلة من لطيف حذف المبتدأ

١٤٨- ومن لطيف الحَذْف قولُ بَكْر بن النَّطَّاح :

العَيْنُ تُبْدِي الحُبَّ والبُغْضَا ... وتُظْهِرُ الإبرَام والنَّقْضَا
دُرَّةُ ، ما أنْصَفْتني في الهَوَى ، ... وَلاَ رَحِمْتِ الجَسَدَ المُنْضَى
/ غَضْبَي ، ولاَ والله يَا أهلها ، ... لاَ أطْعَمُ البَارِدَ أوْ تَرْضَي

يقوله في جارية كان يُحبُّها ، وسُعِيَ به إلى أهلها فمنعوها منه ، والمقصود قوله « غضبى » ، وذلك أن التقدير « هي غَضْبَى » أو « غَضْبَى هي » لا محالة ، ألا تَرَى أنك ترى النَّفس كيف تَتَفادَى من إظهار هذا المحذوف ، وكيف تأنس إلى إضماره ؟ وتَرَى الملاحة كيف تذهب إن أنت رُمْتَ التكلم به ؟

١٤٩ - ومن جيد الأمثلة في هذا الباب قولُ الآخر ، يخاطب امرأته وقد لامَتْهُ على الجود :

قالتْ سُمَيَّةُ : قَدْ غَوَيْتَ ، بأنْ رأت ... حَقًّا تَنَاوَبَ مَالَنا ووُفُودُ

غيٌّ لعَمْرُكِ لا أزال أعُودُهُ ... مَا دَامَ مَالٌ عِنْدَنَا مَوْجُودُ [1]

المعنى : « ذاكَ غيٌّ لا أزال أعود إليه ، فدعي عنك لومي » .

خلاصة في شأن ما يحذف

١٥٠ - وإذْ عرفتَ هذه الجملة من حال الحذف في المبتدإ ، فاعلم أن ذلك سبيلُهُ في كل شيء ، فما من اسمٍ أو فعلٍ تجده قد حُذف ، ثُمَّ أُصيب به موضعُه ، وحُذف في الحال ينبغي أن يحذف فيها ، إلاَّ وأنْت تجدُ حذفَهُ هناك أحسنَ من ذكره ، وترى إضمارَه في النفس أولى وآنسَ من النُّطق به .

(١) في المطبوع : « ووفوداً » و « موجوداً » ، وأثبتُّ ما في « ج » و « س » وفي هامش «ج» ما نصه : « قال عبد القاهر : « « ووفودُ » معطوفة على الضمير في « تناوب » التقدير : بأن رأت حقًّا تناوبَ هو والوفودُ ما لنَا » .

[٦]

نصّ من الإيضاح فى حذف المفعول

بين يدى النص

قلنا إن العناصر التى تتدخل فى تحديد الدلالة الكلية للعبارة اللغوية كثيرةٌ ومتنوعةٌ ، ومن أهمها مواقع الكلمات ودلالاتُها ، ووجودُ الكلمات أو حذفُها وكذلك وظيفتها داخلَ التركيب ، وسبق الحديثُ عن حذف المبتدأ .. فإذا جئنا إلى حديثهم عن حذف المفعول وجدْنا تقديما جيداً تعودُ بلورتُه إلى عبد القاهر حين بدأ بتوزيع أجزاء الدلالة على عناصر الجملة الفعلية ذات الفعل المتعدّى ، فهناك فعلٌ معين ، وقد وقع من فاعلٍ معيَّن على مفعولٍ معيَّن ، هذه هى دلالة الجملة - أو أجزاءُ دلالتها - حين تجيء مكوَّنةً من الفعل المتعدّى والفاعل والمفعول ، فهى تدلُّ على هذه الأجزاء بالتساوى طالما ذُكِرَتْ العناصرُ الثلاثة بترتيبها الطبيعى المقرَّر ... أى بسَبْق الفعلِ على الفاعل وتأخُّر المفعول عن الفاعل .. فذكْرُ كلّ عنصر فى مكانه - أو رتبته المعروفة - يضمن هذه المساواة فى توزيع مقادير الدلالة .

وقد يحتاج الموقف - انطلاقا من مبدأ المطابقة - إلى التركيز على بعض العناصر ، أو إلى التقليل من أهَمِيَّة بعضها لصالح بعضها الآخر .. هنا يكون اللجوء إلى وسائل مشروعة لغويا ، وإن كانت لا ترقى إلى مرتبة القاعدة الأصلية .

من هذه الوسائل تحريكُ الأجزاء - أجزاء العبارة - إلى مواضع غير مواضعها الأصلية ، ويعالج هذا الإجراءَ مبحثُ التقديم والتأخير .. وسوف نتعرض له فيما بعد . ومن هذه الوسائل أيضا الحذْف .. وسبق أن رأينا أن المبتدأ قد يُحذَف فى بعض السياقات لصالح المعنى الذى يتطلبه الحال ، وسوف نرى أن الخبرَ أيضا قد يُحذف لنفس السبب .

أما هنا فيتحدثُ النصّ عن حذف المفعول ، وحذف المفعول يكون من أجل

التركيز على صدور الفعل من الفاعل دون أيّ التفات إلى المفعول ... وقد يكون من أجل المفعول (المحذوف) نفسه حين يفيد الحذفُ نوعا من إطلاق الفكر فى تصوّر هذا المفعول الذى لم يُذكر ، وبالتالى يظل غيرَ محدّد ، أى يظل عامًا غيرَ مقيَّد بفرد من أفراده .

ففى الحالة الأولى يُحذف المفعول ليُنْسَى ، أو يُتَناسَى لينصرف الذهنُ إلى صدور الفعل من الفاعل فقط ، دون أن يُشغَلَ بشيء من أمر المفعول ، وفى الحالة الثانية يحذف المفعول ليشغَلَ الذّهْنُ بتصوره - أى تصوّر المفعول - مُطلقًا غيرَ محدد .

ولا يُغفل النص أن ينبهّنا إلى أنّ بلاغة الحذف للمفعول ليست مطلقةً ، لأنها تتحدّد بالموقف ، الذى قد يتطلب ذكرَ المفعول كما قد يتطلب حذفَه .

من ناحية أخرى ننبه إلى أن النص الذى بين أيدينا يتناول ظاهرة حذف المفعول ضمن حديثٍ عامّ عن متعلّقات الفعل .

أحوال متعلّقات الفعل
من كتاب (الإيضاح) للخطيب القزوينى

حال الفعل مع المفعول

٧٤ - حالُ الفعلِ معَ المفعول كحالهِ معَ الفاعلِ ، فكما أنك إذا أسندْتَ الفعلَ إلى الفاعل ؛ كان غرضُك أن تفيد وقوعَه منه ، لا أن تفيد وجودَه فى نفسه فقط ، كذلك إذا عدّيْتَه إلى المفعول ؛ كان غرضُك أن تفيدَ وقوعَه عليه ، لا أن تفيد وجودَه فى نفسه فقط ، فقد اجتمع الفاعل والمفعول فى أن عمل الفعل فيهما إنما كان ليُعلَمَ التباسُه بهما ، فعَمل الرفعَ فى الفاعل ليُعلَمَ التباسُه به من جهة وقوعه منه ، والنصبَ فى المفعول ليُعلَم التباسه به من جهة وقوعه عليه .

أما إذا أُريدَ الإخبار بوقوعه فى نفسه من غير إرادة أن يُعْلَمَ مِمَّنْ وقع فى نفسه ، أو على مَنْ وقع ؛ فالعبارة عنه أن يقال : كان ضربٌ ، أو وقع ضربٌ أو وُجِد ، أو نحو ذلك من ألفاظ تفيد الوجود المجرد .

الفعل المتعدى إذا لم يذكر مفعوله

٧٥ - وإذا تقرر هذا فنقول : الفعل المتعدى إذا أسند إلى فاعله ولم يذكر له مفعول فهو على ضربين :

الأول : أن يكون الغرضُ إثباتَ المعنى فى نفسه للفاعل على الإطلاق أو نفيَه عنه كذلك ، وقولُنا : « على الإطلاق » أى من غير اعتبار عمومه وخصوصه ولا اعتبار تعلُّقه بمن وقع عليه ؛ فيكون المتعدى حينئذ بمنزلة اللازم، فلا يُذكَر له مفعول ؛ لئلا يَتوهَّم السامعُ أن الغرضَ الإخبارُ به باعتبار تعلقه بالمفعول ، ولا يُقدَّر أيضًا ؛ لأن المقدَّر فى حكم المذكور .

وهذا الضرب قسمان ؛ لأنه إما أن يُجْعَل الفعلُ مطلقًا كنايةً عن الفعل متعلقًا بمفعول مخصوص دلَّتْ عليه قرينةٌ ، أَوْ لا[1] .

الثانى *: كقوله تعالى : « قُلْ هَلْ يَسْتَوِى الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ » [2] أى مَنْ يحدُث له معنى العلم ومَنْ لا يحدُث .

قال السَّكَّاكى : ثم إذا كان المقامُ خطابيًا لا استدلاليًا ؛ أفاد العمومَ فى أفراد الفعل ، بعلة إيهام أن القصد إلى فرد دون فرد آخرَ مع تحقق الحقيقة فيهما تحكمٌ ، ثم جعل قولَهم فى المبالغة « فلانٌ يعطى ويمنعُ ، ويصِلُ ويقطع » مُحْتَملا لذلك ولتعميم المفعول كما سيأتى .

---

(١) أى : لا يُجعل الفعل مطلقا كنايةً عن الفعل حالَ تعلّقه بمفعول مخصوص .

(٢) بعض الآية ٩ من سورة الزمر .

* أى القسم الثانى من قسمى الضرب الأول .

وعده الشيخُ عبدُ القاهر مما يفيدُ أصلَ المعنى على الإطلاق من غير إشعارٍ بشيء من ذلك .

والأوّل :(١) كقول البُحْتُريْ يَمْدَح المُعْتَزَّ بالله ، ويُعَرّض بالمُسْتَعين بالله :

شَجْوُ حُسَّادِه وغَيْظُ عداه   أن يَرَى مُبْصِرٌ ، ويَسْمَع وَاعِي (٢)

أى أن يكون ذو رُؤيةٍ وذو سَمْعٍ ، يقول : محاسن الممدوح وآثارُه لم تَخْفَ على مَنْ له بصر ؛ لكثرتها واشتهارها ، ويكفى فى معرفة أنها سبب لاستحقاقه الإمامةَ دونَ غيره أن يقع عليها بصر ويعيَها سَمْعٌ ؛ لظهور دلالتها على ذلك لكل أحَدٍ ، فحساده وأعداؤه يتمنَّوْن أن لا يكون فى الدنيا مَنْ له عينٌ يُبْصِر بها وأذنٌ يسمع بها ، كى يَخْفَى استحقاقُه للإمامة ، فيجدوا بذلك سبيلاً إلى منازعته إياها ، فجَعَلَ كما ترى مُطْلَقَ الرؤية كنايةً عن رؤية محاسنِه وآثارِه ، ومُطْلَقَ السماعِ كنايةً عن سماع أخبارِه ، وكقول عَمْرو بن مَعْدِ يكربَ :

فلوْ أن قومى أنطقتْنى رماحُهم   نطقْتُ ، ولكنَّ الرماحَ أجَرَّتِ (٣)

لأن غرضَه أن يُثْبِتَ أنه كان من الرِّماح إجرارٌ وحبسٌ للألْسُنِ عن النطق بمدحهم والافتخار بهم ، حتى يلزمَ منه بطريق الكناية مطلوبُهُ ، وهو أنها أجَرَّتْه ، وكقول طُفَيْلٍ الغَنَوِيِّ لِبَنى جَعْفَر بْن كلابٍ :

---

(١) أى القسم الأول من قسمى الضرب الأول ، وفى هذا القسم يُجعل الفعلُ مطلقاً كنايةً عن نفس الفعل حالَ تعلُّقه بمفعول مخصوص .

(٢) الشَّجْوُ : الحزن ، والبحترى : هو أبو عبادة الوليد بن عبيد الشاعر العباسى والمعتز بالله ابن المتوكل على الله ، والمستعين بالله ابن المعتصم بالله ، من بنى العباس .

(٣) أصل الإجرار : أن يشق لسان الفصيل لكيلا يرضع ، ويستعمل فى شق اللسان مطلقا ؛ ليُنتقَل منه إلى لازمه ، وهو المنع من الكلام ، والرماح لا تَنطق ، ولكنها فاعل سببى للنطق بالفخر إذا هى أبلت فى المعارك بلاء حسنا . وعمرو بن معد يكرب الزبيدى اليمنى شاعر مخضرم .

جَزي اللهُ عنَّا جَعْفَراً حينَ أُزْلِقَتْ ... بنا نَعْلُنا في الواطئين ، فَـزَلَّتِ [1]

أَبَوْا أن يَمَلُّونا ، ولَوْ أن أُمَّنا ... تُلاقي الذي لاقَوْهُ مِنَّا لَمَلَّتِ

هُمُ خلطونا بالنفـوس وألجأوا ... إلى حُجُـراتٍ أدفـأتْ وأظلَّتِ

فإن الأصل: لَمَلَّتنا ، وأدفأتنا ، وأظلتنا ، إلا أنه حذف المفعولَ من هذه المواضع ليدُلَّ على مطلوبه بطريق الكناية .

فإن قلتَ لا شك أن قوله ألجأوا أصله ألجأونا ، فلأيِّ معنىً حذف المفعول منه ؟

قلت : الظاهر أن حذفه لمجرد الاختصار ؛ لأن حكمه حكم ما عطف عليه وهو قوله : « خلطونا » .

الضرب الثاني *: أن يكون الغرضُ إفادةَ تعلُّقه [أى تعلق الفعل] بمفعولٍ ، فيجب تقديرهُ بحسَبِ القرائنِ ، ثم حذْفُه من اللفظ [يكون لأغراضَ منها] :

إما للبيان بعدَ الإبهام ، كما في فعل المَشيئةِ إذا لم يكن في تعلقه بمفعوله غرابةٌ ، كقولك : لو شئتُ جئتُ أو لم أجيء ، أى لو شئت المَجيءَ أو عدمَ المجيء ؛ فإنك متى قلتَ : « لو شئتُ » علم السامعُ أنك علّقتَ المشيئةَ بشيء ، فيقع في نفسه أن هنا شيئًا تعلّقَتْ به مشيئتُك بأن يكونَ أولا يكونَ، فإذا قلتَ : « جئتُ » أو « لم أجِئْ » عَرف ذلك الشيءَ ، ومنه قولُه

---

(١) أزلقت ، بالبناء للمجهول : حملت على الزلق . وهو الزلل وعدم الثبات والمراد من زلل النعل : اختلال الحال وانتياب النوائب . وفي البيت الثاني جمال ، مأتاه : إيقاع الإباء على الملال ، لتصوير قوة كرمهم التي صارت قوة فيهم تجعلهم يمتنعون على كراهية من تكرهه أمه، مع أن الكراهية والملال حركة نفسية لا بد للمرء فيها وانظر مع ذلك الخلط بالنفوس .

* سبق أن قال : إن حذف المفعول علي ضربين ، انظر ص ٧٦ .

تعالى : « فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ »[١] وقوله تعالى : « فَإِنْ يَشَأْ اللهُ يَخْتِمْ عَلَى قَلْبِكَ »[٢] وقوله تعالى : « مَنْ يَشَأْ اللهُ يُضْلِلْهُ »[٣].

وقولُ طَرَفَةَ :

فإنْ شئتُ لم تُرقِلْ وإنْ شئتُ أرْقَلَتْ ... مَخافةَ مَلْوِيٍّ مِنَ القِدِّ مُحْصَدِ[٤].

وقولُ البُحْتُرِيِّ :

لو شئتَ عُدْتَ بلادَ نَجْدٍ عَوْدَةً ... فَحَلَلْتَ بَيْنَ عَقِيقِهِ وزَرُودِهِ[٥]

وقوله :

لو شئتَ لم تُفْسِدْ سماحةَ حاتِمٍ ... كَرَمًا ، ولم تَهْدِمْ مَآثِرَ خَالِدِ[٦]

فإن كان في تعليقِ الفعلِ به غرابة ذكرتَ المفعولَ ؛ لتقرِّرَه في نفس السامع وتُؤنسه به . يقول الرجل يخبر عن عزِّه : لو شئتُ أن أردَّ على الأمير رَدَدْتُ ، وإن شئتُ أن ألقى الخليفةَ كلَّ يوم لقيتُه ، وعليه قولُ الشاعر :

ولو شئتُ أن أبْكي دَمًا لبكيْتُهُ ... عليه ، ولكنْ ساحةُ الصبْرِ أوْسَعُ[٧]

فأما قولُ أبى الحُسَيْنِ عَلِيِّ بنِ أحمدَ الجَوْهَرِيِّ أحدِ شُعراءِ الصاحبِ بْنِ عَبَّادٍ :

---

(١) بعض الآية ١٤٩ من سورة الأنعام .

(٢) بعض الآية ٢٤ من سورة الشورى .

(٣) بعض الآية ٣٩ من سورة الأنعام .

(٤) لم ترقل : لم تسرع ، وفاعله الناقة ، ملوى : مفتول ، القد : السير المقدود من الجلد ، أو السوط ، محصد : محكم الفتل مقواه ، وطرفة هو ابن العبد الجاهلى صاحب المعلقة .

(٥) العقيق و زرود : موضعان ، والمخاطب فى البيت السحاب المحدث عنه فى البيت قبله .

(٦) السماحة : الكرم ، حاتم : هو الطائى المشهور ، خالد : هو ابن أصمع النبهانى الذى نزل عليه امرؤ القيس . والبيت للبحترى .

(٧) قائله : الخريمى ، أبو يعقوب إسحاق بن حسان ، شاعر عباسى من الموالى ، والبيت من قصيدة يرثى بها أبا الهيذام عامر بن عمارة بن خريم أمير عرب الشام وقائد المضرية فى الفتنة بين القيسية واليمنية أيام الرشيد .

فلمْ يبْقِ منّى الشوقُ غيرَ تَفَكُّرِى   فلَوْ شئتُ أنْ أبكى بكيتُ تفكُّرا (١)

فليس منه ؛ لأنه لم يُرِد أن يقول : فلو شئتُ أن أبكى تفكُّرًا بكيتُ تفكُّرًا، ولكنه أراد أن يقول : أفنانى النُّحول ، فلم يَبْقَ منّى وَفىَّ غيرُ خواطرَ تَجُولُ ، حتى لو شئتُ البُكاء ، فمرَيْتُ جُفونى ، وعصرتُ عَيْنى ليسيل منها دمعُ لم أجِدْهُ ،وخرج منها بدلَ الدمع التفكُّرُ ، فالمراد بالبكاء فى الأول الحقيقى ، وفى الثانى غيرُ الحقيقىّ ، فالثانى لا يصحُّ لأن يكونَ تفسيرًا للأول.

وإما لدفع أن يتوهَّمَ السامعُ فى أول الأمرِ إرادة شيءٍ غير المراد ، كقول البُحْتُرِيُّ :

وكَمْ ذُدْتَ عنّى من تحامُلِ حادثٍ   وَسَوْرَةِ أيامٍ حَزَزْنَ إلى العَظْمِ (٢)

إذ لو قال : « حززن اللحم » لجاز أن يتوهم السامع قبل ذكر ما بعده أن الحزَّ كان فى بعض اللحم ، ولم يَنْتَهِ إلى العظم ، فترك ذكرَ اللحم : ليبرِّئَ السامع من هذا الوهم ، ويصور فى نفسه من أول الأمر أن الحزَّ مضى فى اللحم حتى لم يردُّه إلا العظم .

وإما لأنه أُريدَ ذكره ثانيًا على وجه يتضمن إيقاع الفعل على صريح لفظه، إظهارًا لكمال العناية بوقوعه عليه ، كقول البُحْتُرِيُّ أيضًا :

قد طَلَبْنا فلم نجدْ لكَ فى السُّؤْ   دَدِ والمجْدِ والمَكارِمِ مثْلاً (٣)

أى قد طلبنا لك مِثْلاً فى السُّؤْدَدِ والمجد والمكارم ، فحذف المثل ؛ إذ

---

(١) الجوهرى قائل البيت من شعراء اليتيمة .

(٢) ذدت : دفعت وطردت ، التحامل : تكليف مالا يطاق . سورة الأيام شدتها وصولتها ، حززن : قطعن ، والمخاطب فى البيت أبو الصقر ممدوح البحترى .

(٣) السؤدد : السيادة ، والمخاطب ممدوح البحترى ، وهو الخليفة المعتز .

كان غرضُه أن يوقعَ نفيَ الوجود على صريح لفظِ المِثلِ ، ولأجْلِ هذا المعنى بعينه عَكَسَ ذو الرُّمَّة فى قوله :

ولم أمْدَحْ لأرْضِيَهُ بشِعْرِى لئيمًا أنْ يكونَ أصابَ مَالا[١]

فإنه أعمل الفعل الأولَ الذى هو « أمدح » فى صريح لفظِ « اللئيم » والثانيَ الذى هو « أرضي » فى ضميره ؛ إذ كان غرضُه إيقاعَ نَفْى المدح على اللئيم صريحًا دون الإرضاء .

ويجوز أن يكون سببُ الحذف فى بيت البحتريِّ قَصْدَ المبالغة فى التأدُّبِ معَ الممدوح ، بترك مواجهته بالتصريح بما يدل على تَجْويز أن يكون له مِثْلٌ ؛ فإن العاقل لا يطلب إلا ما يَجُوزُ وجوده.

وإما للقصد إلى التعميم فى المفعول ، والامتناع عن أن يَقْصرَهُ السامع على ما يُذْكَرُ معه دونَ غيره ، مع الاختصار كما تقول : « قد كان منك ما يُؤْلِم» أى ما الشرطُ فى مثله أن يؤلم كلَّ أحد وكلَّ إنسان ، وعليه قوله تعالى : « واللهُ يَدْعُو إلى دَارِ السَّلَامِ »[٢] أى يدعو كلَّ أحد .

وإما للرعاية على الفاصلة ، كقوله سُبْحانَه وتعالى : « والضُّحَى ، والليلِ إذَا سَجَى ، مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى »[٣]أى وما قلاك .

وإما لاستهجان ذكره ، كما رُوِيَ عن عائشةَ رضى الله عنها أنها قالت « ما رأيتُ منْهُ ، ولا رأى منِّى » تعنى العورةَ .

وإما لمجَرَّدِ الاختصار ، كقولك : « أصْغَيْتُ إليه » أى أذُنى ، و«أغضيْتُ عليه» أى بصرى ، ومنه قولُه تعالى : « أرِنى أنْظُرْ إليْكَ »[٤]

---

(١) ذو الرمة : لقب أبى الحارث غيلان بن عقبة أحد الشعراء العشاق فى العهد الأموى .
(٢) بعض الآية ٢٥ من سورة يونس . (٣) الآيات ١ ـ ٣ من سورة الضحى .
(٤) بعض الآية ١٤٣ من سورة الأعراف .

أى ذاتك ، وقوله تعالى : « أهذا الَّذى بَعَثَ الله رسُولاً »[١] أى بعثه اللهُ، وقوله تعالى : « فَلاَ تَجْعَلُوا لله أَنْدَاداً وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ » [٢]أى [تعلمون] أنه لا يُماثل، أو [تعلمون] ما بَيْنه وبَيْنَها من التفاوُت ، أو أنها لا تفعل كفعله ، كقوله تعالى : «قل هَلْ مِنْ شُركائكُمْ مَنْ يَفْعَلُ مِنْ ذلكُمْ مِنْ شَىْءٍ » [٣] ويحتمل أن يكون المقصودُ نفسَ الفعل من غير تعميم ، أى : وأنتم من أهل العلم والمعرفة ، ثم ما أنتم عليه فى أمر ديانتكم - مِنْ جَعْلِ الأصنام لله أنداداً - غايةُ الجهل.

ومما عدَّ السكاكىُّ الحذفَ فيه لمجرد الاختصار قولُه تعالى : « وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْه أُمَّةً مِنَ النَّاس يَسْقُونَ ، وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمُ امْرأَتَيْن تَذُودَان ، قال : مَا خطْبُكُمَا ؟ قالَتَا : لا نسقى حَتَّى يُصْدرَ الرِّعَاءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبير ، فَسَقَى لَهُمَا »[٤] والأَوْلَى أن يُجْعَلَ لإثبات المعنى فى نفسه للشئ على الإطلاق كما مر ، وهو ظاهر قول الزمخشرىِّ ؛ فإنه قال : تُرِكَ المفعولُ لأن الغرض هو الفعلُ لا المفعولُ ، ألا ترى أنه إنما رحمهما لأنهما كانتا على الذِّياد وهم على السَّقْى ، ولم يرحمهما لأن مَذُودَهُما غَنَمٌ ومَسْقيُّهُمْ إبلٌ مثلا ؟ ، وكذلك قولُهما : « لا نسقى حتى يُصدر الرِّعاء » المقصود منه السَّقْيُ لا المسْقِيُّ .

٧٦- واعلم أنه قد يَشْتَبِهُ الحالُ فى أمر الحذف وعدمه لعدم تحصيل معنى الفعل ، كما فى قوله تعالى : «قُلِ ادْعُوا اللهَ أَو ادْعُوا الرَّحْمن ، أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الأسماءُ الحُسْنَى »[٥] ؛ فإنه يُظن أن الدعاء فيه بمعنى النداء؛

---

(١) بعض الآية ٤١ من سورة الفرقان .
(٢) بعض الآية ٢٢ من سورة البقرة .
(٣) بعض الآية ٤٠ من سورة الروم .
(٤) الآية ٢٣ وبعض الآية ٢٤ من سورة القصص .
(٥) بعض الآية ١١٠ من سورة الإسراء .

فلا يُقَدَّر في الكلام محذوف .

وليس بمعناه ؛ لأنه لو كان بمعناه لزم : إما الإشراك ، أو عطف الشئ على نفسه ؛ لأنه إن كان مُسَمَّى أحدهما غيرَ مُسَمَّى الآخر لزم الأوَّلُ ، وإن كان مُسَمَّاهُما واحدا لزم الثاني ، وكلاهما باطل ، تعالى كلام الله عز وجل عن ذلك .

فالدعاء في الآية بمعنى التَّسمِيَة التي تتعدى إلى مفعولين أي : سَمُّوه الله ، أو الرحمن ، أيًّا ما تُسَمُّوه فله الأسماء الحسنى، كما يقال : « فلان يُدْعَى الأمير » أي : يسمَّى الأمير .

[٧]

نص كتاب « المحْتَسَب » فى حَذْفِ الفاعِل وبناءِ الفعلِ للمفعول

بين يدى النص

هذا النص لابن جنّى ، العـالم اللغـوى المتـوفى سنة ٣٩٢هـ ، من كـتـابه (المحتسب فى تَبْيِين وجوه شَواذِّ القراءات والإيضـاح عنها) ، والكتـاب كـما يتضح من عنوانه كتابٌ يبحث فى القراءات القرآنيـة ، فهو من النـاحيـة النظرية ليـس كتابا فى البلاغة ، ومع ذلك فهو يعالج الكثير من صور الأسـاليب الواردة فى القراءات القرآنيـة ويكشـف عما فيـها من الوجوه البلاغيـة ، ومن هنا كان اختيارنا لأكثر من نصٍّ من هذا الكتاب .

والنص الذى بين أيدينا يردُّ على مقولة النحاة فى تقسيمهم للأبواب النحوية إلى (عُمَدٍ) و (فَضَلاتٍ) ، والعمدةُ عندهم هو الجزء الذى لا يُستَغنَى عنه فى الكلام المفيـد ، والكلام المفيـد عندهم هو الجملة المكونة من الفـعل والفـاعل أو من المبتدأ والخبر ، وعلى ذلك فالمبتدأ والفاعل والخبر كل منها عُمْدَةٌ لأنها لا يُستغنى عنها فى الجملة المفيدة كما عرفها النحاة ، أما بقية الأبواب كالمفاعيل والظروف والتوابع والحال والتمييز وغيرها فهى فضلات ، بمعنى أن الجملة يمكن أن تخلو منها وتقوم بدونها ..

وهذه المقولة النحوية تنظر إلى الجملة فى أبسط صـورها التى تكتـفى بأقل عدد من العناصر التى يمكن الوقوف بعدها ، دون نظر إلى المعنى ، وهو قصـور فى النظرة النحوية دون شك ، ومع ذلك فـيبـدو أن النحاة قد اكـتـفَوا فى تعريف الجـملة بالعناصـر التى يطَّرِدُ ورودها فـيـهـا ، وأنهم تركـوا ورود بقـيـة الأبواب خاضعًا لاعتبارات المعنى حسب المواقف المختلفة ، فقد تكون بحاجة إلى النص على الفاعل ، وقد تكون بحاجة إلى إهمال الفاعل ، وقد تكون بحاجة إلى ذكر

المفعول أو الظرف أو الصفة أو الحال .. كل ذلك بحسب مقتضيات المعنى الذى يتطلّبه الموقف .

وبذلك تكون لهذه الأبواب ، التى تُعَدُّ (فَضَلات) من وجهة نظر النحاة تكون لها أهميتها التى تساوى - وقد تفرق - أهمية ما سموه بـ (العُمَد) ، فالأمر خاضع - كما سبق القول - لمتطلّبات المعنى . وهذه هى النظرة البلاغية إلى المسألة ، فالبلاغيون لا يفاضلون بين الأبواب النحوية مجردةً من المعنى ، الذى يقتضيه الموقف ، وإنما هم يحكِّمُونَ هذا المعنى فى أهمية الأبواب ، وفيما ينبغى أن يُذكر أو يُحذف ، يتقدم أو يتأخر ، يعرَّفَ أو ينكرَ .. إلخ ، فمعيار الأهمية هو المعنى الذى يجب أن تحمله العبارة ولا شىءَ غير ذلك .

ويقدِّم هذا النصُّ لابن جنى صوراً لكيفية ترقّى أهمية المفعول فى الجملة - وهو عند النحاة فضلة - إلى حدٌّ يُحذَفُ له الفاعلُ ، ويخلو منه الكلام ليفسح المجال للمفعول الذى يصبح أهمَّ أجزاء الجملة ، وسنرى أن مصدر الدلالة على الأهمية متنوعٌ فهى قد تُسْتَمَدُّ من التصرُّف فى (الرتبة) - بالتقديم والتأخير - أو من وجود الأجزاء وعدمها - الذكر والحذف ، كما قد تُستمدّ من احتلال الكلمة وظيفةً نحويةً مغايرةً ... إلخ .

من (المحتسب) لابن جنى

القيمة البلاغية لحذف الفاعل وبناء الفعل للمفعول

ومن ذلك قراءة يزيد البربرى : « وَعُلِّمَ آدَمُ الأسماءَ كُلُّهَا » .

قال أبو الفتح : ينبغى أن يُعلم ما أذكره هنا ، وذلك أن أصل وضع المفعول أن يكون فضلةً وبعد الفاعل (كضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا) فإذا عناهم ذكرُ المفعول قدّموه على الفاعل ، فقالوا : (ضَرَبَ عَمْرًا زَيْدٌ). فإن ازدادت عنايتُهم به قدموه على الفعل النّاصبه ، فقالوا : (عَمْرًا ضَرَبَ زَيْدٌ) ، فإن

تظاهرت العنايةُ به عقدُوه على أنه رَبُّ الجملة ، وتجاوزوا به حدَّ كونه فضلةً، فقالوا : (عَمْروٌ ضَرَبَهُ زَيْدٌ) ، فجاءوا به مجيئا ينافى كونه فضلة ، ثم زادوه على هذه الرتبة فقالوا : (عَمْروٌ ضَرَبَ زَيْدٌ)فحذفوا ضميره ونَوَوْهُ ولم ينصبوه على ظاهر أمره ، رغبةً به عن صورة الفضلة وتحاميا لنصبه الدالّ على كون غيره صاحبَ الجملة ، ثم إنهم لم يرضوا له بهذه المنزلة حتى صاغوا الفعل له وبنوه على أنه مخصوص به ، وألغوا ذكر الفاعل مُظْهَراً أو مضمرا فقالوا : (ضُرِبَ عَمْرُو) فاطُّرِح ذكر الفاعل ألْبَتَّة . نعم ، وأسندوا بعض الأفعال إلى المفعول دون الفاعل ألبتةَ ، وهو قولهم : (أُولِعْتُ بالشيء) ، ولا يقولون : أولَعَنى به كذا . وقالوا : ثُلِج فؤاد الرجل ، ولم يقولوا : ثَلَجَهُ كذا ، وامتُقِع لونه ، ولم يقولوا : امتقَعَه كذا . ولهذا نظائر . فرفْض الفاعل هنا ألْبَتَّةَ واعتماد المفعول به ألْبتَّة دليل على ما قلناه فاعرفه .

وأظننى سمعت : أولَعنى به كذا ، فإن كان كذلك فما أقلَّه أيضا ! .

وهذا كله يدل على شدة عنايتهم بالفضلة . وإنما كانت كذلك لأنها تجلو الجملة ، وتجعلها تابعة المعنى لها . ألا ترى أنك إذا قلت : (رغبت فى زيد) أُفيدَ منه إيثارُك له ، وعنايتك به ، وإذا قلت : (رَغِبْتُ عن زيد) ، أُفيد منه اطِّراحك له وإعراضك عنه ، و (رغِبْتُ) فى الموضعين بلفظ واحد، والمعنى ما تراه من استحالة معنى (رغبت) إلى معنى (زهدتُ)، وهذا الذى دعاهم إلى تقديم الفضلات فى نحو قول الله سبحانه : « وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أحدٌ ». وإنما موضع اللام التأخير ، ولذلك قال سيبويه : إن الجفاة ممن لا يعلم كيف هى فى المصحف يقرؤُها : « ولم يكن كفوا له أحد » .

فإن قلت : فقد قالوا : (زَيداً ضربتُه) فنصبوه ، وإن كانوا قد أعادوا عليه ضميرا يشغل الفعل بعده عنه حتى أضمروا له فعلا ينصبه ، ومع هذا فالرفع فيه أقوى وأعرب ، وهذا ضد ما ذكرته من جعلهم إياه رب الجملة

ومبتدأها في قولهم : (زيد ضربته) .

قيل : هذا وإن كان على ما ذكرته فإن فيه غرضا من موضع آخر ، وذلك أنه إذا نُصب على ما ذكرت فإنه لا يعدم دليل العناية به ، وهو تقديمه في اللفظ منصوبا ، وهذه صورة انتصاب الفضلة مقدمة لتدل على قوة العناية به ، لاسيما والفعلُ الناصبُ له لا يظهر أبدا مع تفسيره . فصار كأنَّ هذا الفعلَ الظاهر هو الذى نصبه ، وكذلك يقول الكوفيون أيضا .

فإذا ثبت بهذا كله قوة عنايتهم بالفضلة حتى ألغَوا حديث الفاعل معها ، وبنوا الفعل لمفعوله فقالوا : (ضُرِبَ زَيْدٌ) - حَسُنَ قولُه تعالى : « وعَلَّمَ آدمُ الأسماءَ كلَّها » . ونحوه قوله تعالى : « إنَّ الإنسانَ خُلِقَ هَلُوعًا » ، وقوله تعالى : « وخُلِقَ الإنسانُ ضعيفا » ، هذا مع قوله : «خَلَق الإنسانَ من عَلَق» ، وقال سبحانه : « خلقَ الإنسانَ علَّمَهُ البيان » ، وقال تبارك اسمه : « خَلَقَ الإنسان من صَلْصَالٍ كالفَخَّار » فقد عُلم أن الغرض بذلك في جميعه أن الإنسان مخلوق ومضعوف ، وكذلك قولهم : (ضُرِبَ زيدٌ) إنما الغرض منه أن يعلم أنه مُنْضَرِبٌ وليس الغرضُ أن يعلم من الذى ضربه . فإن أُريدَ ذلك ولم يدل دليلٌ عليه فلابد أن يُذكر الفاعل فيقال : (ضَرَبَ فلانٌ زيداً) ، فإن لم يفعل ذلك كلف علم الغيب(*) .

(*) يراجع : المحتسب ٢/٢٨٤ ، ٢٨٥ .

[٨]

مقدّمات نظريّة فى قيمة التقديم والتأخير
من كتاب (دلائل الإعجاز) لعبد القاهر الجرجانى

القول فى التقديم والتأخير(١)

٩٨- هو باب كثير الفوائد ، جمُّ المحاسن ، واسع التصرُّف ، بعيدُ الغاية ، لا يزال يَفْتَرُّ لك عن بديعةٍ ، ويُفْضى بكَ إلى لطيفة ، ولا تزال ترى شعْرًا يروقك مَسْمَعُهُ ، ويَلْطُف لديك موقعُهُ ، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك ، أن قُدِّم فيه شيءٌ، وحُوِّل اللفظ عن مكان إلى مكان .

٩٩- واعلم أن تقديم الشئ على وجهين :

تقديم يقال إنه على نيَّة التأخير ، وذلك فى كل شيء أقررته مع التقديم على حكمه الذى كان عليه ، وفى جنسه الذى كان فيه ، كخبر المبتدأ إذا قدمته على المبتدأ ، والمفعول إذا قدَّمته على الفاعل كقولك : « منطلق زيد » و « ضرب عمراً زيدٌ » ، معلوم أن « منطلق » و « عمراً » لم يخرجا بالتقديم عمّا كانا عليه ، من كون هذا خبر مبتدأ ومرفوعًا بذلك ، وكون ذلك مفعولا ومنصوبًا من أجله ، كما يكون إذا أخِّرت .

وتقديم لا على نية التأخير ، ولكن على أن تنقل الشيء عن حكم إلى حكم، وتجعل له بابا غير بابه ، وإعرابًا غير إعرابه ، وذلك أن تجيءَ إلى اسمين يحتمل كلُّ واحد منهما أن يكون مبتدأ ويكون الآخر خبراً له ، فتقدِّم تارة هذا على ذاك ، وأخرى ذاك على هذا . ومثاله ما تصنعه بـ (زيد) و(المنطلق) ،

(١) بقية هذا النص تدور حول صور من الاستفهام بالهمزة ، أوردها عبدالقاهر للتدليل على فروق الدلالة التى تترتب على تحريك أجزاء العبارة بالتقديم والتأخير ، وقد آثرنا إيرادها إلى جوار مبحث الإنشاء المنتزع من كتاب الإيضاح للقزوينى .

حيث تقول مرة : « زيدٌ المنطلق » ، وأخرى : « المنطلق زيدٌ » . فأنت فى هذا لم تقدم « المنطلق » على أن يكون متروكا على حكمه الذى كان عليه مع التأخير ، فيكون خبرَ مبتدأ كما كان ، بل على أن تنقله عن كونه خبراً إلى كونه مبتدأ ، وكذلك لم تؤخر « زيداً » على أن يكون مبتدأ كما كان ، بل على أنْ تخرجه عن كونه مبتدأ إلى كونه خبراً .

وأظهر من هذا قولنا : «ضربت زيداً » و « زيدٌ ضربتُه » ، لم تقدم «زيداً» على أن يكون مفعولا منصوبًا بالفعل كما كان ، ولكن على أن ترفعه بالابتداء، وتشغل الفعل بضميره ، وتجعله فى موضع الخبر له . وإذ قدْ عرفت هذا التقسيم فإنى أتبعه بجملة من الشَّرح .

التقديم للعناية والاهتمام

١٠٠- واعلم أنَّا لم نجدهم اعتمدوا فيه شيئا يجرى مجرى الأصل غَيْرَ العناية والاهتمام . قال صاحب الكتاب ، وهو يذكر الفاعل والمفعول : «كأنهم يقدِّمون الذى بَيَانُه أهمُّ لهم ، وهم ببيانه أعنَى ، وإن كانا جميعا يُهِمَّانهم ويَعْنِيانهم » ، ولم يذكر فى ذلك مثالاً .

وقال النحويون : إن معنى ذلك أنه قد يكون من أغراض الناس فى فعل ما أن يقع بإنسان بعينه ، ولا يبالون من أوقعه ، كمثل ما يُعْلَم من حالهم فى حال الخارجيِّ يخرج فيَعيث ويُفسد ، ويكثُر به الأذى ، أنهم يريدون قتله ، ولا يبالون مَنْ كان القتل منه ، ولا يعنيهم منه شيء . فإذا قُتل ، وأراد مريدٌ الإخبارَ بذلك ، فإنه يقدِّم ذكر الخارجيِّ فيقول : « قَتَل الخارجيَّ زيدٌ » ، ولا يقول : « قَتَل زيدٌ الخارجيَّ » لأنه يعلم أنْ ليس للناس فى أنْ يعلموا أنَّ القاتل له «زيد» جدوى وفائدة ، فيعنيهم ذكره ويُهِمُّهم ويَتَّصل بمَسَرَّتهم ، ويَعْلَمُ من حالهم أن الذى هم متوقِّعون له ومُتَطَلِّعون إليه متى يكون ، وقوعُ القتل بالخارجيِّ المفسد ، وأنَّهم قد كُفُوا شرَّه وتخلَّصوا منه .

ثم قالوا : فإن كان رجل ليس له بأسٌ ولا يُقدَّرُ فيه / أنَّهُ يَقْتُلُ ، فقتل رجلاً ، وأراد المخبر أن يُخْبر بذلك ، فإنه يقدم ذكر القاتل فيقول : « قتل زيدٌ رجلاً » ذاك لأن الذى يعنيه ويعنى الناس من شأن هذا القتل ، طَرافَتُهُ وموضع النُّدْرة فيه ، وبُعْدُه كان من الظن . ومعلوم أنه لم يكن نادرا وبعيداً من حيث كان واقعًا بالذى وقع به ، ولكن من حيث كان واقعا من الذى وقع منه .

فهذا جيِّدٌ بالغٌ ، إلا أن الشأن فى أنه ينبغى أن يُعْرَف فى كل شيء قُدم فى موضع من / الكلام مثلُ هذا المعنى ، ويُفسَّر وَجْهُ العناية فيه هذا التفسير.

لا يكفى أن يقال قُدِّم للعناية

١٠١- وقد وقع فى ظنون الناس أنه يكفى أن يقال : « إنه قُدم للعناية، ولأن ذكْرَه أهم » ، من غير أن يُذكر من أين كانت تلك العناية ؟ وبِمَ كان أهمَّ ؟ = ولتخيُّلهم ذلك ، قد صغُرَ أمرُ (التقديم والتأخير) فى نفوسهم ، وهوَّنوا الخَطْبَ فيه ، حتى إنك لترى أكثرهم يرى تتبُّعه والنظر فيه ضربًا من التكلُّف . ولم ترَ ظنًا أزْرَى على صاحبه من هذا وشبهه .

١٠٢- وكذلك صنعوا فى سائر الأبواب ، فجعلوا لا ينظرون فى (الحذف والتكرار) ، و(الإظهار والإضمار) ، و (الفصل والوصل) ، ولا فى نوع من أنواع الفروق والوجوه ، إلا نظرك فيما غيره أهم لك ، بل فيما إن لم تعلمْه لم يَضرْك .

لا جَرَمَ أن ذلك قد ذهب بهم عن معرفه البلاغة ، ومنعهم أن يعرفوا مقاديرها ، وصدَّ بأوْجُههم عن الجهة التى هى فيها ، والشِّقِّ الذى يَحْويها . والمداخل التى تَدْخُل منها الآفة على الناس فى شأن العلم ، ويبلغ الشيطان مُراده منهم فى الصد عن طلبه وإحراز فضيلته كثيرةٌ ، وهذه من أعجبها ، إن وجدت مُتَعجِّبًا .

وليت شعرى ، إن كانت هذه أموراً هيِّنة ، وكان المدى فيها قريبًا ، والجَدَى يسيرًا ، من أين كان نظمٌ أشرفَ من نظم ؟ وبِمَ عَظُم التفاوت ، واشتد التباين ، وتَرقَّى الأمر إلى الإعجاز ، وإلى أن يقهر أعناق الجبابرة ؟ أوَ هاهنا أمور أُخرُ نُحيل فى المزية عليها ، ونجعل الإعجاز كان بها ، فتكون تلك الحَوالة لنا عذراً فى ترك النظر فى هذه التى معنا ، والإعراض عنها ، وقلة المبالاة بها ؟ أوَ ليس هذا التهاون ، إنْ نَظَر العاقل ، خيانةٌ منه لعقله ودينه ، ودخولاً فيما يُزرى بذى الخَطَر ، ويَغُضُّ من قَدْر ذوى القدْر ؟ وهل يكون أضعف رأيًا ، وأبعد من حسن التَّدبُّر ، منك إذ أهَمَّك أن تعرف الوجوه فى : « أأنذرتهم » ، والإمالة فى « رأى القمر » وتعرف «الصِّراط» و « الزِّراطَ » وأشباه ذلك مما لا يعدو علمُك فيه اللفظَ وجرسَ الصوت ، ولا يمنعك إن لم تعلمْه بلاغة ، ولا يدفعُك عن بيان ، ولا يُدخل عليك شكًا ، ولا يُغلق دونك باب معرفة ، ولا يُفضى بك إلى تحريف وتبديل، وإلى الخطأ فى تأويل ، وإلى ما يَعْظم فيه المَعَاب عليك ، ويُطيل لسان القادح فيك ، ولا يَعْنيك [1] ولا يُهِمُّك أن تعرف ما إذا جهلته عرَّضت نفسك لكل ذلك، وحصَلت فيما هنالك ، وكان أكثر كلامك فى التفسير وحيث تخوض فى التأويل ، كلامَ من لا يبنى الشيء على أصله ، ولا يأخذه من مأخذه ، ومَنْ ربَّما وقع فى الفاحش من الخطأ الذى يبقى عاره ، وتشنُع آثاره . ونسأل الله العصمة من الزَّلل ، والتوفيق لما هو أقرب إلى رضاه من القول والعمل .

الخطأ فى تقسيم التقديم والتأخير إلى مفيد وغير مفيد

١٠٣- واعلم أن من الخطأ أن يُقسَّم الأمر فى تقديم الشىء وتأخيره

---

(١) قوله : (ولا يعنيك) معطوف على قوله : (إذ أهمك أن تعرف الوجوه ...) . كأنه قال: هل يكون أضعف رأيا منك إذ أهمك أن تعرف الوجوه ... ولا يعنيك ولا يهمك أن تعرف ...

قسمين ، فيجعل مفيداً / فى بعض الكلام ، وغيرَ مفيد فى بعض = وأن يعلّل تارة بالعناية ، وأخرى بأنه تَوْسعةٌ على الشاعر والكاتب ، حتى تطَّرد لهذا قوافيه ولذلك سجعُه . ذاك لأنَّ من البعيد أن يكون فى جملة النظم ما يدلّ تارة ولا يدل أخرى . فمتى ثبت فى تقديم المفعول مثلا على الفعل فى كثير من الكلام ، أنه قد اختص بفائدة لا تكون تلك الفائدةُ مع التأخير ، فقد وجب أن تكون تلك قضية فى كل شئ وكلِّ حال . ومن سبيل من يجعل التقديم وتَرْكَ التقديم سواءً ، أن يَدَّعى أنه كذلك فى عموم الأحوال . فأما أن يجعله شريجين ، فيزعم أنه للفائدة فى بعضها ، وللتصرف فى اللفظ من غير معنى فى بعض ، فمما ينبغى أن يُرْغب عن القول به .

[٩]

نص الإيضاح فى تقديم المسْنَد إليه

بين يدى النص

قلنا إن من العناصر الحاكمة فى دلالة العبارة مواقع المفردات ، أو ترتيبها فى السياق ، وتتمتّع الكلمات العربية بإمكانات كبيرة من حرية الحركة داخل سياقاتها ، ويعودُ قدْرٌ كبير من هذه الإمكانات إلى ظاهرة الإعراب فيها ، فالكلمات تحمل إعراباتها ، أو علامات إعرابها على أواخرها ، مما يساعد - مع بقية القرائن - على حرية الحركة ، أو إمكان الحركة مع بقاء الوظائف النحوية للكلمات محافظًا عليها فى أغلب الأحيان ، مع إتاحة الفرصة كاملة لتلك التنويعات الدلالية المستمدة من تنوع صورة التركيب بالتقديم والتأخير .

ومن هنا كانت أهمية هذا المبحث - مبحث التقديم والتأخير - كما تمثّلها المساحة العريضة التى يحتلها فى كتب البلاغة العربية ، فقد تحدث البلاغيون عن تقديم المبتدأ وتقديم الخبر وتقديم المفعول على الفاعل وعلى الفعل ، وتقديم بقية المعمولات ، موضّحين المعانى المستفادة من هذه الظاهرة - ظاهرة تقدم جزء وتأخُّر آخر - والتى تتزايد بتزايد مخالفة الأصل فى ترتيب الأجزاء ، بمعنى أن تقديمَ الفاعل على الفعل ليتحول إلى مبتدأ ويصير الفعل جملة خبرية ، يفوق فى دلالته دلالة تقدم المبتدأ العاديُّ على خبره الاسميُّ ، وتقدم المفعول على الفعل والفاعل ، يفوق مخالفةً ودلالةً - تقدمَ المفعول على الفاعل فحسب .. وهكذا .

من ناحية أخرى ينبّهنا حديثُ البلاغيين فى هذا الصدد إلى مبدأ أساسيٍّ فى تحديد دلالة الكلام ، وهو أنّ هذه الدلالة قد تكون شركةً بين النص اللغويّ من جهة ، وحالِ المخاطبِ وظنّه أو اعتقاده من جهة أخرى ، وعلى ذلك فقد تُساقُ العبارةُ الواحدةُ فى حالين مختلفين فتحمل فى كلٍّ منهما دلالةً غيرَ دلالتها

فى الحال الأخرى ، مع أن العبارة هى هى لم تتغير وإنما الذى تغير هو ظنُّ المخاطب أو اعتقاده الذى يمثل فى هذه الحالة عاملاً من عوامل التوجيه فى دلالة العبارة .

تقديم المسند إليه
من كتاب (الإيضاح) للخطيب القزوينى

٤٤- وأما تقديمه فلكَوْن ذكره أهمّ ، إما لأنه الأصلُ ، ولا مقتضىَ للعدول عنه ، وإما ليتمكن الخبر فى ذهن السامع ، لأن فى المُبْتَدَأ تشويقًا إليه، كقوله :

والذى حارت البَرِيَّةُ فيه   حَيَوَانٌ مُسْتَحدَثٌ من جماد

وهذا أولى من جعله شاهداً لكون المسند إليه موصولا كما فعل السكاكى .

وإما لتعجيل المسرَّة ، أو المساءة : لكونه صالحا للتفاؤل أو التطيُّر ، نحو : سعدٌ فى دارك ، والسفَّاح فى دار صديقك .

وإما لإيهام أنه لا يزول عن الخاطر ، أو أنه يُستلذُّ فهو إلى الذكر أقرب.

وإما لنحو ذلك .

قال السكاكى : وإما لأن كونه متَّصفًا بالخبر يكون هو المطلوب ، لا نفس الخبر ، كما إذا قيل لك : كيف الزاهدُ ؟ فتقول : الزاهد يشرب ويطرب؛ وإما لأنه يفيد زيادة تخصيص كقوله :

متى تَهزُزْ بنى قَطَنٍ تَجدْهُمْ سيوفًا فى عَوَاتِقهم سيوفُ[1]

جُلوسٌ فى مجالسهم رِزَانٌ وإن ضيفٌ ألمَّ فهم خُفُوف

والمراد : هم خفوف .

وفيه نظر : لأن قوله « لا نفس الخبر » يشعر بتجويز أن يكون المطلوب بالجملة الخبرية نفس الخبر ، وهو باطل : لأنّ نفسَ الخبر تصورٌ لا تصديق ، والمطلوب بها إنما يكون تصديقًا ، وإن أراد بذلك وقوع الخبر مطلقًا فغيرُ صحيح أيضًا؛ لما سيأتى : أن العبارة عن مثله لا يُتعرَّضُ فيها إلى ما هو مُسْنَدٌ إليه كقولك : وقع القيام .

ثم فى مطابقة الشاهد الذى أنشده للتخصيص نظر : لما سيأتى : أن ذلك مشروط بكون الخبر فعليًا ، وقوله : « والمراد هم خفوف » تفسير للشيء بإعادة لفظه.

إفادة التقديم التخصيصَ عند عبدالقاهر

قال عبدالقاهر : وقد يُقَدَّم المُسْنَدُ إليه ليفيد تخصيصه بالخبر الفعليّ إن وَلِيَ حرفَ النفى ، كقولك : « ما أنا قلتُ هذا » أى لم أقله مع أنه مقولٌ ؛ فأفاد نَفْيَ الفعل عنك وثُبوتَه لغيرك ، فلا تقول ذلك إلا فى شئ ثبت أنه مقول وأنت تريد نَفْيَ كونك قائلا له ، ومنه قول الشاعر :

وما أنا أسْقَمْتُ جِسْمِى به ولا أنا أضْرَمْتُ فى القلب ناراً

---

(١) تهزُز : مجاز فى تختبر ، بنو قطن : قوم يمدحهم الشاعر ، تجدهم سيوفا : تجدهم كالسيوف مضاء ، العواتق : جمع عاتق ، وهو من الكتف موضع حمالة السيف ، رزان : حلماء وقورون ، ومفرده رزين ، الخفوف : مصدر خف ، بمعنى أسرع : جعلهم نفس الخفة والإسراع عند حلول الضيفان للمبالغة فى تصوير كرمهم ، أو هو جمع خاف بمعنى الخفيف، ولا مبالغة حينئذ فيه .

إذ المعنى أن هذا السُّقْم الموجود والضُّرَم الثابتَ : ما أنا جالبٌ لهما ، فالقصد إلى نَفى كونه فاعلاً لهما لا إلى نفيهما ، ولهذا لا يقال : « ما أنا قلتُ ، ولا أحدٌ غيرى » لمناقضة منطوق الثانى مفهومَ الأول ، بل يقال : ما قلتُ أنا ولا أحدٌ غيري، ولا يقال : « ما أنا رأيت ، أحداً من الناس » ولا « ما أنا ضربت إلا زيداً » بل يقال : « ما رأيت » أو « ما رأيت أنا أحداً من الناس » و « ما ضربتُ » أو « ما ضربت أنا إلا زيداً » لأن المنفىَّ فى الأول الرؤيةُ الواقعةُ على كل واحد من الناس ، وفى الثانى الضرب الواقع على كل واحد منهم سوى زيد ، وقد سبق أن ما يفيد التقديمُ ثبوتَه لغير المذكور ؛ هو ما نُفى عن المذكور ، فيكون الأول مقتضيًا لأن إنسانًا غير المتكلم قد رأى كلَّ الناس ، والثانى مقتضيًا لأن إنسانًا غير المتكلم قد ضرب مَنْ عدا زيداً منهم ، وكلاهما محال .

التقديم للتخصيص أو للتقوية عند عبدالقاهر

هذا إذا وَلِيَ المسند إليه حرفَ النفى ، وإلا فإن كان معرفة كقولك : « أنا فعلت » كان القصد إلى الفاعل ، وينقسم قسمين :

أحدهما : ما يفيد تخصيصَه بالمسند ؛ للرد على من زعم انفرادَ غيره به ، أو مشاركته فيه ، كقولك : أنا كتبتُ فى معنى فلان ، وأنا سعيتُ فى حاجته ، ولذلك إذا أردت التأكيد قلت للزاعم فى الوجه الأول : أنا كتبتُ فى معنى فلان لا غيرى ، ونحو ذلك ، وفى الوجه الثانى : أنا كتبتُ فى معنى فلان وحدى ، ونحو ذلك .

فإن قلت : « أنا فعلتُ كذا وحدى » فى قوة « أنا فعلتُه لا غيرى » فلِمَ أختص كلٌ منهما بوجه من التأكيد دون وجه ؟

قلت : لأن جَدْوى التأكيد لما كانت إماطة شبهةٍ خالجت قلب السامع ، وكانت فى الأول أن الفعل صدَرَ من غيرك ، وفى الثانى أنه صدر منك

بشركة الغير ؛ أكّدتَ وأمطتَ الشبهة في الأول بقولك : « لا غيري » وفي الثاني بقولك : « وحدي » لأنه مَحَزُّهُ ، ولو عكستَ أحلتَ ، ومن البيّن في ذلك المَثَلُ : « أتُعلّمني بضَبّ أنا حَرَشْتُهُ ؟ »[١] وعليه قوله تعالى : «وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ ، لا تَعْلَمُهُمْ ، نَحْنُ نَعْلَمُهُم »[٢] أي لا يعلمهم إلا نحن ، ولا يطّلع على أسرارهم غيرنا ؛ لإبطانهم الكفر في سُوَيداوات[٣] قلوبهم .

الثاني : ما لا يفيد إلا تَقَوِّيَ الحكم وتَقَرُّرَه في ذهن السامع وتمكُّنه ، كقولك : « هو يُعطي الجزيل » لا تريد أن غيره لا يعطي الجزيل ، ولا أن تُعرِّضَ بإنسانٍ ، ولكن تريد أن تقرر في ذهن السامع وتحقّق أنه يفعل إعطاء الجزيل .

سبب إفادة التقديم التقوية

وسبب تَقَوِّيه هو أن المبتدأ يستدعي أن يستَنَد إليه شيء ، فإذا جاء بعده ما يصلح أن يستند إليه صَرَفَه إلى نفسه ، فينعقد بينهما حكمٌ ، سواء كان خاليًا عن ضميره نحو « زيد غلامك » أو متضمّنًا له نحو « أنا عرفتُ، وأنتَ عرفتَ، وهو عرفَ ، أو زيدٌ عرف »، ثم إذا كان متضمنًا لضميره صرفه ذلك الضميرُ إليه ثانيًا ؛ فيَكتسي الحكم قوةً .

مواطن يفيد فيها التقديمُ التقوية والتوكيد

ومما يدل على أن التقديم يفيد التأكيد أن هذا الضربَ من الكلام يجيء فيما سبق فيه إنكار من مُنكِر ، نحو أن يقول الرجل : « ليس لي علم

---

(١) الضب : حيوان زحاف كثير عقد الذنب ، وحرشه : اصطاده ، والمثل يضرب لمن يحدثك عن شئ أنت أعلم به منه .

(٢) بعض الآية ١٠١ من سورة التوبة .

(٣) السويداوات : جمع سويداء ، وهي من القلب حبته ، كسودائه .

بالذى تقول » فتقول : « أنت تعلم أن الأمر على ما أقول » وعليه قوله تعالى : « ويَقُولونَ عَلَى الله الكَذِبَ وهم يَعْلَمُونَ [١] » لأن الكاذب - لاسيّما فى الدين - لا يعترف بأنه كاذب ؛ فيمتنع أن يعترف بالعلم بأنه كاذب.

وفيما اعترض فيه شكٌ ، نحو أن تقول للرجل : « كأنك لا تعلم ما صنع فلان » فيقول : « أنا أعلم » .

وفى تكذيب مُدَّع ، كقوله تعالى : « وإذا جاءُوكمْ قالُوا آمَنَّا ، وَقَدْ دَخَلُوا بالكُفْرِ ، وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ [٢] » فإنّ قولهم « آمنّا » دعوى منهم أنهم لم يخرجوا بالكفر كما دخلوا به .

وفيما يقتضى الدليلُ أن لا يكون ، كقوله تعالى : « والذينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ لا يَخْلُقُونَ شَيْئًا ، وَهُمْ يُخْلَقُون [٣] » فإنّ مُقْتَضى الدليل أن لا يكونَ مَا يُتَّخَذُ إلهًا مخلوقًا .

وفيما يُستغرب ، كقولك : « ألا تعجب من فلان ؟ يدعى العظيم وهو يَعْيَا باليسير » .

وفى الوعد والضّمان ، كقولك للرجل : « أنا أكفيك ، أنا أقوم بهذا الأمر » لأن من شأن من تَعِدُه وتضمن له أن يعترضه الشك فى إنجاز الوعد والوفاء بالضمان ؛ فهو من أحوج شيء إلى التأكيد .

وفى المدح والافتخار ؛ لأن من شأن المادح أن يمنع السامعين من الشك

---

(١) بعض الآية ٧٥ من سورة آل عمران .

(٢) بعض الآية ٦١ من سورة المائدة .

(٣) الذى فى القرآن آيتان هما : « والذين يدعون من دون الله لا يخلقون شيئًا ، وهم يخلقون » ٢٠ من سورة النحل ، و « الذين يدعون من دونه لا يستجيبون لهم بشيء إلا كباسط كفيه إلى الماء ليبلغ فاه ، وما هو ببالغه » . ١٤ من سورة الرعد.

فيما يمدح به ، ويبعدهم عن الشبهة ، وكذلك المفتخر .

أما المدح فكقول الحماسى :

* هُمُ يفرِشون اللّبْدَ كلَّ طِمِرَّةٍ [١] *

وقول الحماسِيّة :

* هما يَلْبَسان المجدَ أحسنَ لِبْسَةٍ [٢] *

وقول الحماسى :

* فهم يضربون الكبْشَ يَبْرُقُ بَيْضُهُ [٣] *

وأما الافتخار فكقول طَرَفَة

* نحن فى المشْتاةِ ندعو الْجفَلَى [٤] ؛

ومما لا يستقيم المعنى فيه إلا على ما جاء عليه من بناء الفعل على

---

(١) عجزه : * وأجرد سباح يبذ المغاليا *

يفرشون : من « فرشه أمرا » بمعنى أوسعه إياه ، أو من « أفرشه بساطا » أى بسطه له كفرشه ، واللبد : ما يجعل على ظهر الفرس تحت السرج ، والطمرة : الفرس الكريمة ، والأجرد : السباق من الخيل ، والسباح : الحسن العدو ، ويبذ : يفوق ويسبق ، والمغالى : السهم ، والبيت للمعذل الليثى الشاعر الأموى .

(٢) بقيته : * شحيحان . ما اسطاعا . عليه كلاهما * .

اللبسة : هيأة اللبس ، ولبس المجد : كناية عن المجادة ، واسطاعا : استطاعا بحذف تاء الاستفعال ، وقائله عمرة الخثعمية .

(٣) تتمته : * على وجهه من الدماء سبائب *

الكبش : سيد القوم ، البيض : واحدته بيضة ، وهى الخوذة الواقية للرأس فى القتال وبيضه : أدوات قتاله ، على التغليب ، أو خوذ جيشه على المجاز المرسل ، والسبائب : الطرائق ، واحدته سبيبة ، وقائله الأخنس بن شهاب التغلبى .

(٤) باقيه : * لا ترى الأدب فينا ينتقر *

المشتاة : وقت الشتاء ، الجفلى : الدعوة العامة ، الأدب : الداعى إلى المأدبة ، ينتقر يدعو النقرى ، وهى الدعوة الخاصة ، طرفة : هو ابن العبد الشاعر الجاهلى صاحب المعلقة .

الاسم قوله تعالى : « إنَّ وليِّيَ اللهُ الَّذي نَزَّلَ الكتابَ ، وَهُوَ يَتَولَّى الصَّالحينَ [١] » وقوله تعالى : « وقَالُوا أساطيرُ الأوَّلينَ اكْتَتَبَهَا فَهِي تُمْلَى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأصيلاً [٢] » وقوله تعالى : « وَحُشِرَ لِسُلَيْمانَ جُنُودُهُ مِنَ الْجِنِّ وَالإنسِ وَالطَّيْرِ ، فَهُمْ يُوزَعُونَ [٣] » فإنه لا يخفى على مَنْ له ذوق أنه لو جيء فى ذلك بالفعل غَيرَ مَبْنيٌّ على الاسم ؛ لَوُجِدَ اللفظُ قد نبا عن المعنى، والمعنى قد زال عن الحال التى ينبغى أن يكون عليها .

وكذلك إذا كان الفعل منفيًا، كقولك « أنت لا تكذب » فإنه أشدُّ لنفى الكذب عنه من قولك « لاَ تكذب » وكذا من قولك : « لا تكذب أنت » لأنه لتأكيد المحكوم عليه ، لا الحكم ، وعليه قوله تعالى : « والَّذينَ هُم بِرَبِّهِمْ لا يُشْرِكُون [٤] » فإنه يفيد من التأكيد فى نفى الإشراك عنهم مالا يفيده قولنا : والذين لا يشركون بربّهم ، ولا قولنا : والذين بربهم لا يشركون، وكذا قوله تعالى : « لَقَدْ حَقَّ الْقَولُ عَلَى أكْثَرِهِمْ ؛ فَهُمْ لا يُؤمِنُون [٥] » وقوله تعالى : « فَعميَتْ عَلَيْهِمُ الأنْباءُ يَوْمَئِذٍ ؛ فَهُمْ لاَ يَتَسَاءَلُونَ [٦] » وقولهُ تعالى : «إنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللهِ الَّذينَ كَفَرُوا ؛ فَهُمْ لا يُؤْمِنُونَ [٧] ».

بناء الفعل على منكر

هذا كله إذا بُنِيَ الفعل على معرَّف ، فإن بنى على منكَّر أفاد ذلك

---

(١) الآية ١٩٦ من سورة الأعراف .
(٢) الآية ٥ من سورة الفرقان .
(٣) الآية ١٧ من سورة النمل .
(٤) الآية ٥٩ من سورة المؤمنون .
(٥) الآية ٧ من سورة يس .
(٦) الآية ٦٦ من سورة القصص .
(٧) الآية ٥٥ من سورة الأنفال .

تخصيصَ الجنسِ أو الواحدِ بالفعل ، كقولك : « رجل جاءني » أي لا امرأة، أو لا رجلان .

وذلك لأن أصل النكرة أن تكون للواحد من الجنس ، فيقعَ القصد بها تارة إلى الجنس فقط ، كما إذا كان المخاطب بهذا الكلام قد عرف أنْ قد أتاك آتٍ ، ولم يدر جنسَه : أرجلٌ هو أو امرأة ؟ أو اعتقد أنه امرأة ، وتارة إلى الوحدة فقط ، كما إذا عرف أنْ قد أتاك مَنْ هو مِنْ جنس الرجال ، ولم يدر : أرجل هو أم رجلان ، أو اعتقد أنه رجلان .

شرط إفادة التقديم الاختصاص عند السكاكي

واشترط السكاكي في إفادة التقديم الاختصاصَ أمرين :

أحدهما : أن يجوز تقديرُ كونه في الأصل مؤخراً ، بأن يكون فاعلا في المعنى فقط كقولك : « أنا قمت » فإنه يجوز أن تقدر أصله : « قمتُ أنا » على أن « أنا » تأكيد للفاعل الذي هو التَّاء في « قمت » فقُدِّم « أنا » وجُعِلَ مبتدأ .

وثانيهما : أن يُقدَّر كونُه كذلك .

فإن انتفى الثاني دون الأول ، كالمثال المذكور إذا أجري على الظاهر - وهو أن يُقَدَّر الكلامُ من الأصل مبنيًا على المبتدأ والخبر ، ولم يقدَّر تقديمٌ وتأخير - أو انتفى الأول ، بأن يكون المبتدأ اسمًا ظاهراً : فإنه لا يفيد إلا تقوِّيَ الحكم .

واستثنى المُنَكَّرَ ، كما في نحو « رجل جاءني » بأن قدَّر أصله : «جاءني رجل » لا على أن « رجل » فاعل « جاءني » بل على أنه بدل من الفاعل الذي هو الضمير المستتر في « جاءني » ، كما قيل في قوله تعالى:

« وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا [١] » : إن « الذين ظلموا » بدل من الواو في « أسروا » وفرق بينه وبين المعرَّف بأنه لو لم يقدَّر ذلك فيه انتفى تخصيصُه ؛ إذ لا سبب لتخصيصه سواه ولو انتفى تخصيصه لم يقع مبتدأ، بخلاف المعرَّف ؛ لوجود شرط الابتداء فيه ، وهو التعريف .

ثم قال : وشرطه أن لا يمنع من التخصيص مانع ، كقولنا : « رجل جاءني » أي لا امرأة ، أو لا رجلان ، دون قولهم : « شر أهر ذا ناب » أما على التقدير الأول فلامتناع أن يراد : المُهِرُّ شرٌّ لا خير ، وأما على الثاني فلكَوْنه نابيا عن مكان استعماله ؛ وإذ قد صرح الأئمة بتخصيصه ، حيث تأولوه بـ « ما أهَرَّ ذا ناب إلا شر » فالوجهُ تفظيعُ شأن الشرِّ بتنكيره كما سبق .

فروق بين مذهبي عبد القاهر والسكاكي

هذا كلامه ؛ وهو مخالف لما ذكره الشيخ عبد القاهر ؛ لأن ظاهر كلام الشيخ فيما يليه حرفُ النفي ؛ القطعُ بأنه يفيد التخصيص مُضْمَرا كان أو مُظْهرًا . مُعرفًا أو مُنَكَّرا ، من غير شرط ، لكنه لم يمثل إلا بالمُضْمَر .

وكلام السكاكي صريح في أنه لا يفيده إلا إذا كان مضمراً ، أو منكَّراً بشرط تقدير التأخير في الأصل .

فنحو « مازيد قائم » يفيد التخصيص على إطلاق قول الشيخ ، ولا يفيده على قول السكاكي .

ونحو « ما أنا قمت » يفيده على قول الشيخ مطلقًا ، وعلى قول السَّكَّاكي بشرط .

وظاهر كلام الشيخ أن المعرَّف إذا لم يقع بعد النفي وخبره مثبت أو

---

(١) بعض الآية ٣ من سورة الأنبياء .

منفي؛ قد يفيد الاختصاص ، مضمراً كان أو مظهراً ، لكنه لم يمثل إلا بالمضمر .

وكلام السكاكى صريح فى أنه لا يفيده إلا المضمر .

فنحو « زيد قام » قد يفيد الاختصاص على إطلاق قول الشيخ ، ولا يفيدُهُ عند السكاكى .

ثم فيما احتج به لما ذهب إليه نظر ؛ إذ الفاعل وتأكيده سواء فى امتناع التقديم ، ما دام الفاعل فاعلا والتأكيد تأكيداً ، فتجويز تقديم التأكيد دون الفاعل تَحَكُّم ظاهر .

ثم لا نسلم انتفاء التخصيص فى صورة المنكَّر لولا تقدير أنه كان فى الأصل مؤخراً فقدم ؛ لجواز حصول التخصيص فيها بالتهويل ـ كما ذكر ـ وغير التهويل .

ثم لا نسلم امتناع أن يراد : المهرُّ شرٌّ لا خير ؛ قال الشيخ عبد القاهر : إنما قُدِّم « شرٌّ » لأن المراد أن يُعْلَمَ أن الذى أهرَّ ذا ناب هو من جنس الشر لا من جنس الخير ، فجرى مجرى أن تقول : رجل جاءنى ، تريد أنه رجل لا امرأة ، وقولُ العلماء : إنه إنما صلح لأنه بمعنى « ما أهر ذا ناب إلا شرٌّ » بيانٌ لذلك ، وهذا صريح فى خلاف ما ذكره .

ثم قال السكاكى : ويقرب من قبيل « هو عَرَفَ » فى اعتبار تقَوِّى الحكم « زيد عارف » وإنما قلت : « يقرب » دون أن أقول : نظيره ، لأنه لما لم يتفاوت فى التكلم والخطاب والغيبة فى « أنا عارف » و « أنت عارف » و « هو عارف » أشبهَ الخالى عن الضمير ، ولذلك لم يحكم على «عارف» بأنه جملة ، ولا عُومِل معاملتها فى البناء ، حيث أعرب فى نحو : « رجلٌ عارفٌ ، ورَجُلاً عارفًا ، ورجلٍ عارفٍ » وَأُتْبِعَهُ فى حكم الإفراد ، نحوُ : «زيد عارف أبوه» يعنى أُتبِع « عارف » « عَرَفَ » فى الإفراد إذا أسند إلى الظاهر ، مفرداً كان، أو مثنى ، أو مجموعًا .

[١٠]

ثلاثة نصوص حول استعمال كلمة (مثْل)

بين أيدي النصوص

أشرتُ من قبلُ إلى أنّ الاعتبارات الدينية قد تكون وراء توجيه النصوص اللغوية وجهاتٍ معينةً ، وعندما تعرضنا لنصّ ابن جِنّى - من (المُحْتَسَب) - فى حذف الفاعل وبناء الفعل للمجهول مع تحويل المفعول إلى نائب فاعل ، واعتماده محوراً للجملة ، كان حديثُ ابن جنيّ فى الواقع منطلقًا من قراءةٍ قرآنية فى قوله تعالى (وعُلِّمَ آدمُ الأسماءَ كلّها) ببناء الفعل للمجهول ورفع (آدمَ) على أنه نائبٌ للفاعل ، وكان مدارُ الحديث هو الدفاع عن هذه القراءة مع مقارنتها بقراءة الجماعة (وعلّم آدمَ) ببناء الفعل للمعلوم ونصْبِ (آدمَ) مفعولاً له ، وقد أمدّنا هذا الحوارُ بنصٍّ جيد فى ظاهرة لغوية تُهِمُّ الدرس البلاغيَّ .

وقد دَأَبَ بعضُ متأخّرى البلاغيّين فى أعقاب الحديث عن تقديم المسنَد إليه على أنّ يشيرَ إلى لفظَتَيْ (مثْل) و (غَيْر) على أنهما من الألفاظ التى يكثر تقديمها ، فنحن نقول (مثْلِى لا يفعل القبيح) و (غيرى يَغْدِر بأصدقائه)... إلخ ، كما راحُوا يضمُّون هذا الأسلوبَ إلى حيِّز الكناية عن النِّسْبة ، فأنا أقول (مِثْلى) وأنا أقصد نفسى ، وأقول : (غيرى يغدر) وأقصد (أننى لا أغدر)

غير أنّ اختصاصَ لفظة (مثْل) بالذات بحديثٍ مستقلّ يعود إلى مسألةٍ دينية سببُها وُرُودُ الكلمة فى بعض السياقات القرآنية فى نحو قوله تعالى : (لَيْسَ كَمِثْلِه شَىْءٌ) ، ونحو قوله تعالى : (فإنْ آمَنُوا بمِثْلِ مَا آمنْتُمْ بِهِ) ، والشُّبهة التى أثارها وُرُودُ الكلمة على هذا النَّحْو هى شُبْهَةُ وجودِ (مِثْلٍ) لله سبحانه .

وكانت هناك محاولاتٌ للتغلُّب على هذه الشبهة تقول بمبدأ الزِّيادَةِ ، وأنّ

بعضَ الكلمات أو الأدواتِ قد تأتى زائدةً بلا معنى ، وبالتالى تسقطُ شبهة الاثنينيّة الناجمة من اجتماع (الكاف) مع (مِثْل) - فى الموضع الأول - واجتماع (مثل) مع الموصول - فى الموضع الثانى .

ولكنّ ابنَ جنّى تناولَ الظاهرة برحابة أُفقه المعهودة ، موضّحا أنّها أسلوبٌ عربيٌ صميم ، وأنّ الكلمة فى هذه السياقات لا تُفيد ما يُفهم من ظاهر الكلام من وجود مثلٍ لله سبحانه ، بل إن وُرُودَها يؤكد المعنى ويقويه ويُعضّدُ الحكم ويثبّته وقد نَحَا كلٌّ من عبد القاهر والخطيب هذا المنحى تقريبًا ، بعد قَصر الحديثِ على الكلمة فى حالة تقدُّمها من ناحية ، وتخْليصه من مناسبته الدينية من ناحية ثانية ، كما نبّه الخطيبُ إلى البُعد الكائن فى استخدام الكلمة كقيمة دلالية خاصة ، وإن كان من الملاحظ أنه ينقل من عبد القاهر على نحو مباشر .

نصّ ابْن جنّى من المحتَسَب فى استعمال كلمة (مِثْل)

ومن ذلك ما حكاه ابن مجاهد عن ابن عباس : أنه قال : لا تقرأ « فإنْ آمَنُوا بِمِثْلِ ما آمنتُمْ به » فإن الله ليس له مثل ، ولكن اقرأ : « بما آمنتم به » .

قال : وقال عباس فى مصحف أنس وأبى صالح وابن مسعود : « فإن آمنوا بما آمنتم به » .

قال أبو الفتح : هذا الذى ذهب إليه ابنُ عباس حسنٌ ، لكن ليس لأن القراءَة المشهورةَ مردودة . وصحةُ ذلك أنه إنما يُراد :فإن آمنو بما آمنتم به كما أراده ابن عباس وغيره . غير أنَّ العربَ قد تأتى بـ (مثل) فى نحو هذا توكيداً وتسديدا ، يقول الرجل إذا نفى عن نفسه القبيح : (مثلى لا يفعل

هذا) أى : أنا لا أفعله ، و (مثلك إذا سُئل أعطى) أى : أنت كذاك قال :

* مِثْلِيَ لا يُحْسِنُ قَوْلاً فَعْ فَعِ *

أى أنا لا أحسنه . وفى حديث سيف بن ذى يزن « أيها الملك مِثْلُكَ مَنْ سَرَّ وبَرَّ » ، أى أنت كذلك . وهو كثير فى الشعر القديم والمولَّد جميعا .

وسبب تركيد هذه المواضع (بمثل) . أنه يُراد أن يُجعل من جماعةٍ هذه أوصافهم تثبيتًا للأمر وتمكينا له . ولو كان فيه وحده لَقَلِقَ منه موضعه ، ولم ترسُ فيه قدمه . ولم يؤمن عليه انتقاله إلى ضده .

ومثل ذلك أيضا قولهم فى مدح الإنسان : أنت من القوم الكرام . ومَنْزِعُك إلى السادة ، أى لك فى هذا الفعل سابقةٌ وأوّل . فأنت مقيم عليه ومَحْقُوقٌ به ولست دَخيلا فيه عن غير أوّل ولا أصل فيُخشى عليك نُبُوُّكَ عنه .

ولما أُريدَ مثلُ هذا فى الثناء على الله (تعالى) ، ولم يَجُزْ أن يكون تابعًا لسلف ، ولا موجوداً له فيه نظير . عَدَلوا به إلى وجهٍ ثالث غير الاثنين المذكورين ، وهو أن جُعل قديمًا فيه ، راسخًا عليه ، فكان أثبت له من أن يكون عزّ وجهه مبتدئه أو مرتجِله ، وذلك قوله تعالى : « وكانَ اللهُ سَمِيعًا بصيرا » ، « وكان اللهُ غفوراً رحيمًا » ونحو ذلك من الآى ، فاعْرف ذلك أوّلا ومبتكرا . فكذلك قوله عز وجل :« فإنْ آمنُوا بِمِثْلِ ما آمنْتُمْ به » ، أي: كانوا ممن يؤمن بالحق ، هذا الجنس على سعته وانتشار جهاته ، فقد اهتدوا .

ورحم الله ابنَ عباس ! فإن هذا القول وإنْ كان اعتراضًا عليه فعنه أيضا أُخِذَ وإليه رُدَّ . وغير ملوم من نصر الجماعة . وبالله الحول والاستطاعة .

نصٌ من (دلائل الإعجاز) فى استعمال كلمتى : مِثْل وغيْر

١٣٥ - ومما يُرَى تقديم الاسم فيـه كاللازم : « مِثْلُ » ، و « غَيْرُ » ، فى نحو قوله :

مِثْلُك يَثْنى المزن عَنْ صَوْبِه وَيَسْتَرِدُّ الدَّمْعَ من غَرْبِه

وقول الناس : « مِثْلُك رَعَى الحَقَّ والحُرْمَة » ، وكقول الذى قال لـه الحجاج : « لأحملنّكَ على الأدْهم » ، يريد القَيْدَ ، فقال على سبيل المغالطة : «ومِثْلُ الأمير يحمل على الأدْهم والأشْهب » ، وما أشبه ذلك مما لا يُقْصد فيه بـ «مثل» إلى إنسان سوى الذى أُضيف إليه ، ولكنهم يعنون أن كُلَّ من كان مثله فى الحال والصفة ، كان من مقتضى القياس ومُوجَب العُرْف والعادة أن يفعل ما ذكر ، أو أن لا يفعل . ومن أجل أنْ كان المعنى كذلك قال :

وَلَمْ أَقُلْ مِثْلُك ، أعنى به سواكَ ، يا فَرْداً بلا مُشْبِه

١٣٦ - وكذلك حكم « غَيْر » إذا سُلِكَ به هذا المسلك فقيل : « غيرى يفعل ذاك » ، على معنى أنى لا أفعله ، لا أن يُومئ بـ « غير » إلى إنسان فيخبر عنه بأن يفعل ، كما قال :

* غَيْرِى بأكْثَرِ هذا النَّاسِ يَنْخَدِعُ *

وذاك أنه معلومٌ أنه لم يُرِدْ أن يُعرِّض بواحد كان هناك فيستَنْقِصَهُ ويَصِفَهُ بأنه مضعوفٌ يُغَرُّ ويُخْدَع ، بل لم يرد إلا أن يقول : إنى لست ممن ينخدع ويغترُّ. وكذلك لم يرد أبو تمام بقوله :

وَغَيْرِى يَأكُلُ المعْرُوفَ سُحْتًا وتَشْحُبُ عِنْدَه بِيضُ الأيَادِى

أن يعرِّض مثلاً بشاعر سواه ، فيزعُم أن الذى قُرِف به عند الممدوح من أنه هجاه ، كان من ذلك الشاعر لا مِنْهُ . هذا محالٌ ، بل ليس إلاَّ أنّه نَفَى عن

نفسه أن يكون ممَن يَكْفُر النِّعمة ويَلْؤُم .

واستعمالُ « مثل » و « غير » على هذا السبيل شيء مركوزٌ فى الطباع، وهو جارٍ فى عادة كل قوم . فأنت الآن إذا تصفَّحت الكلام وجدت هذين الاسمين يُقَدَّمان أبداً على الفعل إذا نُحِى بهما هذا النَّحو الذى ذكرت لك ، وتَرَى هذا المعنى لا يستقيم فيهما إذا لم يقدّما . أفلا ترى أنك لو قلت : « يثنى المُزْنَ عن صوبه مثلُك » ، و « رعى الحق والحرمة مثلُك » ، و « يحمل على الأدهم والأشهب مثلُ الأمير » ، و « ينخدع غيرى بأكثر هذا الناس » ، و « يأكل غيرى المعروف سحتًا » ، رأيت كلامًا مقلوبًا عن جهته ، ومُغيَّرًا عن صورته ، ورأيت اللَّفظ قد نبا عن معناه ، ورأيت الطَّبع يأبى أن يرضاه

نصٌ من الإيضاح للقَزْوينى فى استعمال كلمة مِثْل وكلمة غيْر

ومما يُرى تقديمه كاللازم لفظ (مثل) إذا استعمل كنايةً من غير تعريض كما فى قولنا : (مِثْلُك لا يبخل) ونحوه ، مما لا يُراد بلفظ (مثل) غير ما أضيف إليه . ولكن أريد أنْ مَنْ كان على الصفة التى هو عليها كان من مقتضَى القياس وموجب العرف أن يفعل ما ذكر ، أو أن لا يفعل ، ولكون المعنى هذا قال الشاعر :

ولمْ أقُلْ (مِثْلَكَ) أعْنِى به   سِواكَ يا فَرْداً بِلاَ مُشْبِه

وعليه قوله :

مثلكَ يَثْنِى المُزْنَ عَنْ صَوْبِه   ويستَرِدّ الدَّمْعَ من غَرْبِه

وكذا قول القَبَعْثَرَى للحجاج لمّا توعّده بقوله : (لأحملنّك على الأدهم) : (مِثْلُ الأمير حَمَلَ علىَ الأدْهَم والأشهَب) أى من كان على هذه الصفة من

السلطان وبَسْطة اليد ، ولم يقصد أن يجعل أحدا مثله .

وكذلك حكم (غير) إذا سُلك به هذا المسلك ، فقيل : غَيْرى يَفْعل ذاك ، على معنى أنى لا أفعله فقط ، من غير إرادة التّعريض بإنسان ، وعليه قوله :

* غَيْرِى بأكْثرِ هَذَا الناس يَنْخَدِعُ *

فإنه معلوم أنه لم يرِدْ أن يعرِّض بواحد هناك ، فيصفه بأنه ينخدع ، بل أراد أنه ليس ممّن ينخدع ، وكذا قول أبى تمام:

وغَيْرِى ياكلُ المعرُوفَ سُحْتًا ويشْحُبُ عِنْدَهُ بيضُ الأيَادي .

فإنه لم يُرِد أن يعرِّضَ بشاعر سواه ، فيزعم أن الذى قُرِف به عند الممدوح من أنه هجاهُ كان من ذلك الشاعر لا منه ، بل أراد أن ينفى عن نفسه أن يكون ممن يكفر النعمة ويَلْؤُم لا غير .

واستعمال (مثل) و (غير) هكذا مركُوزٌ فى الطباع . وإذا تصفّحت الكلام وجدتهما يقدّمان أبدا على الفعل إذا نُحِيَ بهما نحو ما ذكرناه . ولا يستقيم المعنى فيهما إذا لم يقدما .

والسر فى ذلك أن تقديمهما يفيد تَقَوِّيَ الحُكم كما سبق تقريره ، وسيأتى أن المطلوب بالكناية فى مثل قولنا : (مثلك لا يبخل) و (غيرك لا يجود) هو الحكم ، وأن الكناية أبلغ من التصريح فيما قصد بها ، فكان تقديمهما أعوَن للمعنى الذى جُلِبَا لأجله .

[١١]

تقديم المسند

بين يدى النصّ

سبق أنْ تحدثنا بين يدىْ النصّ التاسع ص ٩٣ ، ٩٤ ، وهو فى تقديم المسند إليه ، عن صفة المرُونة فى مواقع الكلمات التى تمثّل الوظائف النحوية داخلَ الجملة العربية ، وأنّ هذه الصفة تمثل فرصةً كبيرةً للتنوع فى صورة الجملة وتنوع الدّلالات المترتبة على تنوُّع الصور .

وطبيعيٌ أنّ ما قيل هناك - عن تقُّدم المسنَد إليه - ينطبق هنا على تقديم المسنَد ، وعلى تقديم المفعول أيضًا وعلى ظواهر أخرى قد يَرِدُ الحديث عنها فيما بعد .

الموقع الطبيعيّ لـ (المسنَد الخبَر) هو التأخُّر عن المبتدأ ، خاصة إذا كان اسمًا أو جملةً اسمية . نقول هذا لأن المسندَ في الجملة الفعلية - وهو الفعل - رتبتُه التقدُّم ، ومن هنا فإنّ الخبرَ إذا كان فعلا كان احتمالُ أن يكون مقدّما فى الأصلِ وارداً ، وبالتالى لا يُشكّل تقدُّمه صفةً لافتةً فى الكلام .

أما المسنَد الاسم ، أو الجملةُ الاسميةُ أو الفعلية ، فالأصل فى موقعه هو التأخُّر ، لكنه قد يتقدم ، وفى هذه الحالة لا بدّ من سببٍ وراءَ تقديمه ، وهذا هو الذى عناه ابنُ مالك حين قال :

والأصْلُ فى الأخبارِ أن تُؤخَّرا ∴ وجَوّزُوا التّقديمَ إذْ لا ضرراَ

وقوله (إذ لا ضرَرَ) يعنى أن يكون تقديمُ الخبر مبررًا وأن لا يُخِل تقديمُ بمعنى الكلام ، ولا يتسبّب عنه اللَّبسُ بين المبتدأ والخبر .

ولا يكتفى البلاغيّون بهذه الأسباب لتقديم الخبر - وهى أسبابٌ تتعلق بوضوح معنى الكلامِ وفصاحته - أى استقامة عبارته - وإنما يستشرفون غاياتٍ أخرى تكونُ سببًا فى بلاغة الكلام ، أو - بعبارتهم - تكون وسيلةً إلى

تحقيق صفة المطابقة لمقتضَى الحال .

وهنا يقف نص الخطيب القزوينى الذى بين أيدينا عند عدد من الأسباب أو الوظائف لتقديم الخبر من بينها :

التخصيص ، أى تخصيص المسند المقدَّم بالمسنَد إليه ، ومثال ذلك عنده قولهُ تعالى - على لسان النبى صلى الله عليه وسلم : « لكمْ دينُكم ، ولِيَ دين » ، وهما جملتان ، والأصلُ المفترَض للكلام هو : « دينُكمْ لكم ودينى لى ». فلما قُدم المسندُ - الجارُ والمجرور - أفاد تخصيصَ المخاطبين فى الجملة الأولى بدينهم ، فهو لهم وليس لأحد سواهم ، كما أفاد تخصيص المتكلِّم فى الجملة الثانية بدينه ، فدينه له وحدَهُ ولا يتعداه إليهم ، وهذا يعنى أن كلَّ واحد سيحاسَبُ على معتَقَده ، ولا يزر أحد وِزْرَ غيره ، وهذا ما أطلق عليه الخطيب القزوينى : تخصيص المسنَد بالمسند إليه . وحسُنَ هذا المعنى فى سياق ما رُوِىَ من أن قريشًا قد اقترحوا على الرسول ﷺ أن يعبد آلهتَهم فترةً ويعبدوا (إلهَهُ) فترة مماثلة . فكان أن نزلت سورة (الكافرون) .

وسبب آخر ، أو وظيفة أخرى لتقديم المسنَد يستغلّ فيها المؤلِّف خَصيصَةً من خصائص (الرُّتبة) فى الخبر ، وقد قلنا إنّ رتبة الخبر - أى موقعه فى الجملة - هو التأخُّر عن المبتدأ ، ولكنه يمكن أن يتقدَّمَ عليه ، وهذا هو موضوع النص - وذلك بخلاف الصفة فإنّ رتبتَها هى التأخر عن الموصوف ،معنى هذا أن المسنَد يشارك الصفة فى رتبة التأخُّر ، ويفارقها فى أنه قد يتقدم ، ولما كانت الصورة اللفظية للخبر - فى حالة تأخُّره - تتشابه مع الصورة اللفظية للصفة (مفرد - شبه جملة - جملة)، فإنه يُخشى فى بعض التراكيب أن يختلط الخبر بالصفة ، فلا يتبيَّن المتلقى للوهلة الأولى إن كان ما أمامه صفةً لموصوف أو خبراً لمبتدأ . وفى هذه الحالة يحرص المتكلمُ على تقديم الخبر - المسنَد - **للتنبيه على أننا أمام تركيب مكوَّن من مسنَد ومسند إليه ، لا من موصوف وصفة .**

وظيفة ثالثة لتقديم المسنَد من وجهة نظر صاحب النصّ **هي التفاؤل** ، ويُفهَم من كلامه أن تقديمَ المسند هو الذى يحدث معنى التفاؤل ، وقد رتّب نفسَ المعنى - أو نفس الوظيفة - على تقدّم المسنَد إليه فى مثل قولهم : (سَعْدٌ فى دارك) ، كما رتّب - هناك أيضًا - أى فى الحديث عن تقدّم المسند إليه وظيفةَ أو معنى التشاؤم فى نحو قولهم : (حريقٌ فى دارك) ، أو : (السفّاح فى دار صديقك) . وتدل هذه الأمثلة والمعانى التى نسبوها إليها ، كما يدل المثالُ الذى أورده لتقديم المسنَد مع إفادة التفاؤل، وهو قول الشاعر:

ثلاثةٌ تُشرِقُ الدنْيا ببهْجتها ∴ شمسُ الضّحى وأبو إسحاقَ والقمَرُ

يَدُلُّ ذلك كلُّه على أن معنى التفاؤل . أو معانى التشاؤم والتعظيم والتحقير (فى ظواهر مثل حذف المسنَد إليه وتقديمه ، وفى تعريفه بالإشارة والموصوليّة - وكذلك فى الظاهرة التى بين أيدينا - أعنى تقديم المسند) هذه المعانى لا تعود إلى الظاهرة التركيبيّة بقدر ما تعود إلى دلالات الكلمات المستخدمة فى هذه التراكيب ، فالتفاؤل فى قولنا (سعدٌ فى دارك) والتشاؤم فى قولنا (السفاح فى دار صديقك) إنما جاءا من مدلول كلمتى (سَعْد) و (السّفاح) ، كما جاءت دلالة التعظيم والتحقير فى تعريف المسند إليه بالإشارة فى قوله تعالى ﴿ إنّ هذا القرآنَ يهدِى للتى هى أقْوَم ﴾ وفى قوله تعالى ﴿ وما هذه الحياةُ الدنيا إلا لهْو ولعبٌ ﴾ ، جاءت من قيمة المشار إليه وهو القرآن الكريم أوّلا ، ثم من مَدلُول المشار إليه (الحياة الدنيا) ووصفها بأنها (لهو ولعب) ثانيًا .

نخلص من هذا إلى أنّ من المعانى - أو الوظائف - التى نسبوها إلى الظواهر التركيبية ما يعود فى حقيقته إلى عوامل أخرى خلاف طبيعة التّركيب من تقديمٍ أو تأخيرٍ أو حذف .. إلخ ، وإنما تعود إلى عناصرَ أخرى فى الكلام مثل دلالات المفردات التى تدخل فى تركيبه ، فإذا قال أبو القاسم

الشابى مثلا :

حُلوةٌ أنتِ كالطفولة كالأحـ ∴ ـلام ، كالفجْر ، كابْتسام الوليد

قال البلاغى العربيُّ : إن تقديم المسنَد (حلوةٌ) هنا أفاد الاستحسانَ ـ مثلا ـ أو التعبير عن الإحساس بالجمال ، مع أنه لا دخلَ للتقديم بهذا ، وإنما جاء معنى الاستحسان ، أو الإحساس بالجمال من مدلول الكلمة التى احتلّت وظيفة المسنَد ، وهى كلمة (حُلوة) .

وإذا قال المتنبى :

أصَخْرةٌ أنا مالِى لا تحركُنى ∴ هذى المدامُ ولا هذى الأغاريدُ

كان من حقه أن يستخرج ـ على طريقته ـ معنًى لتقدُّم المسنَد مستمَدًا من مدلول كلمة (صخرة) ، مثل : التبلُّد ، عَدَم الإحساس ، وهكذا .

أما المعنى الرابع الذى ينسبه البلاغىَ العربىُّ إلى تقديم المسنَد فهو معنى التّشويق ، ويأتى التشويقُ ، نتيجةً لطول المسنَد ، ولشُبهة إبهامٍ فيه لا تنجلى إلا بذكر المسنَد إليه المؤخَّر ، ومثَلُهم فى ذلك قول الشاعر :

ثلاثةٌ تُشرقُ الدنيا ببَهْجتها ∴ شمسُ الضُّحى وأبو إسحاقَ والقمرُ

فالمتلقى ـ نتيجة لطول المسنَد المكوّن من (الاسم النكرة + جملة الصفة + متعلّق الفعل ـ الجارّ والمجرور) مع ما فى كلمة (ثلاثة) من إبهام ـ . المتلقى يشتاق إلى معرفة المتّصف بهذا الوصف المركّب . فإذا ورد هذا الجزء المسنَد إليه ـ مؤخَرا ، كان تأخُّره مع طول عبارة المسنَد سببًا لتشوُّق السامع إلى معرفة تمام الكلام .

ويمكن أن نجدَ مثالا آخر على طول المسنَد المقدَّم لإحداث التشويق وذلك فى قول الشاعر :

لوْ تعلمينَ بما أجِنّ منَ الهَوَى ∴ لعذرتِ ، أو لظلَمْتِ إنْ لَمْ تعذري

لا تحسَبى أنّى هَجَرْتُك طائعًا ∴ حَدَثٌ ـ لعَمْرُك ـ رائعٌ أنْ تُهجري

الشاهدُ فى الشُطْر الثانى من البيت الثانى حيث جاء المسندُ النكرة المقدم مَتْلُوًا بلفظ القَسَم ثم بصفته ، كلّ ذلك قبل أن يَرِدَ المبتدأ (الذى هو عبارة عن مصدر مؤوَّل) بعد المسند فى نهاية الكلام .

والواقع أن صفةَ التشويق وسبَبَه فى الكلام أمورٌ نسْبِيَّةٌ ، إذْ من المعروف أنّ نفْسَ الصِّفة تُعزَى إلى تقدّم المسنَد إليه ، ولسبب هو عين السبب فى حالة المسنَد - أعنى طولَ المسند إليه الذى من شأنه أنْ يُوقظَ شوقَ السامع إلى معرفة نهايةِ الكلام مع وُرُود الخَبر ، ويمثّلون لذلك بقول الشاعر :

والذى حارَتْ البَرِيةُ فيه .·. حَيَوانٌ مُسْتَحْدَثٌ مِنْ جَماد

وقد تنبّه السَّكاكى إلى هذا الاعتبار وراءَ التشويق - أعنى طولَ المسنَد إليْه المكّونِ فى هذا المثال من الاسم الموصول مع صلته .

نماذج لتقديم المسنَد :

قول تعالى : ﴿ والتَفّتْ السّاقُ بالسّاق * إلى ربِّكَ يومئذٍ المَساقُ ﴾

قوله تعالى : ﴿ إلى ربِّكَ يومَئذٍ المُسْتَقَر ﴾

قوله تعالى ﴿ إن إلَيْنا إيابَهُم * ثم إنّ علينَا حِسَابَهُمْ ﴾

الشاعر : أهابُك إجلالا وما بكِ قُدْرةٌ علىَّ ، ولكنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُها

الشاعر : إنّ ما قَلّ منك يكثُرُ عندى وكثيرٌ مّمن تحبُّ القليلُ

المتنبّى : لك منازلُ فى القلوب مَنَازلُ اقْفَرْتِ أنت وهُنَّ منك أوَاهلُ

بنا منكَ فوقَ الرَّمْلِ ما بكَ فى الرملِ

وهذا الذى يُضْنِى كهذا الذى يُبْلِي

المعرّى : غيرُ مُجْدٍ فى ملتى واعتقادى نَوْحُ باكٍ ولا ترنُّمُ شادِى

تَعَبُ كلُّها الحياةُ فما أعـ ـجَبُ إلا من راغبٍ فى ازْدِيَادِ

تقديم المسند
من كتاب الإيضاح للخَطيب القَزْوينى

٧٢ . وأما تقديمه* فإما لتخصيصه بالمسند إليه ، كقوله تعالى : « لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ » (١)، وقولك « قائم هو » لمن يقول : زيد إما قائم أو قاعد ؛ فيردده بين القيام والقعود من غير أن يخصصه بأحدهما ، ومنه قولهم : تَميمىٌّ أنا . وعليه قوله تعالى : « لاَ فِيهَا غَوْلٌ ، وَلاَ هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ » (٢)أى بخلاف خُمور الدنيا فإنها تغتال العقولَ ؛ ولهذا لم يقدمْ الظرفُ فى قوله تعالى: « لا رَيْبَ فِيه » (٣)لئلا يفيدَ ثبوتَ الرَّيْبِ فى سائر كُتب الله تعالى .

وإما للتنبيه من أول الأمر على أنه خبرٌ لا نعتٌ كقوله :

لَهُ هِمَمٌ لا مُنْتَهى لِكِبارِها ... وهِمَّتُهُ الصُّغْرى أَجَلُّ مِنَ الدَّهْرِ (٤)

وقوله تعالى : « وَلَكُمْ فى الأَرْضِ مُسْتَقَرٌ وَمَتَاعٌ إلى حِينٍ »

وإما للتفاؤل ، وإما للتشويق إلى ذكر المسند إليه كقوله :

ثلاثةٌ تُشْرِقُ الدنيا بِبَهْجَتِها ... شمسُ الضُّحَى وأبو إسحَاقَ والقمر

وقوله :

وكالنَّارِ الحياةُ فَمِنْ رَمادٍ ... أواخِرُها ، وأوَّلُها دُخَانُ

قال السكاكى رحمه الله : وحقُّ هذا الاعتبار تطويلُ الكلام فى المسند وإلاَّ لَمْ يَحْسُنْ ذلكَ الحسْنَ .

---

(١) الآية ٦ من سورة الكافرون .

(٢) الآية ٤٧ من سورة الصافات ، الغول : ذهاب الخمر بالعقل أو بصحة البدن ، نزف بالبناء للمجهول : ذهب عقله أو سكر .

(٣) بعض الآية ٢ من سورة البقرة . الريب : الشك .

(٤) الهمم : جمع همة بالفتح والكسر ، وهى ما يهم به من أمر ليفعل ، أو هى العزم القوى .

* يعنى تقديم المسند .

[١٢]

تقديم المفعول

بين يدى النص

ولا تبعُد الأغراضُ من تقديم المفعول على فاعله وفعله من الأغراض وراءَ تقدّم المسنَد إليه أو تَقْديم المسنَد ، حيث نجد معنى التخصيص - تخصيص المفعول المقدَّم بالفعل المؤخر - وفى داخل هذا الغرض تقوم وظيفةُ (**ردّ الخطأ فى التعْيين**) واضحةً فى مواجهة مواقفَ يتردّد فيها المتلقّى بين وقوع الفعل على أكثرَ من مفعول ، فيجيء التركيبُ بتقديم المفعول الذى وقع الفعلُ عليه دُونَ غيره ، فأنتَ تقولُ (زيداً عرفْتُ) لمنْ تردد فى وقوع الفعل على زَيْدٍ وغيره ، فتعيّنُ له المفعولَ الذى وقع عليه الفعلُ دون سواه ، فتقول : (زيداً عرفْتُ) أى أنك خصصْته بمعرفتكَ . وفى التنْزيل : ﴿ إيّاكَ نعبُدُ وإيّاكَ نستعينُ ﴾ ، قالوا : معناه نخصُّك بالعبادة ، ونخصُّك بالاستعانة . وفى القرآن الكريم كثيرٌ من الأمثلة على ترتُّب معنى التخصيص على تقديم المفعولِ على الفعل ، كقوله تعالى مخاطبًا رسوله الكريم ﴿ بل اللهَ فاعْبُدْ وكُنْ من الشاكرين ﴾ وقوله تعالى : ﴿ قال : فالحقُّ ، والحقَّ أقولُ * لأمْلأنَّ جَهَنّمَ منْكَ وممنْ تبعَكَ منهُمْ أجْمَعين ﴾ .

وذهب ابنُ الأثير إلى أنّ منْ أغراض تقديم المفعول مَالا يكونُ من أجل الاختصاص - اختصاص المفعول بالفعل - وإنما يعودُ إلى ما سمّاه (حُسْن النَظْم السَّجْعى) بمعنى أنّ التقديمَ قد يقتضيه نظمُ الكلام وتحقيقُ السّجع فى آخر الجُمل .

ويُقحم الخطيبُ مشكلةً - أو ظاهرةً - تركيبيّةً نحويّةً ، وذلك حين يتقدّمُ المفعولُ ويليه الفعلُ مشتغلا بضمير بعده فى محلّ نصب به - أى بالفعل - كأنْ تقول : « زيداً ضربتُه » وبهذا لا يكونُ الفعلُ الموجودُ فى الجملة هو الذى نصب المفعولَ المقدَّم ، لأن الفعلَ الموجودَ قد شُغِلَ بالعمَلِ فى الضمير

الذى يليه. وهنا يقدّم النحوُ - لا البلاغةُ - أحدَ احتمالَيْن لحقيقةِ الجملة ، أو بِنْيتها الأصليّة :

فالبِنْيةُ الأصليّةُ قد تكون : ضَرَبْتُ زيْداً ضَرَبْتُه

وقد تكون : زيْداً ضَرَبْتُ ضَرَبْتُه

فالنحْوُ يقدّم - عن طريق التّقدير - الفعلَ الذى نصَبَ (زيداً) ، أمّا موقع هذا الفعل فهو محلّ الخلاف ، فجماعة تراهُ متقدّمًا على المفعول ، كما فى (ضربتُ زيداً ضربتُهُ) ، وجماعة تراه متأخّراً عنه كما فى قولنا : (زيداً ضربْتُ ضربتهُ) . ووَفْقًا للتقدير الأخير تتحقق من زاوية البلاغة عمومًا - أو معانى النّحْو بصفةٍ خاصّة - وظيفةُ التّخْصيص ، أمّا على التقدير الأول فيكون الكلامُ من باب التوكيد اللفظى .

هذا ويتطرّق نصُّ الخطيبِ إلى بعض ظواهرَ أخرى من تقديم أجزاء الجملة، كتَقْديم الجارّ والمجرُور ، حيث تتحقّق نفسُ الفائدة - فائدة التّخْصيص، أو معنى التّخْصيص - وربما تحققتْ فائدة أخرى مثلُ تجنُّب الإخْلال بالمعنى المراد ، أو مراعاةِ جانبِ الموسيقى فى الكلام .

تقديم المفعول

من كتاب الإيضاح للخطيب القزويني

وأما تقديمُ مفعوله [١] ونحوه عليه **فلردِّ الخطأ في التعيين** ، كقولك : (زيداً عرفتُ) لمن اعتقد أنك عرفتَ إنسانا وأنه غير زيد ، وأصاب في الأول دون الثاني ، وتقول لتأكيده وتقريره : (زيداً عرفتُ لا غيره) ، ولذلك لا يصح أن يقال : (ما زيداً ضربتُ ولا أحداً من الناس) لتناقض دلالتيْ الأول والثاني، ولا أن تُعقب الفعل المنفي بإثبات ضده ، كقولك : (ما زيداً ضربتُ ولكنْ أكرمتُه) لأن مَبْنَى الكلام ليس على أن الخطأ في الضرب ، فتردّه إلى الصواب في الإكرام ، وإنما هو على الخطأ في المضروب حين اعتقد أنه زيد ، فردُّه إلى الصواب أن تقول : (ولكن عَمْرا) .

وأما نحو قولك : (زيداً عرفتهُ) فإن قُدِّر المفسَّر المحذوف قبل المنصوب أي : (عرفتُ زيداً عرفتُه) فهو من باب التوكيد ، أعني تكرير اللفظ ، وإن قدر بعده ، أي : (زيدا عرفت عرفته) أفادَ التخصيص .

وأما نحو قوله تعالى « وأما ثَمُودَ فهدَيْنَاهُم » فيمن قرأ بالنصب فلا يُفيد إلا التخصيص ، لامتناع تقدير : أمّا فَهَدَيْنَا ثَمُودَ [٢] .

وكذلك إذا قلت : (بزيدٍ مَرَرْتُ) أفاد أن سامعك كان يعتقد مرورك بغير زيد ، فأزلت عنه الخطأ مخصصا مرورك بزيد دون غيره .

والتخصيص في غالب الأمر لازم للتقديم ، ولذلك يقال في قوله تعالى : «إيَّاكَ نَعْبُدُ وإيَّاكَ نَسْتَعِين » : معناه نخصّك بالعبادة ، لا نعبد غيرك ونخصك بالاستعانة . لا نستعين غيرك .

---

(١) أي مفعول الفعل .

(٢) السبب هو : وجوب الفصل بين (أمَّا) والفاء ، والتقدير : أمّا ثمودَ فهدينا هديناهم .

وفى قوله تعالى : « إنْ كنتُمْ إيَّاهُ تَعْبُدُون » معناه : إن كنتم تخُصونه بالعبادة .

وفى قوله تعالى : « لتكونُوا شُهَدَاءَ عَلى النَّاسِ . ويكونَ الرَّسول عَلَيْكُم شَهيدًا » . أخرت صلة الشهادة فى الأول ، وقدمت فى الثانى ، لأن الغرض فى الأول إثبات شهادتهم على الأمم ، وفى الثانى اختصاصهم بكون الرسول شهيدا عليهم .

وفى قوله تعالى : « لإلى الله تُحْشَرُون » معناه إليه لا إلى غيره .

وفى قوله تعالى : « وأرْسَلْناك للنَّاس رسُولاً » معناه : لجميع الناس من العرب والعجم ، على أن التعريفَ للاستغراق ، لا لبعضهم المعيَّن ، على أنه للعهد ، أى للعرب دون العجم ....

ويفيد التقديم فى جميع ذلك وراءَ التخصيص اهتمامًا بشأن المقدَّم . ولهذا قُدر المحذوف فى قوله : « بسم الله » مؤخَّرا ، وأورد قوله تعالى : «اقرأ بِسْم ربِّك» فإن الفعل فيه مقدَّم ، وأجيب بأن تقديم الفعل هناك أهم ، لأنها أول سورة نزلت ، وأجاب السكاكى بأنَ « باسم ربك » متعلق بـ «إقرأ» الثانى ، ومعنى الأول : افعل القراءَة وأوْجدها ، على نحو ما تقدم فى قولهم (فلان يعطى ويمنع) يعنى إذا لم يحمل على العموم ، وهو بعيد.

تقديم بعض معمولات الفعل على بعض :-

وأما تقديم بعض معمولاته على بعض ، فهو :

* إما لأنَّ أصله التقديم ولا مقتضىَ للعدول عنه ، كتقديم الفاعل على المفعول نحو : ضَرَبَ زيدٌ عمرا ، وتقديم المفعول الأول على الثانى نحو : أعطيتُ زيدا درْهمًا .

* وإما لأن ذكرَهُ أهَمُّ والعنايةُ به أتم ، فيقدَّم المفعولُ على الفاعل إذا كان الغرضُ معرفةَ وقوع الفعل على من وَقَعَ عليه ، لا وقوعه ممَّن وقع منه ، كما إذا خرج رجل على السلطان ، وعاث فى البلاد ، وكثرَ منه الأذى ، فَقُتِل وأردتَ أن تخبر بقتله ، فتقول : قَتَلَ الخارجيَّ فلانٌ ، بتقديم

(الخارجيّ) إذ ليس للناس فائدة فى أن يعرفوا قاتله وإنما الذى يريدون علمه، هو وقوعُ القتل به ليخلُصوا من شره .

ويُقدّم الفاعلُ على المفعول إذا كان الغرضُ معرفةَ وقوع الفعل ممن وقع منه لا وقوعه على من وقع عليه ، كما إذا كان رجل ليس له بأسٌ ، ولا يقدَّرُ فيه أن يَقْتلَ رجلا ، وأردتَ أن تخبرَ بذلك فتقول « قتل فلانٌ رجلا » بتقديم القاتل لأن الذى يعنى الناس من شأن هذا القتل نُدُورُه وبعده من الظن، ومعلوم أنه لم يكن نادرا ولا بعيدا من حيث كان واقعا على من وقع عليه ، بل من حيث كان واقعا ممن وقع منه .

وعليه قوله تعالى : « ولا تَقْتُلوا أولادكُمْ مِنْ إملاقٍ ، نحنُ نرْزُقُكُم وإيّاهُم» وقولهُ تعالى : « ولا تَقتُلوا أولادكم خشيةَ إملاقٍ ، نحن نَرزُقُهمْ وإياكُم » قدّم المخاطبين فى الأولى دون الثانية ، لأن الخطاب فى الأولى للفقراء : بدليل قوله تعالى : « من إملاق » فكان رزقهم أهمَّ عندهم من رزق أولادهم . فَقُدِّم الوعدُ برزْقهم على الوعد برَزْق أولادهم ، والخطاب فى الثانية للأغنياء بدليل قوله : « خشيةَ إملاقٍ » فإن الخشية إنما تكون مما لم يقع ، فكان رزقُ أولادهم هو المطلوب دون رزْقهم لأنه حاصل فكان أهم فقُدِّم الوعد برَزْق أولادهم على الوعد برَزْقهم .

*** وإما لأن فى التأخير إخلالاً ببيان المعنى ، كقوله تعالى : « وقال** رجلٌ مؤْمن من آلِ فرْعَوْنَ يَكْتُمُ إيمانَه » فإنه لو أُخِّر « منْ آلِ فرْعَوْنَ » عن « يَكْتُمُ إيمانه» لتُوُهِّمَ أن (منْ) متعلقةٌ بـ (يكْتُم) فلم يُعلَمْ أن الرجل من آل فرعون . أو [لأن فيه إخلالا] بالتناسب كرعاية الفاصلة نحو « فأوْجَسَ فى نَفْسِه خيفةً موسى » .

*** وإما لاعتبار آخر مناسب .**

[١٣]

بين مجيء الخبر اسما ومجيئه فعلا

بين يدى النصّ

يذكرُ النّحاةُ أنّ الخبرَ قد يكونُ مفرداً وقد يكونُ جملةً ، كما يذكرون أنّ الخبرَ المفردَ قد يكون اسْمًا جَامداً مثل (أخٌ) و (أسَدٌ) ، وقد يكون مشتقًا - كاسم الفاعلِ واسْمِ المفعول والصّفة المشبَّهة واسم التّفضيل - أمّا الجملةُ فتكونُ اسميّةً أو فعْليةً . ولا يُهم النحاةَ فى هذا التقسيم إلا حديثُهم عن اشتمال الخبر المفرد المُشتقّ على الضمير ، وخلوّ المفرد الجامد منه ، وأنّ جملةَ الخبر إنْ كانتْ هى نفسَ المبتدأ فى المعنى فإنّها لا تحتاجُ إلى ضمير يربطها بالمبتدأ ، وإنْ لمْ تكنْ هى نفس المبتدأ فى المعنى احتاجتْ إلى هذا الضّمير الرابط .

ذلك هو همّ النّحاة ، أمّا البلاغيّون - وهمْ يُقرّون هذه الأقسام - فإنهم يطرحون سؤالاً آخرَ حَوْلَ الخبر ، هذا السؤال هو : هلْ يستوي أنْ يكون الخبرُ اسمًا وأنْ يكونَ فعلاً على أساس أنّ كليْهما خَبرٌ ؟ ويُجيبون عن السؤال بالنفى ، أيْ إنه لا يستوى أن تُخبرَ بالاسم وأن تُخبرَ بالفعل .

لماذا ؟ لأنّ لكلٍّ من الاسم والفعل دلالةً مختلفة ، لا يقصدون بالدلالة المعنى المستمدَّ منْ حُروف الكلمة - كدلالة (أ كَ لَ) على الأكْل ، و (زَ رَ عَ) على الزّرْع ، إنما يقصدُون الدلالةَ المستمدَّةَ من ظاهرة الاسميّة مطلقًا والدلالةَ المستمَدة منْ فكرة الفعليّة مطلقًا . بمعنى أن الاسمَ فى مطلق تعريفه يَخْلُو من الدلالة على الزمن ،أما الفعلُ فإنه يُنَصُّ فى تعريفه على دلالته على زَمَنٍ معيَّنٍ عن طريق صيغته ، وأحيانًا عن طريق القرائن .

ولهذا الفَرْق ارتبطَ الإخبارُ بالاسم ، أو الوصفُ به عمومًا بالدلالة على ثبات الصّفة واستمرارها ، أما الفعل فبسبب ارتباطه بالزمن ، ولما تصوّروه

من أنّ الزمنَ يخضع لعملية من التحوُّل - يكون مستقبلا ، ثم يصبحُ حاضراً ثم ماضيًا - أى يوجَدُ بعدَ أنْ لا يكونَ موجوداً ثم ينتهى بعد حالة الوجود .. لهذا التصورّ للزّمن ولارتباط الفعل به - أى حدوثه فى زمَن ما - قيل إنّ الفعلَ يدلُّ على الحدوث والتجدّد ، فالحدوثُ يعنى أنه يُوجَدَ بعد أن لا يكون موجوداً ، والتجدّد يعنى أنه يقبل أنْ يحدُث مرة بعد مرة .

ولما كانت الكائنات والأحداثُ تختلف فى صفاتها ، ولـمّا كان منَ المستَحَبِّ فى مَقام أن يُوصَفَ الشىءُ بصفة تدل على الثبات والاستمرار ، وفى مقام آخرَ بصفة تدل على الحدوث والتجدُّد ... لذلك عقد البلاغيون هذا المبحثَ للفرق بين الإخبار بالاسم - أى أن يجيء الخبرُ اسما - والإخبار بالفعل ، أيْ أنْ يجىءَ الخبرُ فعلا .

وجديرٌ بالذكر أنّ كلمة (الخبر) فى هذا المبحث واسعةُ المعنى ، متعددةُ الدلالة ، فهى تعنى خبرَ المبتدأ ، وهى تعنى صفةَ الموصوف ، وقد تعنى الحالَ ، فكلّ هذه الوظائف قد تتحقق بالاسم وقد تتحقق بالفعل ، أمّا متى يحسن استعمالُ الاسم ومتى يحسن استعمال الفعل ؟ فالإجابة تتوقّف على طبيعة المسنَد إليه أو الموصوف أو صاحب الحال ، كما تتوقف على الأثر الذى يُراد من الكلام إحداثهُ أو المقتضَى الذى يرادُ من الكلام أن يطابقه .

ويبقى أن نقول : إنهم - أعنى البلاغيين - ينسبُون نفسَ الدلالة - أو المعنى - أو الإفادة - التى للاسم والفعل - ينسبونها إلى الخبر حين يكون جملة، فهذه الجملة قد تكون اسميّةً ، فيحمِّلونها دلالة الثبات والاستمرار ، وقد تكون فعليةً فيحمِّلونها دلالةَ الحدوث والتجدُّد (انظر النص رقم [١٤] صـ١٣٧ .

بين مجيء الخبر اسماً ومجيئه فعلاً
من كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجُرجاني

نوعان من الخبر :

١٧٩ ـ أول ما ينبغي أن يُعلم منه أنه ينقسمُ إلى خبر هو جزءٌ من الجملة لا تتمُّ الفائدةُ دونه ، وخبر ليس بجزء من الجملة ، ولكنه زيادة في خبر آخر سابق له . فالأول خبرُ المبتدأ ، كمنطلقٌ في قولك : « زيد منطلق » ، والفعلُ كقولك : « خرج زيد » ، فكل واحد من هذين جزءٌ من الجملة ، وهو الأصل في الفائدة . = والثاني هو الحال : كقولك : « جاءني زيد راكبًا » وذاك لأن الحال خبرٌ في الحقيقة ، من حيث إنك تُثبتُ بها المعنى لذي الحال ، كما تُثبتُ بخبر المبتدإ للمبتدإ ، وبالفعل للفاعل . ألا تراك قد أثبتَّ « الركوب » في قولك : « جاءني زيد راكبًا » ؟ إلاَّ أنَّ الفرقَ أنك جئت به لتزيد معنى في إخبارك عنه بالمجيء ، وهو أن تجعله بهذه الهيئة في مجيئه ، ولم تجرِّدْ إثباتك للركوب ولم تُباشِرْه به ، بل ابتدأت فأثبتَّ المجيءَ ، ثم وصلت به الركوب ، فالتبس به الإثباتُ على سبيل التَّبَع للمجيء ، وبشرْط أن يكون في صلته . وأما في الخبر المُطلَق نحو : « زيد منطلق » و « خرج عمرو » ، فإنك مثبت للمعنى إثباتًا / جَرَّدْتَهُ له ، وجعلتَه يُباشره من غير واسطة ، ومن غير أن تَتَسبَّب بغيره إليه ، فاعرفه .

١٨٠ ـ وإذ قد عرفتَ هذا الفرقَ ، فالذي يليه من فُروق الخبر ، هو الفرق بين الإثبات إذا كان بالاسم ، وبينه إذا كان بالفعل . وهو فرق لطيف تَمَسُّ الحاجة في علم البلاغة إليه .

---

(١) أي من الخبر ..

١٨١ ـ وبيانه ، أن موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى المثبَت من غير أن يَقْتضيَ تجدُّدَه شيئًا بعد شيء .

١٨٢ ـ وأما الفعل فموضوعه على أنّه يقتضي تجدُّدَ المعنى المثبت به شيئًا بعد شيء .

فإذا قلت : « زيد منطلق » ، فقد أثبتَّ الانطلاق فعلاً له ، من غير أن تجعله يتجدَّد ويحدث منه شيئًا فشيئًا ، بل يكون المعنى فيه كالمعنى في قولك : « زيد طويلٌ » ، و « عمرو قصير » : فكما لا تَقْصد ههنا إلى أن تجعل الطول أو القصر يتجدَّد ويحدث ، بل تُوجبهما وتُثْبتهما فقط وتقضي بوجودهما على الإطلاق ، كذلك لا تتعرض في قولك : « زيد منطلق » لأكثر من إثباته لزيد .

١٨٣ ـ وأما الفعل ، فإنه يُقْصَد فيه إلى ذلك . فإذا قلت : / « زيدٌ ها هو ذا ينطلق » ، فقد زعمت أن الانطلاق يقع منه جُزْءًا فجزءًا ، وجعلته يُزاوله ويُزَجّيه .

١٨٤ ـ وإن شئت أن تُحِسَّ الفرق بينهما من حيث يلطُفُ ، فتأمل هذا البيت :

لاَ يَألفُ الدِّرْهَمُ المَضْرُوبُ خِرْقَتَنا ، لكنْ يَمُرُّ عَلَيْهَا وَهْوَ مُنْطَلِقُ (١)

هذا هو الحسن اللائق بالمعنى ، ولو قلته بالفعل : « لكن يمر عليها وهو ينطلق » ، لم يَحْسُن .

---

(١) قائله النضر بن جؤية ، في معاهد التنصيص ١ : ٢٠٧ ، وشرح الواحدي على ديوان المتنبي : ١٥٧ ، وفي المطبوعة وحدها « صُرَّتنا » .

١٨٥ - وإذا أردت أن تعتبره حيث لا يَخفى أنَّ أحدَهما لا يصلح في موضع صاحبه، فانظر إلى قوله تعالى: (وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ)،[1] فإن أحداً لا يشك في امتناع الفعل ههنا، وأن قولنا: «كلبُهم يَبْسُطُ ذراعيه»، لا يؤدّي الغرض. وليس ذلك إلا لأنّ الفعْلَ يقتضي مزاولةً وتجدُّدَ الصفة في الوقت، ويقتضي الاسم ثُبوتَ الصِّفة وحصولَها من غير أن يكون هناك / مزاولةٌ وتزجيةُ فعلٍ، ومَعْنًى يحدُث شيئًا فشيئا. ولا فرقَ بين «وكلبهم باسط»، وبين أن يقول: «وكلبهم واحدٌ» مثلاً، في أنك لا تُثْبت مزاولةً، ولا تجعل الكلب يفعل شيئًا، بل تُثْبته بصفةٍ هو عليها. فالغرضُ إذنْ تأدية هيئة الكلب.

الفرق بين الخبر صفةٌ مشبهة، والخبر إذا كان فعلا

ومتى اعتبرت الحالَ في الصِّفات المشبَّهة وجدت الفرق ظاهراً بيِّنًا، ولم يعترضْك الشك في أنّ أحَدهما لا يصلُح في موضع صاحبه. فإذا قلت: «زيد طويل»، و«عمرو قصير»: لم يصلح مكانه «يطول» و«يقصر»، وإنما تقول: «يطول» و«يقصر»، إذا كان الحديث عن شيء يزيدُ وينمُو كالشجر والنبات والصبيِّ ونحو ذلك، مما يتجدَّد فيه الطول أو يحدث فيه القصر. فأمَّا وأنت / تَحَدَّثُ عن هيئة ثابتة، وعن شيء قد استقرّ طوله، ولم يكن ثَمَّ تزايُدٌ وتجدد، فلا يصلح فيه إلا الاسم.

...

أمثلة الفرق بين الخبر إذا كان فعلاً، وبينه إذا كان اسمًا

١٨٦ - وإذا ثبت الفرق بين الشيء والشيء في مواضع كثيرة وظهر الأمر، بأن ترى أحدَهما لا يصلح في موضع صاحبه، وجب أن تَقْضيَ بثُبوت

---

(١) سورة الكهف: [١٨].

الفرق حيثُ لا ترى أحدَهما قد صَلَح فى مكان الآخر ، وتعلم أنَّ المعنى مع أحدهما غيرُه مع الآخر ، كما هو العِبرةُ فى حمل الخفيّ على الجليّ .
وينعكس لكَ هذا الحكمُ = أعنى أنّك كما وجدت الاسم يقع حيثُ لا يَصلُح الفعل مكانَهُ ، كذلك تجد الفعل يَقع ثمَّ لا يصلح الاسم مكانه ، ولا يؤدِّى ما كان يؤدِّيه .

١٨٧ ـ فمن البيِّن فى ذلك قولُ الأعْشَى :

لَعَمْرِى لَقَدْ لاحَتْ عُيُونٌ كَثيرةٌ ... إلـى ضَوْءِ نَـارٍ فى يَفَـاعٍ تَحَرَّقُ
تُشَبُّ لِمَقْرُورَيْنِ يَصْطَلِيـانِهَـا ... وبَاتَ عَلَى النَّار النَّدَى والمُحَلَّقُ (١)

معلوم أنه لو قيل : « إلى ضوء نارٍ مُتَحَرِّقَة » ، لنَبَا عنه الطبعُ وأنكرتْه النفسُ ، ثم لا يكون ذاك النبوُّ وذاك الإنكارُ من أجل القافية وأنها تَفْسد به ، بل من جهة أنه لا يُشْبه الغَرَضَ / ولا يليق بالحال .

١٨٨ ـ وكذلك قوله :

أوَ كُلَّما وَرَدَتْ عُكَاظَ قَبِيلَةٌ ... بَعَثُوا إليَّ عَرِيفَهُمْ يَتَوَسَّمُ (٢)

وذاك لأن المعنى فى بيت الأعشى على أنّ هناك مُوقِداً يتجدَّد منه الإلهاب والإشعال حالاً فحالاً ، وإذا قيل : « متحرقة » ، كان المعنى أن هناك ناراً قد ثبتت لها وفيها هذه الصفة ، وجرَى مجرَى أن يقال : « إلى ضَوء نارٍ عظيمة » فى أنه لا يفيد فعلاً يُفْعل = وكذا الحال فى قوله : «بعثُوا إليَّ عَرِيفهم يتوسم » ، وذلك لأن المعنى على تَوسُّمٍ وتأمُّل ونَظَرٍ

---

(١) فى ديوان الأعشى . و « المحلَّق » بتشديد اللام وكسرها وبفتحها أيضًا . واسمه « عبد العُزّى ابن حَنْتم بن شداد بن ربيعة المجنون بن عبد الله بن أبى بكر بن كلاب » ، وسمى «المحلق» ، لأن فرسًا عضه فى خده عضة كالحلقة .

(٢) الشعر لطريف بن تميم العنبرى ، فى « الأصمعيات » رقم : ٣٩ .

يتجدَّد من العريف هناك حالاً فحالاً ، وتَصَفُّح منه الوجوهَ واحداً / بعد واحد. ولو قيل : « بعثوا إليَّ عريفهم متوسِّمًا » ، لم يفد ذلك حَقَّ الإفادة.

١٨٩ ـ ومن ذلك قوله تعالى : (هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ)[1] ، لو قيل : « هل من خالق غير الله رازق لكم » ، لكان المعنى غير ما أُريدَ .

١٩٠ ـ ولا ينبغي أن يَغُرَّكَ أنَّا إذا تكلّمنا في مسائل المبتدإ والخبر قدَّرنا الفعل في هذا النحو تقدير الاسم ، كما نقول ، في « زيد يقوم » ، إنه في موضع « زيدٌ قائمٌ » ، فإن ذلك لا يقتضي أن يستوى المعنى فيهما استواءً لا يكون من بَعْده افتراقٌ ، فإنهما لو استَوَيا هذا الاستواء ، لم يكن أحدُهما فعلاً والآخر اسمًا ، بل كان ينبغي أن يكونا جميعًا فعلين ، أو يكونا اسمين .

من فروق الخبر في الإثبات ، وأمثلته

١٩١ ـ ومن فروق الإثبات أنك تقول : « زيد منطلق » و «زيد المنطلق» و « المنطلق زيد » ، فيكون لك في كل واحد من هذه الأحوال غرضٌ خاص وفائدة لا تكون في الباقي . وأنَا أفسِّرُ لك ذلك .

١٩٢ ـ اعلم أنك إذا قلت : « زيد منطلق » ، كان كلامك مَع من لَمْ يعلم أن انطلاقًا كانَ ، لا من زيد ولا من عمرو ، فأنت تفيده ذلك ابتداءً .

وإذا قلت : « زيد المنطلق » كان كلامك مع من عرف أن انطلاقًا كان ، إما من زيد وإما من عمرو ، فأنْتَ تعلمه أنه كان من زَيْدٍ دون غيره .

والنكتةُ أنك تثبت في الأول الذي هو قولك : « زيد منطلق » / فعلاً

---

(١) بعض الآية : ٣ من سورة فاطر.

لم يعلم السامع من أصله أنه كان ، وتثبت فى الثانى الذى هو « زيد المنطلق » فعلاً قد علم السامع أنه كان ، ولكنه لم يَعْلمه لزيد ، فأفدته ذلك. فقد وافقَ الأولَ فى المعنى الذى له كان الخبر خبراً ، وهو إثبات المعنى للشىء . وليس يقدح فى ذلك أنَّك كُنْتَ علمت / أن انطلاقا كان من أحد الرجلين ، لأنَّك إذا لم تصل إلى القطع على أنه كان من زيد دون عمرو ، كان حالك فى الحاجة إلى مَنْ يُثبته لزيد ، كحالك إذا لم تعلم أنه كان من أصله .

١٩٣ - وتمامُ التحقيق أنّ هذا كلام يكون معك إذا كنتَ قد بُلِّغْتَ أنه كان من إنسان انطلاق من موضع كذا فى وقت كذا لغَرض كذا ، ١٢٩ فجوَّزت أن يكون ذلك كان من زيدٍ . فإذا قيل لك : « زيد المنطلق » ، صار الذى كان معلومًا على جهة الجواز ، معلومًا على جهة الوجوب . ثم إنهم إذا أرادوا تأكيدَ هذا الوجوب أدخلوا الضمير المسمى « فَصْلاً » بين الجزئين فقالوا : «زيدٌ هو المنطلق » .

إذا كان الخبر نكرة ، جاز أن تعطف على المبتدإ مبتدأ آخر ، وتفصيل ذلك

١٩٤ - ومن الفرق بين المسئلتين ، وهو مما تَمَسُّ الحاجةُ إلى معرفته ، أنك **إذا نكَّرْت الخبرَ جاز أن تأتى بمبتدإٍ ثان** ، على أن تشركه بحرف العطف فى المعنى الذى أخبرت به عن الأول ، وإذا عرَّفْت لم يجز ذلك .

تفسير هذا أنك تقول : « زيد منطلقٌ وعمرو » تريد « وعمرو منطلق أيضًا » ، ولا تقول : « زيد المنطلق وعمرو » ، ذلك لأن المعنى مع التعريف على أنك أردت أن تثبت انطلاقًا مخصوصًا قد كان من واحدٍ ، فإذا أثبته لزيد لم يصحَّ إثباتُه لعمرو .

ثم إن كان قد كان ذلك الانطلاقُ من اثنين ، فإنه ينبغى أن تَجْمَعَ بينهما فى الخبر فتقول : « زيد وعمرو هما المنطلقان » ، لا أن تفرّق فتثبته أولاً لزيد ، ثم تجيء فتثبته لعمرو .

ومن الواضح فى تمثيل هذا النحو قولُنا : « هو القائل بيتَ كذا » ، كقولك : جرير هو القائل :

* ولَيْسَ لِسَيْفى فى العِظَام بقيّةٌ *[1]

فأنت لو حاولت أن تُشْرِك فى هذا الخبر غيرَه ، فتقول : « جرير هو القائل هذا البيت / وفلان » ، / حاولت مُحالاً ، لأنه قَولٌ بعينه ، فلا يُتَصوَّر أن يَشْرَك جريراً فيه غيرُه .

الخبر معرَّفًا بالألف واللام نحو « زيد هو الشجاع » وتفصيل فروق الوجه الأول

١٩٥ - واعلم أنك تجدُ « الألف واللام » فى الخبر على معنى الجنس ، ثم ترى له فى ذلك وجوهًا :

أحدها : أن تَقْصُرَ جنسَ المعنى على المُخْبَر عنه لقصدك المبالغة ، وذلك قولك : « زيدٌ هو الجَوادُ » و « عمرو هو الشجاعُ » ، تريد أنه الكاملُ ، إلا أنك تخرج الكلامَ فى صورة تُوهِم أن الجودَ أو الشجاعة لم توجد إلا فيه ، وذلك لأنك لم تعتدَّ بما كان من غيره ، لقصوره عن أن يبلغ الكمال . فهذا كالأول فى امتناع العَطْفِ عليه للإشراك ، فلو قلت : « زيد هو الجواد وعمرو » ، كان خَلْفًا من القول .

---

(١) فى ديوان جرير ، وتمامُه :

* وَللسَّيْفُ أشْوَى وَقْعَةً مِنْ لِسَانِيَا *

معنى الوجه الثاني

١٩٦ ـ والوجه الثانى : أن تَقْصُرَ جنسَ المعنى الذى تُفيده بالخبر على المُخْبَر عنه ، لا على معنى المبالغة وترك الاعتداد بوجوده فى غير المُخْبَر عنه، بل على دَعوى أنه لا يوجد إلا منه . ولا يكون ذلك إلا إذا قيَّدت المعنى بشيء يخصِّصه ويجعله فى حُكم نوع برأسه ، وذلك كنحو أن يُقَيَّدَ بالحال والوقت كقولك : « هو الوَفّى حين لا تَظُنُّ نَفْسٌ بنفسٍ خَيْرًا » . وهكذا إذا كان الخبرُ بمعنىً يتعدَّى ، ثم اشترطتَ له مفعولا مخصوصًا ، كقول الأعشى:

هُوَ الوَاهِبُ المِئَةَ المُصْطَفَاةَ ، إمَّا مَخَاضًا وَإمَّا عِشَارًا

فأنت تجعل الوفاءَ فى الوقت الذى لا يَفِى فيه أحد ، نوعًا خاصًا من الوفاء ، وكذلك تجعل هِبَة المئة من الإبل نوعًا خاصًا ، وكذا الباقى . ثم إنّك تجعل كل هذا خبرًا على معنى الاختصاص ، وأنه للمذكور دون من عداه .

ألا ترى أن المعنى فى بيت الأعشى : أنه لا يهب هذه الهبة / إلاّ الممدوحُ ؟ وربما ظنَّ الظانُّ أن « اللام » فى « هو الواهب المئة المصطفاة » بمنزلتها فى نحو « زيد هو المنطلق » ، من حيث كان القصد إلى هِبة مخصوصة ، كما كان القصد إلى انطلاق مخصوص . وليس الأمر / كذلك، لأن القصد ههنا إلى جنس من الهِبَة مخصوص ، لا إلى هبة مخصوصة بعينها . يدلُّك على ذلك أنّ المعنى على أنه يتكرَّر منه ، وعلى أنْ يَجعلهُ يَهَبُ المئة مرة بعد أخرى ، وأما المعنى فى قولك : « زيد هو المنطلق » ، فعلى القصد إلى انطلاق كان مرة واحدةً ، لا إلى جنس من الانطلاق . فالتكرر هناك غيرُ مُتصوَّر : كيف ؟ وأنت تقول : « جرير هو

القائل * وليْسَ لِسَيْفِي في العِظَامَ بَقيَّة * » ، [1] تريد أن تثبت له قيلَ هذا البيت وتأليفَه .

فافصل بين أن تَقْصدَ إلى نَوْعِ فِعْلٍ ، وبين أن تقصد إلى فعل واحدٍ متعيَّن ، حالُه فى المعانى حالُ زيدٍ فى الرجال ، فى أنه ذاتٌ بعينها .

الوجه الثالث

١٩٧ ـ والوجه الثالث : أن يَقْصدَ قَصْرَ المعنى فى جنسه على المذكور، لا كما كان فى « زيد هو الشجاع » ، تريد أنْ لا تعتدّ بشجاعة غيره = ولا كما فى قوله : « هو الواهبُ المئة المصطفاة » ، ولكن على وجه ثالثٍ ، وهو الذى عليه قولُ الخنساء :

إذَا قَبُحَ البُكَاءُ عَلى قَتِيلٍ   رَأيْتُ بُكَاءَكَ الحسَنَ الجَمِيلا [2]

لم تُرِد أن ما عدا البكاءَ عليه فليس بِحَسَنٍ ولا جميل ، ولم تُقيِّد الحَسَنَ بشيء فيتصوَّر أن يقصر على البكاء ، كما قَصَرَ الأعشى هبة المئة على المدوح ، ولكنها أرادت أن تُقرَّه فى جنسٍ ما حُسنُهُ الحُسْنُ الظاهرُ / الذى لا يُنكره أحدٌ ، ولا يشك فيه شَاكٌّ .

١٩٨ ـ ومثله قول حسان :

وَإنَّ سَنَامَ المَجْدِ مِنْ آلِ هَاشِمٍ   بَنُو بِنْتِ مَخْزُومٍ وَوَالِدُكَ العَبْدُ [3]

أراد أن يُثبت العبوديَّة ، ثم يجعله ظاهرَ الأمر فيها معروفًا بها ، ولو قال : « ووالدك عبد » ، لم يكن قد جعل حاله فى العبودية حالةً ظاهرةً متعارفة ، وعلى ذلك قول الآخر :

---

(١) انظر الفقرة السالفة : ١٩٤ .

(٢) فى ديوانها .

(٣) فى ديوانه .

أُسُودٌ إذا ما أبْدَتِ الحَرْبُ نابَهَا ... وفي سَائِرِ الدَّهْرِ الغُيُوثُ المَوَاطِرُ

...

الوجه الرابع في الخبر المعرَّف بالألف واللام وأمثلته

١٩٩ ـ واعلم أن للخبر المعرَّف « بالألف واللام » معنى غير ما ذكرت لك ، وله مسلكٌ ثَمَّ دقيقٌ ولمحة كالخَلْس ، يكون المتأمل عنده كما يقال : «يَعْرِف ويُنْكِر» ، وذلك قولك : « هو البَطَل المُحامي » و « هو المُتَّقَى المُرْتَجَى » وأنت لا تقصد شيئًا مما تقدم ، فلست تشير إلى معنى قد علم المخاطب أنه كان ، ولم يعلم أنه ممن كان كما مضى في قولك : « زيد هو المنطلق » = ولا تريد أن تَقصُرَ مَعْنيً عليه ، على معنى أنه لم يَحْصُل لغيره على الكمال ، كما كان في قولك : « زيد هو الشجاع » = ولا أن تقول : ظاهرٌ أنه بهذه الصِّفة ، كما كان في قوله : « ووالدك العَبْدُ » = ولكنك تريد أن تقول لصاحبك : هل سمعت بالبَطَل المُحامي ؟ وهل حَصَّلت معنى هذه الصِّفة ؟ وكيف ينبغي أن يكون الرجل حتى يستحق أن يقال ذلك له وفيه ؟ فإن كنت قَتلْتَه علمًا ، وتصوَّرتَه حقَّ تصوُّره ، فعليكَ صاحبَك واشدُدْ به يَدَك ، فهو ضالَّتُك وعنده بُغْيَتُك ، وطريقُه طريقُ قولك : « هل سمعت بالأسد ؟ وهل تعرف ما هو ؟ فإن كنت تعرفُه ، فَزَيْدٌ هُو هو بعينه ».

٢٠٠ ـ ويزدادُ هذا المعنى ظهوراً بأن تكون الصفة التي تريد/ الإخبارَ بها عن المبتدإ مُجْرَاةً على موصوفٍ ، كقول ابن الرومي :

هُوَ الرَّجُلُ المَشْرُوكُ في جُلِّ مَالِه ... وَلكِنَّهُ بالمَجْدِ والحَمْدِ مُفْرَدُ

تقديره ، كأنه يقول للسامع : فكِّرْ في رجل لا يتميَّز عُفاته وجيرانُه ومعارفُه عنه في ماله وأَخْذِ ما شاؤوا منه ، فإذا حصَّلت صورته في نفسك ، فاعلم أنه ذلك الرجل .

٢٠١ ـ وهذا فنٌّ عجيب الشأن ، وله مكانٌ من الفخامة والنُّبْل ، وهو من سحر البيان الذى تَقْصُر العبارةُ عن تأدية حقِّه . والمُعَوَّلُ فيه على مُراجعة النفس واستقصاء التأمُّل ، فإذا علمتَ أنه لا يريد بقوله : « الرجُل المشروكُ فى جُلِّ ماله » أن يقول : هو الذى بلغك حديثُه ، وعرفتَ / من حاله وقصَّته أنّه يُشْرِك فى جُلِّ ماله ، على حَدِّ قولك : « هو الرجل الذى بلغك أنه أنفق كذا والذى وهب المئة المصطفاةَ من الإبل » = ولا أن يقول إنه على معنًى : «هو الكامل فى هذه الصفة» ، حتى كأنّ ههنا أقوامًا يُشركون فى جُلِّ أموالهم ، إلاّ أنه فى ذلك أكمل وأتم ، لأن ذلك لا يُتصوَّر . وذاك أن كون الرجل بحيث يُشْرِك فى جُلِّ ماله ، ليس بمعنى يَقَعُ فيه تفاضل ، كما أن بَذْلَ الرجل كل ما يملك كذلك = ولو قيل : « الذى يشرك فى ماله » ، جاز أن يتفاوت . وإذا كان كذلك ، علمت أنه معنىً ثالثٌ . وليس إلا ما أشرتُ إليه من أنه يقول للمخاطب : « ضع فى نفسك مَعْنى قولك : رجُل مشروك فى جلِّ ماله ، ثم تأمل فلانا ، فإنك تستملى هذه الصورة منه ، وتجدُه يؤديها لك نَصًّا ، ويأتيك بها كَمَلاً » .

٢٠٢ ـ وإن أردتَ أن تسمع فى هذا المعنى ما تسكُنُ النفس إليه سكون الصَّادى إلى بَرْدِ / الماء ، فاسمع قوله :

أنا الرَّجُلُ المَدْعُوُّ عَاشِقَ فَقْرِهِ	إذا لَمْ تُكَارِمْنِى صُرُوفُ زَمَانِي

وإن أردت أعجب من ذلك فقوله :

أهْدَى إليَّ أبُو الحُسَيْنِ يَدًا	أرْجُو الثَّوابَ بِهَا لَدَيْه غَدًا
وكَذاكَ عَادَاتُ الكَرِيمِ إذا	أوْلَى يَدًا حُسِبَتْ عَلَيْهِ يَدًا
إنْ كَانَ يَحْسُدُ نَفْسَهُ أحَدٌ	فَلأزْعُمَنْك ذَلِــكَ الأحَـدا[1]

---

(١) هو لابن الرومى فى ديوانه : ٧٨٦ .

فهذا كلُّه على معنى الوَهْم والتقدير ، وأن يُصوِّر فى خاطره شيئًا لم يره ولم يعلمْه ، ثم يجريه مُجْرَى ما عَهِد وعلم .

«الذى » ومجيئها فى الخبر الموهوم

٢٠٣- وليس شئ أغلب على هذا الضرب الموهوم من « الذى » ، فإنه يجيءُ كثيراً على أنك تقدِّر شيئًا فى وَهْمك ، ثم تعبر عنه « بالذى » ، ومثال ذلك قوله :

أخُوك الـذى إنْ تَدْعُـهُ لِمُلِمَّـةٍ ... يُجِبْكَ ، وإن تَغْضَبْ إلى السَّيْفِ يَغْضَبِ [١]

وقول الآخر :

أَخُوك الَّذى إن ربته قال : إنَّما ... أَرَبْتَ ، وإنْ عَاتَبْتَهُ لان جَانِبُه[٢]

فهذا ونحوه على أنك قدَّرت إنسانًا هذه صفته وهذا شأنه ، وأحَلْت السامع على من يَعنُّ فى الوَهم[٣] ، دون أن يكون قد عَرَف رجلاً بهذه الصفة ، فأعلمته أن المستحقَّ لاسم الأُخوَّة هو ذلك الذى عَرفه ، حتى كأنك قلت : « أخوك زيدٌ الذى عرفت أنَّك إنْ تَدْعه لملمة يُجبْك » .

٢٠٤- ولكون هذا الجنس معهوداً من طريق الوهم والتخيُّل ، جرى على ما يُوصف بالاستحالة ، كقولك للرجل وقد تَمَنَّى : « هذا هو الذى لا يكون» ، و « هذا ما لا يدخل فى الوجود » وكقوله :

مَالاً يَكُونُ فَلاَ يَكُونُ بِحِيلَةٍ ... أَبَداً ومَا هُوَ كَائِنٌ سَيَكُونُ[٤]

---

(١) هو لأبى حوط ، حُجَيَّة بن المضرب السكونى ، والشعر فى شرح حماسة التبريزى ٣: ٩٨، والمؤتلف والمختلف للآمدى : ١٨٣ .

(٢) هو لبشار بن برد فى ديوانه .

(٣) فى المطبوعة : « يتعين فى الوهم » ، خطأ .

(٤) هو لعبد الله بن محمد بن أبى عيينة ، يقوله لذى اليمينين ، الكامل للمبرد ١ : ٢٣٥.

ومن لطيف هذا الباب قوله :

وَإِنِّى لَمُشْتَاقٌ إلى ظِلِّ صَاحِبٍ يَرُوقُ ويَصْفُو إنْ كَدَرْتُ عَلَيْه[١]

قد قدَّر كما ترى ما لم يعلمه موجوداً ، ولذلك قال المأمون : « خذ منى الخلافة وأعطنى هذا الصاحب » . فهذا التعريف الذى تراه فى الصاحب لا يعرض فيه شك أنه موهوم .

الفرق بين : «المنطلق زيد » ، و : « زيد المنطلق » والمبتدأ والخبر معرفتان

٢٠٥- وأمَّا قولنا : « المنطلق زيد » ، والفرق بينه وبين أن تقول : «زيد المنطلق »[٢] ، فالقول فى ذلك أنك وإن كنت ترى فى الظاهر أنهما سواءٌ من حيث كان الغرض فى الحالين إثبات انطلاق قد سبق العلم به لزيد[٣] ، فليس الأمر كذلك ، بل بين الكلامين فصلٌ ظاهرٌ .

وبيانُه : أنك إذا قلت : « زيد المنطلق » ، فأنت فى حديث انطلاق قد كان ، وعرف السامع كَوْنَه ، إلا أنه لم يعلم أَمِنْ زيدٍ كان أم من عمرو ؟ فإذا قلتَ : « زيد المنطلقُ » ، أزلت عنه الشك وجعلته يقطع بأنه كان من زيدٍ ، بعد أن كان يرى ذلك على سبيل الجواز .

= وليس كذلك إذا قدَّمت « المنطلق » فقلت : « المنطلق زيد » ، بل يكون المعنى حينئذ على أنك رأيت إنسانا ينطلق بالبعد منك ، فلم تُثْبِتْهُ[٤] ، ولم تعلم أزيدٌ هو أم عمروٌ / فقال لك صاحبك : «المنطلق زيد».

(١) هو لأبى العتاهية . ديوانه (بيروت) ، الأغانى ١١ : ٣٤٦ (الديار) ، كتاب بغداد لطيفور : ٣٣٢ .

(٢) فى المطبوعة : « بينه وبين زيد المنطلق » .

(٣) فى المطبوعة : « من حيث كون الغرض .. » .

(٤) فى المطبوعة وحدها : « فلم تثبت » .

أى هذا الشخص الذى تراه من بُعْدٍ هو زيد .

وقد ترى الرجل قائمًا بين يديك وعليه ثَوْبُ ديباجٍ ، والرجل ممن عرفته قديمًا ثم بَعُدَ عهدُك به فتناسيته ، فيقال لك : « اللابس الديباج صاحبك الذى كان يكون عندك فى وقت كذا ، أما تعرفه ؟ لَشَدَّ ما نسيتَ » . / ولا يكون الغرض أن يثبت له لبس الديباج ، لاستحالة ذلك ، من حيث أن رؤيتك الديباج عليه تُغْنيك عن إخبار مُخْبِرٍ وإثبات مثْبِتٍ لُبْسَه له .

فمتى رأيت اسم فاعلٍ أو صفةً من الصفات قَدْ بُدِئ به ، فجعل مبتدأ ، وجُعل الذى هو صاحب الصفة فى المعنى خبراً ، فاعلم أنّ الغَرضَ هناك ، غيرُ الغرض إذا كان اسم الفاعل أو الصفة خبراً ، كقولك : « زيد المنطلق».

...

اختلاف معنى التقديم والتأخير فى المعرفتين إذا كانتا مبتدأ وخبراً .

٢٠٦- واعلم أنه ربَّما اشتبهت الصورة فى بعض المسائل من هذا الباب، حتَّى يُظَنَّ أن المعرفتين إذا وقعتا مبتدأ وخبراً ، لم يختلف المعنى فيهما بتقديم وتأخير . ومما يُوهم ذلك قول النحويين فى « باب كان » : «إذا اجتمع مَعْرفتان كُنْتَ بالخيار فى جعل أيِّهما شئت اسمًا ، والآخر خبراً ، كقولك : « كان زيدٌ أخَاكَ » و « كان أخوك زيدا » ، فيظَن من ههنا أن تكافؤ الاسمين فى التَّعريف يقتضى أنْ لا يختلف المعنى بأن تَبْدَأ بهذا وتُثَنّى بذاك ، وحتى كأنَّ الترتيبَ الذى يُدَّعَى بين المبتدأ والخبر وما يوضع لَهُما من المنزلة فى التقدُّم والتأخُّر ، يَسْقُط ويرتفعُ إذا كان الجزآن معا معرفتين .

[١٤]

جُمليّة المُسند

من كتاب (الإيضاح) للخطيب القزويني

٧٠- وأما كونه * جملةً فإما لإرادة تَقَوّي الحكم بنفس التركيب كما سبق ، وإما لكونه سببيًا ، وقد تقدم بيان ذلك .

وفعليتها لإفادة التَّجَدُّد ، واسميتها ** لإفادة الثبوت ؛ فإن من شأن الفعلية أن تدل على التجدد ، ومن شأن الاسمية أن تدل على الثبوت .

وعليهما قولُ ربِّ العزّة : « وإذا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قالوا : آمنّا ، وإذا خَلَوا إلى شَياطينِهِمْ قالوا : إنَّا مَعَكُمْ »[1] .

وقوله تعالى : « قالوا سلامًا ، قالَ سَلامٌ »[2] إذ أصلُ الأول : نسلم عليك سلامًا ، وتقدير الثاني سلامٌ عليكم ، كأن إبراهيمَ عليه السلام قصدَ أن يُحيّيَهم بأحسن مما حَيّوْهُ به ؛ أخذًا بأدب الله تعالى في قوله : « وإذا حُيِّيتُمْ بِتَحيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ منها »[3] .

وقد ذُكِرَ له وجه آخرُ فيه دقةٌ ، غير أنه بأصول الفلاسفة أشبهُ ، وهو أن التسليمَ دعاءٌ للمسلَّم عليه بالسلامة من كل نقص ، ولهذا أُطلق ، وكمالُ الملائكة لا يُتَصوَّر فيه التجدد ؛ لأن حصوله بالفعل مقارنٌ لوجودهم ، فناسبَ أن يُحَيَّوا بما يدل على الثبوت دون التجدد ، وكمال الإنسان مُتَجدِّدٌ ؛ لأنه بالقوة ، وخروجه إلى الفعل بالتدريج ، فناسَبَ أن يُحَيَّا بما يدل على التجدُّد دون الثبوت ، وفيه نظر .

وقوله تعالى : « سواءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صامِتُونَ »[4] أي :

---

(١) بعض الآية ١٤ من سورة البقرة .

(٢) بعض الآية ٦٩ من سورة هود .

(٣) بعض الآية ٨٦ من سورة النساء .

(٤) بعض الآية ١٩٣ من سورة الأعراف .

(*) الضمير يعود على الخبر ، أي كون الخبر جملة .

(**) الضمير في (فعليتها) و (اسميتها) يعود على جملة الخبر .

أحدثتم دعاءَهم ، أم استمر صمتكم عنه ؛ فإنه كانت حالهم المستمرةُ أن يكونوا صامتين عن دعائهم ، فقيل : لم يفترق الحالُ بين إحداثكم دعاءَهُم وما أنتم عليه من عادة صمتكم عن دعائهم .

وقوله تعالى : « قَالُوا أجِئْتنا بِالحَقِّ أمْ أنتَ مِنَ اللاعِبِينَ »[1] : أى أحدثت عندنا تعاطى الحقِّ فيما نسمعه منك أم اللعِبَ ، أى أحوالُ الصِّبا بعدُ مستمرة عليك .

وأما قوله تعالى : « وَمَاهُمْ بِمُؤْمِنِينَ »[2] فى جواب « آمَنَّا باللهِ وباليَوْمِ الآخِرِ »[2] فلإخراج ذواتهم من جنس المؤمنين ؛ مبالغة فى تكذيبهم؛ ولهذا أطلَقَ قوله « مؤمنين » وأكَّدَ نفيَه بالباء . ونحوُه : « يُرِيدُونَ أنْ يَخْرُجُوا مِنَ النَّارِ ، وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنْهَا »[3]

---

(١) الآية ٥٥ من سورة الأنبياء.

(٢) بعض الآية ٨ من سورة البقرة .

(٣) بعض الآية ٣٧ من سورة المائدة .

[١٥]

نص كتاب الإيضاح فى صور الخروج على خلاف مقتضى الظاهر

بين يدى النص :

سبق أن قلنا إن البلاغيين لا يتابعون النحاة فى تصوُّرهم لمدى أهمية كلّ جزءٍ من أجزاءِ الكلام ، ولا فى تصورهم لمدى أهمية كلّ باب من أبواب النحو ، كما سبق القول إنهم لا يفرقون فى ظواهر اللغة بين ما يعتبره النحاة من قبيل الأصل وما يعدُّونه من قبيل الجوازات .

كما قلنا إنهم يتقبلون ظواهر اللغة من واقع الاستعمال دون نظر إلى مقررات القاعدة وتفريقها بين أصلى وجائز ، كما سبق القول إنهم فى سبيل تحقيق المطابقة بين المعنى النحوى للتركيب والحال التى يُساق فيها ربما احتفلوا بالظواهر التى تشكل صورا من خرق القاعدة أكثر من احتفالهم بالظواهر التى تتبع القاعدة .

ومن هذا القبيل احتفالهم بتأخير المبتدأ وتنكيره وحذفه ، واحتفالهم بالإضمار قبل الإظهار وإحلال الضمير محل الظاهر والعكس .. وهى كلها ظواهر غير أصلية - عند النحاة - لأنها خلاف القاعدة ، ومع ذلك وَجَدتْ هذه الظواهر مكانها فى كتب البحث البلاغى على أساس إمكاناتها فى تحقيق صفة المطابقة التى يسعى إليها المتكلّم فى المواقف المختلفة .

ومن هذا المنطلق كان احتفالهم بمجموعة أخرى من الظواهر اللغوية جرى بها استعمال اللغة وإن كانت تشكّل صورا من مخالفة القواعد النظرية بدرجات متفاوتة ، من هذه الظواهر المخالفة فى استخدام الضمائر ، واستخدام الأعداد واستخدام صيغ الأفعال الدالة على أزمنة معينة ، وكذلك المخالفة فى النوع باستخدام الضمائر أو الأدوات الدالة على أحد النوعين من المذكر أو المؤنث فى

الدلالة على النوع الآخر .

وقد تعددتْ الأسماء والصفات التى أطلقتْ على هذه الظواهر ، فوصفها بعضهم بأنها مجازات ، ووصفها آخرون بأنها من قبيل التوسّع ، ووصفها غيرهم بأنها ضرورات ، وأدخلها ابن جنّى ضمن ما أطلق عليه (شجاعة العربية) ويعنى بها تلك الظواهر التى جرى عليها الاستعمال الأدبى على الرغم من مخالفتها للقواعد المجردة .

والواقع أن إطلاق هذه الأسماء أو الصفات - من مجاز وتوسع وشجاعة ... إلخ - يعبر عن تصور اللغويين العرب للغة المعيارية - أو اللغة التى تتمثل فيها القواعد النظرية ، فهذه القواعد تحاول أن تشد اللغة إلى متابعة المنطق الصورى تارة وإلى متابعة المنطق الطبيعى للموجودات تارة أخرى ، ومن هذه النظرة الأخيرة كانت محاولة تنزيل اللغة ، أو تصوّرها ، موافقة لأحوال الموجودات فى العالم ، فهذه الكائنات منها الذكر والأنثى ، ثم هى إذا عدّت فإما أن تكون مفردة أو مثنّاة أو أكثر من ذلك ، ثم إن الأشخاص الذين نتعامل معهم إما أن يكونوا حاضرين - مخاطبين أو متكلمين -أو غائبين ، كما أن الزمن ينقسم - فى تصور معين - إلى ماض وحاضر ومستقبل ، وعلى وفق هذه التقسيمات للأعداد والنوع والأشخاص والزمن يجب أن تجىء تقسيمات اللغة ، فإذا خالفها الاستعمال ، وُصفت هذه المخالفة بالتجوّز أو التوسع أو الشجاعة .. إلخ .

وربما خص بعض البلاغيين شيئا من ظواهر المخالفة هذه بأسماء بعينها ، ومن هذا القبيل إطلاقهم كلمة (الالتفات) على صور التصرُّف فى استعمال الضمائر، بمعنى استعمال بعضها محل الآخر ، أو التعبير ببعضها بعد التعبير بسواه . كما أنهم قد يطلقون على الظواهر السابقة فى جملتها مصطلح (الخروج على خلاف مقتضى الظاهر) أو (مخالفة مقتضى الظاهر) يقصدون مجىء

الأسلوب على غير المفروض من حال المخاطب أو عدده أو نوعه ، أو موضوع حديثه ، أو الزمن الذى يحوى وقائع الخطاب .

من صور الخروج على
خلاف مقتضى الظاهر
من كتاب (الإيضاح) للخطيب القزوينى

وضع المضمر موضع المظهر

٤٦- هذا كله * مقتضى الظاهر ، وقد يخرج المسند إليه على خلافه : فيوضع المضمر موضع المظهر ، كقولهم ابتداءً من غير جَرْيِ ذكرٍ ، لفظا أو قرينة حال : « نِعْم رجلا زيدٌ ، وبِئسَ رجلا عمروٌ » مكان : « نعم الرجلُ ، وبِئْسَ الرجلُ » على قول من لا يرى الأصل « زيد نعم رجلا ، وعمرو بئس رجلا » وقولهم : « هو زيد عالم ، وهو عمرو شجاع » مكان : الشأنُ زيدٌ عالم ، والقصة عمرو شجاع ؛ ليتمكن فى ذهن السامع ما يعقبه ؛ فإن السامع متى لم يفهم من الضمير معنىً بقى منتظراً لعُقبى الكلام كيف تكون ، فيتمكن المسموع بعده فى ذهنه فَضْلَ تمكن ، وهو السر فى التزام تقديم ضمير الشأن أو القصة ، قال الله تعالى : « قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ »[(١)] وقال :« إِنَّهُ لا يُفْلِحُ الكافِرُون »[(٢)] وقال : « فإِنَّهَا لا تَعْمَى الأبْصار »[(٣)].

---

(١) الآية ١ من سورة الإخلاص .

(٢) بعض الآية١١٧ من سورة المؤمنون .

(٣) بعض الآية ٤٦ من سورة الحج .

(*) يشير إلى أن ما مضى من بقية النصّ فى الحديث عن أحوال المسند إليه تراعى ظاهر الحال .

وضع المظهر موضع المضمر

٤٧- وقد يعكس فيوضَع المظهرُ موضع المضمر ؛ فإن كان المظهر اسم إشارة ؛ فذلك إما لكمال العناية بتمييزه ؛ لاختصاصه بحكم بديع ، كقوله:

كَمْ عاقلٍ عاقلٍ أعْيَتْ مذاهبُه ... وجاهلٍ جاهلٍ تلقاه مَرْزوقـا[١]

هذا الذى ترك الأوهام حائـرةً ... وصيّر العالم النحريرَ زِنْديقا

وإما للتهكُّم بالسامع ، كما إذا كان فاقد البصر ، أو لم يكن ثَمَّ مُشارٌ إليه أصلا .

وإما للنداء على كمال بلادته بأنه لا يُدْرِك غيرَ المحسوس بالبصر ، أو على كمال فطانته ، بأن غير المحسوس بالبصر عنده كالمحسوس عند غيره .

وإما لادعاء أنه كمل ظهوره ، حتى كأنه محسوس بالبصر ، ومنه فى غير باب المسند إليه قوله :

تعَالَلْتِ كى أشْجى ، وما بكِ عِلَّةٌ

تريدين قَتْلِى ، قد ظَفِرْتِ بذلكِ[٢]

وإما لنحو ذلك .

وضع غير الإشارة موضع المضمر

٤٨- وإن كان المظهر غير اسم إشارة ؛ فالعدول إليه عن المضمر إما

---

(١) عاقل الثانية وصف للأولى . والمعنى كم عاقل كامل العقل ، وأعيت مذاهبه : بمعنى عجزت وكلت وضاقت طرق معايشه ، أو أعوزته هذه الطرق . والنحرير : الفطن الحاذق المجرب ، والزنديق من معانيه : من لا يؤمن بالإله ولا بالآخر ، والبيتان لابن الراوندى أبى الحسين أحمد بن يحيي ، كان متكلما على مذهب المعتزلة ثم ألحد وتزندق ، وتوفى سنة ٢٥٠هـ .

(٢) تعاللت : تظاهرت بالاعتلال والمرض ، أشجى : أحزن ، قائله ابن الدمينة أبو السرى عبدالله الشاعر الغزل .

لزيادة التمكين كقوله تعالى : « قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ ، اللهُ الصَّمَدُ »[١] ونظيره من غيره قوله : « وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ »[٢] وقوله « فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلاً غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأَنْزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا »[٣] وقول الشاعر :

إن تسألوا الحقَّ نعطِ الحقَّ سائلَهُ[٤]

بدل نعطكم إيّاه

وإما لإدخال الرَّوْع فى ضمير السامع ، وتربية المهابة .

وإما لتقوية داعى المأمور ، مثالهما قول الخلفاء : أمير المؤمنين يأمرك بكذا ، وعليه من غيره « فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللهِ »[٥] .

وإما للاستعطاف ، كقوله :-

* إلهي عبدُكَ العاصى أتاكا *

وإما لنحو ذلك .

الالتفات عند السكاكى

٤٩- قال السكاكى : هذا غير مختص بالمسند إليه ، ولا بهذا القدر ، بل التكلُّم والخطاب والغيبة مطلقًا يُنْقَل كلٌّ واحد منها إلى الآخر ، ويُسَمَّى هذا النقل التفاتًا عند علماء المعانى ، كقول رَبِيعَةَ بن مَقْرُوم :

٧٧- بَانَتْ سُعادُ فأمسَى القلبُ مَعْمُودا وأَخْلَفَتْكَ ابنةُ الحُرِّ المواعيدا[٦]

(١) الآيتان ١ ، ٢ من سورة الإخلاص ، ومن معانى الصمد : السيد الذى يقصد .
(٢) بعض الآية ١٠٥ من سورة الإسراء .
(٣) بعض الآية ٥٩ من سورة البقرة .
(٤) بقيته : * والدرع محقبة ، والسيف مقروب * الدرع : قميص من زرد الحديد يلبس وقت الحرب للوقاية من إصابة السلاح ، محقبة : موضوعة خلفنا على الركاب ، مقروب : موضوع فى قرابه . والبيت لعبدالله بن عنمة الضبى الشاعر المخضرم .
(٥) بعض الآية ١٥٩ من سورة آل عمران .
(٦) المعمود : الموجع ، وابن مقروم : شاعر إسلامى شهد القادسية

فالتفت كما ترى حيث لم يقل : وأخلفتني ، وقوله :

تذكَّرْتَ ، والذكرى تَهيجُكَ ، زَيْنَبا　　وأصبح باقى وَصْلِها قد تَقَضَّبا[١]

وحَلَّ بِفَلْجٍ فالأَبَاتِرِ أهْلُنا　　وشطَّتْ فحلَّت غَمْرةَ فَمُثَقَّبا

الالتفات عند الجمهور

والمشهور عند الجمهور أن الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة بعد التعبير عنه بطريق آخر منها .

وهذا أخصُّ من تفسير السكاكى ؛ لأنه أراد بالنقل أن يُعَبَّر بطريق من هذه الطرق عما عُبِّر عنه بغيره ، أو كان مُقْتَضَى الظاهر أن يُعَبَّر عنه بغيره منها .

فكل التفات عندهم التفات عنده ، من غير عكس .

مثال الالتفات من التكلم إلى الخطاب قوله تعالى « وَمَا لِيَ لا أَعْبُدُ الَّذى فَطَرَنى وإليْه تُرْجَعُونَ »[٢] ومن التكلُّم إلى الغيبة ، قوله تعالى : «إنَّا أعْطَيْنَاكَ الكَوْثَرَ فَصَلِّ لِربِّكَ وانْحَرْ »[٣] . ومن الخطاب إلى التكلم قول عَلْقَمَة بن عَبَدَةَ :

طَحَا بكَ قلبٌ فى الحسان طَرُوبُ　　بُعَيْدَ الشَّبابِ عَصْرَ حان مَشيبُ[٤]

---

(١) تهيجك : تثيرك ، تقضب : تقطع ، حل : نزل وأقام ، شطت : بعدت ، فلج ، والأباتر ، وغمرة ، ومثقب : أسماء أمكنة . وقائلهما ربيعة بن مقروم السابق .

(٢) الآية ٢٢ من سورة يس . فطرنى : أنشأنى .

(٣) الآيتان ١ ، ٢ من سورة الكوثر والكوثر من معانية : الكثير من كل شئ ، والإسلام ، والنبوة .

(٤) طحا بك : ذهب بك كل مذهب ، طروب : كثير الطرب ، وهو الاضطراب فرحًا أو حزنا ، بعيد الشباب : عقيبه ، حان المشيب : حل وآن ، شط وليها : بعد قربها ، العوادى : جمع عادية، وعوادى الدهر : بوائقه ونوازله وخطوبه ، وعلقمة بن عبدة - بالتحريك - هو علقمة الفحل الشاعر الجاهلى المعاصر لامرئ القيس . والحالف بعده على امرأته .

يُكلِّفُنى ليْلى وقـد شَطَّ وَلْيُها　　وعادَتْ عَـوَادٍ بيْنَنَا وخُطُـوبُ

ومن الخطاب إلى الغيبة قوله تعالى « حَتَّى إذا كُنْتُمْ فى الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم »[1]

ومن الغيبة إلى التكلم قوله تعالى : « واللهُ الَّذى أرْسَلَ الرِّياحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ »[2] ومن الغيبة إلى الخطاب قوله تعالى : « مالِكِ يَوْمِ الدِّين إيَّاكَ نَعْبُدُ »[3] وقولُ عبدالله بن عَنَمَة :

ما إن ترى السَّيدُ زيداً فى نُفوسهمْ　　كما يراه بَنُو كُوزٍ ومَرْهُـوبُ[4]

إنْ تسألوا الحقَّ نُعْطِ الحقَّ سائلَـهُ　　والدِّرعِ مُحْقَبَةٌ والسَّيْفُ مَقْرُوبُ

وأما قول امرئ القيس :

تطاولَ ليلُكَ بالأثمـد　　ونام الخَلِيُّ ولـم تَرْقُـدِ[5]

وَبَاتَ ، وباتَتْ لهُ لَيْلَـةٌ　　كليلة ذى العائرِ الأرْمَـدِ

وذلك من نَبَإٍ جـاءَنـى　　وخُبِّرْتُهُ عَنْ أبى الأسْـوَدِ

فقال الزَّمَخْشَرِيُّ : فيه ثلاثُ التفاتاتٍ ، وهذا ظاهر على تفسير السكاكى ؛ لأن على تفسيره فى كل بيت التفاتة .

لا يقال : الالتفات عنده من خلاف مُقْتَضَى الظاهر ؛ فلا يكون فى

---

(١) بعض الآية ٢٢ من سورة يونس .

(٢) بعض الآية ٤٨ من سورة الروم .

(٣) الآية ٤ من سورة الفاتحة .

(٤) السيد ، وزيد ، وبنو كوز ، ومرهوب : أحياء من ضبة ، والبيت الثانى هو الشاهد ٧٧ وقد سبق شرحه .

(٥) تطاول : طال وامتد ، والأثمد بفتح الهمزة وفتح الميم أو ضمها : اسم موضع ، العائر : القذى يقع فى العين ، وقيل : هو نفس الرمد ، والأبيات من قصيدة ينسبها بعض الرواة لامرئ القيس بن حجر الجاهلى ، وينسبها بعضهم لامرئ القيس بن عابس الصحابى ، وهما كنديان.

البيت الثالث التفات ؛ لوروده على مقتضي الظاهر ، لأنا نمنع انحصار الالتفات عنده في خلاف المقتضي لما تقدم .

وأما على المشهور فلا التفات فى البيت الأول ، وفى الثانى التفاتة واحدة ، فيتعيَّن أن يكون فى الثالث التفاتتان ، فقيل : هما فى قوله : « جاءنى » إحداهما باعتبار الانتقال من الخطاب فى البيت الأول ، والأخرى باعتبار الانتقال من الغيبة فى الثانى ، وفيه نظر ؛ لأن الانتقال إنما يكون من شئ حاصل مُلتبَس به ، وإذ قد حصل الانتقال من الخطاب فى البيت الأول إلى الغيبة فى الثانى لم يبق الخطاب حاصلا مُلْتَبَسًا به ، فيكون الانتقال إلى التكلم فى الثالث من الغيبة وحدها ، لا منها ومن الخطاب جميعًا ، فلم يكن فى البيت الثالث إلا التفاتة واحدة ، وقيل : إحداهما فى قوله «وذلك» لأنه التفات من الغيبة إلى الخطاب ، والثانية فى قوله « جاءنى » لأنه التفات من الخطاب إلى التكلم ، وهذا أقرب .

وجه حسن الالتفات

واعلم أن الالتفات من محاسن الكلام ، وَوَجْهُ حسنه - على ما ذكر الزمَخْشريُّ - هو أن الكلام إذا نُقل من أسلوب إلى أسلوب ؛ كان ذلك أحسن تَطْرِيَة[١] لنشاط السامع ، وأكثر إيقاظًا للإصغاء إليه من إجرائه على أسلوب واحد .

وقد تختص مواقعه بلطائف كما فى سورة الفاتحة ؛ فإن العبد إذا افْتَتَحَ حَمْدَ مَوْلاه الحقيق بالحمد عن قلب حاضر ، ونفس ذاكرة لما هو فيه ، بقوله «الحَمْدُ لله »[٢] الدالُّ على اختصاصه بالحمد ، وأنه حقيق به ؛ وجد من نفسه لا مَحَالةَ مُحَرِّكًا للإقبال عليه ، فإذا انتقل على نحو الافتتاح إلى

---

(١) التطرية : التجديد ، من « طريت الثوبَ » إذا أعدت إليه طراوته .
(٢) بعض الآية ٢ من سورة الفاتحة .

قوله: « ربِّ العَالمينَ »[1] الدالّ على أنه مالكٌ للعالمين ، لا يخرج منهم شيء عن مَلَكُوته وربُوبيَّته : قوى ذلك المحرِّك ، ثم إذا انتقل إلى قوله : «الرَّحمن الرَّحيم »[2] الدالّ على أنه مُنْعِم بأنواع النعم جَلائلها ودَقَائقها ؛ تضاعفت قوة ذلك المحرك ، ثمَ إذا انتقل إلى خاتمة هذه الصفات العظام ، وهي قوله : « مَالك يَوْم الدِّين»[3] الدال على أنه مالك للأمر كله يوم الجزاء؛ تناهَتْ قوتُه ، وأوْجَبَ الإقبالَ عليه ، وخطابَه بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهمَّات .

وكما في قوله تعالى : « وَلَوْ أنَّهُمْ إذ ظَلَمُوا أنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فاستَغْفَرُوا اللهَ ، واسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُول »[4] لم يقل واستغفرتَ لهم ، وعَدَل عنه إلى طريق الالتفات تفخيما لشأن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وتعظيما لاستغفاره ، وتنبيهًا على أن شفاعةَ مَنْ اسمه الرسول من الله بمكان .

وذكر السكَّاكيُّ لالتفات امرئ القيس في الأبيات الثلاثة على تفسيره وجوهًا .

أحدها : أن يكون قصَدَ تهويل الخطْب واستفظاعَه ، فنبَّه في التفاتة الأول على أن نفسه وقت ورود ذلك النبأ عليها وَلِهَت وَلَهَ الثَّكْلي[5] ، فأقامها مُقامَ المصاب الذي لا يتسلّى بعض التَّسلّى ، إلا بتفجُّع الملوك له ، وتحزُّنهم[6] عليه ، وخاطبها بـ « تطاول ليْلُك » تسليةً أو على أنها لفظاعة شأن النبأ أبدت قلقا شديداً ولم تتصبَّر - فِعْلَ الملوك . فشكَّ في أنها نفسه،

---

(١) بعض الآية ٢ من سورة الفاتحة .

(٢) الآية ٣ من سورة الفاتحة .

(٣) الآية ٤ من سورة الفاتحة .

(٤) بعض الآية ٦٤ من سورة النساء .

(٥) الوله : حزن شديد يكاد يذهب العقل ، والثكلي : من فقدت ولدها .

(٦) يتسلي : يتناسي ويحمل نفسه علي السلو ، التفجع : التوجع ؛ ومثله التحزن .

فأقامها مُقام مَكروب[١] وخاطبها بذلك تسليةً ، وفى الثانى على أنه صادق فى التحزُن - خاطبَ أوْ لا - وفى الثالث على أنه يريد نفسه .

أو نبَّه فى الأول على أن النبأ لشدَّته تركه حائراً ، فما فطن معه لمقتَضَى الحال ، فجرى على لسانه ما كان ألِفَه من الخطاب الدائر فى مجارى أمور الكبار أمراً ونَهْيًا ، وفى الثانى على أنه بَعْدَ الصدمة الأولى أفاق شيئًا ، فلم يجد النفسَ معه ، فبنى الكلام على الغيبة ، وفى الثالث على ما سبق[٢] .

أو نبه فى الأول على أنها حين لم تثبت ، ولم تتبصَّر غاظه ذلك ، فأقامها مقام المستحق للعتاب ، فخاطبها على سبيل التوبيخ والتعيير بذلك ، وفى الثانى على أن الحامل على الخطاب والعتاب لما كان هو الغيظَ والغضب ، وسكت عنه الغضب بالعتابَ الأوَّل ، ولَّى عنها الوجه وهو يُدَمْدم قائلا : « ويات وياتت له » وفى الثالث على ما سبق .

هذا كلامه ، ولا يخفى على المنصف ما فيه من التعسف .

الأسلوب الحكيم

٥٠- ومن خلاف المقتضى ما سماه السكاكى الأسلوب الحكيم ، وهو تَلَقِّى المخاطَب بغير ما يترقَّب ، بحمل كلامه على خلاف مراده ، تنبيهًا على أنه الأولى بالقصد ، أو السائل بغير ما يتطلَّب ، بتنزيل سؤاله منزلة غيره ، تنبيهًا على أنه الأولى بحاله أو المهمُّ له .

أما الأول فكقول القَبَعْثَرَى للحجَّاج - لما قال له متوعِّداً بالقيد «لأحملنَّكَ على الأدهم » - : « مِثْلُ الأميرِ يحمل على الأدْهم والأشهب »

---

(١) المكروب : من اشتد عليه الغم .

(٢) يعنى ما سبق فى الوجه الأول .

فإنه أبرز وعيدَه في معرض الوعد ، وأراهُ وبألطف وجه أن مَنْ كان على صفته في السلطان وبَسْطة اليد فجدير بأن يُصفِدَ ، لا أن يَصْفِدَ[١] . وكذا قوله له - لما قال له في الثانية : « إنه حديد » - : « لأن يكون حديداً خيرٌ من أن يكون بليداً »[٢] .

وعن سلوك هذه الطريقة في جواب المخاطب عبَّر من قال مفتخراً :

أَتَتْ تشتكي عندي مُزاوَلَةَ القِرَى   وقد رَأَتِ الضِّيفانَ يَنْحُونَ مَنزلي[٣]

فقلتُ كأنّي ما سمعتُ كلامَها :   هُمُ الضيْفُ جِدِّي في قِراهُمْ وعَجِّلي

وسماه الشيخ عبدالقاهر مغالطة .

وأما الثاني فكقوله تعالى : « يَسْأَلُونَكَ عَنِ الأَهِلَّةِ ، قُلْ هِيَ مواقيتُ للنَّاسِ والْحَجِّ »[٤] . قالوا : ما بالُ الهلال يَبْدُو دقيقا مثلَ الخَيْطِ ثم يتزايد قليلاً قليلاً حتَّى يَمْتلِئَ وَيَسْتَوِيَ ، ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدا ، وكقوله تعالى : « يَسْأَلُونَكَ ماذا يُنْفِقُونَ ؟ قُلْ ما أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِلوالِدَيْنِ، والأَقْرَبِينَ ، واليتامى ، والمساكين ، وابن السَّبِيلِ »[٥] . سألوا عن بيان ما ينفقون ، فأجيبوا ببيان المصرف .

التعبير بالماضى بدل المستقبل

٥١- ومنه * التعبير عن المستقبل بلفظ المُضِيِّ ؛ تنبيهًا على تحقق

---

(١) « يصفد » الأولى من المزيد بالهمزة بمعني يعطي ، والثانية من الثلاثي - من بابي ضرب وجلس - أو من المضعف ، ومعناها حينئذ يوثق ويقيد بالحديد ، والأدهم والأشهب في القصة سبق شرحهما .

(٢) كلمة « حديد » في عبارة الحجاج مقصود منها المعدن الذي تصنع منه القيود وغيرها ، وهي في عبارة القبعثري مصروف إلي معني النشاط والحدة في الحركة ، وليتم له ما أراد من الأسلوب الحكيم قابل الحديد بالبليد .

(٣) ينحون : يتجهون ويقصدون ، جدي : اجتهدي . قراهم : إضافتهم . والشعر لحاتم الطائي .

(٤) بعض الآية ١٨٩ من سورة البقرة ، والأهلة : جمع الهلال .

(٥) بعض الآية ٢١٥ من سورة البقرة .

(*) أى من الخروج على خلاف مقتضى الظاهر .

وقوعه، وأن ما هو للوقوع كالواقع ، كقوله تعالى : « وَيَوْمَ يُنْفَخُ فى الصُّور فَـفَـزِعَ مَنْ فى السَّـمـاوات وَمَنْ فى الأرض ، إلا مَنْ شاءَ الله »(١) وقـوله : « وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الجِبَالَ وَتَرَى الأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُم أَحَداً »(٢) وقوله تعالى : « وَنَادَى أَصْحَابُ النَّار »(٣) وقوله تعالى : «ونادَى أصْحَابُ الأعـراف »(٤) جَـعَـل المتــوقَّعَ الذى لابُدَّ من وقــوعــه بمنزلة الواقع ، وعـن حسَّان(٥) أن ابنه عبدالرحمن لَسَعَهُ زُنْبور ، وهو طفل . فجاء إليه يبكى ، فقال له : يا بُنَيَّ مَالَكَ ؟ قال : لسعنى طُوَيِّرٌ كأنه ملتف فى بردَيْ حِبَرَةٍ(٦)، فضمَّه إلى صدره وقال : يا بُنَيَّ قد قلت الشِّعر .

التعبير باسمى الفاعل والمفعول بدل المستقبل

٥٢- ومثله التعبير عنه * باسم الفـاعل كـقـوله تعـالى : « وإنَّ الدِّينَ لَوَاقِعٌ »(٧) وكذا اسم المفعول ، كقوله تعالى : « ذَلِكَ يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ، وَذَلِكَ يَوْمٌ مَشْهُودٌ »(٨) .

٥٣- ومنه القلب **، كقول العرب : عرضتُ الناقة على الحوض ، وردَّه مطلقًا قومٌ ، وقبله مطلقًا قومٌ منهم السكاكى ، والحق أنه إن تضمَّن اعتباراً لطيفًا قُبل ، وإلاَّ رُدَّ .

---

(١) بعض الآية ٨٧ من سورة النمل ، ومن معاني الصور : البوق ، وفي أكثر طبعات الكتاب ، وفي تلخيص المفتاح بشرح السعد من مجموعة شروح التلخيص تلفيق من هذه الآية ومن الآية ٦٨ من سورة الزمر .

(٢) الآية ٤٧ من سورة الكهف .

(٣) بعض الآية ٥٠ من سورة الأعراف .

(٤) بعض الآية ٤٨ من سورة الأعراف .

(٥) هو حسان بن ثابت ، شاعر الرسول والإسلام ، وابنه عبدالرحمن كان شاعراً مثله .

(٦) طوير : تصغير طائر ، والبرد : الثوب المخطط ، والحبرة بفتح الحاء وكسرها : ضرب من البرود اليمنية .

(٧) الآية ٦ من سورة الذاريات .

(٨) بعض الآية ١٠٣ من سورة هود .

* أي عن المستقبل .

** أي من صورة الخروج على خلاف مقتضى الظاهر .

[١٦]

القول في القصر

بين يدى النص

يقال فى تعريف القَصْر : إنه تخصيصُ أمرٍ بأمر بإحدى طرق القصر المخصوصة ، والقيْدُ الأخير (بإحدى طُرق القَصْر المخصوصة) هامّ جداً ، لأنّ فى الإمكان أن نعبِّر عن القصْر - أو تخصيص أمرٍ بأمر - بأن تقول - مثلا: شَوْقى مُختَصٌّ بالشِّعر - أو : الشِّعرُ مقصورٌ على شَوْقى . لكنّ هاتين العبارتين ، وإن حَمَلَتا معنى قَصْر أمرٍ على أمر (= قصر شىء - أى موصوف - على صفة ، أو قصْر صفة على موصوف) فإنهما لا تدخلان فى القصر بمعناه الاصْطلاحى ، لأنّ المعنى الاصطلاحى ينطبقُ فقط على ما كان القصرُ فيه بطرق القصر المخصوصة التى عدّدَها البلاغيون .

وهذه الطرق أربعٌ ، وهى : ١ - النّفىُ والاستثناء ٢ - إنّما ٣ - العطف (وأدواتُهُ : لا العاطفة ، بَلْ ، لكنْ) ٤ - التقديم لما حَقُّه التأخير .

ويلاحظ أن للطرُق الثلاث الأولى أدواتٍ مخصوصةً ، على حين أنّ الطريقةَ الرابعةَ - وهى التقديم - يتمّ القصر فيها بهيْئة الكلام وصورةِ تركيبه دونَ استخدام أداةٍ من خارجه .

وتتفاوتُ الأدواتُ فى الطُّرق الثلاث الأولى من حيث التعدُّد والإفراد - أعنى أنّ من هذه الأدوات ما يتركّب من أكثرَ من جزء - كالنّفى مع أداة الاستثناء - وكالنّفى مع (بَلْ) والنّفْى مع (لكنْ). على حين أنّ منها أدواتٍ مفردةً ، وهى : إنّما و(لا) العاطفة .

ويترتب على هذا اختلافٌ فى موقع طرَفَىْ القصر - المقْصُورِ والمقْصُور عليه .

فمع أداة النّفى والاستثناء يكون شكل الجملة كالآتى :

أداة نفي + مقصور + أداة استثناء + مقصور عليه

مـا + شوقي + إلا + شاعر

ومع الأداة (إنما) يكون شكل الجملة كالآتي :

إنما + مقصور + مقصُور عليه

إنما + شوقي + شاعر

ومع أداة العطف (لا) يكون شكل الجملة كالآتي :

موصوف + صفة + لا + موصوف

شوقي + شاعر + لا + المنفلوطي

أو يكون شكلها كالآتي :

موصوف + صفة + لا + صفة

شوقي + شاعر + لا + خطيب

ويقال إنّ المقصور عليه هو ما يقابل ما بعد (لا) ، فإذا كان ما بعدها صفةً كان التركيب من باب **قصر الموصوف على الصفة** . وإذا كان ما بعدها موصوفا كان التركيب من باب **قصر الصفة على الموصوف** .

أما الأداتان (بلْ) و (لكنْ) فيكون ترتيب الجملة معهما كالأتى :

أداة نفي + موصوف + صفة + بل/لكنْ + صفة مثبتة

ما + محمد + شاعراً + بل/لكنْ + كاتبٌ

أو كالآتي :

أداة نفي + موصوف + صفة + لكنْ/بل + موصوف

ما + محمد + شاعراً + لكنْ/بل + عمرو

والنموذج الأول من باب قصر الموصوف على الصفة ، أما النموذج الآخر فمن باب قصر الصفة على الموصوف .

أما وسيلة التقديم فيتحقق القصر عن طريقها بتقديم ما حقُّه التأخير ، كأن تقول : شاعرٌ هو ، أنا قمتُ بالعمل ، بدلا من : هو شاعر ، قمت بالعمل .

من المسائل الهامة التى يُثيرها مبحثُ القَصْر من خلال الحديث عن حال المخاطب ، ودَوْر العبارة البليغة فى إزالة ما يُخالج ذهنَه من اللّبس أو الغموض ، وفق تصوّر المتكلّم لما يدور فى ذهن المتلقّى .. من هذه المسائل تقسيمُ القصر حسَبَ غايته إلى : قصر إفراد ، قصر تعْيين ، قصر قلْب .

يكون القصر للإفراد إذا كان المخاطب معتقداً للتعدد في المقصور عليه تقول: (ما محمدٌ إلا معلمٌ) لمن يعتقد - مثلا - أنه معلّم وتاجر ومقاول - فتُفرده بصفة (معلّم) - أى تقصره على هذه الصفة قصرَ إفراد .

ويكون القصر للتّعيين إذا كان المخاطبُ متردّداً بين صفتين - الشاعريّة والخطابة مثلا - فتقول : (ما عليٌّ إلا خطيبٌ) ، فتعيّن له إحدى الصفتين - أى تقصر الموصوف على إحدى صفتين كان المخاطب متردداً فى نسبة أيهما إليه ، وهذا هو قصرُ التعيين .

ويكون القَصْرُ قصْرَ قَلْب إذا كان المخاطب معتقداً باتّصاف الموصوف بصفة، وهو متّصف بعكسها أو بصفة تنافيها - أى تنتفى إحدى الصفتين إذا وُجدت الأخرى - كمن يعتقد أن عَمْراً جبان ، فتقول له : ما عمروٌ إلا شُجاعٌ ، فتقلب اعتقادَ المخاطب فى جُبْنه ، وتقصُره على الشّجاعَة قصرَ قَلْب. وكذلك الحال فى صفات متنافية ، أو متناقضة - كالبُخْل والكرم ، العلْم والجهْل ، العدلُ والظلم ، القيام والقُعود .. إلخ .

المهمّ أنه لكى يكون القصْر قصْرَ قلب يجب أن تكون الصفة المثبتَة منافيةً للصفة التى كان يظنّها المخاطَب .

الأمثلة السابقة كلها من باب قصْر الموصوف على الصِّفة - قصْرَ محمد على التعليم ، قصر عَليٍّ على الخطابة ، قصْر عَمْرٍو على الشجاعة . ويمكن

إن نجد أمثلة لنفس الأنواع - الإفراد والتعيين والقلب - من قبيل قصر الصفة على الموصوف .

تقول فى الإفراد : (لا فارسَ إلا علىّ) لمن يعتقد أن زيداً وعمراً وخالداً فرسان ، فتقصر الصفة على علىٌّ قصرَ إفراد .

وتقول فى التعيين (الفائز عمروٌ لا سعيدٌ) لمن كان متردداً فى نسبة صفة الفوز بينهما ، فتقصر الصفة على عمرٍو قصر تعيين .

وستكون نفسُ الجملة من قبيل قصر الصفة على الموصوف قصر قلْب إذا كان المخاطَب معتقداً لعكس الحكم ، أى إذا كان يعتقد أن الفائز سعيدٌ وليس عَمْرًا ، فتقصر الصفةَ على عمرٍو قصر قلْب .

وهذا بدوره يُسْلِمنا إلى فكرة أساسيةٍ آمن بها البلاغيُّ العربى ، وهى دورُ المتلقّى فى توجيه دلالة الكلام ، بل فى تحديدها ، خاصّة فى ضوء ما تأكّد لديه من قُصور العبارة اللغويّة عن الإحاطة الكاملة بالكثير من تفاصيل الدلالة الناتجة عن تعقُّد مسلك الفكر لدى الإنسان .

من هنا أدْرَكَ البلاغيُّ العربيُّ أن العبارةَ اللغويةَ قد تكون واحدةً ، ولكنّ مراميّها تتعددُ وتتفاوتُ لدى متُلقّيها المختلفين ، عَرَفَ ذلك من المعانى المتعدّدة التى تؤدّيها أساليبُ التقديم والتأخير ، والتى تتعدّد بتعدّد أحوال المخاطَبين واعتقاداتهم ، كما عَرَفَهُ فى أساليب الاستفهام والأمْر والنّهْى وغيرها من الأساليب التى قد تتّحدُ صورتُها وتتعدّدُ دلالاتُها بتعدّد اعتقادات المخاطَبين ، وها هو ذا يرى أن جملةَ القَصْر قد تكون واحدةً ، ومعَ ذلك يتعدّدُ معناها والمرادُ بها تَبَعًا لاختلاف ما يعتقده المخاطَب ، وعلى سبيل المثال جملة (ما شجاعٌ إلا علىٌّ) هى بالنسبة لمخاطبٍ يعتقد فى نسبة الشجاعة إلى أكثر من واحد .. قصرُ إفراد ، وهى بالنسبة لمن يردد صفة الشجاعة بينه وبين آخر .. قصرُ تعيين ، وهى بالنسبة لمن يعتقد أنَّ الشجاعَ غيرهُ قصرُ قلب .

القول فى القصر

من كتاب (الإيضاح) للخطيب القزوينى

٨٣- القصرُ حقيقى وغير حقيقىٍ ، وكل واحد منهما ضربان : قصر الموصوف على الصِّفة ، وقصر الصفة على الموصوف ، والمراد الصفة المعنويَّةُ لا النعت ، والأول من الحقيقى كقولك : « ما زيدٌ إلا كاتبٌ » إذا أردت أنه لا يتصف بصفة غير الكتابة ، وهذا لا يكاد يوجد فى الكلام ؛ لأنه ما من متصوَّر إلا وتكون له صفات تتعذَّر الإحاطة بها أو تتعسَّر .

والثانى منه كثير ، كقولنا : « ما فى الدار إلا زيد »

والفرق بينهما ظاهر ؛ فإن الموصوف فى الأول لا يمتنع أن يشاركه غيره فى الصفة المذكورة ، وفى الثانى يمتنع .

وقد يقصد به المبالغة ؛ لعدم الاعتداد بغير المذكور ، فينزَّل منزلة المعدوم.

أقسام القصر غير الحقيقى

والأول من غير الحقيقى : تخصيصُ أمر بصفة دونَ أخرى، أو مكانَ أخرى..

والثانى منه : تخصيصُ صفة بأمر دونَ آخر أو مكانَ آخرَ ، فكل واحد منهما ضربان .

تنزيل أساليب القصر على أحوال المخاطبين

٨٤ ـ والمخاطب بالأول من ضَرْبى كُلّ ـ أعنى تخصيصَ أمر بصفة دونَ أخرى ، وتخصيص صفة بأمر دون آخر ـ مَنْ يعتقد الشركة ، أى اتّصاف ذلكَ الأمر بتلك الصفة وغيرها جميعًا فى الأوَّل ، واتصافَ ذلكَ الأمر وغيره

جميعًا بتلك الصفة فى الثانى .

فالمخاطب بقولنا : « ما زيدٌ إلا كاتب » مَنْ يعتقد أن زيداً كاتبٌ وشاعرٌ، وبقولنا : « ما شاعرٌ إلا زيد » مَنْ يعتقد أن زيداً شاعرٌ ، لكنْ يَدَّعى أن عمراً أيضًا شاعر ، وهذا يُسمَّى قصرَ إفراد ؛ لقطعه الشركة بين الصِّفتين فى الثبوت للموصوف ، أو بين الموصوف وغيره فى الاتّصاف بالصفة .

والمخاطَب بالثانى من ضَرْبَيْ كُلٍّ - أعنى تخصيصَ أمْرٍ بصفةٍ مكانَ أخرى وتخصيصَ صفةٍ بأمْرٍ مكانَ آخَرَ - إما من يعتقد العكسَ ، أى اتّصافَ ذلكَ الأمرِ بغير تلك الصفةِ عوَضًا عنها فى الأول ، واتصافَ غيرِ ذلك الأمرِ بتلك الصفة عوضًا عنه فى الثانى ، وهذا يُسمى قصرَ قَلْبٍ ؛ لقلْبه حكمَ السامع .

وإمّا مَنْ تَساوَى الأمران عندَه ، أى اتّصاف ذلك الأمرِ بتلك الصفة واتّصافُه بغيرها فى الأول ، واتّصافُهُ بها واتّصافُ غيرِه بها فى الثانى ، وهذا يُسمَّى قصرَ تعيين .

فالمخاطَب بقولنا : « ما زيدٌ إلا قائمٌ » من يعتقد أن زيداً قاعدٌ لا قائمٌ ، أو يعلم أنه إما قاعدٌ أو قائمٌ ولا يعلم أنه بماذا يتصف منهما بعينه ؟ وبقولنا: « ما قائمٌ إلا زيدٌ » من يعتقد أن عَمْراً قائمٌ لا زيداً ، أو يعلم أن القائم أحدُهما دونَ كلٍّ واحد منهما ، لكنْ لا يعلم من هو منهما بعينه ؟

شروط لأنواع من القصر

٨٥ - وشرط قصر الموصوف على الصفة إفراداً عدمُ تنافى الصفتين ؛ حتى تكون المنفيّة فى قولنا : « ما زيد إلا شاعر » كونَه كاتبًا ، أو مُنَجِّمًا ، أو نحوَ ذلك ، لا كَوْنَه مُفْحَمًا لا يقول الشعر ؛ ليُتَصَوَّرَ اعتقادُ المخاطب اجتماعَهما .

وشرطُ قصْرِه قَلْبًا تَحَقُّقُ تنافيهما ؛ حتى تكونَ المنفية فى قولنا : « ما زيد إلا قائم » كَوْنَهُ قاعدًا ، أو جالسًا ، أو نحوَ ذلك ، لا كَوْنَهُ أسْوَدَ ، أو أبْيَضَ ، أو نحوَ ذلك ؛ ليكون إثباتُها مُشْعِرا بانتفاء غيرها .

وقصر التعيين أعمُّ ؛ لأن اعتقاد كون الشيء موصوفًا بأحد أمرين معينين على الإطلاق ؛ لا يقتضى جوازَ اتّصافه بهما معًا ، ولا امتناعَه .

وبهذا عُلِم أن كل ما يصلح أن يكون مثالاً لقصرِ الإفرادِ ، أو قصرِ القلبِ يصلح أن يكون مثالاً لقصر التعيين ، من غير عكس .

وقد أهمل السَّكَّاكيُّ القصرَ الحقيقيَّ ، وأدخل قصر التعيين فى قصر الإفراد ؛ فلم يشترط فى قصر الموصوف إفرادًا عدمَ تنافى الصِّفتَيْنِ ، ولا فى قصرِه قَلْبًا تحقُّقَ تنافيهما .

بعض طرق القصر

٨٦ - وللقصر طُرُقٌ :

منها : العطف ، كقولك فى قصر الموصوف على الصفة إفرادًا : « زيدٌ شاعرٌ لا كاتبٌ » أو « ما زيدٌ كاتبا بل شاعرٌ » وقلبًا : « زيدٌ قائمٌ لا قاعدٌ » أو « ما زيد قاعدًا بل قائم » وفى قصر الصفة على الموصوف إفرادًا أو قلبًا بحسب المقام : « زيد قائم لا عَمْرو » أو « ما عمرو قائمًا بل زيد » .

ومنها : النَّفيُ والاستثناء ، كقولك فى قصر الموصوف على الصفة إفرادا « ما زيد إلا شاعر » وقلبا : « ما زيد إلا قائم » وتعيينًا كقوله تعالى « وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ ، إِنْ أَنْتُمْ إِلاَّ تَكْذِبُون » [(١)] أى لستم فى دعواكم للرسالة عندنا بين الصدق والكذب كما يكون ظاهر حال المدَّعى إذا ادَّعَى ، بل أنتم عندنا كاذبون فيها ، وفى قصر الصفة على الموصوف بالاعتبارين : « ما قائم - أو ما من قائم ، أو لا قائم - إلا زيد » .

---

(١) بعض الآية ٥ من سورة يس .

وجه استفادة القصر من الاستثناء بعد النفي

وتحقيقُ وجه القصر في الأول أنه متى قيل : « ما زيدٌ » تَوَجَّه النفيُ إلى صفته لا ذاته ؛ لأن أنفس الذوات يمتنع نفيها ، وإنما تُنفى صفاتُها كما بُيِّنَ ذلك في غير هذا العلم ، وحيث لا نزاع في طوله وقصره وما شاكل ذلك ، وإنما النزاع في كونه شاعراً أو كاتبًا ؛ تناولهما النفي ، فإذا قيل : « إلا شاعرٌ » جاء القصرُ .

وفي الثاني أنه متى قيل : « ما شاعرٌ » فأَدْخلَ النفيُ على الوصف المُسَلَّم ثُبوتُه - أعنى الشِّعْرَ لِغَيْرِ مَنْ الكلامُ فيهما ، كزيْدٍ وعَمْروٍ مَثَلاً ؛ تَوَجَّه النفيُ إليهما ، فإذا قيل : « إلا زيدٌ » جاء القصر .

ومنها *: « إنما » كقولك في قصر الموصوف على الصفة إفراداً : « إنما زيدٌ كاتبٌ » وقلبا « إنما زيدٌ قائمٌ » وفي قصر الصفة على الموصوف بالاعتبارين « إنما قائمٌ زيدٌ » .

دليل إفادة « إنما » القصر

والدليلُ على أنها تفيد القصر كَونُها مُتضمِّنةً معنى « ما » و « إلا » لقول المفسرين في قوله تعالى : « إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ »(١) بالنصب : معناه « ما حَرَّمَ عليكم إلا الميتة » وهو المطابق لقراءة الرفع ؛ لما مَرَّ في باب « المنطلق زيد » .

ولقول النحاة « إنَّما » لإثبات ما يُذكَر بعدها ونفي ما سواه .

ولصحة انفصال الضمير معها كقولك : « إنما يَضْرِبُ أنا » كما تقول : « ما يضرب إلا أنا » .

---

(١) بعض الآية ١٧٣ من سورة البقرة .

(*) أي من طرق القصر وأدواته .

قال الفَرَزْدَقُ :

أنا الذَّائدُ الحَامِي الذِّمارَ ، وإنَّما يُدَافِعُ عن أحْسابِهِم أنا أوْ مِثْلِي[1]

وقال عَمْرُ بْنُ مَعْدِ يكربَ :

قَـدْ عَلِمَـتْ سَلْمَـى وجارتُهـا ما قَطَّرَ الفـارسَ إلا أنـا [2]

قـال السكاكى : ويُذْكـر لذلك وجـهٌ لطيفٌ يسند إلى عَلِيِّ بْنِ عيسى الرَّبَعِيِّ [3]، وهو أنه لما كانت كلمة « إنَّ » لتأكيد إثبات المُسْنَد للمُسْنَد إليه ، اتصلت بها « ما » المؤكِّدَةُ - لا النافية كما يظنُّه مَنْ لا وقوفَ له على علم النحو - ناسب أن يُضَمَّنَ معنى القصر : لأنَّ القصرَ ليس إلاَّ تأكيداً على تأكيد : فإن قولك : « زيدٌ جاء لا عَمْرٌو » - لمَنْ يُرَدِّدُ المجيءَ الواقعَ بينهما - يفيد إثباتَه لزيد فى الابتداء صريحًا ، وفى الآخر ضِمْنًا .

ومنهـا *: التـقـديمُ ، كقـولك فى قصـر الموصـوف على الصـفة إفـراداً «شاعرٌ هوَ» لمن يعتقده شاعراً وكاتبًا ، وقلبًا « قائمٌ هُوَ » لمن يعتقده قاعداً ، وفى قصر الصفة على الموصوف إفراداً « أنا كَفَيْتُ مُهِمَّكَ » - بمعنى وحدى - لمن يعتقد أنك وغيرك كَفَيْتُما مُهِمَّه ، وقلبا: «أنا كَفَيْتُ مُهِمَّك» - بمعنى لا غيرى - لمن يعتقد أن غيرك كَفَى مهمَّه دونَك ، كما تقدم .

فروق بين هذه الطرق

٨٧ - وهذه الطرق تختلف من وجوه :

---

(١) الذائد : الحامي المدافع ، الذمار : كل ما يجب عليك حمايته وحفظه ، الحسب : الشرف ، وما تعده من مفاخر الآباء .

(٢) قطره من باب قتل : صرعه صرعة شديدة ، وقطره بالتضعيف : ألقاه على قطره ، أى جانبه.

(٣) تلمذ للسيرافي والفارسي ، وهو من أئمة النحو ، لولا جنون فيه كان لا يمكن تلاميذه من تمام الإفادة بعلمة .

(*) أى من طرق القصر .

الأول : أن دلالة الثلاثة الأولى بالوضع دون الرابع .

الثـانى : أن الأصل فى الأوَّل أن يدل على المُثْبَت والمَنفىّ جـمـيـعًـا بالنص؛ فلا يُترَكُ ذلك إلا كراهةَ الإطنابِ فى مقام الاختصار ، كما إذا قيل: « زيد يعلم النحوَ ، والتصريف ، والعروضَ ، والقوافى » أو « زيد يعلم النحوَ ، وعمروٌ وبكرٌ ، وخالدٌ » فتقول فيهما « زيد يعلم النحو لا غير » وفى معناه « ليس إلا » أى لا غيرَ النحوِ ، ولا غيرَ زيدٍ ، وأما الثلاثة الباقية فتدل بالنص على المثبت دونَ المنفىّ .

الثالث : أن النفى لا يُجامع الثانى : لأن شرط المنفى بـ « لا » أن لا يكون منفيًّا قبلها بغيرها ، ويجامع الآخرين ؛ فيقال : « إنما زيد كاتب لا شاعر » و « هو يأتينى لا عمرو » لأن النفى فيهما غيرُ مُصَرَّحٍ به ، كما يقال : « امتنع زيدٌ عن المجيءِ لا عمروٌ » .

قال السكاكى : شرط مُجَامَعَته للثالث [١]أن لا يكون الوصف مختصًا بالموصوف كقوله تعالى : « إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ » [٢]فإن كل عاقل يعلم أن الاستجابة لا تكون إلا ممَّنْ يسمع ، وكذا قولهم : « إنما يُعَجِّلُ مَنْ يَخْشَى الْفَوْتَ » .

قال الشيخ عبد القاهر : لا تحسن مجامعته له فى المختص كما تحسن فى غير المختص ، وهذا أقرب .

قيل : ومجامعته له إما مع التقديم ، كقوله تعالى : « إنَّما أَنْتَ مذكِّرٌ، لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُسَيْطِرٍ » [٣]وإما مع التأخير كقولك : « ما جاءنى زيدٌ وإنما جاءنى عمرو » وفى كون نحو هذين مما نحن فيه نظر .

---

(١) أي شرط مجامعة النفي بلا العاطفة للطريق الثالث من طرق القصر ، وهو ما كان بإنما .
(٢) بعض الآية ٣٧ من سورة الأنعام .
(٣) بعض الآية ٢١ من سورة الغاشية ، والآية ٢٢ .

الرابع : أن أصل الثانى أن يكون ما استُعْمِل له مما يجهله المخاطب وينكره ، كقولك لصاحب وقد رأيتَ شَبَحًا من بعيد : « ما هو إلا زيد » إذا وَجَدْتَه يعتقدُهُ غيرَ زيد ، ويصر على الإنكار ، وعليه قوله تعالى : « وَمَا مِنْ إله إلاَّ الله » (١)

وقد يُنَزَّلُ المعلومُ منزلةَ المجهول لاعتبار مناسب ؛ فيُسْتَعْمَل له الثانى .

إفراداً نحو « وَمَا مُحَمَّدٌ إلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِه الرُّسُل » (٢)أى أنه صلى الله عليه وسلم مَقصورٌ على الرسالة لا يتعداها إلى التبرِّى من الهلاك، نُزِّلَ استعظامُهم هلاكَه منزلة إنكارهم إياه ، ونحوُه « وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِى القُبُورِ إنْ أَنْتَ إلاَّ نَذِيرٌ » (٣)فإنه صلى الله عليه وسلم كان لشدّة حرصه على هداية الناس ؛ يُكرِّر دعوةَ الممتنعين عن الإيمان ، ولا يرجع عنها ، فكان فى مَعْرِض مَنْ ظَنَّ أنه يملك مع صفة الإنذار إيجادَ الشئ فيما يمتنع قبولُه إيَّاه .

أو قلبًا : كقوله تعالى حكايةً عن بعض الكفار : « إن أَنْتُم إلا بَشَر مِثْلُنا » (٤)أى أنتم بشرٌ لا رُسُل ، نَزَّلوا المخاطَبين منزلةَ من ينكر أنه بشر ، لاعتقاد القائلين أن الرسول لا يكون بشراً مع إصرار المخاطبين على دعوى الرسالة . وأما قوله تعالى حكاية عن الرسل : « إنْ نَحْنُ إلاَّ بَشَرٌ مِثْلُكُمْ ، وَلَكِنَّ اللهَ يَمُنُّ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِه » (٥) فمن مُجاراة الخصم للتبكيت والإلزام والإفحام ؛ فإن من عادة من ادُّعِىَ عليه خصمُه الخلاف فى أمرٍ هو لا يخالف فيه ؛ أن يُعيد كلامَه على وجهه ، كما إذا قال لك مَنْ يُناظِرُك :

---

(١) بعض الآية ٦٢ من سورة آل عمران .
(٢) بعض الآية ١٤٤ من سورة آل عمران .
(٣) بعض الآية ٢٢ وكل الآية ٢٣ من سورة فاطر .
(٤) بعض الآية ١٠ من سورة إبراهيم .
(٥) بعض الآية ١١ من سورة إبراهيم .

« أنت من شأنك كَيْتَ وكَيْتَ » فتقول : « نعم أنا من شأني كيت وكيت ، ولكن لا يلزمني من أجل ذلك ما ظننت أنه يلزم » فالرسل عليهم السلام كأنهم قالوا : إنّ ما قلتم من أنّا بشر مثلكم هو كما قلتم لا ننكره ، ولكن ذلك لا يمنع أن يكون الله تعالى قد مَنَّ علينا بالرسالة .

وأصل الثالث أن يكون ما استُعْمل له مما يعلمهُ المخاطب ولا ينكره ، على عكس الثاني ، كقولك : « إنما هو أخوك » و « إنما هو صاحبُك القديمُ » لمنْ يعلم ذلك ويقرُّ به ، وتريد أن تُرقّقه عليه ، وتُنبّهه لما يجب عليه من حق الأخ وحرمة الصاحب ، وعليه قولُ أبي الطيّب :

إنما أنتَ والدُ ، والأبُ القا طعُ أحْنَى من واصِل الأولاد[1]

لم يُردْ أن يُعْلِم كافُوراً أنه بمنزلة الوالد ، ولا ذاك مما يحتاج كافورٌ فيه إلى الإعلام ، ولكنه أراد أن يذكّره منه بالأمر المعلوم ؛ ليبنى عليه استدعاءَ ما يوجبه .

تنزيل المجهول منزلة المعلوم

وقد يُنزّلُ المجهولُ منزلةَ المعلوم ؛ لادعاء المتكلم ظهورَه : فيُستعمَل له الثالث ، نحو « إنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ » [2] أدّعَوا أنّ كَونَهم مصلحين ظاهرٌ جَليٌّ ، ولذلك جاء : « ألاَ إنّهُمْ هم المُفْسِدُونَ » [3] للرد عليهم مُؤكّداً بما ترى : من جعل الجملة اسمية ، وتعريف الخبر باللام ، وتَوْسيط الفصل ، والتصدير بحرف التنبيه ، ثم بـ « إنَّ » ، ومثلُه قولُ الشاعر :

---

(١) أحنى : أعطف وأرحم وأشد حنواً ، والبيت من قصيدة مدح بها المتنبي كافوراً ويذكر فيها الصلح بينه وبين مولاه ابن الأخشيد .

(٢) بعض الآية ١١ من سورة البقرة .

(٣) بعض الآية ١٢ من سورة البقرة .

إنَّمَا مُصْعَبٌ شهَابٌ منَ اللـ ـهِ تجلّتْ عن وجهه الظلْماءُ (١)

ادَّعَى أن كـونَ مُصْعب كـمـا ذكَـرَ جَلِيٌّ مـعلوم لكل أحـد ، على عـادة الشـعـراء إذا مدحوا أن يدَّعُوا فى كل مـا يصـفون به ممدوحيهم الجلاءَ ، وأنهم قد شُهِروا به حتى إنه لا يدفعه أحد ، كما قال الآخر :

وتَعْذلُنـى أفنـاءُ سَعْدٍ عليْهِـمُ وما قلتُ إلاَّ بالتى علمتْ سعد(٢)

وكما قال البُحْتُرِيُّ :

لا أدَّعِى لأبى العَلاءِ فَضيلةً حتَّـى يُسلِّمَهـا إليـه عِداهُ (٣)

واعلم أن لطريق « إنما » مَزِيَّةً على طريق العطف ، وهى أنه يُعْقَل منها إثباتُ الفعل لشيء ونفيُه عن غيـره دَفْـعَةً واحدةً ، بخلاف العطف ، وإذا استقرَيْتَ وجدْتَها أحسنَ ما تكون موقعاً إذا كان الغرضُ بها التعريضَ بأمرٍ هو مُقْتَضَى معنى الكلام بعدها ، كما فى قوله تعالى : « إنَّمَا يَتَذكَّرُ أُولُو الألْبَابِ » (٤) فإنه تعريض بذمِّ الكفار ، وأنهم من فَرْط العنَاد وغَلَبَة الهوى عليـهم فى حكم مَنْ ليس بذى عـقل ، فـأنتم فى طمـعكم منهم أن ينظروا ويتذكروا ؛ كمَنْ طَمِعَ فى ذلك من غيـر أولى الألباب ، وكذا قولهُ تعالى : «إنَّمَا أنْتَ مُنْذِرُ مَنْ يَخْشَاهَا » (٥) وقـولُه تعـالى : « إنَّمَـا تُنْذِرُ الَّذِينَ

---

(١) مصعب : هو ابن الزبير ، وأخو عبد الله ، وهما صحابيان ، قامت لهما دولة مناوئة للأمويين فـترة في مكة . الشـهاب : الكوكب الدري ، أو الشـعلة من نار ساطعة ، أو مـا يرى كأنه منقض من الكواكب ، أو الماضي في الأمر . تجلت :انكشفت وانجلت . والبيت لعبد الله بن قيس الرقيات أحد الشعراء المتصلين بابن الزبير أيام دولته .

(٢) سعد : قبيلة ، أفناء : جماعات ، مفردها فنء بزنة رهط . والشاعر الحطيئة .

(٣) أبو العلاء في البيت : هو السروي ممدوح البحتري وأحد وجوه عصره وليس المعرى الشاعر ؛ فإنه متأخر عن البحترى .

(٤) بعض الآية ١٩ من سورة الرعد .

(٥) الآية ٤٥ من سورة النازعات .

يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ بِالْغَيْبِ » (١) المعنى على أنَّ مَنْ لم تَكُنْ له هذه الخشية فكأنه ليس له أُذُنٌ ، تسمع ، وقلبٌ يعقل ، فالإنذار معه كَلاَ إنذار .

قال الشيخ عبد القاهر : ومثال ذلك من الشعر قوله :

أنا لم أُرْزَقْ مَحَبَّتَها   إنَّما للعبد ما رُزِقا (٢)

فإنه تعريض بأنه قد علم أنه لا مَطْمَعَ له فى وصلها ، فيئس من أن يكون منها إسعاف له ، وقوله :

* إنما يعذر العشاقَ مَنْ عَشِقَا * (٣)

يقول : ينبغى للعاشق أن لا يُنكر لَوْمَ من يلومه ؛ فإنه لا يعلم كُنْهَ بَلْوَى العاشق ، ولو كان قد ابتلِىَ بالعشق مثله لعرف ما هو فيه ؛ فعذره ، وقوله :

ما أنتَ بالسَّبَبِ الضعيف ، وإنما   نُجْحُ الأمورِ بقوَّة الأسباب (٤)

فاليومَ حاجَتُنَا إليك ، وإنما   يُدْعَى الطبيبُ لساعة الأوصاب

يقول فى البيت الأول : إنه ينبغى أن أنجح فى أمرى حين جَعَلْتُك السببَ إليه ، وفى الثانى : إنَّا قد طلبنا الأمر من جهته حينَ اسْتَعَنَّا بك فيما عَرَض لنا من الحاجة وعوَّلنا على فضلك ، كما أن مَنْ عَوَّل على الطبيب فيما يعرض له من السُّقم ؛ كان قد أصاب فى فعله .

---

(١) بعض الآية ١٨ من سورة فاطر .

(٢) قائله العباس بن الأحنف الشاعر العباسى .

(٣) ينسب للعباس ، وليس في ديوانه .

(٤) السبب : ما تتوصل به إلى غايتك . الأوصاب : الأمراض والأوجاع الدائمة ، واحدها وصب . وينسب البيتان لأحمد بن أبي دؤاد ، وللباخرزي ، ولمحمد بن أحمد بن سليمان .

التصنيف النحويّ لطرفي القصر

٨٨ ـ ثم القصر كما يقع بين المبتدإ والخبر كما ذكرنا يقع بين الفعل والفاعل وغيرهما ، ففى طريق النفى والاستثناء يُؤخَّر المقصور عليه مع حرف الاستثناء ، كقولك فى قصر الفاعل على المفعول إفراداً أو قلبًا بحسب المقام: « ما ضرب زيدٌ إلا عَمْراً » وعلى الثانى لا الأول قوله تعالى : « مَا قُلْتُ لَهُمْ إلاَّ مَا أَمَرْتَنِى بِهِ أن اعْبُدُوا الله رَبِّى وَرَبَّكُمْ » [١] لأنه ليس المعنى «إنى لم أزد على ما أمرتنى به شيئًا » إذ ليس الكلام فى أنه زاد شيئًا على ذلك أو نقص منه ، ولكن المعنى « إنى لم أترك ما أمرتنى به أن أقوله لهم إلى خلافه » لأنه قاله فى مقام اشتمل على معنى « إنك يا عيسى تركتَ ما أمرتُك أنْ تقوله إلى ما لم آمرك أن تقوله : فإنى أمرتُك أن تدعُوَ الناس إلى أن يعبدونى ، ثم إنك دعوتهم إلى أن يعبدوا غيرى » . بدليل قوله تعالى : « أأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِى وَأُمِّيَ إلهَيْنِ مِنْ دُونِ اللهِ » [٢]

وفى قصر المفعول على الفاعل : « ما ضرب عمراً إلا زيد » وفى قصر المفعول الأول على الثانى فى نحو « كسوت » و « ظننت » : « ما كسوتُ زيداً إلا جُبَّةً ، وما ظننتُ زيداً إلا مُنْطلقًا » وفى قصر الثانى على الأول : «ما كسوتُ جُبَّةً إلا زيداً ، وما ظننتُ مُنْطلقًا إلا زيداً » وفى قصر ذى الحال على الحال : « ما جاء زيدٌ إلا راكبًا » وفى قصر الحال على ذى الحال « ما جاء راكبًا إلا زيدٌ » .

والوجهُ فى جميع ذلك أن النَّفى فى الكلام الناقص ـ أعنى الاستثناءَ المُفَرَّغَ ـ يتوجه إلى مقدرٍ هو مُسْتثنى منه عامٌ مناسبٌ لِلمُسْتَثْنَى فى جنسه وصفته .

---

(١) بعض الآية ١١٧ من سورة المائدة .

(٢) بعض الآية ١١٦ من سورة المائدة .

أما تَرَجُّهُه إلى مقدَّر هو مُستثنى منه فلكَوْنِ « إلاّ » للإخراج ، واستدعاء الإخراج مُخْرَجًا منه .

وأما عمومه فَلِيَتَحَقَّقَ الإخراج منه ، ولذلك قيل : تأنيث المضمر في «كانت» على قراءة أبي جَعْفَر المدني : « إن كانتْ إلاّ صَيْحَةٌ » [١] بالرفع وفي « تُرَى » مَبْنِيًا للمفعول في قراءة الحسَن : « فأصْبَحُوا لا تُرَى إلا مَساكِنُهُمْ » [٢] برفع « مساكنهم » وفي « بَقِيَتْ » في بيت ذي الرُّمَّة :

* فما بَقِيَتْ إلاّ الضُّلوعُ الجَراشِعُ * [٣]

للنظر إلى ظاهر اللفظ ، والأصل التذكير ؛ لاقتضاء المقام معنى شيء من الأشياء .

وأما مناسبته في جنسه وصفته فظاهرة ؛ لأن المراد بجنسه أن يكون في نحو : « ما ضرب زيدٌ إلاّ عَمْرًا » « أحدًا » وفي نحو قولنا : « ما كسوتُ زيدًا إلا جُبَّة » « لباسًا » وفي نحو « ما جاء زيد إلا راكبًا » « كائنًا على حال من الأحوال » وفي نحو « ما اخترتُ رَفيقًا إلا منكم » « من جماعة من الجماعات » ومنه قولُ السيِّدِ الحِميَريّ :

لَوْ خُيِّرَ الْمِنبرُ فُرْسانَه   ما اختارَ إلا مِنكمُ فارِسا [٤]

---

(١) بعض الآية ٢٩ من سورة يس .

(٢) بعض الآية ٢٥ من سورة الأحقاف .

(٣) صدره   * طوى النخز والأجراز ما في غروضها *

طوى : أخفى ، النخز : النخس ، الأجراز : جمع جرز . بضمتين ، وبفتحتين ، وفتح فسكون وهي الأرض التي لا تنبت ، أو التي أكل نبتها ، والفاعل سببي ، والغروض : جمع غرضه بفتح فسكون ، وهي للرحل كالحزام للسرج ، ويقال لها : التصدير ، والجراشع : جمع جرشع كقنفذ ، وهو هنا الضخم .

(٤) البيت من جملة أبيات قالها الشاعر للسفاح وقد خطب يومًا خطبة فأحسن ، والسيد الحميرى هو إسماعيل بن محمد بن يزيد بن ربيعة ، كان يتشيع ويهجر الأمويين توفى سنة ١٧٣هـ.

لما سيأتى إن شاء الله تعالى أن أصله « ما اختار فارسًا إلا منكم » .

والمراد بصفته كونه فاعلاً ، أو مفعولاً ، أو ذا حالٍ ، أو حالاً ، وعلى هذا القياس .

وإذا كان النفى مُتَوَجِّهًا إلى ما وصفناه فإذا أُوجبَ منه شَيْءٌ جاء القصر .

ويجوز تقديم المقصور عليه مع حرف الاستثناء بحالهما على المقصور ، كقولك « ما ضرب إلا عمراً زيدٌ ، وما ضرب إلاّ زيدٌ عمراً ، وما كسوتُ إلاّ جُبَّةً زيداً ، وما ظننتُ إلاّ زيداً منطلقًا ، وما جاء إلاّ راكبًا زيدٌ ، وما جاء إلا زيدٌ راكبًا » .

وقولنا : « بحالهما » احتراز من إزالة حرف الاستثناء عن مكانه بتأخيره عن المقصور عليه ، كقولك فى الأول « ما ضرب عمراً إلا زيدٌ » فإنه يَخْتَلُّ المعني؛ فالضابط أن الاختصاص إنما يقع فى الذى يلى « إلا » .

ولكنَّ استعمالَ هذا النوع - أعنى تقديمها - قليل ؛ لاستلزامه قَصْرَ الصفة قبلَ تمامها ، كالضرب الصادر من زيدٍ فى « ما ضربَ زيدٌ إلا عمراً » والضربِ الواقع على عمرو فى « ما ضربَ عَمْرًا إلا زيدٌ » .

وقيل : إذا أُخِّر المقصورُ عليه والمقصورُ عن « إلا » وقُدِّم المرفوع ، كقولنا « ما ضرب إلا عمروٌ زيداً » فهو على كلامين ، و « زيداً » منصوبٌ بفعل مُضْمَرٍ ، فكأنه قيل : « ما ضرب إلا عمروٌ » أى ما وقع ضرب إلا منه ، ثم قيل : « مَنْ ضَرَب ؟ » فقيل : « زيداً » أى ضرب زيداً .

وفيه نظر ، لاقتضائه الحصْرَ فى الفاعل والمفعول جميعا .

وأما فى « إنما » فيُؤَخَّر المقصور عليه ، تقول : « إنما زيدٌ قائم »

و«إنما ضرب زيد » و « إنما ضرب زيدٌ عَمْراً » و « إنما ضرب زيدٌ عمراً يوم الجمعة » و « إنما ضرب زيدٌ عمراً يومَ الجمعةِ فى السُّوقِ » أى : ما زيدٌ إلا قائم ، وما ضربَ إلا زيدٌ ، وما ضرب زيدٌ إلا عمراً ، وما ضرب زيدٌ عمراً إلا يومَ الجمعة ، وما ضربَ زيدٌ عمراً يومَ الجمعة إلا فى السُّوق ، فالواقع أخيراً هو المقصورُ عليه أبداً ؛ ولذلك تقول : « إنَّما هذا لك ، وإنَّما لك هذا » أى: ما هذا إلاَّ لك ، وما لك إلاَّ هذا ، حتَّى إذا أردتَ الجمعَ بين « إنَّما » والعطف فقُل « إنَّما هذا لك ، لا لغيرك » و « إنَّما لك هذا ، لا ذاك » و « إنَّما أخذ زيدٌ ، لا عمروٌ » و « إنما زيدٌ يأخذ ، لا يُعطى » . ومن هذا تعشر على الفرق بين قوله تعالى « إنَّما يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبادِهِ الْعُلَمَاءُ » وقولنا : « إنما يخشى العلماءُ مِنْ عبادِ اللهِ الله » فإن الأول يقتضى قصرَ خشيةِ الله على العلماء ، والثانى يقتضى قصرَ خشيةِ العلماء على الله .

٨٩ ـ واعلم أن حكم « غَيْر » حكم « إلاَّ » فى إفادة القصرين ـ أى قصر الموصوف على الصفة ، وقصر الصفة على الموصوف ـ وفى امتناع مجامعة « لا » العاطفة ، تقول فى قصر الموصوف إفراداً : « ما زيدٌ غَيْرَ شاعرٍ » وقلبا : « ما زيدٌ غيرَ قائم » وفى قصر الصفة بالاعتبارين بحسب المقام « لا شاعرَ غيرُ زيدٍ » ولا تقول « ما زيد غير شاعر لا كاتب » ولا «لا شاعر غير زيد لا عمرو » .

[١٧]

القول فى الإيجاز والإطناب والمُسَاوَاة

من كتاب (الإيضاح) للخطيب القزويني

١١٣ ـ قال السكاكى :

أما الإيجاز والإطناب ، فلكونهما نِسْبِيَّيْن ، لا يتيسَّر الكلام فيهما إلاَّ بتَرْك التحقيق ، والبناء على شيء عُرْفِيّ ، مثل جَعْل كلام الأوْساط على مَجْرَى مُتَعارَفِهِم فى التَّأْدِيَة للمعانى فيما بينهم . ولا بُدَّ من الاعتراف بذلك ـ مَقِيسًا عليه ، ولنُسَمِّه مُتَعارَفَ الأوساط ، وأنه فى باب البلاغة لا يُحمد منهم ولا يذَمُّ.

فالإيجاز هو أداء المقصودِ من الكلام بأقلَّ من عبارات مُتعارَف الأوساط، والإطناب هو أداؤه بأكثرَ من عبارته ، سَواء كانت القلَّةُ أو الكثرةُ راجعةً إلى الجُمَل، أو إلى غير الجمل .

ثم قال : الاختصار لكَونِه من الأمور النسبيَّة ؛ يُرْجَعُ فى بيان دَعْوَاه إلى ما سبق تارةً ، وإلى كون المقام خليقًا بأبسطَ[1] مِمَّا ذُكِرَ أخرى .

وفيه نظر ؛ لأن كونَ الشيء نسبيًا لا يقتضى أن لا يتيسَّر الكلامُ فيه إلا بترك التحقيق والبناء على شيء عُرْفِيّ .

ثم البناءُ على مُتعارَف الأوساط ، والبَسْطُ الذى يكون المقصودُ جديرا به، رَدٌّ إلى جهالةٍ ؛ فكيف يصلُح للتعريف ؟

١١٤ ـ والأقربُ أن يُقال :

المقبول من طُرُق التعبير عن المعنى هو تَأْدِيَةُ أصل المُرَاد بلفظٍ مُساوٍ له . أو ناقصٍ عنه وافٍ ، أو زائدٍ عليه لفائدة .

والمراد بالمساواة أن يكون اللفظ بمقدار أصل المراد ، لا ناقصًا عنه بحذف

---

(١) كلمة (أبسط) هنا معناها : أكثر وأزيد .

أو غيره ، كما سيأتى ، ولا زائداً عليه بنحو تكرير ، أو تتميم ، أو اعتراض كما سيأتى .

وقولنا : « وافٍ » احترازٌ عن الإخلال ، وهو أن يكون اللفظ قاصراً عن أداء المعنى ، كقول عروة بن الورد :

عَجِبْتُ لهم إذ يقتلون نفوسَهم ومَقْتَلُهُمْ عند الوَغَى كان أعْذَرا (١)

فإنه أراد : إذ يقتلون نفوسهم فى السِّلْم ، وقول الحارث بْنِ حلِّزَةَ :

والعيشُ خَيْرٌ فى ظِلا ل النَّوْكِ ممَّن عاش كَدّاً (٢)

فإنه أراد : العيشُ الناعمُ فى ظلال النَّوْكِ ؛ خيرٌ من العيش الشَّاقِّ فى ظلال العقل : فأخلّ كما ترى .

وقولنا : « لفائدة » احترازٌ من شيئين :

أحدهما : التطويل ، وهو أن لا يتعيَّن الزائد فى الكلام كقوله :

* وألفَى قَوْلَها كَذِبًا ومَيْنًا (٣) *

فإن الكذب والمَيْنَ واحد .

وثانيهما : ما يشتمل على الحَشْوِ . والحشو ما يتعين أنه الزائد ، وهو ضربان :

---

(١) الوغي : الحرب .

(٢) النوك ، بفتح النون وضمها : الحمق . والكد : التعب ، والمشقة .

(٣) صدره * وقددت الأديم لراهشيه *

قددت : قطعت ، الأديم : الجلد ، الراهشان : عرقان في باطن الذراعين ، والبيت لعدي بن زيد العبادي من أبيات في غدر الزباء بجذيمة الأبرش ونهايتها .

أحدهما : ما يُفْسِد المعنى ، كقول أبى الطيِّب :

ولا فضل فيها للشجاعة والنَّدَى   وصَبْرِ الفتى لولا لقاءُ شَعُوبِ[١]

فإن لفظ « الندى » فيه حشْوٌ يُفْسِد المعنى ؛ لأن المعنى : أنه لا فضل فى الدنيا للشجاعة والصبر والندى لولا الموتُ . وهذا الحكم صحيح فى الشَّجاعةِ دون النَّدَى ؛ لأن الشجاع لو علم أنه يخلُد فى الدنيا لم يَخْشَ الهلاك فى الإقدام ، فلم يكن لشجاعته فضل . بخلاف الباذل مالَه ؛ فإنه إذا علم أنه يموت هان عليه بذلُه ، ولهذا يقول إذا عُوتِب فيه : كيف لا أبذُل ما لا أبقَى له ؟ أنَّى أثِقُ بالتمتُّع بهذا المال ؟ وعليه قول طَرَفَةَ :

فإن كنتَ لا تَسْطِيعُ دفْعَ مَنيَّتِى   فَذَرْنِى أبادرْها بما ملكتْ يدي[٢]

وقولُ مِهْيارٍ[٣]:

فَكُلْ إن أكلتَ ، وأطعمْ أخاكَ   فلا الزَّادُ يبقَى ولا الآكلُ

فلو علم أنه يخلد ، ثم جاد بماله ؛ كان جودُه أفضلَ ؛ فالشجاعةُ لولا الموتُ لم تُحْمَدَ ، والنَدَى بالضِّدِّ .

وأُجيبَ عنه بأن المراد بالندى فى البيت بَذْلُ النفس ، لا بَذْلُ المال ، كما قال مُسْلِمُ بْنُ الولِيد :

---

(١) فيها : الضمير يعود إلي الدنيا ، الندي : الكرم ، شعوب : الموت ، ومعني البيت : أن الفضل فيما نعده فضائل في الحياة الدنيا ؛ إنما يعود إلي تيقن الإنسان أنه فان غير مخلد .

(٢) تسطيع : تستطيع ، دفع منيتي : رد الموت عني وحمايتي منه ، والبيت من معلقة طرفة بن العبد .

(٣) مهيار بن مرزويه الديلمي : شاعر تتلمذ للشريف الرضي ، وأسلم علي يده بعد المجوسية ، وتوفي سنة ٤٢٨هـ .

يجرد بالنفس إن ضَنّ الجوادُ بها　　والجُودُ بالنفس أقصَى غاية الجُود [١]

ورُدَّ بأنّ لفظ الندى لا يكاد يُسْتَعْمَل فى بذل النفس ، وإن استُعْمِل فعلى وجه الإضافة ، فأمّا مُطلقًا فلا يفيد إلاّ بذلَ المال .

والثانى* : مالا يُفْسِد المعنى ، كقوله :

ذكرتُ أخى فعاودَنى　　صُداعُ الرأس والوَصَبُ [٢]

فإن لفظ « الرأس » فيه حَشْوٌ لا فائدة فيه ؛ لأن الصُداع لا يُسْتَعْمَل إلا فى الرأس ، وليس بِمُفْسِدٍ للمعنى .

وقول زُهَيْر :

١٨٥ ـ وأعلم علمَ اليومِ والأمسِ قَبْلَهُ　　ولكنّنى عن علم ما فى غدٍ عَمِ [٣]

فإن قوله « قبله » مُسْتَغْنى عنه غيرُ مفسدٍ .

وقولِ أبى عَدِيٍ :

نحنُ الرؤُوس، وما الرؤوسُ إذا سَمَتْ　　فى المجْدِ للأقوام كالأذْنَاب [٤]

---

(١) بجود بالنفس : معناه هنا يسخو بها ويتكرم ، والقصد : أن كرمه فوق ما يعرف الناس ؛ فهو لا يغلي شيئًا علي البذل والإعطاء ، ولو كان روحه وما به حياته .

(٢) الصداع : وجع الرأس ، الوصب : المرض ، والوجع الدائم ، ونحول الجُسم ، وقد يطلق علي التعب ، والفتور في البدن ، ويعاب البيت ـ بغير ما ذكر هنا ـ بأن ذكرى الأحباب تؤلم القلوب لا الرؤوس ، وقائله أبو العيال الخفاجي .

(٣) عَمٍ : أعْمى ، والكلام على التشبيه ، أي جاهل كالأعمي لا يدرك ، والبيت من معلقة زهير ابن أبي سلمى .

(٤) التشبيه ملاحظ فيه القيد المستفاد من جملة الشرط ؛ فهو لم يرتض لقومه في الرفعة بوضع الرءوس الطبعي وهو في حقيقته وضع ممتاز بالنسبة لغيره من الأعضاء ، بل جعلها رءوسًا سامية متعالية بالمجد وللمجد ، واختياره الأذناب ، دون سائر الأعضاء عند المقارنة : يشعر برغبته في التعريض ، وصاحب معاهد التنصيص ينسب البيت لعدي بن زيد ، لا لأبيه .

(*) أي الثاني من ضربي الحشو .

فإن قوله : « للأقوام » حشوٌ لا فائدة فيه ؛ مع أنه غيرُ مُفسِد .

١١٥ - واعلم أنه قد تشتبه الحالُ على الناظر ؛ لعدم تحصيل معنى الكلام وحقيقته ؛ فَيَعُدُّ من الزائد على أصل المراد ما ليس منه ، كما مثَّله بعضُ الناس بقول القائل :

ولما قَضَيْنا من مِنًى كلَّ حاجَةٍ ... ومسَّح بالأركان مَنْ هُوَ ماسِحُ (١)

وشُدَّتْ على دُهْم المهارَى رِحالُنا ... ولم يَنْظُر الغادي الَّذي هُوَ رائحُ

أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا ... وسالتْ بأعناق المَطِيِّ الأباطِحُ

يُبَيِّنُ أنه ليس منه ، ما ذكره الشيخ عبد القاهر في شرحه .

قال : أوّلُ ما يتلقَّاك من محاسنِ هذا الشعر ؛ أنه قال : « ولما قضَيْنا من مِنًى كل حاجة » فعبَّر عن قضاء جميع المناسك - فرائِضِها وسُنَنِها - بطريق العموم الذى هو أحد طُرُقِ الاختصار .

---

(١)مني : منسك من مناسك الحج ، الأركان : هي هنا أركان الكعبة وجوانبها يمسها الناس بأيديهم وقت الطواف ، تخشعا لله ، وتعبيرا بالحركة الظاهرة - وغالبًا ما تكون بلا وعي ولا عمد - عن التعلق القلبي بهذا المشعر الحرام ، وتضعيف الفعل « مسّح » للمبالغة في أصل الفعل ، وشدت الرحال : ربطت وأوثقت علي الركائب ، ويكني بشد الرحال عن السفر ، الدهم : السود واحدها أدهم أو دهماء ، المهاري : جمع مهرية نسبة إلي مهرة بن حيدان من اليمن ، وتوصف بها الإبل السريعة القوية ، الغادي : السائر وقت الغدوة ، الرائح : السائر وقت الروحة ، هذا أصلهما ، وقد يستعملان في مجرد الذاهب والآيب كما في البيت ، أطراف الأحاديث : تمثيلية . مقتضاها تشبيه الحديث بين السامرين ، بثوب يلقي بين جماعة ، يتناوله كل منهم من جانب ، المطي : جمع مطية ، وهي الركوبة ، والأباطح : جمع أبطح ، وهو مسيل واسع فيه رمل ودقاق الحصي ، وسيله بأعناق المطي : تصوير بديع لامتلائه بإبل تسير في رفق وموالاة حثيثة ثبتها في حركة أعناقها التي توقظ في الذهن عند رؤيتها رؤية الماء يسيل وتتلاحق موجاته ، وتنسب الأبيات لكثير بن عبد الرحمن صاحب عزة ، وتنسب كذلك ليزيد بن الطثرية ، وكلاهما شاعر أموي .

ثم نبّه بقوله : ومسّح بالأركان من هو ماسح » على طراف الوداع الذى هو آخرُ الأمر ، ودليلُ المسير الذى هو مقصوده من الشعر .

ثم قال : « وشُدَّت ـ البيتَ » فوصل بذكر مسح الأركان ما وَلِيهُ من زَمِّ الرِّكاب وركوب الرُّكبان .

ثم دَلَّ بلفظ الأطراف على الصفة التى تختصُّ بها الرِّفاقُ فى السَّفَر : من التصرُّف فى فُنون القول ، وشُجون الحديث ، أو ما هو عادةُ المُتَطرِّفين : من الإشارة ، والتلْويح والرمْز والإيماء ، وأنبأ بذلك عن طيب النفوس ، وقُوَّة النشاط ، وفضْل الاغتباط ، كما تُوجِبُه أُلفَةُ الأصحاب ، وأُنسة الأحباب ، ويليق بحال مَنْ وُفِّقَ لقضاء العبادة الشريفة ورجَا حُسْنَ الإياب ، وتَنَسُّم روائح الأحبَّة والأوطان ، واستِماع التَّهانى والتَّحايا من الخِلاَّن والإخوان .

ثم زانَ ذلك كلَّه باستعارة لطيفة ؛ حيثُ قال : « وسالت بأعناق المطيِّ الأباطح » فنبَّه بذلك على سُرعة السَّيْر ، ووَطاءَة الظهر ، وفى ذلك ما يُؤكد ما قبله ؛ لأن الظهور إذا كانت وَطيئةً ، وكان سَيْرُها سهلا سريعا ؛ زاد ذلك فى نشاط الرُّكبان ، فيزداد الحديثُ طيبًا .

ثم قال : « بأعناق المطيِّ » ولم يقل : « بالمطيِّ » لأن السرعة والبطء فى سير الإبل يظهران غالبًا فى أعناقها ، ويتبيَّن أمرُهما من هَوَاديها وصُدورها ، وسائر أجزائها تستند إليها فى الحركة ، وتتبعها فى الثقل والخفَّة .

القسم الأول : المساواة

كقوله تعالى « ولا يَحيقُ المكرُ السَّيِّئُ إلا بأهْله »[1] وقوله : « وإذا

(١) بعض الآية ٤٣ من سورة فاطر ، حاق به : أحاط به ، ولزمه ، ونزل به ، والأخير أظهر .

رأيتَ الذينَ يخُوضُونَ فى آياتنا ؛ فأعْرِضْ عَنْهُمْ حَتّى يخُوضُوا فى حديثٍ غيرِه »[١] وقول النابغة الذُّبيانىّ :

فإنكَ كالليْلِ الذى هو مُدْركى وإن خِلْتُ أن المُنْتَأى عنكَ واسع [٢]

القسم الثانى : الإيجاز

وهو ضربان : أحدُهما : إيجازُ القِصَر ، وهو ما ليس بحذفٍ ، كقوله تعالى : « وَلَكُمْ فى القِصاصِ حَياةٌ »[٣] فإنه لا حذفَ فيه ، مع أن معناه كثيرٌ ، يزيد على لفظه ؛ لأن المُرَاد به أن الإنسان إذا علم أنه متى قَتَلَ قُتِل كان ذلك داعيًا له قويًا إلى أن لا يُقدِمَ على القتل ؛ فارتفع بالقتل - الذى هو قِصاصٌ - كثيرٌ من قَتْلِ الناس بعضِهم لبعضٍ ؛ فكان فى ارتفاع القتل حياةٌ لهم .

وفضْلُه على ما كان عندهم أوْجَزَ كلام فى هذا المعنى - وهو قولهم : «القتل أنْفَى للقتل » - من وجوهٍ :

أحدُها : أن عدةَ حروف ما يناظِرُهُ منه - وهو « فى القصاص حياة » - عشرة فى اللفظ ، وعِدةُ حُروفِه أربعة عَشَرَ .

وثانيها : ما فيه من التصريح بالمطلوب الذى هو الحياة بالنصِّ عليها ؛ فيكون أزْجَرَ عن القتل بغير حق ؛ لكونه أدعى إلى الاقتصاص .

وثالثها: ما يُفيدُهُ تنكير « حياة » من التعظيم ، أو النَّوْعِيَّة ، كما سبق.

---

(١) بعض الآية ٦٨ من سورة الأنعام ، خاض فى الحديث : أفاض فيه .

(٢) المنتأى : مصدر ميمى من انتأى بمعنى ابتعد ، ويصح أن يكون اسم مفعول من « انتأى » بمعنى حفر النؤى ، وهو ما يحفر حول الخباء أو الخيمة ليمنع السيل ، والوصف « واسع » يتمشى مع ذلك ، وعلى هذا فى الكلام إشارة إلى تشبيه النعمان بالسيل فى اندفاعه وقوته بعد تشبيهه بالليل تشبيهًا يلاحظ فى وجهه الرهبة والخوف مع ضرورة اللحاق والإدراك ، والبيت من إحدى الاعتذاريات التى نبغ فيها النابغة الذبيانى أبو أمامة زياد بن معاوية .

(٣) بعض الآية ١٧٩ من سورة البقرة .

ورابعُها : اطِّرادُه ، بخلاف قولهم ؛ فإن القتلَ الذى يَنفِى القتلَ هو ما كان على وجه القصاص . لا غيرُه .

وخامسها : سلامته من التكرار الذى هو من عيوب الكلام ، بخلاف قولهم.

وسادسُها : استغناؤه عن تقدير محذوف ، بخلاف قولهم ؛ فإن تقديره : القتلُ أنفَى للقتلِ من تركه .

وسابُعها : أن القصاصَ ضدُّ الحياة ؛ فالجمعُ بينهما طِبَاقٌ . كما سيأتى.

وثامنها : جعلُ القصاص كالمنبع والمعدن للحياة ، بإدخال « فى » عليه على ما تقدم .

أمثلة أخرى لإيجاز القِصَر

ومنه قوله تعالى : « هُدى لِلْمُتَّقِين »[1] أى هُدًى للضَّالِّينَ الصائرينَ إلى الهدى بعد الضلالة ، وحَسَّنه التوصُّلُ إلى تسمية الشيء باسم ما يؤول إليه ، وإلى تَصدير السُّورة بذكر أولياء الله تعالى .

وقوله : « أَتُنَبِّئُونَ الله بِمَا لاَ يَعْلَمُ »[2] أى : بما لا ثبوت له ؛ ولا علمُ الله متعلقٌ بثبوته ؛نفيًا للملزوم بِنَفْى اللازم ، وكذا قولهُ تعالى : « مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حميمٍ وَلاَ شَفِيعٍ يُطَاعُ »[3] أى : لا شفاعة ولا طاعة ، على أسلوب قوله :

---

(١) بعض الآية ٢ من سورة البقرة .

(٢) بعض الآية ١٨ من سورة يونس .

(٣) بعض الآية ١٨ من سورة غافر ، الحميم من معانيه : القريب الذى يهمك وتهمه ، والصديق .

ـ على لأَحِبٍ لا يُهتَدى بمنارِه (١)

أي : لا مَنارَ ، ولا اهتداءَ ، وقوله :

ـ ولا ترى الضَّبُّ بها يَنْجَحِر (٢)

أي : لا ضَبَّ ، ولا انجحار

ومن أمثلة الإيجاز أيضًا قوله تعالى فيما يُخاطب به النبى عليه الصلاة والسلام : « خُذِ الْعَفْوَ ، وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ ، وأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ »(٣) فإنه جمع فيه مَكارِمَ الأخلاق ، لأن قوله : « خذ العفو » أمر بإصلاح قوة الشهوة ، فإن العفو ضد الجهل ، قال الشاعر :

خُذِى العَفْوَ منِّى تستديمى مَوَدَّتى (٤)

أي : خُذى ما تيسَّر أخذُه وتَسَهَّل ، وقوله : « وأَعْرِض عَنِ الْجَاهِلِينَ » أمرٌ بإصلاح قُوَّةِ الغضَب ، أي : أعرِضْ عن السُّفهاء ، واحْلُم عنهم ، ولا تُكافِئْهم على أفعالهم ، هذا ما يرجع إليه منها ، وأما ما يرجع إلى أمَّتِه ، فدلَّ عليه بقوله « وأْمُرْ بالعرف » أي : بالمعروف والجميل من الأفعال ؛

---

(١) بقيته * إذا سافه العود النباطى جرجرا *
اللاحب : الطريق الواضح ، المنار : العلامة ، سافه : شمه ، العود : الجمل المسن ، النباطى : الضخم ، جَرْجَر : رغا وضج ، والبيت لامريء القيس .

(٢) صدره * لا يفزع الأرنب أهوالها *
والضمير للصحراء ، وينجحر : يدخل جحره ، وهو لأوس بن حجر - بالتحريك - وهو شاعر جاهلى وصاف .

(٣) الآية ١٩٩ من سورة الأعراف ، العفو : الفضل ، العرف : المعروف .

(٤) عجزه * ولا تنطقى فى سورتى حين أغضب *
سورتى : شدة غضبى ، والشاعر أسماء بن خارجة الفزارى .

ولهذا قال جَعْفَر الصادق[1] - رضى الله عنه فيما رُوى عنه : أَمَرَ اللهُ نبيَّه صلى الله عليه وسلم بمكارمِ الأخلاق ، وليس فى القرآن آية أَجْمَعُ لها من هذه الآيَة .

ومنها قولُ الشريف الرضى :

مالوا إلى شُعَبِ الرِّحَال وأسندوا   أَيْدِي الطِّعانِ إلى قُلوبٍ تَخْفِقُ[2]

فإنه لما أراد أن يصفَ هؤلاء القومَ بالشجاعةِ فى أثناء وصفِهم بالغرام ؛ عبَّر عن ذلك بقوله « أيدى الطعان » .

ومنه ما كتب عَمْرُو بنُ مَسْعَدَةَ عن المأمون ، لرجل يعنى به . إلى بعض العمال ، حيث أمره أن يختصر كتابه ما أمكن : « كتابى إليكَ كتابُ واثق بمن كُتبَ إليه ، مَعْنِيٍّ بمن كُتبَ له ، ولن يضيع بين الثقة والعناية حامله »[3] .

الضرب الثانى : إيجاز الحذف ، وهو ما يكون بحَذْفٍ .

أنواع إيجاز الحذف

والمحذوفُ إما جزء جملة ، أو جملة ، أو أكثرُ من جملة .

---

(١) جعفر الصادق بن محمد الباقر بن على زين العابدين بن الحسين بن على بن أبى طالب ، وهو أحد الأئمة الاثنى عشر على مذهب الإمامية ، توفى سنة ١٤٨ هـ .

(٢) الشعب : واحدتها شعبة ، وهى غصن الشجرة ، فشعب الرحال : خشبها المتخذ من فروع الشجر ، ومالوا إليها : انحنوا مطرقين مما بهم من الفراق ، الطعان : التضارب فى القتال ، وإضافته إلى الأيدى تفيد شجاعة أصحابها ، وتخفق : تضطرب ، قصده : أن التأثر جاوز المدى ، حتى خافوا على قلوبهم أن تنخلع من شدة الخفقان . وهم أهل الشجاعة والجلد . فأسندوها بأيديهم تثبيتًا لها وتمكينًا فى أماكنها . والشريف الرضى هو أبو الحسين بن موسى ابن إبراهيم بن موسى الكاظم ، شاعر كاتب توفى سنة ٤٠٦ .

(٣) عمرو بن مسعدة الصولى : من أساطين الكتابة والوزارة أيام الخليفة العباسى عبد الله المأمون بن هارون الرشيد .

الإيجاز بحذف المضاف

والأول : إمَّا مُضافٌ . كقوله تعالى : « واسْأَلِ القَرْيَةَ »[١] أي : أهلها ، وقوله تعالى : « حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ المَيْتَةُ »[٢] أي : تناوُلها ؛ لأن الحكم الشرعيَّ إنما يتعلّق بالأفعال دون الأجرام ، وقوله : « حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ »[٣] أي : تناولَ طيّباتٍ أُحلَّ لهم تناوُلها ، وتقديرُ التناوُل أولَى من تقدير الأكل ؛ ليدخل فيه شربُ ألبان الإبل ؛ فإنها من جملة ما حُرِّمَتْ عليهم ، وقوله : « وأَنْعَامٌ حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا »[٤] أي : منافعُ ظهورها ؛ وتقديرُ المنافع أولَى من تقدير الركوب ؛ لأنهم حرَّموا ركوبَها وتحميلَها ، وكقوله تعالى : « لِمَنْ كانَ يَرجُو اللهَ »[٥] أي : رحمة الله ، وقوله : « يَخافُونَ رَبَّهُمْ » أيْ : عذابَ ربِّهم[٦] ، وقد ظهر هذان المُضافانِ في قوله « يَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَه » [٧].

الإيجاز بحذف الموصوف

وإما مَوصوفٌ ، كقوله :

* أَنَا ابْنُ جَلاَ وَطَلاَّعُ الثَّنَايا * [٨]

أي : أنا ابنُ رجلٍ جَلاَ .

---

(١) بعض الآية ٧٢ من سورة يوسف .
(٢) بعض الآية ٣ من سورة المائدة .
(٣) بعض الآية ١٦٠ من سورة النساء .
(٤) بعض الآية ١٣٨ من سورة الأنعام .
(٥) بعض الآية ٢١ من سورة الأحزاب ، أو الآية ٦ من سورة الممتحنة .
(٦) بعض الآية ٥٠ من سورة النمل .
(٧) بعض الآية ٥٧ من سورة الإسراء .
(٨) عجزه : * متى أضع العمامة تعرفوني *
الثنايا : جمع ثنية ، ومن معانيها العقبة والطريق في الجبل ، وطلوع الثنايا : يضرب مثلا =

الإيجاز بحذف الصفة

وإما صفةٌ ، نحو : « وكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كل سَفِينَةٍ غَصْبًا »[١] أي: كلَّ سفينة صحيحةٍ ، أو صالحةٍ ، أو نحو ذلك ، بدليل ما قبله ، وقد جاء ذلك مذكوراً في بعض القراءات ، قال سعيدُ بْنُ جُبَيْر [٢]: كان ابنُ عبَّاس [٣]. رضي الله عنهما . يقرأ : « وكَانَ أمَامَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كلَّ سَفِينة صَالحةٍ غَصبًا » .

وإمَّا شرطٌ ، كما سبق .

وإمَّا جواب شرطٍ ، وهو ضربان :

الإيجاز بحذف جواب الشرط للاختصار

أحدُهما : أن يُحْذَف لمجرَّد الاختصار ، كقوله تعالى : « وَإذَا قِيلَ لهُمْ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكم لعَلَكُمْ تُرْحَمُون »[٤]أيْ : أعْرَضُوا ، بدليل قَوْله بعدَه : « إلاَّ كانُوا عَنْهاَ مُعْرِضِينَ »[٥]وكقوله تعالى : « وَلَوْ أنَّ قُرآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ ، أوْ قُطِّعَتْ بِهِ الأرْضُ ، أو كُلِّمَ بِهِ الموتَى »[٦]

= لتحمل المشاق وركوب الأمور الصعبة ، والعمامة هي المعروفة عن العرب التي تلف على الرأس ، ومعنى وضعها حينئذ : وضعها عن رأسه ورفعها لينكشف وجهه ويعرفه الناس ، ويتضح هذا من قصة الحجاج حيث تمثل بالبيت وحسر العمامة عن وُجهه في خطبته مهدداً أهل الكوفة ، أو هي زرد ينسج نَسْجَ الدروع على قدر الرأس ويلبس تحت القلنسوة وقاية من أدوات القتال ، والبيت لسُحيم بن وثيل الرياحي .

(١) بعض الآية ٧٩ من سورة الكهف .

(٢) سعيد بن جبير : تابعي روى عن ابن عباس كثيراً ، ويعتبر من أعلم علماء مكة بالتفسير في القرن الأول .

(٣) هو عبد الله بن عباس ، وعباس أبوه عم النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو جد خلفاء الدولة العباسية .

(٤)الآية ٤٥ من سورة يس .

(٥) بعض الآية ٤٦ من سورة يس .

(٦) بعض الآية ٣١ من سورة الرعد .

أيْ: لكان هذا القرآن ، وكقوله تعالى : « قُلْ أرَأيْتُمْ إنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللهِ وكَفَرتُمْ بِهِ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ بني إسْرَائيلَ عَلَى مِثْلِهِ ، فآمَنَ وَاسْتَكْبَرتُمْ » أى: ألستم ظالمين ؟ بدليل قوله بعده « إنَّ اللهَ لاَ يَهْدِى الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ »[١].

الإيجاز بحذف جواب الشرط للتهويل فيه

والثانى : أن يُحذف للدلالة على أنه شيء لا يُحيط به الوصفُ .

أو لتذهبَ نفسُ السامع كلَّ مَذْهَبٍ ممكن ؛ فلا يَتَصَوَّرُ مطلوبًا أو مَكروهًا إلا يُجوِّزُ أن يكونَ الأمرُ أعظمَ منه ، ولو عُيِّنَ شيءٌ اقتصر عليه ، وربما خَفَّ أمْرُه عِنْدَه ، كقوله : « وَسِيقَ الذِّينَ اتَّقَوا رَبَّهُمْ إلى الْجَنة زُمَراً ، حَتَّى إذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أبْوَابُهاَ ، وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا :سَلاَمٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُم، فَادْخُلُوهَا خَالِدِين» [٢] وكقوله « وَلَوْ تَرَى إذْ وُقِفُوا عَلي النَّارِ »[٣] « وَلَوْ تَرَى إذْ وُقِفُوا عَلَى رَبِّهِمْ » [٤] « وَلَوْ تَرَى إذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُؤُسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ » [٥] وقال السكاكى رحمه الله : ولهذا المعنى حُذفت الصلةُ من قولهم : جاء بعد اللتيّا[٦] والَّتى ، أيْ : المُشارِ إليه بهما ، وهى المحْنَةُ والشدائدُ ، قد بلغَتْ شِدَّتُها وفظاعةُ شأنها مبلغًا يُبْهَتُ الواصفُ معه حتي لا يُحِير بِبِنْتِ شَفَةٍ [٧].

---

(١) بعض الآية ١٠ من سورة الأحقاف .

(٢) الآية ٧٣ من سورة الزمر . زمرا : أفراجا وجماعات .

(٣) بعض الآية ٢٧ من سورة الأنعام .

(٤) بعض الآية ٣٠ من سورة الأنعام .

(٥) بعض الآية ١٢ من سورة السجدة . ناكسو رءوسهم : خافضوها مطأطئوها .

(٦) اللتيا وتضم لامه : تصغير التى ، واللتيّا والتى : كناية عن أشياء متنوعة يدعى أنها تحدث من حقيرها إلى خطيرها قبل حصول فعل معين تهويلا من شأنه .

(٧) يبهت : يدهش . وبابه « سمع » و « كرم » وهو مبنى للمجهول ، لا يحير : لا يرد ولا يجيب ، وبنت الشفة : الكلمة واللفظة .

الإيجاز بحذف جزء من أجزاء الجملة غير ما ذكر

وإمَّا غيرُ ذلك ، كقوله تعالى : « لا يَسْتَوِى مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ »[1] أى : وَمَنْ أنفق من بعده وقاتل ، بدليل ما بعده .

ومن هذا الضرب قوله : (رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّى ، وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا)[2] لأن أصله : يا ربِّ إنى وَهَنَ العظمُ مِنِّى ، واشتعل الرأسُ مِنِّى شَيْبًا .

وعدَّه السكاكى من القسم الثانى من الإيجاز علي ما فسره ذاهبًا إلى أنه وإن اشتمل على بسط ؛ فإن انقراضَ الشَّباب ، وإلْمَامَ المشيبِ جديران بأبْسطَ منه ، ثم ذكر أن فيه لطائف يتوقف بيانها على النظر فى أصل المعنى ومَرْتبتِه الأولى .

ثم أفاد أنّ مَرتَبَتَه الأولى : يا ربِّى ، قد شِخْتُ : فإن الشيخوخة مشتملة على ضعف البدن ، وشيب الرأس .

ثم تُركَتْ هذه المرتبةُ ، لتَوَخِّى مَزيدِ التقرير إلى تفصيلها فى : « ضَعُفَ بَدَنى وشاب رأسى » .

ثم تُرِكَ التصريحُ بـ « ضَعُفَ بدنى » إلى الكناية بـ « وَهَنَتْ عظامُ بدني» لما سيأتى أن الكناية أبلغُ من التصريح .

ثم لقَصْدِ مَرتبةٍ رابعةٍ أبلغَ فى التقرير بُنِيَت الكنايةُ على المبتدأ فحصل: أنا وَهَنَتْ عظامُ بدنى .

ثم لقصْدِ مرتبةٍ خامسة أبلغ أُدخِلَتْ « إنَّ » على المبتدأ ، فحصل : إنى وهَنَتْ عِظام بدنى .

---

(١) بعض الآية ١٠ من سورة الحديد .

(٢) بعض الآية ٤ من سورة مريم .

ثم لطلب تقرير أن الواهنَ عظامُ بدنه قُصِدَ مرتبة سادسة ، وهى سلوك طريقَىْ الإجمال والتفصيل ؛ فحصل : إنى وهنت العظام من بدنى .

ثم لطلب مزيد اختصاص العظام به قُصِدَ مَرْتبةٌ سابعةٌ ، وهى تَرْكُ توسيط البدن ؛ فحصل : إنى وهنَتْ العظام منى .

ثم لطلب شمول الوهَن العظامَ فَرْداً فرداً قُصِدَتْ مرتبةٌ ثامنةٌ ، وهى ترك الجمع إلى الإفراد ؛ لصحة حُصولِ وهَن المجموع بوهَنِ البعض دون كل فرد فرد ، فحصل ما ترى .

وهكذا تُركَت الحقيقةُ فى : « شاب رأسى » إلى الاستعارة فى : اشتعل شيبُ رأسى » لما سيأتى أن الاستعارة أبلغُ من الحقيقة .

ثم تُركَتْ هذه المرتبةُ إلى تحويل الإسناد إلى الرأس ، وتفسيرهُ بـ «شيبًا» لأنها أبلغ من جهات :

إحداها : إسنادُ الاشتعال إلى الرأس ؛ لإفادة شمول الشَّيْب الرأسَ ؛ إذ وزانُ « اشتعل شيب رأسى » و « اشتعل رأسى شيبًا » وزانُ « اشتعل النار فى بيتى ، واشتعل بيتى ناراً » والفرق بيِّنٌ .

وثانيتها : الإجمال والتفصيل فى طريق التمييز .

وثالثتها : تنكير « شيبًا » لإفادة المبالغة .

ثم تُرك « اشتعل رأسى شيبًا » لتوَخّى مَزيد التقرير إلى « اشتعل الرأسُ منى شيبًا » على نحو « وهن العظم منى » .

ثم تُرِك لفظ « منّى » لقرينة عطف « اشتعل الرأس » على « وهن العظم منى » لمزيد التقرير ، وهو إبهام حَوالَةِ تَأْدِيَةِ مفهومه على العقل دون اللفظ .

ثم قال عقيبَ هذا الكلام : واعلم أن الذى فتّق أكمام هذه الجهات عن أزاهير القبول فى القلوب ، هو أن مقدمة هاتين الجملتين وهى « رَبِّ » اختُصِرَت ذلك الاختصارَ ، بأن حُذِفَتْ كلمةُ النداء ، وهى « يا » وحُذِفَتْ كلمةُ المضاف إليه ، وهى ياء المتكلم ، واقتُصِرَ من مجموع الكلمات على

كلمة واحدة فحسبُ وهى المنادَى ، والمقدمةُ للكلام - كما لا يخفى على مَنْ له قَدَمُ صِدْقٍ فى منهج البلاغة - نازلةً منزلةَ الأساس للبناء ، فكما أن البنَّاء الحاذق لا يرمى الأساس إلا بقدر ما يُقَدِّر من البناء عليه ، كذا البليغ يصنع مبدأ كلامه ، فمتى رأيتَه قد اختصر المبدأ ؛ فقد آذنَكَ باختصار ما يورد . انتهى كلامُه .

وعليك أن تتنبَّه لشيء ، وهو أن ما جعله سببًا للعدول عن لفظ العظام إلى لفظ العظم ؛ فيه نظر ؛ لأنا لا نُسَلِّم صحةَ حصولِ وَهَنِ المجموع بوَهَنِ البعض ، دونَ كلِّ فرد .

فالوجهُ فى ذكر العَظْم - دونَ سائر ما تركَّب منه البدن - وتوحيده ؛ ما ذكره الزَمَخشَرِيُّ ، قال : إنما ذكر العظمُ لأنه عمود البدن ، وبه قوامُه ، وهو أصل بنائه ، وإذا وَهَنَ تداعَى ، وتساقطت قوته ، ولأنه أشدُّ ما فيه وأصلبُهُ فإذا وَهَن كان ما وراءَه أوْهَنَ ، ووحَّدَهُ لأن الواحد هو الدَّالُّ على معنى الجنسية ، وقصدُه إلى أن هذا الجنسَ الذى هو العمود ، والقوام ، وأشد ما تركب منه الجسد ؛ قد أصابه الوهَن ، ولو جُمع لكان قصداً إلى معنى آخر وهو أنه لم يَهِنْ منه بعضُ عظامه ، ولكن كلُّها .

واعلم أن المراد بشمول الشيْب الرأسَ أن يَعُمَّ جملتَه حتى لا يبقى من السواد شيءٌ أولا يبقى منه إلا مالا يُعْتَدُّ به .

الإيجاز بحذف جملة :

والثانى* - أعنى ما يكون جملة - إما مُسَبَّبٌ ذُكر سببُه ، كقوله تعالى : « لِيُحِقَّ الحَقَّ ويُبطِلَ البَاطِلَ »(١) أى : فَعَلَ ما فَعَلَ ، وقوله : « وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الطُّورِ إذْ نَادَيْنَا ، ولَكِنْ رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ »(٢) أى : اخترناك ،

---

(١) بعض الآية ٨ من سورة الأنفال .

* المقصود النوع الثاني من إيجاز الحذف ، وذلك بعد ذكر النوع الأول وهو ما كان المحذوف فيه جزء جمله .

(٢) بعض الآية ٤٦ من سورة القصص .

وقوله « لِيُدْخِلَ اللهُ فِي رَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاء »(١) أي : كان الكفُّ ومَنْعُ التعذيب ، ومنه قولُ أبي الطَّيِّب:

أَتَى الزَّمانَ بَنُوهُ في شَبِيبَتِهِ　　فسرَّهُمْ ، وأَتَيْناه على الهرَمِ (٢)

أيْ : فساءنا .

أو بالعكس*، كقوله تعالى : « فَتُوبُوا إلى بَارِئِكُمْ ، فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ، ذلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ عِنْدَ بَارِئِكُمْ ؛ فَتَابَ عَلَيْكُمْ »(٣) أي : فامتثلتم فتاب عليكم ، وقوله : « فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ »(٤) أي : فضربه بها فانفجرت ، ويجوز أن يقدّر : فإن ضربْتَ بها فقد انفجرَتْ ، أو غيرَ ذلك ، كقوله تعالى : « فَنِعْمَ الماهِدُونَ »(٥) على ما مرَّ .

الإيجاز بحذف أكثر من جملة

والثالث** : كقوله تعالى : فَقُلْنَا : اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا ، كَذَلِكَ يُحْيِي اللهُ المَوْتَى »(٦) أي : فضربوه ببعضها فَحَيِيَ فقلنا : كذلك يحيي الله الموتى ، وقوله : « أَنَا أُنَبِّئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ ، يُوسُفُ »(٧)أي : فأرسلوني إلى يوسفَ لأستعبرَه الرُّؤْيا ، فأرسلوه إليه ، فأتاه وقال له : يا يوسُفُ . وقوله: « فَقُلْنَا اذْهَبَا إِلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَدَمَّرْنَاهُمْ

---

(١) بعض الآية ٢٥ من سورة الفتح .
(٢) شبيبته : شبابه ونقائه ، الهرم : بلوغ أقصى الكبر .
(٣) بعض الآية ٥٤ من سورة البقرة ، بارئكم : خالقكم .
(٤) بعض الآية ٦٠ من سورة البقرة .
(٥) بعض الآية ٤٨ من سورة الذاريات .
(٦) بعض الآية ٧٣ من سورة البقرة .
(٧) بعض من الآيتين ٤٥ ، ٤٦ من سورة يوسف .
* أي يكون المحذوف جملاً مضمونها سبَبٌ وذُكر مسبَّبه .
** أي النوع الثالث من أنواع إيجاز الحذف .

تدْميرا »(١) أي : فأتَيـاهم ، فـأبلغـاهم الرسـالة ، فكذّبوهمـا ، فـدمّـرناهم . وقوله : « فأتِيـاَ فِرْعَوْنَ فقُولاَ : إنّا رَسُولُ رَبِّ العَالمِينَ ، أنْ أرسِل مَعَنَا بَني إسْـرَائيلَ ، قَـالَ : ألَمْ نُرَبِّكَ ؟(٢) أي : فـأتيـاه ، فـأبلغـاه ذلك ، فلمـا سـمعـه قـال: ألم نربِّك . ويجوز أن يكون التقدير : فأتَيَاه فأبلغاه ذلك ، ثم يقدّر : فمـاذا قـال ؟ فـيـقـع قـوله : « قـال :ألم نربك » استئنافـا . ونحـوه قـوله : «اذْهَبْ بكتـابي هذا ، فَـألْقِـهْ إلَيْـهِمْ ، ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَـانْظُرْ مَـاذَا يَرْجِـعُـونَ ؟ قَالَتْ: يَا أيُّهَا المَلأُ »(٣) أي : ففعل ذلك ، فأخذَتْ الكتاب فقرأته ، ثم كأن سائلاً قال : فماذا قالت ؟ فقيل : قالت : يا أيها الملأ .

وأمـا قـوله تعـالى : « وَلَقَـدْ آتَيْنَا دَاوُدَ وَسُلَيْـمَـانَ عِلْمًـا وَقَـالاَ الحَـمْـدُ لله »(٤) فقال الزمخشريُّ في تفسيره : هذا موضعُ الفاء كما يقال : « أعطيتُه فشكر ، ومنعتُه فصبر » وعطفه بالواو إشعاراً بأن ما قالاه بعض ما أحْدَثَ فيهمـا العلم ، كأنه قـال : فعمـلا به ، وعلّماه ، وعرفـا حق النعـمة فيـه ، والفضيلة ، وقالا : الحمد لله .

وقال السكّاكيُّ : يحتمل عندي أنه تعالى أخبرَ عمّا صنع بهما ، وعما قالا ، كأنه قال : نحن فعلنا إيتاء العلم ، وهما فَعَلاَ الحمدَ ، من غير بيان تَرَتُّبِه عليه؛ اعتماداً على فهم السامع، كقولك : قُمْ يدعوك ، بدل قُمْ فإنه يدعوك.

وجوه الحذف

١١٨ ـ واعلم أن الحذف على وجهين :

---

(١) الآية ٢٦ من سورة الفرقان ، دمرناهم : أهلكناهم .
(٢) الآيتان ١٦ ، ١٧ وبعض الآية ١٨ من سور الشعراء .
(٣) الآية ٢٨ وبعض الآية ٢٩ من سورة النمل ، الملأ : جماعة القوم ، أو أشرافهم .
(٤) بعض الآية ١٥ من سورة النمل .

أحدهما : أن لا يُقام شيءٌ مُقامَ المحذوف كما سبق .

والثاني : أن يُقامَ مُقامه ما يدلُّ عليه ، كقوله تعالى : « فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ مَا أُرْسِلْتُ بِهِ إِلَيْكُمْ »[١] ليس الإبلاغُ هو الجواب ؛ لتقدمه على تولّيهم ، والتقدير : فإن تولّوا فلا لوم علَيَّ ؛ لأنى قد أبلغتكم ، أو فلا عذر لكم عند ربكم ؛ لأنى قد أبلغتكم ، وقوله : « وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ »[٢] أى : فلا تحزن ، واصبر ؛ فإنه قد كُذِّبَتْ رُسُلٌ من قبلك، وقوله : « وَإِنْ يَعُودُوا فَقَدْ مَضَتْ سُنَّةُ الأَوَّلِينَ »[٣] أى : فيصيبهم مثلُ ما أصابَ الأولين .

أدلة الحذف

١١٩ ـ وأدلة الحذف كثيرة .

منها : أن يدلَّ العقلُ على الحذف ، والمقصودُ الأظهرُ على تعيين المحذوف ، كقوله تعالى : « حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ والدَّمُ وَلَحمُ الْخِنْزِيرِ »[٤] الآية ، وقوله : « حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهاتُكم »[٥] الآية ؛ فإن العقل يدل على الحذف لما مرّ ، والمقصودُ الأظهر يُرشد إلى أن التقدير : حُرِّم عليكم تناوُل الميتة ، وحُرِّم عليكم نكاحُ أُمّهاتكم ؛ لأن الغرضَ الأظهرَ من هذه الأشياء تناوُلها ، ومن النساء نكاحُهُنّ .

ومنها : أن يدل العقل على الحذف والتعيين ، كقوله : « وَجَاءَ رَبُّكَ »[٦]، أى أمرُ ربك ، أو عذابُه ، أو بأسُه ، وقوله : « هَلْ يَنْظُرُونَ إلاَّ

(١) بعض الآية ٥٧ من سورة هود .
(٢) بعض الآية ٤ من سورة فاطر .
(٣) بعض الآية ٣٨ من سورة الأنفال .
(٤) بعض الآية ٣ من سورة المائدة .
(٥) بعض الآية ٢٣ من سورة النساء .
(٦) بعض الآية ٢٢ من سورة الفجر .

أنْ يَأتيَهُمُ اللهُ فى ظُلَلٍ منَ الغَمَام ؟ »[١] أى : عذابُ الله ، أو أمرُه .

ومنها : أن يدل العقلُ على الحذف ، والعادةُ على التعيين ، كقوله تعالى حكايةً عن امرأة العزيز : « فَذلكُنَّ الَّذى لُمْتُنَّنى فيه » [٢]. دلَّ العقلُ على الحذف فيه ؛ لأن الإنسان إنما يُلام على كسبه ؛ فيحتمل أن يكون التقدير : فى حبِّه ؛ لقوله « قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا » وأن يكون : فى مُراوَدَته؛ لقوله «تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِه »[٣] وأن يكونَ : فى شأنه وأمره ؛ فيشملهما ، والعادةُ دلَّت على تعيين المُرَاوَدَة ؛ لأن الحبَّ المفرِطَ لا يُلامُ الإنسانُ عليه فى العادة ؛ لقهره صاحبَه وغلبته إيَّاه ، وإنما يلام على المراوَدَة الداخلة تحت كسبه التى يَقْدر أن يدفعها عن نفسه .

ومنها : أن تدل العادةُ على الحذف والتعيين ، كقوله تعالى : « لَوْ نَعْلَمُ قِتَالاً لاتَّبَعْنَاكُمْ » [٤] مع أنهم كانوا أخبرَ الناس بالحرب ، فكيف يقولون بأنهم لا يعرفونها ؟ ! فلا بد من حذفٍ . قدَّره مجاهدٌ[٥] رحمه الله : مكانَ قتال ، أيْ : أنكم تقاتلون فى موضع لا يصلح للقتال ، ويُخْشَى عليكم منه، ويدل عليه أنهم أشاروا على رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا يَخْرُجَ من المدينة ، وأن الحزمَ البقاء فيها .

ومنها : الشروع فى الفعل ، كقول المؤمن « بسم الله الرحمن الرحيم » كما إذا قلت عند الشروع فى القراءة « بسم الله » فإنه يفيد أن المراد « بسم

---

(١) بعض الآية ٢١٠ من سورة البقرة .

(٢) بعض الآية ٣٢ من سورة يوسف .

(٣) بعض الآية ٣٠ من سورة يوسف ، شغفه : أصل معناه : أصاب شَغاف قلبه بفتح الشين . أي غلافه ، ويستعمل في إفادة معني شدة التأثير في القلب والتمكن منه ، تراوده عن نفسه : تخادعه وتطلب منه المنكر .

(٤) بعض الآية ١٦٧ من سورة آل عمران .

(٥) مجاهد بن جبر ، كنيته أبو الحجاج ، تابعي وإمام من أئمة القراء توفي سنة ١٠٤ هـ .

الله أقرأ » وكذا عند الشروع فى القيام ، والقعود ، أو أيِّ فعلٍ كان ؛ فإن المحذوف يقدَّر ما جُعلت التَّسْمِيَةُ مَبْدَأً له .

ومنها : اقتران الكلام بالفعل ؛ فإنه يفيد تقديرَه ، كقولك لمن أعْرَسَ : بالرِّفاء والبنين ؛ فإنه يفيد : بالرِّفاء والبنين أعرسْتَ [١].

القسم الثالث : الإطناب

الإطناب بالإيضاح بعد الإبهام ودواعية

١٢٠ ـ وهو* إما بالإيضاح بعد الإبهام ؛ ليُرَى المعنى فى صورتين مختلفتين . أو ليتمكن فى النفس فضلَ تمكُّنٍ ؛ فإن المعنى إذا أُلْقِيَ على سبيل الإجمال والإبهام تشوَّقَتْ نفسُ السامع إلى معرفته على سبيل التفصيل والإيضاح ، فتتوجه إلى ما يَرِدُ بعد ذلك ، فإذا أُلْقِيَ كذلك تمكَّنَ فيها فضلَ تمكُّنٍ ، وكان شعورها به أتم .

أولتكمل اللذة بالعلم به ، فإن الشيء إذا حصل كمالُ العلم به دفعةً لم يتقدَّمْ حصولَ اللذة به ألمٌ ، وإذا حصل الشعورُ به من وجه دون وجه ، تشوَّقت النفسُ إلى العلم بالمجهول ، فيحصُل لها بسبب المعلوم لذَّةٌ ، وبسبب حرمانها عن الباقى ألم ، ثم إذا حصل لها العلم به حصلت لها لذة أخرى ، واللذة عقيبَ الألم أقوى من اللذة التى لم يتقدمها ألم .

أو لتفخيم الأمر وتعظيمه ، كقوله تعالى : « قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي، وَيَسِّرْ لِى أَمْرِى »[٢] فإن قوله : « اشْرَحْ لِى » يفيد طَلَبَ شرح لشيء مَا له، وقوله : « صَدْرِى » يفيد تفسيرَه وبيانه ، وكذلك قوله : «وَيَسِّرْ لِى أَمْرِي» والمقام مُقْتَضٍ للتأكيد ، للإرسال المُؤْذِنِ بتلقِّى المكاره

---

(١) أعرس اتخذ عرسا ، الرفاء ـ بكسر الراء ـ الاتفاق والتلاحم .

(٢) الآيتان ٢٥ ـ ٢٦ من سورة طه .

* يقصد الإطناب .

والشدائد ، وكقوله تعالى : « وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الأَمْرَ : أَنَّ دَابِرَ هَؤُلاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ » [١] ففي إبهامه وتفسيره تفخيمٌ للأمر ، وتعظيمٌ له .

ومن الإيضاح بعد الإبهام : باب « نعم وبئس » على أحد القولين [٢] ؛ إذ لو لم يُقْصَد الإطناب لقيل : نعم زيدٌ ، وبئس عمروٌ .

ووجهُ حُسْنِه سِوَى الإيضاح بعد الإبهام أمران آخران :

أحدهما : إبراز الكلام فى معرض الاعتدال ؛ نظراً إلى إطنابه من وجه ، وإلى اختصاره من آخر ، وهو حذف المبتَدأ فى الجواب .

والثانى : إيهام الجمع بين المتنافيَيْن .

الإطناب بالتوشيع

١٢١ - ومنه التوشيع [٣]، وهو : أن يُؤتَى فى عَجُزِ الكلام بمثنًّى مفسَّرٍ باسْمَيْن أحدُهما معطوفٌ على الآخر ، كما جاء فى الخبر : « يَشيبُ ابنُ آدَمَ، ويَشيبُ فيه خَصلتان : الحرصُ ، وطولُ الأمل » [٤] وقول الشاعر :

سَقَتْني فى لَيْلٍ شَبيهٍ بشَعْرِها ... شبيهةَ خدَّيْها بغيرِ رَقيبِ [٥]

فما زِلْتُ فى لَيْلَيْنِ : شَعْرٍ وظُلْمَةٍ ... وشَمْسَيْنِ : من خَمْرٍ ، ووجْهِ حبيبِ

وقول البُحْتُرِيِّ :

---

(١) الآية ٦٦ من سورة الحجر ، دابر كل شيء : آخر ما يتبقي منه ، قطع دابرهم : استؤصلوا .

(٢) هو قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف أو مبتدأ لخبر محذوف والجملة مستأنفة للبيان ، أما القول الثاني فيجعل المخصوص مبتدأ والجملة قبله خبر ؛ فالكلام حينئذ جملة واحدة .

(٣) الترشيع في اللغة : لف القطن بعد ندفه .

(٤) الخصال لا تشيب ، وإنما تقدم فتتمكن من النفس ، والشيب عادة دليل القدم وكبر السن ، وفي نسخة « ويشب » .

(٥) شبيهة خديها : هي الخمر ، والشاعر عبد الله بن المعتز.

لما مَشَيْنَ بـــذى الأراكِ تشابهت أعطافُ قُضْبانٍ بـه ، وقُـــدُودِ[١]

فـى حُلَّتَيْ حِبَرٍ وَرَوْضٍ ، فالتَقـى وَشْيانِ وَشْيُ رُبـىً وَوَشْيُ بُـــرُودِ

وسَفَرْنَ فامتلأتْ عيـونٌ راقَهـــا وَرْدان: وَرْدُ جَنـىً وَوَرْدُ خُـــدُودِ

الإطناب بذكر الخاص بعد العام

١٣٢ ـ وإما بذكر الخاصِّ بعد العامِّ للتنبيه على فضله ، حتى كأنه ليس من جنســه ؛ تنزيلا للتـغـايُرِ فى الوصف منزلة التـغـايُرِ فى الذات ، كـقـوله تعالى: « مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلهِ ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَرُسُلِهِ، وَجِبْرِيلَ ، وَمِيكَائِيلَ »[٢]

وقـوله تعـالى :« وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّـةٌ يَدْعُـونَ إلى الخَـيْـرِ ، ويَأْمـرُونَ بالمعْرُوفِ، وَيَنْهَـوْنَ عَنِ المُنْكَرِ »[٣] وقـوله : « حـافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ ، والصَّلَاةِ الوُسْطَى ».[٤]

الإطناب بالتكرير

١٢٣ ـ وإما بالتَّكرير لنُكْتَة ، كتـأكيد الإنذار فى قـوله تعالى : « كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ، ثُمَّ كلا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ».[٥] وفى « ثُمَّ » دلالةٌ عـلى أن الإنذار الثانى أبلغُ وأشدُّ .

وكزيادة التنبيـه على ما ينفى التهـمة ؛ ليكمل تلَقِّى الكلام بالقبول ،

---

(١) الأراك : شجر ، وذو الأراك : موطن يوجد به ، أعطاف : جوانب وواحده عطف بالكسر ، قضبان : أغصان ، ومفرده قضيب ، قدود : قامات ، وواحده قدٌّ بفتح القاف وتشديد الدال ، الحلة : الثوب الجديد ، أو الثوب مطلقًا ، الحبر : ضرب من البرود اليمنية ، واحده حبرة ، والحلة بالنسبة للروض استعارة لتفويف زهره ونواره ، الوشي : النقش ، الربي : جمع ربوة ، وهي ما ارتفع من الأرض ، البرود الأكسية المخططة ، واحدها برد الضم .

(٢) بعض الآية ٩٨ من سورة البقرة .

(٣) بعض الآية ١٠٤ من سورة آل عمران .

(٤) بعض الآية ٢٣٨ من سورة البقرة .

(٥) الآيتان ٣ ـ ٤ من سورة التكاثر .

[كما] فى قوله تعالى : « وَقَالَ الذي آمَنَ : يَاقَوْمِ اتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ الرَّشَادِ ، يَاقَوْمِ إِنَّمَا هذه الحَيَاةُ الدُّنْيَا مَتَاعٌ »(١).

وقد يكرِّر اللفظ لطول فى الكلام ، كما فى قوله تعالى : « ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمِلُوا السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ، ثُمَّ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذلِكَ ، وَأَصْلَحُوا ؛ إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ »(٢) وفى قوله تعالى : « ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا فُتِنُوا ، ثُمَّ جَاهَدُوا ، وَصَبَرُوا ، إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ »(٣) وقد يُكرِّر لتعدُّدِ المُتَعلَّق ، كما كرره الله تعالى من قوله : «فَبِأَيِّ آلاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ »(٤) لأنه تعالى ذكرَ نعمةً بعد نعمة ،وعقَّب كلَّ نعمة بهذا القول ، ومعلومٌ أن الغرض من ذكره عَقِيبَ نعمةٍ غيرُ الغرض من ذكره عَقِيبَ نعمةٍ أخرى .

فإن قيل : قد عقَّب بهذا القول ما ليس بنعمة ، كما فى قوله : «يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ مِنْ نَارٍ وَنُحَاسٌ فَلاَ تَنْتَصِرَانِ »(٥) وقوله : « هذه جَهَنَّمُ الَّتِى يُكَذِّبُ بِهَا الْمُجْرِمُونَ ، يَطُوفُونَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ حَمِيمٍ آنٍ »(٦).

قلنا : العذابُ وجَهَنَّمُ ، وإن لم يكونا من آلاء الله تعالى ؛ فإن ذكرَهما ووصفهما على طريق الزجر عن المعاصى ، والترغيب فى الطّاعات ؛ من

---

(١) الآية ٣٨ وبعض الآية ٣٩ من سورة غافر .

(٢) الآية ١١٩ من سورة النحل .

(٣) الآية ١١٠ من سورة النحل ، فتنوا : ابتلوا واختبروا .

(٤) الآيات ١٣ ، ١٦ ، ١٨ ، ٢١ ، ٢٣ ، ٢٥ ، ٢٨ ، ٣٠ ، ٣٢ ، ٣٤ ، ٣٦ ، ٣٨ ، ٤٠ ، ٤٢ ، ٤٧ ، ٤٩ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٥٥ ، ٥٧ ، ٥٩ ، ٦١ ، ٦٣ ، ٦٥ ، ٦٧ ، ٦٩ ، ٧١ ، ٧٣ ، ٧٥ ، ٧٧ من سورة الرحمن ، الآلاء : النعم ، الواحد : إلي ، علي موازين: عطر ، وعنب ، وجمل .

(٥) الآية ٣٥ من سورة الرحمن ، الشواظ ، بضم الشين وكسرها : اللهب لا دخان فيه .

(٦) الآيتان ٤٣ ، ٤٤ من سورة الرحمن . الحميم : الماء الحار . آن : اسم فاعل من « أني الحميم» أي انتهي حره واشتد .

آلائه تعالى ، ونحوه قوله : « وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ »(١) لأنه تعالى ذكر قَصَصًا مُختلفة ، وأتبع كلَّ قصة بهذا القول : فصار كأنه قال عَقِبَ كلِّ قصة: ويل يَوْمَئِذ للمُكذِّبين بهذه القصة .

الإطناب بالإيغال

١٢٤ ـ وإمّا بالإيغال ، واخْتُلِفَ فى معناه .

فقيل : هو خَتْمُ البيت بما يفيد نكتةً يتمُّ المعنى بدونها .

كزيادة المبالغة فى قول الخَنْساء :

وإن صَخْراً لتَأْتَمُّ الهُداة به ... كأنّه عَلَمٌ فى رأسه نار(٢)

لم ترض أن تُشبِّهه بالعَلَم الذى هو الجبل المرتفع المعروف بالهداية حتى جعلت فى رأسه ناراً ، وقول ذى الرُّمَّة :

قِفِ العِيسَ فى أطلال مَيَّةَ ، واسْألِ ... رُسومًا كأخلاق الرِّداء المُسَلْسَلِ(٣)

أظُنُّ الذى يُجْدِى عليكَ سؤالُها ... دُموعًا كتبذير الجُمان المُفَصَّلِ

وكتحقيق التشبيه فى قول امْرِئِ القَيْسِ :

كأنّ عُيونَ الوحْش حولَ خِبائنا ... وأرْحُلِنا الجَزْعُ الذى لم يثَقّبِ(٤)

---

(١) الآيات ١٥ ، ١٩ ، ٢٤ ، ٢٨ ، ٣٤ ، ٣٧ ، ٤٠ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ٤٩ من سورة المرسلات .

(٢) صخر : ابن عمرو بن الشّريد السلمي ، وهو أخو الخنساء . تأتم : تقتدي . الهداة : جمع هاد وهو من يرشد غيره . واسم الخنساء تماضر بنت عمرو ، شاعرة مخضرمة .

(٣) العيس : الإبل البيض يخالط بياضها سواد خفيف . الواحد أعيس وعيساء ، الأطلال : الآثار الشاخصة من بقايا الديار . مية : اسم من يتحدث عنها الشاعر . الرسوم : ما لصق بالأرض من آثار . أخلاق : خلقان ، جمع خلق بالتحريك ، وهو البالي ، المسلسل من الثياب: ما كان فيه وشي مخطط ، يجدي : يعطي وينفع . تبذير : تفريق . الجمان المفصل: اللؤلؤ المفصول بين كل حبتين منه بأخري من جوهر آخر . وذو الرمة اسمه غيلان بن عقبة ، شاعر أموي ، توفي سنة ١١٧ .

(٤) الخباء : ضرب خاص من الخيام . الجزع : الخرز فيه سواد وبياض ومراده بالوحش البقر .

فإنه لما أتى على التشبيه قبل ذكر القافية ، واحتاج إليها ؛ جاء بزيادة حَسَنةٍ في قوله : « لَمْ يُثَقَّب » لأن الجَزْع إذا كان غيرَ مثقوب كان أشبهَ بالعيون .

ومثله قول زُهَيْرٍ :

كأن فُتاتَ العِهْنِ في كل منزل نَزَلْنَ به حَبُّ الفَنا لم يُحَطَّمِ [1]

فإن حبَّ الفنا أحمرُ الظاهر أبيضُ الباطن ؛ فهو لا يُشْبِهُ الصوف الأحمرَ إلا مالم يُحَطَّمْ .

وكذا قول امْرِئ القَيْسِ :

حملتْ رُدَيْنِيًّا كأنَّ سِنانَه سَنَا لَهَبٍ لم يَتَّصِلْ بدُخَانِ [2]

كما سيأتي .

وقيل : لا يختص بالنظم ، ومُثِّل له بقوله تعالى : « اتَّبِعُوا مَنْ لاَ يَسْأَلُكُمْ أجْرًا وهُمْ مُهْتَدُونَ » [3].

الإطناب بالتذييل وأنواعه

١٢٥ ـ وأما بالتذييل ، وهو تعقيبُ الجملة بجملة تشتمل على معناها للتوكيد . وهو ضربان :

ضربٌ لا يَخْرُجُ مَخْرَجَ المثلِ ؛ لعدم استقلاله بإفادة المراد ، وتَوَقُّفِهِ على

---

(١) الفتات من كل شيء : كسارته وسقاطته وما تفتت منه . العهن : الصوف مطلقًا ، أو هو المصبوغ منه ، الفنا : عنب الثعلب . والبيت من معلقة زهير بن أبي سلمي .

(٢) الرديني : الرمح ، ينسب إلي ردينة ، وهي امرأة اشتهرت بتقويم الرماح . سنان الرمح : نصله وحديدته المركبة في عامله ، سنا النار : ضوؤها .

(٣) الآية ٢١ من سورة يس .

مـا قـبله . كـقـوله تعـالى : ذلكَ جَـزَيْنَاهُمْ بِمَا كَـفَـرُوا ، وهَلْ نُجـازى إلاَّ الكَفُور ؟ »(١) إن قلنا : إن المعنى « وهل نُجازى ذلك الجزاءَ » .

وقال الزمخشرى : وفيـه وجهٌ آخر ، وهو أن الجزاء عامٌ لكل مُكافَأة ، يُسْتَعْمَل تارةً فى معنيَ المُعَاقَبة ، وأخرى فى معنى الإثابه ، فلما استعمل فى معنى المُعاقَبَة فى قوله : « جَزَيْنَاهُمْ بما كَفَروا » بمعنى عاقبناهم بكفرهم؛ قـيل : « وَهَلْ يُجازَى إلا الكَفُورُ ؟ » بمعنى : « وهل يُعَاقَب » فعلى هذا يكون من الضرب الثانى .

وقول الحَماسيِّ :

فدعَوْا نَزَالِ فكنْتُ أوّلَ نازلٍ ... وعَلامَ أركبُه إذا لم أنْزِلِ (٢)

وقول أبى الطّيِّب :

وما حاجةُ الأظْعانِ حولَكِ فى الدُّجَى ... إلى قَمَرٍ ؟ ما واجدٌ لكِ عادِمُهُ (٣)

وقوله أيضًا :

تُمسى الأمانيُّ صَرْعَى دونَ مَبْلَغه ... فما يقول لشيء : لَيْتَ ذلك لي (٤)

وقول ابن نُبَاتَةَ السَّعْديِّ (٥) :

لم يُبْقِ جـودُكَ لـى شيئًا أؤمِّلُهُ ... تركْتَنـى أَصْحَبُ الدنيـا بلا أمَلِ

---

(١) الآية ١٧ من سورة سبأ .

(٢) نزال : اسم فعل أمر بمعنى انزل ، والمراد المنازلة في الحرب ، أركبه : الضمير للفرس ، إذا لم أشترك في الحرب ، وأنزل بفرسي إلي الميدان . وقائله ربيعة ابن مقروم الضبي .

(٣) الأظعان : جمع ظعن ، وهم القوم المرتحلون . الدجي : الظلمات ، واحدتها دجية ، قصده أن إشراق وجهها يغني السفر عن القمر ، فما يعدم القمر من يجدها .

(٤) الأماني : الآمال ، واحدتها أمنية ، صرعي : مصروعة ، يقول . إن الأماني تصرع دون أن تبلغ قدره وغايته ، فقد ارتفع عن أن يحتاج إلي شيء يتمناه .

(٥) هو أبو نصر عبد العزيز بن محمد بن نباتة ، شاعر بغدادي ، من شعراء القرن الرابع الهجري، وهو من شعراء اليتيمة .

قيل : نَظَرَ فيه إلى قول أبي الطَّيِّبِ ، وقد أربى عليه في المدح ، والأدب مع الممدوح ؛ حيث لم يجعله في حَيِّزِ من تَمَنَّى شيئًا .

وضرب يَخْرجُ مَخْرَجَ المثل ، كقوله تعالى : « وَقُلْ : جَاءَ الحَقُّ ، وَزَهَقَ البَاطِلُ ، إنَّ البَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا »(١) وقول الذُّبْيَانيِّ :

وَلَسْتَ بِمُسْتَبْقٍ أخًا لا تَلُمُّهُ   على شَعَثٍ ، أيُّ الرجالِ المُهَذَّبُ ؟(٢)

وقول الحطيئة :

تَزور فتيً يعطي على الحمدِ مالَهُ   وَمَنْ يُعْطِ أثمانَ المكارمِ يُحْمَدِ (٣)

وقد اجتمع الضربان في قوله تعالى : « وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِنْ قَبْلِكَ الخُلْدَ، أَفَئِنْ مِتَّ فَهُمُ الخَالِدُونَ ؟ كلُّ نَفْسٍ ذَائقَةُ الموْتِ »(٤) فإنَّ قوله «أفئن متَّ فهُمُ الخالدون » من الأوَّل ، وما بعده من الثاني ، وكلُّ منهما تذييلٌ على ما قبله .

وهو أيضًا : إمَّا لتأكيد مَنطوقِ كلامٍ . كقوله تعالى : « وَقُلْ جَاءَ الحَقُّ »(٥) الآية .

وإما لتأكيد مفهومه ، كبيت النابغة . فإن صدره دلَّ بمفهومه على نَفْي الكامل من الرجال ؛ فحقَّق ذلك وقرَّره بعَجُزِه .

---

(١) الآية ٨١ من سورة الإسراء ، زهق الباطل : اضمحلّ وتلاشى .

(٢) لا تلمُّه : لا تجمعه ولا تضمه إليك ، الشعث في الأصل : اغبرار الشعر وتلبُّده وقذارته ، استعير للعيوب المعنوية والخلقية لما في كل من الإيلام . والاستفهام إنكاري ، والشاعر النابغة الذبياني زياد بن معاوية .

(٣) المكارم : أفعال الكرم ، وإضافته إلى الأثمان بيانية .

(٤) الآية ٣٤ وبعض الآية ٣٥ من سورة الأنبياء .

(٥) بعض الآية ٨١ من سورة الإسراء .

الإطناب بالتكميل أو الاحتراس

١٢٦ ـ وإما بالتكميل ، ويُسمَّى الاحتراسَ أيضًا ، وهو أن يُؤتى في كلام يُوهِم خلافَ المقصودِ بما يدفعه .

وهو ضربان :

ضرب يتوسط الكلام ، كقول طَرَفَةَ :

فَسَقَى دِيَارَكِ ـ غَيْرَ مُفْسِدِها   صَوْبُ الرَّبيعِ وَدِيمَةٌ تَهْمِي [١]

وقول الآخر :

لو أن عَزَّةَ خاصَمَتْ شَمْسَ الضُّحَى   في الحُسْنِ عندَ مُوَفَّقٍ ؛ لقضَى لها [٢]

إذ التقدير : عندَ حاكمٍ مُوَفَّقٍ ؛ فقوله « مُوَفَّقٍ » تكميلٌ .

وقول ابن المُعْتَزِّ :

صَبَبْنا عليها ـ ظالمينَ ـ سياطَنا   فطارَتْ بها أيدٍ سِراعٌ وأرجُلُ [٣]

وضربٌ يقع في آخر الكلام ، كقوله تعالى : « فَسَوْفَ يَأْتِي اللهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ ويُحِبُّونَه ، أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ، أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ »[٤] فإنه لو اقتصر على وصفهم بالذِّلَّة على المؤمنين ؛ لَتُوُهِّمَ أن ذلَّتهم لضعفهم ، فلما قيل : «أعزَّة على الكافرين » عُلِمَ أنها منهم تواضُعٌ لهم ، لذا عُدِّيَ الذُّل بـ «علي» لتضمينه[٥] معنى العطف ، كأنه قيل : عاطفين عليهم على وجه

---

(١) صوب المطر : انصبابه ونزوله . فعله صاب يصوب من باب « عاد » . والربيع : مجاز بالمسبب عن سببه وهو المطر . والديمة : المطر يدوم في سكون بلا رعد ولا برق ، وتهمي : تسيل لايثنيها عن السيلان شيء .

(٢) قائله كثير بن عبد الرحمن .

(٣) صببنا عليها سياطنا : أرسلناها عليها بالضرب من علو . والسياط : جمع سوط ، وهو ما يتخذ للضرب من جلد مضفور ونحوه . طارت بها أيد وأرجل : عدت بها عدواً شديداً .

(٤) بعض الآية ٥٤ من سورة المائدة .

(٥) لتضمنه : أي لتضمين الذل .

التذلل والتواضع .ويجوز أن تكون التعدية بـ « على » لأن المعنى : أنهم مع شَرَفِهِم ، وعُلُوِّ طبقتهم ، وفضلهم على المؤمنين ؛ خافضون لهم أجنحتهم.

ومنه قولُ ابن الرُّوميِّ فيما كتب به إلى صديق له : « إنى وَلِيُّكَ الذى لا يزال تَنْقَادُ إليكَ مَوَدَّتُه عن غير طَمَعٍ ولا جَزَعٍ ، وإن كُنتَ لذى الرغبة مَطْلَبًا ، ولذى الرهْبَة مَهْرَبًا »[1].

وكذا قول الحماسيِّ :

رَهَنْتُ يَدِى بالعجز عن شُكْرِ بِرِّهِ   وما فوق شُكْرِى للشَّكُورِ مَزِيدُ[2]

وكذا قول كَعْبِ بْنِ سَعْدٍ الغَنَوِيِّ :

حليمٌ إذا ما الحِلْمُ زَيَّنَ أهله   مع الحلم فى عينِ العَدُوِّ مَهِيبُ[3]

فإنه لو اقتصر على وصفه بالحلم ؛ لأوهَم أن حِلْمَه عن عجز ؛ فلم يكن صِفَةَ مدح ؛ فقال : « إذا ما الحلم زيَّن أهله » فأزال هذا الوهم ، وأما بقيةُ البيت فتأكيدٌ للازم ما يُفْهَمُ من قوله : « إذا ما الحلم زيَّن أهله » من كونه[4] غيرَ حليم حين لا يكون الحلمُ زَيْنًا لأَهْله ؛ فإن مَنْ لا يكون حليما حينَ لا يحسُن الحلم لأهله ؛ يكون مهيبًا فى عين العدو لا محالة ، فعلم أن بقية البيت ليست تكميلاً كما زعم بعض الناس .

---

(١) وليك : محبك . صديقك . نصيرك . جارك . حليفك . تابعك . تنقاد له مودته : تذعن وتخضع وتساير رغبتك .

(٢) رهنت يدي : جعلتها رهنًا أقدمه عند العجز عن الشكر علي بره ، ولن يضيع هذا الرهن ، فما يبتغي محسن من الشكر أن يصنع معه فوق ما أصنع من الشكر .

(٣) الحلم : الأناة وعدم الطيش والسفه . مهيب : مخشي مخوف . وكعب : شاعر إسلامي يحسن الرثاء ، والبيت من رثائه لأخيه أبي المغوار .

(٤) كونه غير حليم حين لا يكون الحلم زينًا لأهله : هو لازم مايفهم من الشطر الأول ، فمن بيانية .

ومنه قول الحَمَاسيّ :

وما مات منا سَيّدٌ فى فراشه ولا طَلّ منّا حيْثُ كان قتيل.[١]

فإنه لو اقتصر على وصف قومه بشمول القتل إيّاهم ؛ لأوهم أن ذلك لضعفهم وقلّتهم ؛ فأزال هذا الوهم بوصفهم بالانتصار من قاتلهم ، وكذا قول أبى الطّيِّب :

أشَدُّ من الرّياح الهوج بَطْشًا وأسْرَعُ فى النّدَى منها هُبوبا[٢]

فإنه لو اقتصر على وصفه بشدة البطش : لأوهم ذلك أنه عُنْفٌ كله ، ولا لُطْفَ عنده ؛ فأزال هذا الوهم بوصفه بالسماحة ، ولم يتجاوز فى ذلك كلّه صفةَ الريح التى شبَّهه بها ، وقوله : إنه أسرع فى الندى منها هبوبا ، كأنه من قول ابْنِ عَبّاسٍ رضى الله عنهما : كان رسول الله ﷺ أجودَ النّاسِ ، وكان أجود ما يكون فى رَمَضَانَ ، كان كالريح المرسَلة [٣] .

الإطناب بالتتميم

١٢٧ ـ وإما بالتتميم ، وهو : أن يُؤتى فى كلام لا يُوهم خلافَ المقصود بفضلة تفيد نكتةً ، كالمبالغة فى قوله تعالى :«وَيُطْعِمُونَ الطّعَامَ عَلَى حُبِّهِ» أيْ مع حبّه ، والضميرُ للطعام ، أيْ : مع اشتهائه ، والحاجة إليه ، ونحوه «وآتى المَالَ عَلَى حُبِّهِ »[٤] وكذا « لَنْ تَنالُوا البِرّ حَتّى تُنْفِقُوا مِمّا

---

(١) يقصد من الشطر الأول أنهم شجعان أهل حرب ، لا يموت أحدهم موتًا طبيعيًا ، وإنما يموتون بجراحات الحروب ، وطل الرجل ، بالبناء للمجهول : أهدر دمه . ومعناه أنهم لا يفوتهم ثأر قتيل من قتلاهم ، فهم أقوياء .

(٢) الهوج : جمع هوجاء ، وهي التي لا تستقر علي سنن واحد . والبطش : الأخذ بالقوة . والندي : الكرم . وهبوب الريح : ثورانها وهياجها .

(٣) الريح المرسلة : المنطلقة .

(٤) بعض الآية ٨ من سورة الإنسان .

تُحِبُّونَ»[١] وعن فُضَيْلِ بْنِ عِياضٍ : « على حب الله » فلا يكون مما نحن فيه .

وفى قول الشاعر :

إنّى على ما تَرَيْنَ من كِبَرِى أعْرِفُ من أيْنَ تُؤكَلُ الكَتِفُ [٢]

وفى قول زهير:

مَنْ يَلْقَ يوما على علاَّته هَرِمًا يَلْقَ السماحة منه والنَّدَى خُلُقًا[٣]

الإطناب بالاعتراض

١٢٨ - وأما بالاعتراض ، وهو : أن يؤتى فى أثناء الكلام ، أو بَيْنَ كلامَيْنِ مُتَّصِلَيْنِ معنًى ، بجملة أو أكثرَ لا محلَّ لها من الإعراب ، لنكتة سوَى ماذُكِرَ فى تعريف التكميل .

كالتنزيه والتعظيم فى قوله تعالى : « وَيَجْعَلُونَ لله الْبَنَاتِ - سُبْحَانَهُ - وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ »[٤]

والدعاء فى قول أبى الطَّيِّبِ :

وتَحتَقِرُ الدنيا احْتِقارَ مُجرِّبٍ يرى كلَّ ما فيها - وحاشاكَ - فانيا[٥]

فإن قوله : « وحاشاك » دعاء حسن فى موضعه .

ونحوُه قولُ عَوْفِ بْنِ مُحَلِّمٍ الشَّيْبَانى :

---

(١) بعض الآية ٩٢ من سورة آل عمران .
(٢) أعرف من أين تؤكل الكتف : مثل يضرب للخبير الداهي الذي يأتي الأمور من مأتاها .
(٣) هرم هو ابن سنان أحد من مدحهم زهير بن أبي سلمى . والعلات : جمع علة ، وهي هنا الحدث الذي يشغل صاحبه .
(٤) الآية ٥٧ من سورة النحل .
(٥) احتقار مجرب : مفعول مطلق مبين للنوع .

إن الثمانيـــن - وبُلِّغْتَهَـــا - قد أحوجَتْ سمعى إلى تَرْجُمانْ [١]

والتنبيه فى قول الشاعر :

وَاعْلَمْ - فعِلْمُ المرْءِ ينفعه - أنْ سوف يأتى كلُّ ما قُدِرا

وتخصيص أحد المذكورين بزيادة التأكيد فى أمر عُلِّقَ بهما ، كقوله تعالى : « وَوَصَّيْنَا الإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ - حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ ، وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ - أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ »[٢]

والمطابَقة مع الاستعطاف فى قول أبى الطيِّب :

وخفوقُ قَلْبٍ لو رَأَيْتِ لهيبَهُ - ياجَنَّتى - لرأيتِ فيه جَهَنَّما[٣]

والتنبيه على سببِ أمر فيه غرابةٌ ، كما فى قول الآخر :

فلا هَجْرُهُ يَبْدُو - وفى اليَأْسِ راحةٌ - ولا وَصْلُه يَبْدو لنا فَنُكَارِمُهْ [٤]

فإن قوله : « فلا هَجْرُهُ يبدو » يُشعر بأن هجر الحبيب أحدُ مَطلوبَيْه ، وغريب أن يكون هجر الحبيب مطلوبًا للمُحب ؛ فقال : « وفى اليأس راحة » لينبِّه على سببه ، وقولهُ تعالى : « لَوْ تَعْلَمُونَ » فى قوله : « فَلاَ أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ، وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ - لَوْ تَعْلَمُونَ - عَظِيمٌ ، إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ »[٥].

---

(١) التّرجمان بضم التاء والجيم وبفتحهما ، وبفتح فضم : هو من يفسر لغة بلغة أخري ، والقصد به هنا من يوصل مضمون الكلام المنطوق به إلي ذهنه حيث عجزت الأذن وكلت عن أداء وظيفتها

(٢) بعض الآية ١٤ من سورة لقمان . الوهن : الضعف . الفصال : الفطام والمنع من الرضاع .

(٣) خفوق القلب : خفقانه واضطرابه . اللهيب للنار ، وعبر به هنا عن حرارة الحب والوجد .

(٤) اليأس : قطع الأمل . نكارمه : نبادِلُهُ كرمًا بكرم ، ونقابل وصله بمثله .

(٥) الآيات ٧٥ - ٧٧ من سورة الواقعة .

اعتراضٌ في اعتراض ؛ لأنه اعتُرِضَ به بين الموصوف والصفة ، واعتُرِضَ بقوله : «وإنَّهُ لقَسَمٌ لَوْ تعْلَمونَ عَظِيمٌ » بين القَسَم والمُقْسَم عليه .

ومما جاء بين كلامين متصلين معنًى قوله : « فأتوهُنَّ منْ حَيْثُ أمَركُمُ اللهُ؛ إنَّ اللهَ يُحبُّ التَّوَّابينَ ويحبُّ المُتَطهِّرينَ . نِسَاؤكُم حَرْثٌ لكُمْ فأتُوا حَرْثَكُم» [1] فإن قوله : « نساؤكم حرث لكم » بيانٌ لقوله : « فأتُوهُنَّ منْ حَيْثُ أمَرَكُم الله » يعني : أن المأتَى الذي أمركم به هو مكانُ الحرث ، دلالةٌ على أن الغرض الأصليَّ في الإتيان هو طلبُ النَّسْلِ ، لا قَضَاء الشَّهْوَة ، فلا تأتوهُنَّ إلا من حيث يَتَأتَّى فيه هذا الغرضُ ، وهو مما جاء في أكثر من جملة أيضًا .

ونحوُه في كونه أكثرَ من جملة قوله تعالى : « قَالَتْ : رَبِّ إنِّي وَضَعْتُهَا أنثى ، واللهُ أعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ ، ولَيْسَ الذَّكَرُ كالأنثى ، وإنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ » [2] ، فإن قوله : « واللهُ أعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ ، ولَيْسَ الذَّكَرُ كالأنثى » ليس من قول أمِّ مَرْيَمَ .

وكذا قوله : « ألَمْ تَرَ إلى الَّذينَ أوتُوا نَصيبًا من الكتَاب يَشْتَرُونَ الضَّلالَة ويُريدُونَ أنْ تَضلُّوا السَّبيل ، واللهُ أعْلَمُ بأعْدَائكُمْ ، وكَفَى بالله وليًّا، وكَفَى بالله نَصيراً ، منَ الَّذينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الكَلِمَ عَنْ مَوَاضعه » [3]. إن جُعل « من الذين » بيانًا لـ « الَّذين أوتُوا نَصيبًا منَ الكتَاب » لأنهم يَهُودٌ ونَصارَى أو لـ :« أعْدَائكُم » فإنه على الأول يكون قوله « واللهُ أعْلَمُ

---

(١) بعض من الآيتين ٢٢٢ ، ٢٢٣ من سورة البقرة .

(٢) بعض الآية ٣٦ من سورة آل عمران .

(٣) الآيتان ٤٤ ، ٤٥ وبعض الآية ٤٦ من سورة النساء . الضلالة : ضد الهدى ، والذين هادوا: اليهود .

بأعْدائكُمَ ، وكَفَى باللهِ وَلِيًا ، وكَفَى باللهِ نَصيراً » اعتراضًا ، وعلى الثانى يكون « وكَفى بالله .. وكَفَى بالله .. » اعتراضًا .

ويجوز أن يكون : « مِنَ الَّذينَ » صِلَة « نصيراً » أى : ينصركم الله من الذين هادوا ، كقوله : « وَنَصَرْنَاهُ مِنَ القَوْمِ الَّذينَ كَذَّبوا » [١] وأن يكون كلامًا مُبْتَدَأً على أن « يُحَرِّفُونَ » صفة مُبْتَدَأ محذوفٍ ، تقديره : « من الذين هادوا قومٌ يُحرِّفون » كقوله :

وما الدهر إلا تارتان : فمنهما أموتُ ، وأخْرَى أبتغى العيشَ أكْدَحُ [٢]

وقد عُلِمَ مما ذكرنا أن الاعتراض كما يأتى بغير واو ولا فاء : قد يأتى بأحدهما .

وجه حسن الاعتراض

وَوَجْهُ حُسْنِ الاعتراض على الإطلاق حسنُ الإفادة ، مع أن مجيئه مجيءُ مالامُعَوَّلَ عليه فى الإفادة : فيكون مَثَلُه مَثَلَ الحسنة تأتيك من حيث لا ترتقبها .

ومن الناس مَنْ لا يُقَيِّد فائدةَ الاعتراض بما ذكرناه ، بل يُجَوِّزُ أن تكون دفعَ توهُّم ما يخالف المقصودَ .

---

(١) بعض الآية ٧٧ من سورة الأنبياء .

(٢) التارة : المرة والحين . منهما : جعله المؤلف خبرا لمبتدأ محذوف علي أن تقدره مرفوعا ، أي فمنهما تارة ، ويجوز أن تقدره منصوبا صفة محذوف ، تقديره « فتارة منهما » وتارة المقدر علي هذا معمول للفعل « أموت » . وأكدح : أجهد نفسي في العمل ، والبيت لتميم بن أبي بن مقبل .

الإطناب بغير الأنواع السابقة

١٢٩ ـ وإما بغير ذلك كقولهم : « رأيته بعينى » .

ومنه قـولهُ تعـالى : « إذْ تَقُـولُونَ بأفْـوَاهِكُم مَـا ليْسَ لكُم بِهِ عِلْمٌ » (١) أيْ : هذا الإفكُ ليس إلا قَـوْلا يَجْرِى على ألسنتكم ، ويدور فى أفـواهكم ، من غـيـر ترجـمـة عن علمٍ فى القلب ، كـمـا هو شأنُ المعلومِ إذا ترجم عنه اللِّسـان .

وكذا قوله : « تلْكَ عَشَرَةٌ كاملةٌ » (٢) لإزالة توهُّم الإباحة كما فى نحو قولنا : « جالسِ الحَسَنَ وَابْنَ سيرينَ » وليُعْلَمَ العددُ جملةً كما عُلِمَ تفصيلاً؛ ليُحاط به من جهتين ؛ فيتـأكَّدَ العلم ، وفى أمثال العرب : « عِلْمانِ خَيْرٌ منْ عِلْمٍ » وكـذا قـوله : « كـاملة » تأكـيـدٌ آخـرُ ، وقـيل : أى كـاملة فى وقوعها بدلاً من الهَدْيِ ، وقيل : أُريدَ به تأكيدُ الكيفيَّة لا الكميَّة ، حتى لو وقع صومُ العشرة على غير الوجه المذكور لم تكن كاملةً .

وكذا قوله : « الَّذينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَه يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ ، ويُؤْمِنُونَ بِهِ ، وَيَسْتَغْفِرُونَ للَّذِينَ آمَنُوا » (٣) فـإنه لو لم يُقْصَدِ الإطنابُ لم يُذْكَرْ « ويؤمنون به » لأن إيمانهم ليس مما ينكره أحد من مُثْبِتيهم ، وحَسُنَ ذِكْرَه إظهارُ شرف الإيمان ترغيبًا فيه .

وكذا قوله : « إذَا جَاءَكَ الْمُنَافقُونَ قَالُوا : نَشْهَدُ إنَّكَ لَرَسُولُ الله ، وَاللهُ

---

(١) بعض الآية ١٥ من سورة النور .

(٢) بعض الآية ١٩٦ من سورة البقرة .

(٣) بعض الآية ٧ من سورة غافر .

يَعْلَمُ إنَّكَ لَرَسُولُه ، وَاللهُ يَشْهَدُ إنَّ المُنَافِقِينَ لَكَاذِبونَ »[1] فإنه لو اختُصِرَ لتُرِكَ قولُهُ « والله يعلم إنك لرسوله » لأن مَساقَ الآية لتكذيبهم فى دعوى الإخلاص فى الشهادة كما مر ، وحسَّنه دفع توهم أن التكذيب للمشهود به فى نفس الأمر ، ونحوُه قولُ البلغاء : « لا ، وأصلحك الله » .

وكذا قولُهُ تعالى إخْبارًا : «هِيَ عَصَايَ ، أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا ، وَأَهُشُّ بِهَا عَلَى غَنَمِي ، وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَى » [2] وحسَّنه أنه عليه السلام فَهِمَ أن السؤال يَعقُبُه أمرٌ عظيم يُحْدثه الله تعالى فى العصا ؛ فينبغى أن يتنبَّه لصفاتها ؛ حتى يظهرَ له التفاوُتُ بين الحالين .

وكذا قولُه « نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَظَلُّ لَهَا عَاكِفِينَ » [3] وحسَّنه إظهار الابتهاج بعبادتها ، والافتخار بمواظبتها ؛ ليزداد غيظ السائل .

قياس آخر للإيجاز والإطناب

واعلم أنه قد يُوصَف الكلامُ بالإيجاز والإطناب باعتبار كثرةِ حروفه وقلَّتها بالنسبة إلى كلام آخرَ مُساوٍ له فى أصل المعنى ، كالشطر الأول من قولِ أبى تمام :

يَصُدُّ عَنِ الدُّنيا إذا عنَّ سُودَدٌ ... ولو برزَتْ فى زيِّ عَذراءَ ناهدِ [4]

وقولِ الآخر :

ولَسْتُ بنظَّار إلى جانب الغنى ... إذا كانَتِ العَلْياءُ فى جانب الفقر [5]

---

(١) الآية ١ من سورة المنافقون .

(٢) بعض الآية ١٨ من سورة طه . أتوكأ عليها : أعتمد وأتحمل عليها ، وهشُّ الورق : خبطه بعصا ليتحاتّ . ومآرب : أغراض وغايات .

(٣) الآية ٧١ من سورة الشعرا .

(٤) يصد عنها : يعرض ، عن : ظهر ، السودد : السيادة وكرم المنصب والقدر الرفيع ، برزت : ظهرت بعد خفاء ، الزي : الهيئة ، العذراء : البكر ، الناهد : الكاعب الثدين .

(٥) في رواية «ميَّال» بدل «نظار» وقائله المعذَّل بن غيلان ، وينسب أيضًا لأبي سعيد المخزومي.

ومنه قول الشُّمَّاخ :

إذا مـا رَايَةٌ رُفِعَتْ لِمَجْـدٍ ... تلقَّاهـا عَرَابَـةُ باليَميـنِ (١)

وقول بِشْرِ بن أبي خَازِم :

إذا ماالمكْرُماتُ رُفِعْنَ يَوْمًا ... وقَصَّرَ مُبْتَغوها عن مَداها (٢)

وضاقَتْ أذْرُعُ المُثْرِينَ عنها ... سَما أوْسٌ إليها ، فاحْتَوَاها

ويقـرُب من هذا البـاب قـوله تعـالى : « لا يُسْـألُ عَـمَّـا يَفْـعَلُ ، وَهُمْ يُسْألُونَ » (٣)

وقول الحَمَاسِيُّ :

ونُنْكِر إنْ شِئْنا عَلَى الناس قَوْلَهُمْ ... ولا يُنْكِرُونَ القولَ حينَ نَقولُ (٤)

وكذا ما ورد في الحديث : « الْحزْمُ سوءُ الظَّنُّ » وقول العرب : الثِّقَةُ بِكُلِّ أحَدٍ عَجْزٌ .

---

(١) الراية : العلامة المنصوبة ليراها الناس . وعلم الجيش ، والمجد : العز والرفعة . وعرابة ابن أوس الأنصاري ، وتلقيه راية المجد باليمين إذا ظهرت : تمثيل لتحفزه وإقباله على فعل المكارم كلما لاحت . والشماخ هو ابن ضرار الغطفاني .

(٢) مبتغوها : راغبوها ، مداها : غايتها ، المثرون : أهل الغني والثروة ، ضاقت أذرعهم بها : عجزوا عنها ، سما إليها : ارتفع إليها ، احتواها : أحرزها .

(٣) الآية ٢٣ من سورة الأنبياء .

(٤) إنكارهم وردهم أقوال الناس ، وعدم إنكار أحد عليهم قولا : كناية عن الرياسة والسيادة ونفاذ الكلمة والتحكم في الناس . والشاعر : السموأل بن عادياء .

[١٨]

صور من التقديم والتأخير مع الاستفهام بالهمزة من دلائل الإعجاز لعبد القاهر

١٠٤ ـ وهذه مسائلُ لا يستطيع أحدٌ أن يمتنع من التَّفرقة بين تقديم ما قُدِّم فيها وتَرْكِ تقديمه .

مسائل الاستفهام بالهمزة والفعل ماض

ومن أبينِ شيءٍ في ذلك « الاستفهام بالهمزة » ، فإن موضعَ الكلام على أنك إذا قلت : « أفعلتَ ؟ » فبدأت بالفعل ، كان الشكُّ في الفعل نفسه ، وكان / غرضُكَ من استفهامك أن تعلم وجوده .

وإذا قلت : « أأنتَ فعلتَ ؟ » فبدأت بالاسم ، كان الشكُّ في الفاعل مَنْ هو ، وكان التردُّدُ فيه . ومثال ذلك أنك تقول : « أبنيتَ الدارَ التي كنتَ على أنْ تبنيَها »؟ ، « أقلتَ الشعرَ الذي كان في نفسك أن تقوله ؟ » ، « أفرَغت من الكتاب الذي كنت تكتبه ؟ » تبدأ في هذا ونحوِه بالفعل ، لأن السؤالَ عن الفعل نفسه والشكُّ فيه ، لأنك في جميع ذلك متردِّدٌ في وجود الفعل وانتفائه ، مُجَوِّزٌ أن يكون قد كان ، وأن يكون لم يكن .

وتقول : « أأنت بنيتَ هذه الدار ؟ » ، « أأنت قلتَ هذا الشعر ؟ »/، « أأنت كتبت هذا الكتاب ؟ » فتبدأ في ذلك كله بالاسم ، ذلك لأنك لم تشكَّ في الفعل أنه كان . كيف ؟ وقد أشرتَ إلى الدار مبنيةً ، والشعرِ مَقُولاً ، والكتاب مكتوبًا ، وإنما شككت في الفاعل مَن هو ؟

---

* هذا النص هو بقية النص رقم (٨) الذي يتحدث فيه عبد القاهر عن قيمة التقديم والتأخير .

فهذا من الفرق لا يدفعه دافعٌ ، ولا يشك فيه شاكٌ ، ولا يَخْفى فسادُ أحدِهما موضع الآخر.

فلو قلت : « أأنت بنيتَ الدار التى كنت على أن تَبْنِيَها ؟ » ، « أأنت قلتَ الشعرَ الذى كان فى نفسك أن تقوله ؟ » ، « أأنتَ فرغتَ من الكتاب الذى كنت تكتبه؟ » ، خرجتَ من كلام الناس . وكذلك لو قلت : « أبنيت هذه الدار ؟ » ، « أقلتَ هذا الشعر ؟ » ، « أكتبتَ هَذا الكتاب ؟ » ، قلتَ ما ليس بقول . ذلك لفساد أن تقولَ فى الشىء المُشَاهَد الذى هو نُصْبُ عَينيك : أموجودٌ أم لا ؟ .

ومِمَّا يُعْلَم به ضرورةً أنه لا تكون البدايةُ بالفعل كالبداية بالاسم أنَّك تقول : « أقلت شعراً قط ؟ » ، « أرأيت اليومَ إنسانًا ؟ » ، فيكون كلامًا مستقيمًا . ولو قلت : « أأنت قلت شعراً قط ؟ » ، «أأنت رأيتَ إنسانًا » ، أحَلْتَ ، وذاك أنه لا معنى للسؤال عن الفاعل مَنْ هُوَ فى مثل هذا ، لأن ذلك إنما يُتَصوَّر إذا كانت الإشارة إلى فعل مخصوص نحو أن تقول : « من قال هذا الشعر ؟ » ، و « من بنى هذه الدار ؟ » و « من أتاك اليوم؟ » ، و « من أذن لك فى الذى فعلت ؟ » ، وما أشبه ذلك مما يمكن أن يُنَصَّ فيه على معيَّن . فأمّا قيلُ شعر على الجملة ، ورُؤْيَة إنسان على الإطلاق ، فمحالٌ ذلك فيه ، لأنه ليس مما يَخْتَص بهذا دون ذاك حتى يُسْأل عن عين فاعله .

ولو كان تقديم الاسم لا يوجبُ ما ذكرنا ، من أن يكون السؤال عن الفاعل مَن هو ؟ وكان يصحّ أن يكون سؤالاً عن الفعل أكان أم لم يكن ؟ لكان ينبغى أن يستقيم ذلك .

الاستفهام للتقرير

١٠٥ ـ واعلم أن هذا / الذى ذكرت لك فى « الهمزة وهى للاستفهام » قائمٌ فيها إذا هى كانت للتقرير . فإذا قلت : « أأنت فعلت ذاك ؟ » ، كان غرضُك أن تقرره بأنه الفاعل .

يُبيِّن ذلك قوله تعالى ، حكايةً عن قول نمروذ : (أأنْتَ فَعَلْتَ هذا بآلِهَتِنَا يَا إبْراهِيمُ) [سورة الأنبياء : ٦٢] ، لا شبهة في أنهم لم يقولوا ذلك له عليه السلام وهم يريدون أن يُقِرَّ لهم بأنَّ كسْرَ الأصنام قد كان ، ولكن أن يقرَّ بأنه منه كان ، وكيف ؟ وقد أشاروا له إلى الفعل في قولهم : « أأنتَ فعلتَ هذا ؟ » ، وقال هو عليه السلام في الجواب : (بَلْ فَعَلَه كَبِيرُهُمْ هذا) [سورة الأنبياء : ٦٣] ، ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب : « فعلتُ ، أو: لم أفعل » .

فإن قلتَ : أوَ ليس إذ قال « أفعلت ؟ » ، فهو يريد أيضًا أن يقرّره بأنَّ الفعل كان منه لا بأنّه كان على الجملة ، فأيُّ فرقٍ بين الحالين ؟

= فإنه إذا قال : « أفعلتَ ؟ » فهو يقرره بالفعل من غير أن يردِّده بينه وبين غيره ، وكان كلامُه كلامَ من يُوهِمُ أنه لا يدرى أن ذلك الفعل كان على الحقيقة وإذا قال : « أأنت فعلت ؟ » ، كان قد ردَّد الفعل بينه وبين غيره، ولم يكن منه في نَفْس الفعل تردُّد ، ولم يكن كلامُهُ كلامَ من يُوهم أنه لا يدرى أكان الفعل أم لم يكن ، بدلالة أنك تقول ذلك والفعل ظاهرٌ موجود مشارٌ إليه ، كما رأيت في الآية .

١٠٦ ـ واعلم أن « الهمزة » فيما ذكرنا تقريرٌ بفعل قد كان ، وإنكارٌ له لِمَ كان ، وتوبيخ لفاعله عليه .

ولها مذهب آخر ، وهو أن يكون الإنكار أن يكون الفعْلُ قد كان من أصْله . ومثاله قوله تعالى (أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ / مِنَ الْمَلائِكَةِ إِنَاثًا إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلاً عَظِيمًا) [سورة الإسراء : ٤٠] وقوله / عز وجل: (أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ . مَالَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ)[سورة الصافات : ١٥٣، ١٥٤] فهذا ردٌّ على المشركين وتكذيبٌ لهم في قولهم ما يُؤدِّي إلى هذا الجهل

العظيم . وإذا قدِّم الاسم فى هذا صار الإنكار فى الفاعل . ومثاله قولك للرجل قد انتحل شعراً :« أأنت قلت هذا الشعر ؟ كذبتَ ، لستَ مِمَّن يُحسن مثله » ، أنكرتَ أن يكون القائلَ ، ولم تنكر الشعر.

وقد يَكون أنْ يُرادَ إنكارُ الفعل من أصله ، ثم يُخرج اللفظ مُخْرَجَه إذا كان الإنكار فى الفاعل . مثالُ ذلك قوله تعالى : (قُلْ آللهُ أذِنَ لكُمْ) [سورة يونس : ٥٩] ، « الإذن » راجع إلى قوله : (قُلْ أرَأيْتُمْ مَا أنْزَلَ اللهُ لكُم مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَامًا وحَلالاً) [سورة يونس : ٥٩] ومعلوم أن المعنى على إنكار أن يكون قد كان من الله تعالى إذْنٌ فيما قالوه ، من غير أن يَكُون هذا الإذن قد كان من غير الله فأضافوه إلى الله ، إلاّ أنّ اللفظ أُخْرِج مُخْرَجَه إذا كان الأمر كذلك ، لأن يُجعلوا فى صورة من غَلِط فأضاف إلى الله تعالى إذنًا كان من غير الله ، فإذا حُقِّق عليه ارتدع .

ومثال ذلك قولك للرجل يَدَّعِى أن قولاً كان مِمَّن تعلم أنه لا يقوله: «أهو قال ذاك بالحقيقة أم أنت تغلَط ؟ » تضع الكلام وَضعه إذا كنت علمت أن ذلك القولَ قد كان من قائل ، لِيَنْصرِف الإنكار إلى الفاعل ، فيكون أشدَّ لنفى ذلك وإبطاله .

ونظيرُ هذا قوله تعالى : (قُلْ آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الأُنْثَيَيْنِ أَمَّا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أرْحَامُ الأُنْثَيَيْنِ) ؟ [سورة الأنعام ١٤٣] أُخرج اللفظُ مُخْرَجَه إذا كان قد ثبت تحريمٌ فى أحدِ أشياء ، ثم أريد معرفةُ عَيْن المحرَّم ، مع أن المراد إنكار التحريم من أصله ، ونَفْىُ أن يكون قد حُرِّم شىء مما ذكروا أنه محرَّم . وذلك أنَّ الكَلام وُضِع على أن يُجْعَل التحريم كأنَّه قد كان ، ثم يقال لهم : «أخبرونا عن هذا التحريم الذى زعمتم ، فيم هُو ؟ أفى هذا أم ذاك أم فى الثالث؟» ليتبيَّن بُطْلانُ قولهم ، ويَظْهَر مكانُ الفِرْية منهم على الله تعالى .

ومثلُ ذلك قولك للرجل يَدَّعى أمراً وأنت تنكره : « متى كان هذا ؟ أفى ليل أم نهار ؟ » ، تضع الكلام وَضْعَ من سلَّم أن ذلك قد كان ، ثم تطالبه ببيان وقته ، لكى يتبيَّن كذبُه إذا لم يَقْدر أن يذكر له وقتًا وَيَفْتَضح. ومثله قولك : « من أمرك بهذا منّا ؟ وأيُّنا أذن لك فيه ؟ » ، وأنت لا تعنى أن أمرًا قد كان بذلك من واحدٍ منكم ، إلا أنَّك تضعُ الكلام هذا الوضع لكى تُضيِّق عليه ، وليظهر كذبه حين لا يستطيع أن يقول : « فلان» وأن يحيل على واحد .

تقديم الفعل وتقديم الاسم والفعل مضارع فى الاستفهام .

١٠٧ ـ وإذ قد بَيّنّا الفرقَ بين تقديم الفعل وتقديم الاسم ، والفعْل ماض، فينبغى أن نَنْظر فيه والفعلُ مضارع .

والقول فى ذلك أنك إذا قلت : « أتفعل ؟ » و « أأنت تفعل ؟ » لم يخل من أن تريد الحال أو الاستقبال . فإن أردتَ الحال كان المعنى شبيهًا بما مضى فى الماضى ، فإذا قلت : « أتفعل ؟ » كان المعنى على أنك أردت أن تقرِّره بفعل هو يفعله ، وكنت كمن يُوهم أنَّه لا يعلم بالحقيقة أن الفعلَ كائنٌ وإذا قلت : « أأنت تفعل ؟ » ، كان المعنى على أنك تريد أن تقرِّره بأنه الفاعل ، وكانَ أمْرُ الفعل فى وجوده ظاهراً ، وبحيث لا يُحتاج إلى الإقرار بأنه كائن ، وإن أردت بـ « تفعلُ » المستقبل ، كان المعنى إذا بدأت بالفعل على أنك تَعْمِد بالإنكار إلى الفعل نفسه ، وتزعم أنه لا يكون ، أوْ أنه لاينبغى أن يكون ، فمثال الأول :

أَيَقْتُلُنى والمَشْرَفىُّ مُضَاجِعى وَمَسْنُونةٌ زُرْقٌ كأنْيابِ أغْوالِ ؟

فهذا تكذيبٌ منه لإنسان تَهَدَّدَه بالقتل ، وإنكارٌ أن يقدرَ على ذلك ويستطيعَه . ومثله أن يطمعَ طامعٌ فى أمر لا يكون مثلُهُ ، فتجهِّلهُ فى طمعه فتقول : « أيرضى عنك فلان وأنت مقيم على ما يكره ؟ أتجد عنده ما

تحبّ وقد فعلتَ وصنعتَ ؟ » ، وعلى ذلك قوله تعالى : أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَارِهُونَ) [سورة هود : ٢٨] .

ومثال الثاني ، قولك لرجل يركبُ الخَطَر : « أتخرج في هذا الوقت ؟ أتذهب في غير الطريق ؟ أتغرِّرُ بنفسك ؟ وقولك للرجل يُضيع الحقَّ : «أتنسىَ قديمَ إحسان فلان ؟ أتترك صحبته وتتغير عن حالك معه لأنْ تَغيَّرَ الزمانُ ؟ » كما قال :

أأترُكُ أنْ قَلَّتْ دَرَاهِمُ خَالدٍ   زِيَارَتَهُ ؟ إنِّي إذاً لَلَئِيـــمُ

<u>**تفسير تقديم الفعل المضارع**</u>

١٠٨ ـ وجملةُ الأمر أنّك تنحُو بالإنكار نحو الفعل ، فإنْ بدأت بالاسم فقلت : « أأنت تفعل ؟ » أو قلتَ : « أهو يفعل ؟ » ، كنت وجهت الإنكار إلى نفس المذكور ، وأبيْتَ أن يكون بموضع أن يجيء منه الفعل ومُمن يجيء منه ، وأن يكون بتلك المثابة .

تفسير ذلك : أنك إذا قلت : « أأنت تمنعني ؟ »، « أأنت تأخُذُ على يدي؟ » ، صرْتَ كأنك قلت : إن غيرَك الذي يستطيعُ مَنْعي والأخذَ على يدي ، ولستَ بذاك ، ولقد وضعتَ نفسك في غير موضعك ، هذا إذا جعلته لا يكون منه الفعل للعجز ، ولأنّه ليس في وُسْعِه .

وقد يكون أن تجعله لا يَجيء منه ، لأنه لا يختاره ولا يرتضيه ، وأنَّ نفسه نفسٌ تأبَى مثله وتكرهه . ومثاله أن تقول : « أهو يسأل فلانا ؟ هو أرفع همةً من ذلك » « أهو يمنع الناس / حقوقهم ؟ هو أكرم من ذاك » .

وقد يكون أن تجعله لا يفعله لِصغَر قَدْرِه وقِصَر همته ، وأن نَفسه نفس لا تسمُو . وذلك قولك : « أهو يسمح بمِثْل هذا ؟ أهو يرتاح للجميل ؟ هُوَ أقصر همّةً من ذلك ، وأقل رغبةً في الخير مما تَظُنُّ » .

تفسير تقديم الاسم والفعل مضارع

١٠٩ ـ وجملة الأمر أن تقديم الاسم يقتضى أنك عَمَدْتَ بالإنكار إلى ذاتِ مَنْ قيل « إنه يفعل » أو قال هو « إنى أفعل » وأردتَ ما تُريده إذا قلت : « ليس هو بالذى يفعل ، وليس مثله يفعل » ، ولا يكون هذا المعنى إذا بدأت بالفعل فقلت : « أتفعل ؟ » . ألا ترى أن من المحال أن تزعم أن المعنى فى قول الرجل لصاحبه : « أتخرُجُ فى هذا الوقت ؟ أتغرِّرُ بنفسك ؟ أتمضى فى غير الطريق ؟ » ، أنه أنكر أن يكون بمثابة من يفعل ذلك ، وبموضع مَنْ يجىء منه ذاك ، لأن العلم محيط بأن الناس لا يريدونه ، وأنه لا يليق بالحال التى يُسْتَعْمل فيها هذا الكلام . وكذلك محالٌ أن يكونَ المعنى فى قوله جل وعلا : (أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ) [سورة هود: ٢٨] إنَّا لسنا بمثابة من يجىء منه هذا الإلزام ، وأن غيرَنا من يفعله، جلَّ الله تعالى .

وقد يتوهَّم المتوهِّم فى الشىء من ذلك أنه يُحْتَمَل ، فإذا نظر لم يُحْتمل، فمن ذلك قوله :

* أيقْتُلُنى والمَشْرَفىُّ مُضَاجعى *

وقد يظنُّ الظانُّ أنه يجوز أن يكون فى معنى أنَّه ليس بالذى يجىء منْه أن يقتل مِثْلى ، ويتعلَّق بأنه قال قبل :

يَغِطُّ غَطِيطَ البَكْرِ شُدَّ خِنَاقُه ... لِيَقْتُلَنى والمرءُ ليسَ بقَتَّالِ

ولكنه إذا نظر عَلِم أنَّه لا يجوز ، وذاك لأنه قال : « والمشرفىُّ مُضاجعى» فذكر ما يكون منعًا من الفعل ، ومحال أن يقول / : « هو ممن لا يجىء منه الفعل » ، ثم يقول : « إنّى أمنعه »، لأن المنعَ يُتصوَّر فيمن يجىء منه الفعل ، ومَعَ مَنْ يصحُّ منه ، لا مَنْ هو منه مُحَالٌ ، ومن هو نفسه عنه عاجزٌ، فاعرفه .

تفسير الأستفهام الدال على الإنكار

١١٠ ـ واعلم أنا وإنْ كنا نفسّر « الاستفهام » فى مثل هذا بالإنكار ، فإن الذى هو مَحْض المعنى : أنه ليتنبَّه السامعُ حتى يرجع إلى نفسه فيخجلَ ويرتدعَ ويَعْيَى بالجواب ، إمّا لأنه قد ادّعى القُدْرَة على فعل لا يقدر عليه ، فإذا ثبت على دعواه قيل له : « فافعل » ، فيفضحه ذلك = وإمّا لأنه هَمَّ بأن يفعل مالا يُسْتَصْوَب فعلُه ، فإذا روجع فيه تَنَبّه وعرف الخطأ وإمّا لأنه جوَّز وجودَ أمر لا يوجد مثله ، فإذا ثبت على تجويزه قَبّح عَلَى نَفْسه ، وقيل له : « فَأرِنَاهُ فى موضع وفى حالٍ ، وأقم شاهداً على أنه كان فى وقت » .

ولو كان يكون للإنكار ، وكان المَعْنى فيه من بَدْء الأمر ، لكان ينبغى أن لا يجيءَ فيما لا يقول عاقل إنه يكونُ ، حتى يُنكر عليه ، كقولهم : «أتَصْعَدُ إلى السماء ؟ » ، « أتستطيع أن تنقل الجبال ؟ » أإلى رَدٍّ ما مضى سبيلٌ ؟ » .

١١١ ـ وإذ قد عرفت ذلك ، فإنه لا يقرِّر بالمحال ، وبما لا يقول أحدٌ إنه يكون ، إلا على سبيلِ التمثيل ، وعلى أن يقال له : « إنك فى دعواك مَا ادَّعيتَ بمنزلة من يدَّعى هذا المحال ، وإنك فى طمعك فى الذى طمعت فيه بمنزلة منْ يطمعُ فى الممتنع » .

١١٢ ـ وإذ قد عرفت هذا ، فممَّا هو من هذا الضرب قوله تعالى : (أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ أَوْ تَهْدِى العُمْىَ)[سورة الزخرف : ٤٠]، ليس إسماعُ الصُّم مما يدّعيه أحد فيكون ذلك للإنكار ، وإنّما المعنى فيه التمثيل والتشبيه ، وأنْ يُنَزَّلَ الذى يَظُنُّ بهم أنهم يسمعون، أو أنه يستطيع إسماعَهم،منزلةَ من يَرى أنه يُسمِع الصم ويَهدى العميَ ، ثم المعنى فى تقديم الاسم وأنْ لم يقُل:

« أتُسمعُ الصمَّ » ، هو أن يقال للنبى صلى الله عليه وسلم : « أأنت خصوصًا قد أوتيتَ أن تُسْمِع الصمَّ ؟ » = وأن يُجْعَل فى ظنّه أنه يستطيع إسماعَهم ، بمثابة من يظنُّ أنه / قد أوتِىَ قدرةً على إسماع الصُّمّ .

ومن لطيف ذلك قول ابن أبى عُيَيْنَةَ :

قَدْعِ الوَعيدَ فما وَعيدُك ضائرى ، أطنينُ أجْنحَةِ الذُّباب يَضيرُ ؟[1]

جَعَله كأنه قد ظنَّ أنّ طنينَ أجنحة الذباب بمثابة ما يضير ، حتى ظنّ أن وَعيدَه يضيرُ .

تفسير تقديم المفعول على المضارع ، وهو فعل لم يكن

١١٣ ـ واعلم أن حال المفعول فيما ذكرنا كحال الفاعل ، أعنى أنّ تقديم اسم المفعول يقتضى أن يكون الإنكار فى طريق الإحالة والمنْع من أن يكون بمثابة أن يُوقَع به مثل ذلك الفعل ، فإذا قلت : « أزيداً تضْرب ؟ » ، كنت قد أنكرت أن يكون « زيد » بمثابة أن يُضْرب ، أوْ بموضع أن يُجترأ عليه ويُستجازَ ذلك فيه ، ومن أجل ذلك قُدّم « غَيْرُ » فى قوله تعالى : (قُلْ أغَيْرَ الله أتّخذُ وَليًا) [سورة الأنعام : ١٤] وقوله عز وجل : (قُلْ أرَأيْتَكُمْ إنْ أتَاكُمْ عَذَابُ الله أوْ أتَتْكُمُ السَّاعَةُ أغَيْرَ الله تَدْعُونَ) [سورة الأنعام : ٤٠]، وكان له من الحسن والمزيّة والفخامة ، ما تَعْلم أنه لا يكون لوْ أُخِّرَ فقيل : «قُلْ أأتّخذ غير الله وليًا » و « أتدعون غير الله ؟ وذلك لأنّه قد حصل بالتقديم معنى قولك « أيكونُ غير الله بمثابة أنْ يُتّخذ وليًا ؟

---

(١) من شعره ، فى كامل المبرد ١ : ٢٤٨ : يقوله لعلى بن محمد بن جعفر بن محمد بن على ابن الحسين بن على بن أبى طالب ، وكان دعاه إلى نصرته حين ظهرت المبيِّضة ، فلم يُجبه ، فتوعده على بن محمد ، فقال له هذا الشعر :

أعَلىُّ ، إنك جاهلٌ مغرورٌ لا ظُلْمَةٌ لك لا ولا لكَ نورُ

وأيَرضى عـاقلٌ من نفسـه أن يفعل ذلك ؟ وأيكُونَ جَهْلٌ أجهلَ وعمًى أعْمَى من ذلك؟ »، ولا يكون شيء من ذلك إذا قيل : « أأتخذ غير الله وليًا »، وذلك لأنه حينئذ يتناول الفعلَ أن يكون فقط ، ولا يزيد على ذلك ، فاعرفه .

١١٤ ـ وكذلك الحكم فى قوله تعالى : (فَقَالُوا أَبَشَرًا مِنَّا وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ) [سورة القمر : ٢٤] ، وذلك لأنهم بَنَوْا كفرهم على أنَّ من كان مثلهم بشرًا ، لم يكن بمثابة أن يُتَّبعَ ويُطاعَ ، (٩١) ويُنْتَهى إلى ما يأمُر ، ويُصدَّق أنه مبعوث من الله تعالى ، وأنهم مأمورون بطاعته ، كما جاء فى الأخرى : (إِنْ أَنْتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِثْلُنَا تُرِيدُونَ أَنْ تَصُدُّونَا) [سورة إبراهيم : ١٠] ، وكقوله عز وجل (إِنْ هَذَا إِلا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُرِيدُ أَنْ يَتَفَضَّلَ عَلَيْكُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لأَنْزَلَ مَلائِكَةً) [سورة المؤمنون : ٢٤] .

فهذا هو القول فى الضرب الأول ، وهو أن يكون « يفعل » بعد الهمزة لفعلٍ لم يكن .

معنى التقديم ، والفعل موجود

١١٥ ـ وأما الضرب الثانى ، وهو أن يكون « يفعل » لفعل موجود ، فإن تقديم الاسم يقتضى شَبيهًا بما اقتضاه فى « الماضى » ، من الأخذ بأن يُقرَّ أنه الفاعل ، أو الإنكار أن يكون الفاعل .

فمثال الأول قولك للرجل يَبْغى ويَظْلم : « أأنت تجىء إلى الضعيف فتغصب ماله ؟ » ، « أأنت تزعُم أن الأمر كيت وكيت ؟ » وعلى ذلك قوله تعالى : (أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ) [سورة يونس : ٩٩].

ومثال الثانى : (أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَةَ رَبِّكَ) [سورة الزخرف : ٣٢] .

[١٩]

الإنشـــاء

بين يدى النّص

إذا كان المقامُ واعتقادُ المخاطب يشاركان مع النصّ اللّغوىّ فى صُنْع الدلالة وتوجيهها ـ كما رأينا فى مبحث القصْر ، وفى مباحث التقديم والتأخير وغيرها ـ فإن السياقَ اللغوىّ والمقامَ يتحكّمان فى دلالة المفردات داخلَ سياقها وفى إطار استعمالاتها المختلفة ، لتنْحَسرَ المقولةُ القديمةُ الشائعةُ التى تنسبُ للمفردة معنًى واحداً ثابتًا تدورُ حولَه ، وتجذب إليه بقيةُ أجزاء السياق .

لقد سبقت إشارتُنا إلى ذلك ممثلين بالدّلالات التى نسَبَها البلاغيّون لبعض مفردات الثروة اللغوية كالذى نسَبُوهُ إلى أسماء الإشارة والأسماء الموصولة عند مجيئها فى دورْ المسنَد إليه ، إذ نسَبُوا إليها معانىَ التعظيم والتّحقير وغيرها ، مع أن هذه المعانى التى عَزَوْها إلى المسنَد إليه ، أو إلى ما أطلقوا عليه (تعريف المسنَد إليه بالإشارة ، وبالموصوليّة .. إلخ) ما هى ـ فى الغالب ـ إلا نتاجُ المقام والسيّاق .

هذه الملاحظة يمكن تعميمُها بسهولة على مباحثهم فى (الإنشاء) بمختلف أنواعه وظواهره من تَمَنٍّ واستفهام وأمْرٍ ونَهْيٍ وغيرها .. إذْ نجد لكل منَ هذه الأنواع أدَواته مثل (ليْتَ) للتمنّى ، و (لا) الجازمة للنّهى ، والصّيغة المعروفة للأمر ، والألفاظ المستخدَمة فى الاستفهام ، كما نجد لكلّ نوع منها تعريفَه ودلالتَه الاصطلاحيّةَ الخاصّةَ به ، ومع ذلك لا نلبث ـ من خلال الاستعمال ـ أن نجد كل واحد منها يتلبّسُ بالعديد من الدّلالات والأغراض التى لا تدخُل فى تعريفه أو فى دَوْره المعْيَاريّ .

والسببُ فى ذلك عمليّةٌ خِصْبةٌ من التفاعُل بين الدلالة الاصطلاحيّة

للأداة أو الأسلوب وبين المواقف والسّياقات التى يُساق فيها ، فتُستعمَلُ فى التمنّى أدواتٌ أخرى خلافُ أداته التقليدية (ليْتَ) مثل : (هَلْ) و(لوْ) و (لعَلّ) ، ويُبْرَزُ المتَمَنْى أحيانًا فى صورة الممكن . كما يؤدّى الاستفهامُ معانىَ خلافَ الاستفهام ، مثل الاستبْطاء ، والتعجُّب والوَعيد والأمْر والتّقرير والتّكذيب والتّهكُّم والتّحقير والتّهويل وغيرها ، كما يخرج الأمـرُ إلى دلالاتٍ خلاف طلَب الفعل على جهة الاستعلاء ، كالإباحَة والتّهديد والتّعْجيز والتّسْوية والتّمنّى .. وهكذا .

أكثرُ من هذا يتداخَلُ الموقفُ مع التّركيب فى أسْلوب الاستفهام حيث يتفاعل موقعُ أجزاء الجُملة من أداة الاستفهام مع الموقف لإفراز الدلالة الكلّية للتركيب ، وكذلك الحالُ فى العَلاقة بين طرَفيْ الخطابِ فى الأمْر ، إذْ تتدخّل بدوْرها فى توجيه مدلول العبارة اللغويّة ، وفى تنوُّع الدلالات التى يؤدّيها أسلوبُ الأمْر . ولعلَّ فى هذا ما يذكّرنا بما قيل من أنّ الأسلوبَ الخبَريَّ نفسَه قد يخرجُ ـ بفعل المقام والسّياق ـ إلى دلالاتٍ غير خبريّة .

القول في الإنشاء
من كتاب (الإيضاح) للخطيب القزويني

٩٠ ـ الإنشاء ضربان : طلبٌ ، وغيرُ طلب .

والطلبُ يستدعي مطلوبًا غيرَ حاصل وقتَ الطلب : لامتناع تحصيل الحاصل ، وهو المقصود بالنظر ههنا .

التمنى

٩١ ـ وأنواعه* كثيرة : منها التَّمَنِّى ، واللفظ الموضوع له « لَيْتَ » ولا يُشْتَرَطُ فى التمنى الإمكانُ ، تقول : ليتَ زيداً يَجىءُ ، وليتَ الشَّبابَ يعود ، قال الشاعر :

* ياليتَ أيامَ الصِّبا رَوَاجِعا *

وقد يُتَمَنَّى بـ « هَلْ » كقول القائل : « هلْ لى من شَفِيع ؟ » فى مكان يعلم أنه لا شَفِيعَ له فيه ؛ لإبراز المُتَمَنَّى ـ لكمال العناية به ـ فى صورة الممكن ، وعليه قوله تعالى حكايةً عن الكفار « فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا ؟ » .

وقد يُتَمَنَّى بـ « لَوْ » كقولك : « لو تأتينى فتُحَدِّثَنى » بالنصب[١].

قال السَّكاكى : وكأن حروف التَّنْديم والتَّحْضِيض ـ وهى : « هَلاَّ » و« ألاَّ » بقلب الهاء همزة ، و « لَوْلا » و « لَوْما » ـ مأخوذةٌ منهما[٢] مركبتين مع «لا» و « ما » المزيدتين ؛ لتضمينهما معنى التمنى ؛ ليتولَّد

* يعنى أنواع الإنشاء الطلبى .

(١) أي نصب (فتحدثنى) لأنه يُنصب بعد الطلب .

(٢) أي من : (هل) و (لو) اللتين للتمنى .

منه فى الماضى التنديمُ نحو « هلاَّ أكرمتَ زيداً » وفى المضارع التحضيضُ ، نحو «هلاَّ تقومُ» .

وقد يُتَمَنَّى بـ « لعلَّ » فتُعطى حكم « ليت » نحو « لعلى أحُجُّ فأزورَك» بالنصب ، لبعد المرجُوِّ عن الحصول ، وعليه قراءةُ عاصم فى رواية حَفص : « لعَلّى أبْلُغُ الأسْبَابَ ، أسْبَابَ السَّموَاتِ فأطّلِعَ إلى إلهِ مُوسَى» بالنصب .

الاستفهام

٩٢ ـ ومنها الاستفهامُ ، والألفاظ الموضوعة له : الهمزة ، و « هل » ، و « ما » ، و « مَنْ » ، و « أىّ » ، و« كَمْ » ، و « كَيْفَ » ، و «أيْنَ»، و « أنَّى » ، و « متى » و « أيَّانَ » .

فالهمزة لطلب التصديق ، كقولك : « أقامَ زيدٌ ؟ » ، « أزيدٌ قائمٌ » ، أوالتصوُّر ، كقولك : « أدِبْسٌ فى الإناء أمْ عَسَلٌ ؟ » و « أفى الخابيَة دِبْسُكَ أمْ فى الزِّقِّ ؟ » [1] ولهذا لم يقبح « أزيدٌ قائم ؟ » و « أعَمْراً عَرَفْتَ ؟» .

والمسئول عنه بها هو ما يليها ؛ فتقول : « أضربتَ زيْداً ؟ » إذا كان الشكُّ فى الفعلِ نفسه ، وأرَدتَ بالاستفهام أن تعلمَ وُجودَه ، وتقول : « أأنتَ ضربتَ زيْداً ؟ » إذا كان الشكُّ فى الفاعل : مَنْ هُوَ ؟ وتقول : « أزيداً ضربتَ ؟» إذا كان الشكُّ فى المفعول : مَنْ هو ؟

و « هَلْ » لطلب التصديق فَحَسْبُ ، كقولك : « هل قام زيدٌ ؟ » ، «هل عمروٌ قاعدٌ ؟ » ولهذا امتنع : « هلْ زيدٌ قامَ أمْ عمروٌ ؟ » وقبُحَ « هلْ

---

(١) الخابية والخابئة : الجرة الضخمة ، والدبس ، بالكسر : عسل النحل أو عسل التمر ونحوه ، والزّق : وعاء من جلد يحمل فيه الماء ونحوه من السوائل .

زيداً ضربتَ ؟ » لما سبقَ أنَّ التقديم يَستدعى حُصولَ التصديق بنفس الفعل، والشكُّ فيما قُدِّمَ عليه ، ولم يقبُح : « هل زيداً ضربتَه ؟ » لجواز تقدير المحذوف المفسِّر مُقدَّمًا كما مرَّ .

وجعل السكاكيُّ قبح نحوِ « هلْ رجلٌ عَرَفَ ؟ » لذلك ، أى لما قُبح له «هل زيداً ضربتَ ؟ » ويلزمه أنْ لا يقبُحَ نحوُ « هل زيدٌ عرفَ ؟ » لامتناع تقدير التقديم والتأخير فيه عِنْدَهُ على ما سبق .

وعلَّل غيرُه القبحَ فيهما بأن أصلَ « هَلْ » أن تكونَ بمعنى « قَدْ » إلا أنهم تركوا الهمزةَ قبلها لكثرة وقوعها فى الاستفهام .

و «هل » تُخصِّص المضارع بالاستقبال ؛ فلا يَصِحُّ أن يقال : « هل تَضْربُ زيداً وهو أخوك ؟ » كما تقول : « أتضربُ زيداً وهو أخوك ؟ » ولهذين - أعنى اختصاصَها بالتصديق ، وتخصيصَها المضارعَ بالاستقبال - كان لها مزيدُ اختصاصٍ بما كونُه زمانيًا أظهرَ ، كالفعل .

أمَّا الثانى فظاهرٌ ، وأما الأول فلأن الفعل لا يكون إلا صفةً ، والتصديقُ حُكْمٌ بالثبوت أو الانتفاء ، والنفىُ والإثباتُ إنما يتوجَّهان إلى الصفات لا الذَّوات ؛ ولهذا كان قوله تعالى : « فَهَلْ أَنتُمْ شَاكِرُونَ » (١) أدلُّ على طلب الشكرِ من قولنا : « فهل تشكرون ؟ » وقولنا : « فهل أنتم تشكرون ؟ » لأن إبراز ما سيتجدَّد فى مَعْرِض الثابت أدلُّ على كمال العناية بحصوله من إبقائه على أصله ، وكذا من قولنا : « أفأنتُم شاكرون ؟ » وإن كانت صيغتُه للثبوت ؛ لأن « هل » أدْعَى للفعل من الهمزة ، فتركُه معه* أدلُّ على كمال العناية بحصوله ، ولهذا لا يحسُن « هل زيدٌ منطلقٌ ؟ » إلا من البليغ .

---

(١) بعض الآية ٨٠ من سورة الأنبياء .

* أى عدم استعمال الفعل مع (هل) .

وهى قسمان : بسيطةٌ وهى التى يُطلبُ بها وجودُ الشىء ، كقولنا : «هل الحركةُ موجودةٌ ؟ » ومُركّبةٌ وهى التى يُطلب بها وجودُ شىء لشىء ، كقولنا : « هل الحركةُ دائمةٌ » .

والألفاظُ الباقية لطلب التصور فَقَطْ .

أمَّا « ما » فقيل : يُطْلب به إمَّا شرحُ الاسم ، كقولنا : « ما العَنْقاءُ؟» وإمَّا ماهيَّةُ المُسَمَّى ، كقولنا « ما الحركة ؟ » .

وقال السكاكي : يُسأل بـ « ما » عن الجنس ، تقول : « ما عنْدَك » أيْ: أيُّ أجناس الأشياء عندك ؟ وجوابه : إنسانٌ ، أو فرسٌ ، أو كتابٌ ، أو نحوُ ذلك ، وكذلك تقول : « ما الكلمة ؟ وما الكلام ؟ » وفى التنزيل : « فما خَطْبُكم ؟ » [١] أى أيُّ أجناس الخُطوب خطبُكم ، وفيه : « ما تَعْبُدُونَ مِنْ بَعْدِي » [٢] أيْ : أيُّ مَنْ فى الوجود تؤثرونه للعبادة ؟ .

أو عن الوصف ، تقول « ما زيدٌ ؟ وما عَمْرٌو ؟ » وجوابه : الكريمُ ، أو الفاضلُ ، ونحوهما .

وأمَّا « مَنْ » فقال السكَّاكيّ : هو للسؤال عن الجنس من ذوى العِلْم،تقول : مَنْ جبْريلُ ؟ بمعنى : أبَشَرٌ هو أمْ مَلَكٌ أمْ جِنّيٌ ؟ وكذا : مَنْ إبليسُ ؟ومَنْ فُلانٌ ؟ ومنه قوله تعالى حكايةً عن فرْعَونَ : « فَمَنْ رَبُّكُمَا يَامُوسَى ؟ » [٣]أيْ : أمَلَكٌ هُوَ أمْ بَشَرٌ أمْ جِنّيٌ ؟ مُنكراً لأنْ يكون لهما ربٌ سواه ؛ لادِّعائه الرُّبُوبيَّة لنفسه ، ذاهبًا فى سؤاله هذا إلى معنى : ألَكُمَا ربٌ سِوايَ ؟ فأجاب موسى عليه السلام بقوله : « رَبُّنَا الَّذِي أعْطَى كُلَّ

---

(١) بعض الآية ٥٧ من سورة الحجر ، أو الآية ٣١ من سورة الذاريات .

(٢) بعض الآية ١٣٣ من سورة البقرة .

(٣) بعض الآية ٤٩ من سورة طه .

شَىْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى » (١) كأنه قال : نَعَمْ لنا ربٌّ سواك ، هو الصانع الذى إذا سلكت الطريقَ الذى بيَّنَ ، بإيجاده لما أوْجَدَ وتقديره إيَّاه على ما قَدَّرَ ، واتَّبعْتَ فيه الخرِّيتَ الماهرَ ، وهو العقلُ الهادى عن الضلال ؛ لزمَك الاعترافُ بكونه ربًا ، وأنْ لا ربَّ سواهُ ، وأن العبادة له منِّى ومنْكَ ومنَ الخلق أجْمَعَ حقٌّ لا مَدْفَعَ له .

وأما « أىّ » فللسؤال عمَّا يميز أحَدَ المُتَشاركَيْنِ فى أمْرٍ يعُمهما ، يقول القائل : عندى ثيابٌ ، فتقول : أىُّ الثياب هِىَ ؟ فتطلب منه وصفًا يميزها عندك عما يشاركها فى الثوبيَّة ، وفى التنزيل « أىُّ الفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَامًا ؟ »(٢) أى : أنحنُ أم أصحابُ مُحَمَّدٍ عليه السلام ؟ وفيه : « أيُّكُمْ يَأتينِي بِعَرْشِهَا ؟ (٣) أىْ : ألإنسىّ أم الجنىّ ؟ .

وأما « كَمْ » فللسؤال عن العدد ، إذا قلتَ : كم درْهمًا لك ؟ وكم رجلاً رأيتَ ؟ فكأنك قلت : أعشرون أم ثلاثون أم كذا أم كذا ؟ وتقول : كم درهمُك وكم مالُك ؟ أى : كم دانقًا ؟ ، أو كم ديناراً ؟ وكم ثوبُك ؟ أى : كم شبْراً ؟ أو كم ذراعًا ؟ ، وكم زيدٌ ماكثٌ ؟ أى : كم يَوْمًا ؟ أو كم شهراً ؟، وكم رأيتَك ؟ أى : كم مَرَّةً ؟ ، وكم سرتَ ؟ أى : كم فرسخًا ؟ أو كم يومًا ؟ قال الله تعالى : «قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ » (٤) أى : كم يومـا ؟ أو كم ساعةً ؟ وقال : «كَمْ لَبِثْتُمْ فى الأرْضِ عَدَدَ سِنِينَ ؟ » (٥) وقال : سَلْ بَنِى إسْرَائِيلَ : كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ » (٦) ، ومنه قول الفَرَزْدَق :

١٣٠ - كَمْ عَمَّةٌ لكَ ياجَرِيرُ وخالةٌ فَدْعاءَ قَدْ حَلَبتْ عَلَيَّ عِشارى ؟ (٧)

(١) بعض الآية ٥٠ من سورة طه .

(٢) بعض الآية ٧٣ من سورة مريم .

(٣) بعض الآية ٣ من سورة النمل .

(٤) بعض الآية ١٩ من سورة الكهف .

(٥) بعض الآية ١١٢ من سورة المؤمنون .

(٦) بعض الآية ٢١١ من سورة البقرة .

(٧) فدعاء : معوجة اليدين من العمل ، العشار : جمع عُشَراء كنُفَساء وزنًا ومعنى .

فيمَنْ رَوَى بالنصب ، وعلى رواية الرفع تَحتمل الاستفهاميَّةَ والخبرية .

وأما « كَيْفَ » فللسؤال عن الحال ، إذا قيل : كَيْفَ زيدٌ ؟ فجوابه صَحيحٌ أو سَقيمٌ ، أو مَشْغولٌ ، أو فارغٌ ، ونحو ذلك .

وأما « أيْنَ » فللسؤال عنْ المكان ، إذا قيل : أيْنَ زيدٌ ؟ فجوابه : فى الدار ، أو فى المسجد ، أو فى السوق ، ونحوُ ذلك .

وأما « أنَّى » فتُسْتَعْمَل تارةً بمعنى « كيف » قال الله تعالى : « فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أنَّى شِئْتُمْ » [1] أى : كيف شئتم ، وأخرى بمعنى « مِنْ أيْنَ ؟ » قال الله تعالى : « أنَّى لكِ هَذَا ؟ » [2] أى منْ أيْنَ لك ؟ .

وأما « مَتَى » و « أيَّانَ » فللسؤال عن الزمان ، إذا قيل : متى جئتَ؟ أو : أيَّانَ جئتَ ؟ قيل : يومَ الجمعة ، أو يومَ الخميس ، أو شهرَ كذا ، أو سنةَ كذا ، وعن علىٍّ بن عيسَى الرَّبَعىِّ : أن « أيَّانَ » تُسْتَعْمَلُ فى مواضع التفخيم كقوله تعالى : « يَسْأَلُ أيَّانَ يَوْمُ القِيَامَةِ » [3] « يَسْأَلُونَ أيَّانَ يَومُ الدِّينِ ؟ » [4]

معان غير الاستفهام تخرج إليها ألفاظه

ثم هذه الألفاظُ كثيراً ما تُسْتَعْمَل فى معانٍ غيرِ الاستفهام بحسَبِ ما يُناسب المقامَ .

منها الاستبطاء ، نحو : كَمْ دعوتُك ؟ وعليه قولهُ تعالى : « حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ : مَتَى نَصْرُ الله ؟ » [5] .

ومنها التعجُّبُ ، نحو قوله : « مَالِىَ لا أرَى الهُدْهُدَ » [6] .

---

(١) بعض الآية ٢٢٣ من سورة البقرة .
(٢) بعض الآية ٣٧ من سورة آل عمران .
(٣) الآية ٦ من سورة القيامة .
(٤) الآية ١٢ من سورة الذاريات .
(٥) بعض الآية ٢١٤ من سورة البقرة .
(٦) بعض الآية ٢٠ من سورة النمل .

ومنها التنبيهُ على الضلال ، نحو : « فَأيْنَ تَذْهَبُونَ » [١] .

ومنها الوعيدُ ، كقولك لِمَنْ يُسيء الأدبَ : ألَمْ أؤدِّبْ فُلانًا ؟ إذا كان عالمًا بذلك ، وعليه قولهُ تعالى : « ألَمْ نُهْلِكِ الأوَّلِينَ ؟ » [٢].

ومنها الأمرُ ، نحو قوله تعالى : « فَهَلْ أنْتُمْ مُسْلِمُونَ » [٣] ونحو : « فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ ؟ » [٤] .

ومنها التقريرُ ، ويُشْتَرطُ في الهمزة أنْ يَلِيَهَا المُقَرَّرُ به ، كقولك : أفعلتَ؟ إذا أردتَ أن تُقَرِّرَهُ بأنّ الفعل كان منه ، وكقولك : أأنتَ فعلتَ؟ إذا أردتَ أن تقرِّره بأنه الفاعل .

وذهب الشيخُ عبدُ القاهر والسكّاكيُّ وغيرُهما إلى أن قوله : « أأنْتَ فَعَلْتَ هذا بآلِهَتِنَا يا إبْرَاهِيمُ ؟ » [٥] من هذا الضرب ، قال الشيخ : لَمْ يقولوا ذلك له ـ عليه السلام ـ وهم يريدون أن يُقِرَّ لهم بأن كسرَ الأصنام قد كان ، ولكنْ أن يُقِرَّ بأنه منه كان ، وكيف ؟ وقد أشاروا له إلى الفعل في قولهم :« أأنْتَ فَعَلْتَ هذا » [٦] وقال عليه السلام : « بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هذا »[٧] ولو كان التقرير بالفعل في قولهم : « أأنْتَ فَعَلْتَ » لكان الجواب: « فعلتُ ، أو لم أفعل » .

وفيه نظرٌ ؛ لجواز أن تكون الهمزة فيه على أصلها ؛ إذ ليس في السِّياق ما يدلّ على أنهم كانوا عالمين بأنه ـ عليه السلامُ ـ هو الذى كَسَرَ الأصنام .

وكقولك : « أزيدًا ضربتَ » إذا أردت أن تقرِّره بأنّ مَضْرُوبَه زيدٌ .

ومنها الإنكار : إما للتوبيخ ، بمعنى «ما كان ينبغي أن يكون» ، نحو: أعصيتَ ربك ؟ أو بمعنى : لا ينبغي أن يكون ، كقولك للرجل يُضَيِّع

---

(١) الآية ٢٦ من سورة التكوير .
(٢) الآية ١٦ من سورة المرسلات .
(٣) بعض الآية ١٤ من سورة هود ، أو الآية ١٠٨ من سورة الأنبياء .
(٤) بعض الآية ٤٠ من سورة القمر .
(٥) بعض الآية ٦٢ من سورة الأنبياء.
(٦) بعض الآية ٦٢ من سورة الأنبياء .
(٧) بعض الآية ٦٣ من سورة الأنبياء .

الحقَّ: أتنسى قديمَ إحسان فلانٍ ؟ وكقولك للرجل يركب الخَطَر : أتخرج في هذا الوقت ؟ أتذهب في غَيْر الطريق ؟ والغرضُ بذلك تنبيهُ السامع حتَّى يَرْجِعَ إلى نفسه فيخْجَلَ أو يَرْتَدِعَ عن فعل ما هَمَّ به .

وإما للتكذيب (١) بمعنى « لَمْ يَكُنْ » كقوله تعالى : « أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلاَئِكَةِ إِنَاثًا ؟ » (٢) ، وقوله : « أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ » (٣) أو بمعنى « لا يكون » نحو : « أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ »(٤) وعليه قولُ امْرِئِ الْقَيْس :

أيَقْتُلُني والمَشْرَفيُّ مُضاجعي ... ومَسْنُونَةٌ زُرْقٌ كأنياب أغْوال ؟ ؛ (٥)

فيمن روى : « أيقتلني ؟ » بالاستفهام ، وقولُ الآخَرِ :

أأَتْرُكُ إنْ قَلَّتْ دراهمُ خَالدٍ ... زيارَتَهُ ؟ إنّى إذًا لَلَئِيمُ (٦)

المنكر كالمقرَّر به يليان الهمزة

والإنكار كالتقرير ، يُشْتَرط أن يَلِيَ المُنْكَرُ الهمزةَ ، كقوله تعالى : « أَغَيْرَ اللهِ تَدْعُونَ ؟ » (٧) « أَغَيْرَ اللهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا ؟ » (٨) « أَبَشَرًا مِنَّا

---

(١) عطف علي قوله « إما للتوبيخ » في قوله « ومنها الإنكار إما للتوبيخ » .

(٢) بعض الآية ٤٠ من سورة الإسراء . (٣) الآية ١٥٣ من سورة الصافات .

(٤) بعض الآية ٢٨ من سورة هود .

(٥) المشرفي : السيف : منسوبًا إلي مشارف الشام ، وهي قري من أرض العرب ، ومضاجعي : ملازمي ، عن طريق التجوز ، والمسنونة : المشحوذة المحددة ، والزرق : جمع أزرق وزرقاء ، وتوصف النصال ونحوها بالزرقة إذا اشتد صفاء لونها ، وإنما يشتد صفاؤها لشدة صقلها ، والأغوال : جمع الغول ، ومن معانيه : كل ما يتلون ويتشكل من الجن .

(٦) « إن » يجوز أن تكون همزتها مفتوحة ، علي أنها المصدرية ، ملاحظًا قبلها لام التعليل ، والمصدر المسبوك منها ومن الفعل بعدها علة لترك المنكر بالهمزة ، ويجوز أن تكون مكسورة ، علي أنها شرطية ، وجوابها فعل الترك المنكر بالهمزة ، وخالد : هو ابن يزيد بن مزيد الشيباني ، يمدحه عمارة بن عقيل بن جرير الشاعر ويذمّ تميم بن خزيمة النهشلي ، بقصيدة منها هذا البيت .

(٧) بعض الآية ٤٠ من سورة الأنعام . (٨) بعض الآية ١٤ من سورة الأنعام .

واحداً نَتَّبِعُهُ » (١) وكقوله تعالى : « وقَالُوا لولا نُزِّلَ هذَا القُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِنَ القَرْيَتَيْنِ عَظِيم ، أَهُمْ يَقْسِمُون رَحْمَةَ رَبِّكَ » (٢) أى ليسوا هم المُتَخَيِّرين للنبوة مَنْ يصلُح لها ، المتَوَلِّين لقِسْمَة رحمة الله التى لا يتولاَّها إلاّ هُوَ بباهر قدرته وبالغ حكمته .

وعدَّ الزمخشرى قوله « أفأَنْتَ تُكْرِه النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمنِينَ » (٣) وقوله : « أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُمَّ أو تَهْدِى العُمْىَ » (٤) مِنْ هذا الضرب ، على أن المعنى : أفأنت تَقْدِر على إكراههمْ على الإيمان ؟ ، أو أفأنتَ تقدرُ على هدايتهم على سبيل القسر والإلجاء ؟ أى : إنما يقدرُ على ذلك اللهُ ، لا أنتَ .

وحَمَلَ السكاكى تقديم الاسم فى هذه الآيات الثلاث على البناء على الابتداء دون تقدير التقديم والتأخير ، كما مَرَّ فى نحو : أنا ضربتُ ، فلا يفيد إلا تَقَوِّىَ الإنكار .

ومِنْ مَجىءِ الهمزة للإنكار نحوُ قوله تعالى « أَلَيْسَ اللهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ » (٥) .

وقولُ جَرير :

١٣٣ ـ أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ ركِبَ المطايا وأَنْدَى العالمِينَ بُطُونَ راح (٦)

أىْ : اللهُ كافٍ عبدَهُ ، وأنتم خيرُ مَنْ ركبَ المطايا ؛ لأنَّ نفْىَ النَّفى إثباتٌ ، وهذا مرادُ مَنْ قال : إن الهمزة فيه للتقرير ، أى للتقرير بما دخله النفى ، لا للتقرير بالانتفاء .

---

(١) بعض الآية ٢٤ من سورة القمر . (٢) الآية ٣١ وبعض الآية ٣٢ من سورة الزخرف .

(٣) بعض الآية ٩٩ من سورة يونس . (٤) بعض الآية ٤٠ من سورة الزخرف .

(٥) بعض الآية ٣٦ من سورة الزمر .

(٦) المطايا : الركائب ، واحدتها مطية على وزن فعيلة ، وأندى : أكرم ، من الندى ، وهو الكرم، والراح هنا : الأكف ، واحدتها راحة ، والأكف : جمع كف ، وجرير : ابن عطية بن الخطفى التميمى الشاعر الأموى قريع الفرزدق ومهاجيه ومناقضه فى النقائض المشهورة .

طريق لإنكار الفعل دون أن يلى الهمزة

وإنكار الفعل مُخْتَصٌ بصورة أخرى ، وهى نحوُ قولك : أزيداً ضربتَ أم عَمْراً ؟ لمن يدَّعى أنه ضرب إمَّا زيداً وإمَّا عمراً ، دون غيرهما ؛ لأنه إذا لم يتعلَّق الفعل بأحدهما ، والتقدير أنه لم يتعلق بغيرهما ؛ فقد انتفى من أصله لا مَحَالَةَ .

وعليه قوله تعالى : « قلْ آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الأُنثَيَيْنِ أَمْ مَا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الأُنثَيَيْنِ ؟ » (١) أَخْرِجَ اللفظُ مُخْرَجَه إذا كان قد ثبت تحريمٌ فى أحد الأشياء، ثم أُرِيدَ معرفةُ عَيْنِ المحَرَّم ، مع أنَّ المراد إنكارُ التحريم من أصله .

وكذا قوله : آللهُ أَذِنَ لَكُمْ ؟ » إذْ معلومٌ أن المعنى على إنكار أن يكون قد كان من الله تعالى إذْنٌ فيما قالوه ، من غير أن يكون هذا الإذْنُ قد كان من غير الله ، فأضافوه إلى الله ، إلا أن اللفظ أخرج مُخْرَجَه إذا كان الأمرُ كذلك ؛ ليكون أشدَّ لنفى ذلك وإبطاله ؛ فإنه إذا نُفِيَ الفعلُ عما جُعِلَ فاعلا له فى الكلام ولا فاعلَ له غيره ، لزم نفيُه من أصله .

قال السكاكى رحمهُ الله:وإياكَ أن يزول عن خاطرك التفصيلُ الذى سبق فى نحو : أنا ضربتُ ، وأنْتَ ضربتَ ، وهو ضربَ ؛ من احتمال الابتداء، واحتمال التقديم ، وتفاوُت المعنى فى الوجهين ؛ فلا تحمل نحو قوله تعالى: « آللهُ أَذِنَ لَكُمْ ؟ » على التقديم؛ فليس المراد أنَّ الإذْنَ يُنكَرُ من الله دون غيره ، ولكنْ احمله على الابتداء ، مراداً منه تَقْوِيَةَ حُكم الإنكار .

وفيه نظر ؛ لأنه إنْ أراد أن نحو هذا التركيب – أعنى ما يكون الاسم الذى يلى الهمزةَ فيه مظهراً - لا يفيد توجُّهَ الإنكار إلى كونه فاعلاً للفعل الذى بعده ، فهو ممنوع ، وإن أراد أنه يفيد ذلك إن قُدِّر تقديم وتأخير وإلاَّ فلا - على ما ذهب إليه فيما سبق - فهذه الصورة مما مَنَعَ هو ذلك فيه على ما تقدم .

---

(١) بعض الآية ١٤٣ من سورة الأنعام .

(٢) بعض الآية ٥٩ من سورة يونس .

لا يقال : قد يلى الهمزةَ غيرُ المُنْكَر فى غير ما ذكرتم ، كما فى قوله :

*أيقتلُنى والمَشْرَفىُّ مُضاجعى ؟ ! * [١]

فإن معناه أنه ليس بالذى يجىء منه أن يقتل مثلى ؛ بدليل قوله :

١٣٤ ـ يَغِطُّ غَطيطَ البَكْرِ شُدَّ خِناقُه   لِيَقْتُلَنى ، والمرءُ ليس بقَتَّال [٢]

لأنا نقول : ليس ذلك معناه ، لأنه قال : والمشرفى مضاجعى ، فذكر ما يكون مَنْعًا من الفعل ، والمنع إنما يُحتاج إليه مع من يُتَصَوَّرُ صدور الفعل منه دون من يكون فى نفسه عاجزاً عنه .

ومنها التهكُّم ، نحو : « أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَن نَفْعَلَ فِى أَمْوَالِنَا مَانَشَاءُ » [٣] .

ومنها التحقير ، كقولك : من هذا ؟ وما هذا ؟

ومنها التهويل ، كقراءة ابن عَبَّاس رضى الله عنهما : « وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِى إِسْرَائِيلَ مِنَ الْعَذَابِ الْمُهِين ، مَنْ فِرْعَوْنُ ؟ » [٤] بلفظ الاستفهام ، لَمَّا وَصَفَ اللهُ تعالىَ العذابَ بأنه مُهينٌ لشدته وفظاعة شأنه ؛ أراد أن يصوِّر كُنْهَهُ ، فقال «مَنْ فِرْعَوْنُ » أى : أتعرفون مَنْ هو فى فَرْط عُتُوِّه وتَجَبُّره ؟ ما ظنُّكم بعذاب يكون هو المعذِّب به ؟ ثم عرَّف حاله بقوله « إِنَّهُ كَانَ عَالِيًا مِنَ الْمُسْرِفِينَ» [٥] .

ومنها الاستبعاد نحو : « أَنَّى لَهُمُ الذِّكْرَى وَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مُبِينٌ ، ثُمَّ تَوَلَّوْا عَنْهُ ، وَقَالُوا : مُعَلَّمٌ مَجْنُونٌ ؟ » [٦] .

---

(١) انظر شرح الشاهد ١٣١ .

(٢) غط النائم : نخر فى نومه ، وغط البعير : هدر فى شقشقته ، والبكر : الفتى من الإبل ؛ والخناق : ما يخنق به من حبل ونحوه .

(٣) بعض الآية ٨٧ من سورة هود .

(٤) الآية ٣٠ وبعض الآية ٣١ من سورة الدخان .

(٥) بعض الآية ٣١ من سورة الدخان .

(٦) الآيتان ١٣ ـ ١٤ من سورة الدخان .

ومنها التوبيخ والتَّعْجيبُ جميعًا ، كقوله تعالى : « كَيْفَ تَكْفُرُونَ بالله، وكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ، ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثم يُحيِيكم، ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ »[1]

أى : كيف تكفرون ، والحال أنكم عالمون بهذه القصة ؟

أما التوبيخُ ؛ فلأن الكفر مع هذه الحال ينبئ عن الانهماك فى الغفلة أو الجهل .

وأما التعجيب ؛ فلأن هذه الحالَ تأبى أن لايكون للعاقل علمٌ بالصانع ، وعلمُه به يأبى أن يكفر ، وصدورُ الفعل مع الصارف القوىّ مَظِنة تعجُّب .

ونظيرُه « أَتَأْمُرُونَ النَّاس بالبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ الكِتَابَ »[2]

الأمر

٩٣ - ومن أنواع الإنشاء الأمرُ ، والأظهر أن صيغته - من المُقْتَرِنَة باللام نحو : ليحضر زيدٌ ، وغَيْرِها نحو : أكرمْ عمراً ، ورُوَيْدَ [3] بَكْراً - مَوْضوعةٌ لطلب الفعل استعلاء ؛ لتبادُر الذهن عند سماعها إلى ذلك ، وتوقف ما سواه على القرينة .

قال السكَّاكِيُّ : ولإطباق أئمة اللغة على إضافتها إلى الأمر بقولهم : صيغةُ الأمر ، ومثالُ الأمر ، ولامُ الأمر ، وفيه نظرٌ لا يخفى على المتأمل .

صيغة الأمر لغير الطلب

ثم إنها - أعنى صيغة الأمر - قد تُستعمَل فى غير طلب الفعل بحسب مناسبة المقام ، **كالإباحة** ، كقولك فى مقام الإذن : جالس الحَسَنَ أو ابنَ

---

(١) الآية ٢٨ من سورة البقرة .

(٢) بعض الآية ٤٤ من سورة البقرة .

(٣) رويد : اسم فعل بمعني : أمهل .

سيرينَ . ومن أحْسَن ما جاء فيه قولُ كُثَيِّر :

أسيئى بنا أو أحْسِنِى ، لا مَلُومَةٌ   لَدَيْنا ولا مَقْلِيَّةٌ إن تَقَلَّتِ [١]

أى : لا أنتِ مَلُومَةٌ ولا مَقْلِيَّةٌ .

ووجهُ حسنه إظهارُ الرِّضا بوقوع الداخل تحت لفظ الأمر حتى كأنه مطلوب . أى : مهما اخترْتِ فى حقِّى من الإساءة والإحسان ؛ فأنا راض به غايةَ الرِّضا ، فعامليني بهما ، وانظرى : هل تتفاوت حالى معك فى الحالين؟

والتهديد ، كقولك لعبدٍ شتم مولاه وقد أدَّبه : اشتُم مَوْلاك ، وعليه « اعْمَلُوا مَاشِئْتُمْ » [٢] .

والتعجيز ، كقولك لمن يدَّعى أمراً تعتقد أنه ليس فى وُسْعِه : افعَلْه، وعليه « فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ » [٣] .

والتسخير ، نحو : « كُونُوا قِرَدَةً خاسِئِينَ » [٤] .

والإهانة ، نحو : « كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيداً » [٥] . وقوله تعالى : «ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ » [٦] .

والتسوية ، كقوله : « أَنْفِقُوا طَوْعًا أو كَرْهًا ، لَنْ يُتَقَبَّلَ مِنْكُمْ » [٧] وقوله : « اصْبِرُوا أَوْ لا تَصْبِرُوا » [٨] .

---

(١) مقلية : بغيضة مكروهة ، تقلت : تكرهت وتبغضت ، وفي البيت التفات عن طريق الخطاب إلي طريق الغيبة ، حسنه ابتعاد الشاعر عن أن يسند إلي حبيبته في خطابها فعلا يبغضه ويكرهه ، وصاحب البيت هو كثير بن عبد الرحمن صاحبَ عزة المتوفي سنة ١٠٥هـ.

(٢) بعض الآية ٤٠ من سورة فصلت .

(٣) بعض الآية ٢٣ من سورة البقرة .

(٤) بعض الآية ١٦٦ من سورة الأعراف . خاسئين : مبعدين مطرودين لا يسمح لكم بالقرب من الناس .

(٥) بعض الآية ٥٠ من سورة الإسراء .

(٦) الآية ٤٩ من سورة الدخان .

(٧) الآية ٥٣ من سورة التوبة . .

(٨) الآية ١٦ من سورة الطور .

والتمنّى ، كقول امْرئ القَيْس :

ألا أيّها اللَّيْلُ الطويلُ ألاَ انْجَلِى [١]

والدعاء ، إذا استُعْملتْ [٢] فى طلب الفعل على سبيل التضرُّع ، نحو « رَبِّ اغْفِرْ لِى ولوالديَّ » [٣] .

والالتماس ، إذا استُعْمِلَتْ فيه [٤] على سبيل التلطُّف ، كقولك لمن يُساويك فى الرتبة : « افْعَلْ » [٥] بدون الاستعلاء .

والاحتقار ، نحو : « ألقُوا مَا أَنْتُمْ مُلْقُونَ » [٦] .

النّهى

٩٥ - ومنها النَّهْىُ ، وله حَرفٌ واحدٌ ، وهو « لا » الجازمةُ فى قولك « لا تَفْعَلْ » [٧] وهو كالأمر فى الاستعلاء .

وقد يُسْتَعْمَل فى غير طلب الكَفِّ أو التَرْك ، كالتهديد ، كقولك لعبدٍ لا يَمْتَثِلُ أمْرَكَ : لا تَمتثِل أمْرى .

بعض أنواع الطلب قرينة شرط مقدر

٩٦ - واعلم أن هذه الأربعة - أعنى : التمنّى ، والاستفهام ، والأمرَ ، والنّهىَ - تشترك فى كونها قَرِينَةً دالَّةً على تقدير الشَّرْطِ بعدَها ، كقولك :

---

(١) بقية * بصبح ، وما الإصباح منك بأمثل *
انجل : انكشف أيها الصبح ، وقد يوصل باللام ياء فى الرسم فتكون حينئذ ياء إشباع للكسرة ، أما الياء التى هى لام الفعل فمحذوفة لبناء الأمر كما هو معلوم . الإصباح : طلوع الصبح ، أمثل : أفضل .

(٢) نائب الفاعل ضمير يعود على « صيغة » السابقة : أى صيغة الأمر .

(٣) بعض الآية ٢٨ من سورة نوح .

(٤) الضمير المجرور يعود إلى « طلب الفعل » .

(٥) ليس المراد ذات « افعل » وإنما المراد كل ما تصوغه على صيغة الأمر مما تشاء من المواد ثلاثية كانت أو مزيدة .

(٦) بعض الآية ٨٠ من سورة يونس . أو ٤٣ من سورة الشعراء .

(٧) ليس القصد إلى لفظ « تفعل » بذاته ، بل إلى كل فعل مضارع وقع بعد « لا » الناهية أيًا كانت مادته ، وأيًا كانت صيغته .

ليت لى مالاً أنفقْهُ ، أى : إنْ أرزقْه ، وقولك : أين بَيتُكَ أزُرْكَ ، أى : إن تُعرِّفْنيه، وقولك : أكرمْنى أكرِمْكَ ، أى : إن تُكرمْنى .

قال الله تعالى : « فَهَبْ لى مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًا يَرِثْنى »[1] بالجزم ، فأما قراءةُ الرفع فقد حملها الزَّمخشرىّ على الوصف ، وقال السكاكى : الأولى حملُها على الاستئناف دون الوصف : لهَلاك يَحْيَى قبل زَكَرِيَا عليهما السلام، وأراد بالاستئناف أن يكون جوابَ سؤالٍ مُقدَّرٍ تضمنَّه ما قبله ، فكأنه لما قال : فَهَبْ لى وَلِيًا ، قيل : ما تصنع به ؟ فقال : « يرثْنى » فلم يكن داخلاً فى المطلوبِ بالدُّعاء ، وقولك : لا تَشْتُمْ يَكُنْ خيراً لك ، أى : إنْ لا تشتم .

وأمّا العَرْضُ ، كقولك لمن تراه لا ينزل : ألا تَنْزِلُ تُصبْ خيراً ، أى : إن تَنْزِلْ ؛ فمولَّدٌ من الاستفهام ، وليس به ؛ لأنّ التقدير أنه لا ينزل ؛ فالاستفهام عن عدم النزول طلب للحاصل ، وهو محال .

وتقدير الشرط فى غير هذه المواضع لقرينةٍ جائزٌ أيضًا ، كقوله تعالى : « فاللهُ هُوَ الوَلىُّ »[2] أى : إن أرادوا وليا بالحق فالله هو الولىُّ بالحق لا ولىّ سواه ، وقوله : « ما اتَّخَذَ اللهُ مِنْ وَلَدٍ ، وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إلهٍ ، إذَنْ لَذَهَبَ »[3] أى : لو كان معه إلهٌ إذن لذهب .

النداء

٩٧ - ومنها النداء ، وقد تُستعمَلُ صيغتُه فى غير معناه ، **كالإغراء** فى قولك لمن أقبل يتظلم : يا مظلومُ ، والاختصاص فى قولهم : أنا أفعلُ كذا أيُّها الرجُلُ ، ونحن نفعلُ كذا أيُّها القومُ ، واغْفِر اللّهُمَّ لنا أيَّتُها العِصابةُ ، أى : مُتَخَصِّصًا من بين الرجال ، ومُتَخَصِّصينَ من بين الأقوام والعصائب .

٩٨ - ثم الخبرُ قد يَقَعُ موقعَ الإنشاء، إما للتفاؤل ، أو لأظهار الحرص فى

---

(١) بعض الآية ٥ من سورة مريم . ولى : من معانيه من يلى المرء من ذريته ويخلفه .

(٢) بعض الآية ٩ من سورة الشورى . الولى : من معانيه النصير .

(٣) بعض الآية ٩١ من سورة المؤمنون .

وقوعه كما مرَّ . والدعاء بصيغة الماضى من البليغ يحتمل الوجهين . أو للاحتراز عن صُورة الأمر كقَوْلِ العبدِ للمَوْلَى إذا حَوَّلَ عنه وَجْهَه : ينظر المولى إلىَّ ساعةً ، أو لحمل المخاطَبِ على المطلوب ، بأن يكون المخاطب مِمَّنْ لا يُحِبُّ أن يُكذِّبَ الطالبُ ، أو لنحو ذلك .

تنبيه

٩٩ ـ ما ذكرناه فى الأبواب الخمسة السابقة ليس كله مُخْتَصًّا بالخبر ، بل كثيرٌ منه حكمُ الإنشاء فيه حكم الخبر . يظهر ذلك بأدنى تأمُّل ؛ فليعتبره الناظر .

ملحق (١)

نصوص من (البيان والتبيين) للجاحظ توضّح فكرة المطابقة

(١)

قال أبو الحسن : خطب مُصعب بن حيَّان أخو مقاتل بن حيان ، خطبةَ نكاح ، فحَصِرَ فقال : لقّنوا موتاكم قول لا إله إلا الله . فقالت أمُّ الجارية : عجَّل الله موتَك ، ألهذا دعوناك ؟ !

(٢)

وعاد رجلٌ رقَبةَ بنَ الحُرّ ، فنَعى رجالا اعتلُّوا من علته ، فنعى بذلك إليه نفسه ، فقال له رقَبة ، إذا دخلتَ على المرضى فلا تَنْعَ إليهم الموتى ، وإذا خرجت من عندنا فلا تَعُد إلينا .

(٣)

قال ابنُ الأعرابيّ : قال معاوية بن أبي سفيان لصُحار بن عَيَّاش العبدي[1] : ما هذه البلاغةُ التى فيكم ؟ قال : شيءٌ تَجيش به صدورُنا فتَقذفُه على ألسنتنا . فقال له رجل من عُرْض القَوم : يا أمير المؤمنين ، هؤلاء بالبُسْر والرُّطب ، أبصرُ منهم بالخُطَب . فقال له صُحار : أجَلْ والله ، إنّا لنَعلم إنّ الرّيح لتُلْقِحُه ، وإن البَرد ليَعقِدهُ ، وإن القمرَ ليَصْبِغُه ، وإن الحَرّ ليُنْضِجُه .

وقال له معاوية : ما تعدُّون البلاغَه فيكم ؟ قال : الإيجاز . قال له معاويةُ : وما الإيجاز ؟ قال صُحار : أن تُجيبَ فلا تبطئ ، وتقولَ فلا

(١) هو صحار بن عياش . ويقال ابن عباس . بن شراحيل بن منقذ العبدي من بني عبد القيس ، خطيب مفوّه ، كان من شيعة عثمان ، له صُحبةٌ وأخبار حسنة وكان علامة نسّابة . توفي نحو سنة ٤٠ . انظر الإصابة ٤٠٣٦ والاشتقاق ٢٠١ .

تخطئ . فقال له معاوية : أوَكذلك تقول يا صُحَار ؟ قال صُحار : أقِلْنى يا أمير المؤمنين ، ألاَّ تُبْطِئ ولا تُخْطِئ .

(٤)

ولما بعث يوسف بنُ عمر برأس زيد ونصر بن خزيمة ، مع شَبَّة بن عِقَال، وكلَّفَ آل أبى طالب أن يبرءوا من زيد ، ويقومَ خطباؤهم بذلك . فأوَّلُ من قال عبدُ الله بن الحسن ، فأوجَزَ فى كلامه ثم جلس ، ثم قام عبد الله بن معاوية ابن عبد الله بن جعفر ، فأطنب فى كلامه ، وكان شاعراً بيِّنًا ، وخطيبًا لسِنًا ، فانصرف الناس وهم يقولون : ابن الطيَّار أخطبُ الناس ! فقيل لعبد الله بن الحسن فى ذلك ، فقال : لو شئتُ أن أقولَ لقلت ، ولكن لم يكن مقامَ سُرور . فأعجَبَ الناسَ ذلك منه .

ملحق (٢)

نص من (عيار الشعر) لابن طباطبا العلوي يتعلق بمبدأ المطابقة

ينبغي للشاعر أن يحترز في أشعاره ومفتتح أقواله مما يُتطيَّرُ به أو يُستجفى من الكلام والمخاطبات ، كذكر البكاء ووصف إقفار الديار وتشتت الألأف . ونعي الشباب ، وذم الزمان ، لا سيما في القصائد التي تضمن المدائح أو التهاني ، وتستعمل هذه المعاني في المراثي ووصف الخطوب الحادثة ؛ فإن الكلام إذا كان مؤسسًا على هذا المثال تطيَّر منه سامعه وإن كان يعلم أن الشاعر إنما يخاطب نفسه دون الممدوح ، فيجتنب مثل ابتداء قول الأعشى :

ما بكاء الكبير بالأطلال ... وسؤالي وهل تردّ سؤالي

دمنةٌ قفرةٌ تعاورَها الصيْـ ... ـفُ بريحيْن من صَبا وشَمال

ومثل قول ذي الرمة :

ما بالُ عينِكَ منها الدمعُ ينسكبُ ... كأنه من كُلى مفريَّـةٍ سَـربُ

وقد أنكر الفضل بن يحيى البرمكي على أبي نواس قوله :

أرَبْعَ البِلَى إنّ الخشوعَ لبادِي ... عليكَ وإنّي لم أخُنْكَ وِدَادِي

وتطير منه فلما انتهى إلى قوله :

سلامٌ على الدنيا إذا ما فُقِدْتُمُ ... بَني بَرْمَكٍ من رائحِينَ وغَادِي

استحكم تطيُّره ، فيقال إنه لم ينقض إلا أسبوع حتى نزلت به النازلة .

وأنشد البحتري أبا سعيد محمد بن يوسف الثغري قصيدته التي أولها :

لك الويلُ من ليلٍ تطاول آخرُه ... ووشْكِ نَوًى حيٌّ تُزَمُّ أباعِرُه

فقال له أبو سعيد : الويل لك والحرَب .

وليجْتنبْ في التشبيب من يوافق اسمُها بعضَ نساء الممدوح من أمَة أو قرابة أو غيرها ، وكذلك ما يتصل به سببه أو يتعلق به وهْمه ؛ فإن أرطأة ابن سهية الشاعر دخل على عبد الملك بن مروان فقال له : مابقى من شعرك ؟ فقال : ما أطربُ ولا أحزن يا أمير المؤمنين وإنما يُقال الشعر لأحدهما . ولكنى قد قلت :

رأيتُ الدهر يأكُلُ كُلَّ حيٍّ كأكْل الأرض ساقطةَ الحديدِ
وما تبغي المنيةُ حين تغدو سوى نفسِ ابن آدمَ من مَزيد
وأحسب أنها ستَكُرُّ يومًا توفّى نذرها بأبى الوليـد

فقال له عبد الملك : ما تقول ثكلتك أمك ؟ فقال : أنا أبو الوليد ياأمير المؤمنين . وكان عبد الملك يُكنى أبا الوليد أيضًا ؛ فلم يزل يعرف كراهة شعره في وجه عبد الملك إلى أن مات . فليجتنبْ الشاعر هذا وما شاكله مما سبيله كسبيله ، وإذا مرّ له معنى يُسْتبشَعُ اللفظُ به لطف في الكناية عنه وأجلّ المخاطبَ عن استقباله بما يتكرُّهه منه ، وعدل اللفظ عن كاف المخاطبة إلى ياء الإضافة إلى نفسه ، أو احتال في ذلك بما يحترز به مما ذممناه ، ويوقف به على أدب نفسه ولطف فهمه كقول القائل :

ولا تحسبن الحزن يبقى فإنه شهابُ حريقٍ واقدٌ ثم خامدُ
سآلفُ فقدانَ الذى قد فقدتُه كإلفكَ وجدانَ الذى أنت واجدُ

وإنما أراد الشاعر : ستألف فقدانَ الذى قد فقدتَه كإلفك وجدان الذى قد وجدته ، أى تتعزّى عن مصيبتك بالسلوّ ، فانظر إليه كيف لطف في إضافة ذكر المفقود الذى يتطير منه إلى نفسه ، وما يتفاءل إليه من الوجدان إلى المخاطب ، فجعل الموجودَ المألوف للمعزّى والمفقودَ لنفسه .

ملحق (٣)

تحليل بلاغي لنص قرآني من مفتاح العلوم للسكاكي ت ٦٢٦

أنموذج قرآني :

وإذ قد وقفت على البلاغة ، وعثرت على الفصاحة المعنوية واللفظية فأنا أذكر على سبيل الأنموذج آيةً أكشف لك فيها عن وجوه البلاغة والفصاحتين ، ما عسى يسترها عنك ، ثم إن ساعدك الذوق أدركت منها ما قد أدرك من تحدَّوا بها ، وهي قوله ، علت كلمته : (وقيلَ ياأرضُ ابْلعي مَائكِ ويا سَمَاء أقْلِعي ، وغيضَ الماء وقُضيَ الأمْرُ واسْتوتْ عَلى الجُوديِّ وقيلَ بُعْداً للقَوْمِ الظَّالمين) [١] .

والنظر في هذه الآية من أربع جهات : من جهة علم البيان ، ومن جهة علم المعاني ، وهما مرجع البلاغة . ومن جهة الفصاحة المعنوية ومن جهة الفصاحة اللفظية .

النظر في الآية من جانب البلاغة :

أما النظر فيها من جهة علم البيان وهو : النظر فيما فيها من المجاز والاستعارة ، والكناية وما يتصل بها فنقول : إنه عز سلطانه ، لما أراد أن يبين معنى : أردنا أن نرد ما انفجر من الأرض إلى بطنها فارتدَّ ، وأن نقطع طوفان السماء فانقطع ، وأن نُغيض الماء النازل من السماء فغاض ، وأن نقضي أمر نوح - وهو إنجاز ما كنا وعدنا ، من إغراق قومه - فقضى ، وأن نسوى السفينة على الجوديُّ فاستوت ، وأبقينا الظَّلمة غرقى ، بنى الكلام

---

(١) سورة هود ، الآية : ٤٤ .

على تشبيه المراد بالمأمور الذى لا يتأتى منه ، لكمال هيبته ، العصيانُ وتشبيه تكوين المراد بالأمر الجزم النافذ فى تكوّن المقصود ، تصويراً لاقتداره العظيم ، وأن السماوات والأرض ، وهذه الأجرام العظام تابعة لإرادته إيجاداً وإعداماً ، ولمشيئته فيها تغييراً وتبديلاً ، كأنها عقلاء مميّزون ، قد عرفوه حق معرفته ، وأحاطوا علماً بوجوب الانقياد لأمره ، والإذعان لحكمه ، وتحتّم بذل المجهود عليهم فى تحصيل مراده ، وتصوروا مزيد اقتداره ، فعظمت مهابته فى نفوسهم، وضربت سرادقها فى أفنية ضمائرهم ، فكما يلوح لهم إشارته كان المشار إليه مقدّماً ، وكما يرد عليهم أمره كان المأمور به متمّماً، لا تلقى لإشارته بغير الإمضاء والانقياد ، ولا لأمره بغير الإذعان والامتثال.

ثم بنى على تشبيهه هذا نظمَ الكلام ، فقال جلّ وعلا : قيل ، على سبيل المجاز عن الإرادة الواقع بسببها قول القائل، وجعل قرينة المجاز الخطابَ للجماد وهو : ياأرضُ وياسماءُ ، ثم قال كما ترى : يا أرض وياسماء، مخاطباً لهما على سبيل الاستعارة للشبه المذكور ، ثم استعار لغُؤور الماء فى الأرض البَلْعَ الذى هو إعمال الجاذبة فى المطعوم للشبه بينهما ، وهو الذهاب إلى مقر خفيّ ، ثم استعار الماء للغذاء استعارة بالكناية تشبيهًا له بالغذاء ، لتقوّى الأرض بالماء فى الإنبات للزروع والأشجار تقوّيَ الآكل بالطعام ، وجعل قرينة الاستعارة لفظة : ابلعى لكونها موضوعة للاستعمال فى الغذاء دون الماء ، ثم أمر على سبيل الاستعارة للشبه المقدّم ذكرُه ، وخاطب فى الأمر ترشيحًا لاستعارة النداء ، ثم قال : ماءك ، بإضافة الماء إلى الأرض على سبيل المجاز ، تشبيهًا لاتصال الماء بالأرض باتّصال الملك بالمالك ، واختار ضمير الخطاب لأجل الترشيح ، ثم اختار لاحتباس المطر : الإقلاع ، الذى هو ترك الفاعل الفعلَ للشّبَه بينهما فى عدم ما كان ، ثم أمر على سبيل الاستعارة ، وخاطب فى

الأمر قائلا : أقلعى : لمثل ما تقدم فى ابلعى ، ثم قال : (وغِيضَ الماءُ وقُضيَ الأمْرُ واسْتَوَتْ على الجُوديِّ ، وقيلَ بُعداً) (١) : فلَمْ يصرح بمن غاض الماءَ ، ولا بمن قَضَى الأمر ، وسوّى السفينة ، وقال : بُعْداً ، كما لم يصرح بقائل : يا أرض وياسماء ، فى صدر الآية ، سالكًا فى كل واحد من ذلك لسبيل الكناية أنّ تلك الأمور العظام لا تتأتى إلا من ذى قدرة لا يكتنه ، قهّار لا يغالب ، فلا مجال لذهاب الوهم إلى أن يكون غيرُه - جلت عظمته - قائلَ : يا أرض وياسماء ، ولا غائض مثل ما غاض . ولا قاضيَ مثل ذلك الأمر الهائل ، أو أن تكون تسوية السفينة واقرارها بتسوية غيره واقراره ؛ ثم خَتَمَ الكلام بالتعريض ، تنبيهًا لسالكى مسلكهم فى تكذيب الرسل ظلمًا لأنفسهم لا غير ، خَتَمَ إظهار لمكان السخط ، ولجهة استحقاقهم إياه ؛ وأن قيمة الطوفان وتلك الصورة الهائلة ، ما كانت إلاّ لظلمهم .

وأما النظر فيها من حيث علم المعانى ، وهو : النظر فى فائدة كل كلمة منها ، وجهة كل تقديم وتأخير فيما بين جمَلها ، فذلك أنه اختير : يا ، دون سائر أخَواتها لكونها أكثرَ فى الاستعمال ، وأنها دالة على بُعد المنادَى الذى يستدعيه مقام إظهار العَظَمة ، وإبداء شأن العزة والجبروت ، وهو تبعيد المنادَى المؤذن بالتهاون به ، ولم يقل : يا أرضِ بالكسر لإمداد التهاون ، ولم يقل ياأيتها الأرضُ لقصد الاختصار ، مع الاحتراز عما فى : أيتها ، من تكلّف التنبيه غير المناسب بالمقام ، واختير لفظ : الأرض دون سائر أسمائها لكونه أخفَّ وأدْوَرَ ، واختير لفظ : السماء لمثل ما تقدّم فى الأرض ، مع قصد المطابقة ، وستعرفها ، واختير لفظ : ابلعى ، على ابتلعى ، لكونه أخصرَ ، ولمجىء خط التجانس بينه وبين : أقلعى ، أوفرَ ،

---

(١) سورة هود ، الآية : ٤٤ .

وقيل : ماءكِ ، بالإفراد دون الجمع ، لما كان في الجمع من صورة الاستكثار المتأبىّ عنها مقام إظهار الكبرياء والجبروت ، وهوالوجه في إفراد الأرض والسماء ، وإنما لم يقلْ : ابلعي بدون المفعول ، لأنْ لا يستلزم تركُه ما ليس بمرادٍ من تعميم الابتلاع للجبال والتلال والبحار وساكنات الماء بأسرهنّ ، نظراً إلى مقام ورود الأمر ، الذى هو مقام عظمة وكبرياء . ثم إذا بيّن المرادَ اختصر الكلامَ مع : أقلعي ، احترازاً عن الحشو المستغنَى عنه ، وهو الوجه في أن لم يقل : قيل ياأرضُ ابلعي ماءك فبلعَتْ ، وياسماء أقلعي فأقلعت ؛ واختيرَ . غيضَ ، على : غيّض ، المشدّد ، لكونه أخْصَر ، وقيل : الماء ، دون أن يقال : ماءَ طوفانِ السماء ، وكذا : الأمر ، دون أن يُقال : أمرُ نوح ، وهوإنجاز ما كان الله وعدنوحًا من إهلاك قومه ، لقصد الاختصار ، والاستغناء بحرف التعريف عن ذلك ، ولم يقل : سُوِيَتْ على الجوديّ ، بمعنى : أُقرّت ، على نحو : قيل وغيض وقُضيَ في البناء للمفعول ، اعتباراً لبناء الفعل للفاعل مع السفينة في قوله : وهي تجري بهم في موْج ، مع قصد الاختصار في اللفظ ، ثم قيلَ : بُعْداً للقوْم ، دون أن يقال : ليبْعَد القومُ ، طلبًا للتأكيد مع الاختصار ، وهو نزول : بُعْداً ، منزلةَ : ليبْعَدوا بُعداً ، مع فائدةٍ أخرى ، وهى استعمال اللاّم مع : بُعْداً ، الدالّ على معنى أن البُعد حقّ لهم ؛ ثم أَطْلق الظّلم ليتناول كلّ نوع حتى يدخل فيه ظلمُهُم أنفُسَهم ، لزيادة التنبيه على فظاعة سُوء اختيارهم في تكذيب الرّسل . هذا من حيث النظر إلى تركيب الكلِم .

وأما من حيث النظر إلى ترتيب الجمل فذاك أنه قد قدّم النداء على الأمر . فقيل يا أرضُ ابلعي ، وياسماء أقلعي ، دون أن يقال : ابلعي يا أرضُ ، وأقْلعي ياسماءُ ، جريًا على مقتضى اللاّزم فيمن كان مأموراً حقيقةً ، من تقديم التنبيه ، ليتمكن الأمر الوارد عَقيبَه في نفس المنادَى ، قصداً بذلك لمعنى الترشيح ، ثم قدّم أمر الأرض على أمر السماء ، وابتُدِئَ به

لابتداء الطرفان منها ، ونزولها لذلك فى القصة منزلة الأصل ، والأصل بالتقديم أولى، ثم أتبعهما قوله : وغيض الماء لاتصاله بقصة الماء وأخذه بحُجزتها ، ألا ترى أصلَ الكلام : قيل يا أرضُ ابلعى ماءَك فبلعَتْ ماءَها ، ويا سماءُ أقلعى عن إرسال الماء فأقلعَتْ عن إرساله ، وغيض الماءُ النازلُ من السماء فغَاضَ . ثم أتبعه ما هو المقصود من القصّة وهو قوله : وقُضى الأمر ، أى أنجز الموعودُ من إهلاك الكفرة وإنجاء نوح ومَنْ معه فى السفينة ، ثم أتبعه حديثُ السفينة وهو قوله : واستوتْ على الجودىّ ، ثم خُتمت القصةُ بما خُتمت . هذا كله نظر فى الآية من جانب البلاغة .

النظر فى الآية من جانب الفصاحة :

وأما النظر فيها من جانب الفصاحة المعنوية فهى كما ترى : نظم للمعانى لطيف ، وتأدية لها ملخصة مبينة ، لا تعقيد يُعثر الفكرَ فى طلب المراد ، ولا التواء يشيك الطريق إلى المرتاد ، بل إذا جربت نفسك ، عند استماعها ، وجدت ألفاظها تسابق معانيَها ، ومعانيها تسابق ألفاظها ، فما من لفظة فى تركيب الآية ونظمها تسبق إلى أذنك ، إلا ومعناها أسبق إلى قلبك .

وأما النظر فيها من جانب الفصاحة اللفظية : فألفاظها على ما ترى عربية مستعملة ، جارية على قوانين اللغة ، سليمة عن التنافر ، بعيدة عن البشاعة ، عذبة على العذبات ، سليسة على الأسلات ، كل منها كالماء فى السلاسة ، وكالعسل فى الحلاوة ، وكالنسيم فى الرقة .

ولله درُّ شأن التنزيل ، لا يتأمل العالم آية من آياته إلا أدرك لطائف لا تسع الحصر ، ولا تظُنَنّ الآية مقصورة على ما ذكرت ، فلعل ما تركت أكثرُ مما ذكرت ، لأن المقصود لم يكن إلا مجرد الإرشاد لكيفية اجتناء ثمرات علمى المعانى والبيان ، وأن لا علم فى باب التفسير بعد علم

الأصول، أقرأ منهما على المرء لمراد الله تعالى من كلامه ، ولا أعون على تعاطى تأويل مشتبهاته ، ولا أنفع فى دَرْك لطائف نكته وأسراره ، ولا أكشف للقناع عن وجه إعجازه ، هو الذى يوفى كلام رب العزة من البلاغة حقه ، ويصون له فى مظان التأويل ماءَه ورونقه ، ولكم آية من آيات القرآن تراها قد ضيمت حقها ، واستلبت ما ءها ورونقها إن وقعت أرضَ من ليسوا من أهل هذا العلم ، فأخذوا بها فى مآخذ مردودة ، وحملوها على محامل غير مقصودة ، وهم لا يدرون ، ولا يدرون أنهم لا يدرون ، فتلك إلاّ آيٌ من مآخذهم فى عويل ، ومن محاملهم على ويل طويل ، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعًا ، ثم مع ما لهذا العلم من الشرف الظاهر ، والفضل الباهر ، لا ترى علمًا لقى من الضيم ما لقى ، ولا منى من سوْم الخسف بما منى ، أين الذى مهّد له قواعدَ، ورتّب له شواهدَ ، وبيّن له حدوداً يرجع إليها ، وعيّن له رسومًا يعرُج عليها ، ووضع له أصولا وقوانين ، وجمع له حججًا وبراهين ، وشمرلضبط متفرقاته ذيله ، واستنهض فى استخلاصها من الأيدى رَجْله وخيله ، علم تراه : أيادى سبأ ، فجزء حوته الدبور ، وجزء حوته الصبا .

انظر باب التحديد فإنه جزء منه ، فى أيدِى مَنْ هو ؟ انظر باب الاستدلال فإنه جزء منه ، فى أيدى من هو ؟ بل تصفح معظم أبواب أصول الفقه ، من أى علم هى ؟ ومن يتولاها ؟

وتأمل فى مودعات من مبانى الإيمان ، ما ترى من تمناها سوى الذى تمناها ، وعد وعد ، ولكن الله جلت حكمته ، إذ وفق لتحريك القلم فيه ، عسى أن يعطى القوس باريها بحول منه عز سلطانه وقوة ، فما الحولُ والقوة إلاّ به .

بعض مراجع فى علم المعانى

أسرار التقديم والتأخير فى لغة القرآن الكريم - دكتور محمود السيد شيخون ، الناشر : مكتبة الكليات الأزهرية

أسلوب الالتفات فى البلاغة القرآنية - دكتور حسن طبل - الناشر ١٩٩٠.......

البلاغة الواضحة - على الجارم ومصطفى أمين - الناشر : داز المعارف .

البلاغة والفصاحة ، لغة واصطلاحاً - دكتور محمد جابر فياض - الناشر: دار المنارة - جدة - السعودية .

التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر - دكتور عبد الفتاح لاشين - الناشر : دار المريخ - الرياض - السعودية - ١٩٨٠ .

التركيب الاستثنائى فى القرآن الكريم - ربيعة الكعبى - الناشر : دار الغرب الإسلامى - بيروت - ١٩٩٣ .

جواهر البلاغة - السيد أحمد الهاشمى - دار الفكر - بيروت .

خصائص التراكيب - دكتور محمد أبو موسى - الناشر : مكتبة وهبة ١٤ شارع الجمهورية - عابدين .

دراسات تفصيلية شاملة لبلاغة عبد القاهر فى التشبيه والتمثيل والتقديم والتأخير - عبد الهادى العدل - الناشر : دار الطباعة المحمدية .

دراسات فى علم المعانى - دكتور حسن طبل - الناشر : مكتبة الزهراء .

دلالات التراكيب - دكتور محمد أبو موسى - الناشر : مكتبة وهبة .

علم المعانى - دكتور درويش الجندى - الناشر : مكتبة نهضة مصر .

علم المعانى - دكتور عبد العزيز عتيق - الناشر : دار النهضة العربية للطباعة والنشر - بيروت - ١٩٧٤ .

علوم البلاغة - الشيخ أحمد مصطفى المراغى - الناشر : المكتبة المحمودية التجارية .

فن البلاغة - دكتور عبد القادر حسين - الناشر : عالم الكتب - بيروت - ١٩٧٧ .

فن القول - الأستاذ أمين الخولى - الناشر : الهيئة المصريّة العامة للكتاب .

فى علم المعانى - دكتور حمزة الدمرداش زغلول - الناشر : دار الطباعة المحمدية - ط ١ - ١٩٨١ .

مستتبعات التراكيب بين البلاغة القديمة والنقد الحديث - دكتور عبد الغنى محمد بركة - الناشر : ... دار الطباعة المحمدية - ١٩٨٩ .

المعانى في ضوء أساليب القرآن - دكتور عبد الفتاح لاشين الناشر : المكتبة الأموية .

من بلاغة القرآن (يشتمل على الكثير من مباحث المعانى) دكتور أحمد أحمد بدوى - الناشر دار نهضة مصر للطبع والنشر - الفجالة - ١٩٧٧.

نحوُ المعانى - دكتور عبد الستّار الجوارى مطبوعات المجمع العلمى العراقى - ١٩٨٧ .

نظرية اللغة فى النقد العربى - دكتور عبد الحكيم راضى - مكتبة الخانجى ١٩٨٠ .

من المراجع العربية القديمة

الإيضاح ، شرح تلخيص المفتاح للخطيب القزوينى .

بغية الإيضاح [شرح على كتاب الإيضاح] لعبد المتعال الصعيدى .

تهذيب الإيضاح [شرح على كتاب الإيضاح] لعز الدين التنوخى .

دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجانى

سرّ الفصاحة لابن سنان الخفاجى .

شروح التلخيص - مجموعة من المؤلفين .

كتاب (الصناعتين) لأبى هلال العسكرى

المثل السائر فى أدب الكاتب والشاعر لضياء الدين بن الأثير .

نهاية الإيجاز فى دراية الإعجاز لفخر الدين الرازى .

المحتويات